جـامـعة الجزائر 3
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

موضوع الأطروحة:

سياسة الإنفاق العام والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود وبنوك

إعداد الطالبة: لينـدة كحل الراس

إشراف الأستاذة: سعدية قصاب

أعضاء لجنة المناقشة

إسم ولقب عضو اللجنة	الرتبة العلمية	الصفة	المؤسسة
أحمد بركات	أستاذ	رئيسا	جامعة الجزائر 3
سعدية قصاب	أستاذة	مقررا	جامعة الجزائر 3
رزق قطوش	أستاذة محاضرة أ	عضوا	جامعة الجزائر 3
محمد لموتي	أستاذ	عضوا	جامعة البليدة 2
مصطفى بوشامة	أستاذ	عضوا	جامعة البليدة 2
عائشة حمدوش	أستاذة	عضوا	المدرسة العليا للتجارة

السنة الجامعية: 2025 - 2026

إهـــداء

إلى والداي أطال الله في عمرهما

إلى روح أجدادي وروح والدي الزوج الكريم أسكنهم الله فسيح الجنان

إلى زوجي الكريم وعائلته

إلى أشبالي الصغار

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل الأقارب والأصدقاء

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان إلى البروفيسور **بوعلام معوشي** الذي سبق له الإشراف على مذكرة الماجستير الخاصة بي، والذي واصل العمل معي وقبل الإشراف على هذه الأطروحة التي كانت له فيها مساهمة قيمة من خلال ما تقدم به من ملاحظات وتوجيهات.

إلى أستاذتي، التي أكن لها كل التقدير والإحترام البروفيسور **سعدية قصاب** التي قبلت مواصلة الإشراف على هذا البحث ولم تبخل علي بنصائحها وتوجيهاتها القيمة هي الأخرى في سبيل إعداد هذه الأطروحة، أشكرها على كرمها ومجهودها وفضلها.

تحية شكر وتقدير إلى الأساتذة الذين تفضلوا بقراءة هذه الأطروحة ومناقشتها.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة **2001-2019**، ومن ثم تقييم نتائجها. توصلنا من خلال ما تم تقديمه إلى أن تأثير هذه السياسة المباشر وغير المباشر محدود الفعالية على مؤشر البطالة، ويرجع السبب في ذلك إلى الخلل الهيكلي للقطاع الإنتاجي الوطني، المعتمد أساسا على مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام الحقيقي أمام محدودية مساهمة باقي قطاعات النشاط الإقتصادي في هذا الأخير، ومن ثم محدودية مساهمتها في التشغيل. وهو الوضع الذي ضيع على الإقتصاد الجزائري فرصا حقيقية للنمو الإقتصادي والتشغيل من جهة، وجسد الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي المحلي المدفوعة أساسا بالزيادة الحاصلة في الإنفاق العام، من خلال ارتفاع المستوى العام للأسعار، وعجز في الميزان التجاري، وعدم مقدرة على امتصاص الفائض من عرض القوة العاملة في سوق العمل الجزائرية من جهة أخرى.

الكلمات المفاتحية: الإنفاق العام، الطلب الكلي المحلي، الناتج المحلي الخام، التشغيل، البطالة.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of public expenditure policy on unemployment in Algeria from **2001** to **2019** and subsequently evaluate its outcomes. Our findings indicate that the direct and indirect effects of this policy have had limited effectiveness in reducing unemployment due to structural imbalances in the national productive sector. The Algerian economy remains heavily reliant on the hydrocarbon sector's contribution to real GDP, while other economic sectors play a minimal role, resulting in limited job creation. This structural weakness has caused Algeria to miss significant opportunities for real economic growth and employment. Additionally, the increase in domestic aggregate demand primarily driven by rising public spending has led to higher inflation, a trade balance deficit, and an inability to absorb the surplus labor supply in the Algerian job market.

Keywords: Public Expenditure, Domestic Aggregate Demand, Gross Domestic Product (GDP), Employment, Unemployment.

Résumé :

Cette étude vise à analyser l'impact de la politique de dépenses publiques sur le chômage en Algérie au cours de la période **2001-2019**, puis à en évaluer les résultats. Il ressort de ces analyses que l'impact direct et indirect de cette politique sur le taux de chômage est d'une efficacité limitée, en raison des déséquilibres structurels du secteur productif national, qui repose essentiellement sur la contribution du secteur des hydrocarbures au PIB réel face à la contribution limitée des autres secteurs d'activité économique à ce dernier, et donc à leur contribution limitée à l'emploi. Cette situation a fait perdre à l'économie algérienne de réelles opportunités de croissance économique et d'emploi d'une part, et s'est traduite, d'autre part, par une augmentation de la demande globale locale, principalement tirée par la hausse des dépenses publiques, se traduisant par une hausse du niveau général des prix, d'un déficit de la balance commerciale et d'une incapacité à absorber l'excédent de main-d'œuvre sur le marché du travail algérien.

Mots clés : Dépenses publiques, Demande intérieure globale, Produit intérieur brut (PIB), Emploi, Chômage.

فهـــرس البحث

فهرس البحث:

إهـــداء

شكر وتقدير

الملخص

فهرس البحث ..... أ

قائمة الجداول ..... هـ

قائمة الأشكال..... ز

قائمة الملاحق ..... ي

مقدمة عامة 1

الفصل الأول: المقاربة النظرية للبطالة وسياسة الإنفاق العام. 9

تمهيد 9

المبحث الأول: المقاربتين الكلاسيكية والكينزية للبطالة وسياسة الإنفاق العام. 10

المطلب الأول: سوق العمل وآلية التعديل فيه حسب المدرسة الكلاسيكية. 10

أولا: المدرسة الكلاسيكية (الكلاسيك) (THE CLASSIC SCHOOL)..... 11

ثانيا: المدرسة النيوكلاسيكية (النيوكلاسيك) (THE NEOCLASSICAL SCHOOL) 11

المطلب الثاني: البطالة وتعديل سوق العمل لدى المدرسة الكينزية (KEYNESIAN SCHOOL)..... 16

أولا: التحليل الكينزي لاختلال سوق العمل. 17

ثانيا: الطلب الكلي وتعديل سوق العمل من خلال سياسة التوسع في الإنفاق العام (النموذج البسيط للدخل والإنفاق)..... 22

المطلب الثالث: تأثير سياسة الإنفاق العام على الناتج والتشغيل في إطار نموذج (IS/LM)..... 31

أولا: آلية التأثير..... 31

ثانيا: فعالية سياسة الإنفاق العام. 36

المبحث الثاني: التحليل الإقتصادي الحديث للإختلال في سوق العمل وديناميكية التعديل فيه. 42

المطلب الأول: البطالة وتعديل السوق لدى الكينزيين المحدثين والنقديين في ظل التعديل البطيء للأجور. 45

أولا: التفسير الكينزي الحديث للبطالة وأثر سياسة الإنفاق العام في ظل التعديل البطيء للأجور (NEO KEYNESIANS) 45
ثانيا: تفسير المدرسة النقدية للبطالة ودور السياسة النقدية (THE MONETARY SCHOOL) 50
المطلب الثاني: البطالة وتعديل السوق لدى الكلاسيكيين الجدد والكينزيين الجدد في ظل التعديل الآني للأجور وثبات الأجور. 56
أولا: تحليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة للبطالة وآثار السياسة في ظل التوقعات الرشيدة (NEW CLASSICAL SCHOOL) 56
ثانيا: البطالة لدى الكينزيين الجدد في ظل مقاربة العقود (NEW KEYNESIANS) 59
المطلب الثالث: فعالية سياسة الإنفاق العام على الناتج والعمالة في إطار نموذج (AS/AD). 61
أولا: ميل منحنى الطلب الكلي وفعالية سياسة التوسع في الإنفاق العام على الناتج والتشغيل. 62
ثانيا: ميل منحنى العرض الكلي وفعالية سياسة التوسع في الإنفاق العام على الناتج والتشغيل. 63
المطلب الرابع: النظريات الجزئية المفسرة للبطالة. 68
أولا: نظرية التنظيم الإقتصادي (REGULATION THEORY) 69
ثانيا: نظرية البحث عن الشغل (JOB SEARCH THEORY) 70
ثالثا: نظرية تجزئة سوق العمل (LABOR MARKET SEGMENTATION THEORY) 71
رابعا: نظرية المشتغلين- الباحثين عن الشغل (INSIDERS- OUTSIDERS THEORY) 72
خامسا: نظرية العقود الضمنية (IMPLIED CONTRACT THEORY) 73
سادسا: نظرية أجر الكفاءة (EFFICIENCY WAGE THEORY) 74
سابعا: نظرية رأس المال البشري (HUMAN CAPITAL THEORY) 75
خلاصة الفصل الأول 77
الفصل الثاني: تحدي البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر ودور مؤسسات سوق العمل. 80
تمهيد 80
المبحث الأول: تحليل وتشخيص البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. 81
المطلب الأول: بعض المفاهيم المتعلقة بالبطالة. 81
أولا: تعريف البطالة (القوة العاملة البطالة). 81

ثانيا: قياس البطالة 83
ثالثا: أنواع البطالة وأسبابها 85
رابعا: آثار البطالة 87
المطلب الثاني: إتجاه وخصائص البطالة في الجزائر..... 89
أولا: تراجع معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019..... 89
ثانيا: خصائص البطالة في الجزائر..... 91
المبحث الثاني: سياسة التشغيل ودور مؤسسات سوق العمل في تنظيم السوق. 97
المطلب الأول: سياسة التشغيل في الجزائر..... 98
أولا: ما المقصود بسياسة التشغيل؟..... 98
ثانيا: سياسات التشغيل النشطة، وسياسات التشغيل الخاملة، ودورهما في تحقيق التشغيل والحد من البطالة.
..... 99
ثالثا: مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة أساس السياسة الوطنية لترقية التشغيل.....100
المطلب الثاني: المؤسسات المنظمة لسوق العمل الجزائري. 103
أولا: مُؤسسات وبرامج التشغيل الموضُوعة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....104
ثانيا: مؤسسات وبرامج التشغيل الموضوعة تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. ...111
المطلب الثالث: تقييم نتائج أجهزة وبرامج التشغيل في الجزائر. 116
أولا: دور الوكالة الوطنية للتشغيل في الحد من البطالة.....116
ثانيا: دور أجهزة ترقية المبادرة المقاولاتية في الحد من البطالة.....118
ثالثا: مآخذ سياسة التشغيل وتحديات سوق العمل.....121
خلاصة الفصل الثاني 128
الفصل الثالث: سياسة الإنفاق العام واستهداف البطالة في الجزائر 2001-2019.....130
تمهيد.....130
المبحث الأول: سياسة الإنفاق العام والبطالة في الجزائر خلال فترة الإنعاش الإقتصادي (2001-2019).....131
المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام أداة للسياسة المالية. 131
أولا: تعريف الإنفاق العام.....132

ثانيا: حجم الانفاق العام. 134

ثالثا: تقسيم الإنفاق العام. 142

المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام في الجزائر وأثره على البطالة خلال الفترة (2001-2019). 145

أولا: التوسع في الإنفاق العام وتراجع البطالة. 145

ثانيا: تطور نفقات التجهيز ونفقات التسيير في الجزائر وأثرهما على البطالة خلال الفترة 2001-2019. 149

المطلب الثالث: ترشيد الإنفاق العام والنهوض بالتشغيل في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد. 152

أولا: تقلبات أسعار النفط وتذبذب مصادر تمويل الإنفاق العام في الجزائر 152

ثانيا: التوجه الجديد لسياسة الموازنة للفترة 2016-2019 في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد 156

ثالثا: النمو الإقتصادي والتشغيل ضمن أهداف نموذج النمو الاقتصادي الجديد 158

المبحث الثاني: أثر التوسع في الإنفاق العام على البطالة من خلال إدارة الطلب الكلي المحلي. 159

المطلب الأول: دور التوسع في الإنفاق العام في زيادة الطلب الكلي المحلي وأثره على البطالة في الجزائر. .. 159

أولا: الطلب العام (الحكومي) والطلب الكلي المحلي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019) 160

ثانيا: الطلب الإستهلاكي والإستثماري الخاصين والطلب الكلي المحلي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 161

ثالثا: أثر التغير في الطلب الكلي المحلي على الناتج والبطالة. 168

المطلب الثاني: فعالية سياسة الإنفاق العام في خفض معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 169

أولا: الحد من البطالة ضمن برامج الإنفاق العام للفترة (2001-2019). 170

ثانيا: جمود الجهاز الإنتاجي ونسبية فعالية سياسة الإنفاق العام. 172

خلاصة الفصل الثالث 198

الخاتمة العامة 200

قائمة المراجع 206

الملاحق 218

قائمـــة الجـداول

قائمة الجداول:

الجدول رقم (1.2): معدلات البطالة حسب نوع الجنس في الجزائر في السنوات 2001، 2005، 2010، 2014، 2019. 95

الجدول رقم (2.2): التنصيب في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) خلال الفترة (2008-2019).....118

الجدول رقم (3.2): عدد المؤسسات وعدد مناصب الشغل المنشأة في إطار ANSEJ وCNAC خلال الفترة (2001-2019). 119

الجدول رقم (4.2): عدد مناصب الشغل المنشأة في إطار ANGEM خلال الفترة (2005-2019). 120

الجدول رقم (5.2): الحد الأدنى الوطني للأجر المضمون (SNMG) ومعدل تغير مؤشر أشعار الإستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 123

الجدول رقم (6.2): نسبة القوة العاطلة عن العمل التي تقبل وظائف في ظل ظروف عمل مختلفة في الجزائر خلال سنوات مختلفة. 124

الجدول رقم (7.2): تطور نسبة العمل غير الرسمي من إجمالي التشغيل -خارج الفلاحة- في الجزائر خلال الفترة (2001-2014). 126

الجدول رقم (1.3): تطور رصيد الخزينة العمومية (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2015).....154

الجدول رقم (2.3): تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الخزينة العمومية (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2006-2019). 155

الجدول رقم (3.3): تطور الإيرادات العادية ونفقات التسيير (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2016-2019). .157

الجدول رقم (4.3): تطور الدخل المتاح ومكوناته (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).....163

الجدول رقم (5.3): تمويل صافي الإدخار للإستثمار الكلي (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 166

الجدول رقم (6.3): متوسط نسبة القروض المقدمة للقطاعين العام والخاص من القروض المقدمة للإقتصاد في الجزائر خلال الفترات (2001-2004)، (2005-2009)، (2010-2014)، (2015-2019). 167

الجدول رقم (7.3): عدد مناصب الشغل المحققة فعليا خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009). 171

الجدول رقم (8.3): تطور فائض الطلب الكلي المحلي وبعض المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 175

الجدول رقم (9.3): مساهمة مختلف قطاعات النشاط في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)....180

قائمة الجداول

الجدول رقم (10.3): مساهمة مختلف قطاعات النشاط في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)..182

الجدول رقم (11.3): مساهمة مختلف قطاعات النشاط في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)..184

الجدول رقم (12.3): مساهمة مختلف قطاعات النشاط في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)..187

الجدول رقم (13.3): تطور قيمة الواردات وهيكلها في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).....192

الجدول رقم (14.3): متوسط مساهمة مختلف قطاعات النشاط في التشغيل خلال الفترة (2001-2019).....194

قائمـــة الأشكال

قائمة الأشكال:

الشكل رقم (1.1): توازن سوق العمل في ظل النموذج النيوكلاسيكي. 14

الشكل رقم (2.1): التوازن والإختلال (البطالة الإرادية) في سوق العمل في ظل النموذج النيوكلاسيكي. 16

الشكل رقم (3.1): منحنى عرض العمل عند KEYNES..... 18

الشكل رقم (4.1): التوازن والإختلال (البطالة غير الإرادية) في سوق العمل في ظل النموذج الكينزي. 19

الشكل رقم (5.1): سوق العمل عند KEYNES لما تتغير الأسعار..... 21

الشكل رقم (6.1): الفجوة الإنكماشية وظهور البطالة الإجبارية حسب KEYNES. 25

الشكل رقم (7.1): أثر زيادة الإنفاق العام على المستوى التوازني للدخل..... 30

الشكل رقم (8.1): التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي..... 32

الشكل رقم (9.1): التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي مع وجود بطالة إجبارية..... 33

الشكل رقم (10.1): توازن سوق السلع والخدمات والسوق النقدي مع وجود بطالة إجبارية ودور سياسة الإنفاق العام في تعديل سوق العمل..... 34

الشكل رقم (11.1): فعالية سياسة الإنفاق العام التوسعية وانحدار منحنى (IS). 37

الشكل رقم (12.1): فعالية سياسة الإنفاق العام التوسعية وانحدار منحنى (LM)..... 39

الشكل رقم (13.1): فعالية سياسة الإنفاق العام التوسعية حالة منحنى (LM) أفقي..... 41

الشكل رقم (14.1): فعالية سياسة الإنفاق العام التوسعية في حالة منحنى (LM) رأسي. 42

الشكل رقم (15.1): التوازن الكلي حسب نموذج (AS/AD). 44

الشكل رقم (16.1): الآثار قصيرة الأجل لزيادة الطلب الكلي في النموذج الكينزي الحديث على الناتج والبطالة والأسعار والأجور النقدية..... 47

الشكل رقم (17.1): آثار زيادة الطلب الكلي في النموذج الكينزي الحديث على الناتج والبطالة والأسعار والأجور النقدية في الأجل الطويل..... 49

الشكل رقم (18.1): منحنى فيليبس..... 52

الشكل رقم (19.1): منحنى فيليبس الطويل الأجل. 55

الشكل رقم (20.1): الإستجابة القصيرة الأجل للسياسة التوسعية للإنفاق العام في النموذج الكلاسيكي الجديد. 57

قائمة الأشكال

الشكل رقم (21.1): سوق العمل في ظل النموذج الكينزي الجديد. 60

الشكل رقم (22.1): فعالية سياسة التوسع في الإنفاق العام في إطار منحنيي الطلب الكلي القليل والشديد الإنحدار. 62

الشكل رقم (23.1): فعالية التوسع في الإنفاق العام على ناتج التشغيل الكامل في إطار نموذج (AS/AD) في حالة منحنى العرض الكلي العمودي والأفقي. 64

الشكل رقم (24.1): أثر التوسع في الإنفاق العام على التشغيل في إطار نموذج (AS/AD) في حالة منحنى العرض الكلي المائل ذو الإنحدار الموجب. 66

الشكل رقم (1.2): تطور معدل العمالة ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 90

الشكل رقم (2.2): توزيع عدد البطالين على مختلف الفئات العمرية في الجزائر خلال السنوات 2001، 2005، 2010، 2014، 2019. 92

الشكل رقم (3.2): توزيع عدد البطالين حسب المناطق في الجزائر في السنوات 2001، 2005، 2010، 2014، 2016. 96

الشكل رقم (4.2): وساطة الوكالة الوطنية للتشغيل في سوق العمل خلال الفترة (2001-2019). 117

الشكل رقم (5.2): طبيعة مناصب الشغل في سوق العمل الجزائرية خلال الفترة (2001-2019). 121

الشكل رقم (6.2): نسبة العمال غير المنخرطين في الضمان الاجتماعي من إجمالي التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2004-2019). 126

الشكل رقم (1.3): العوامل المؤثرة في القدرة التمويلية للدولة. 137

الشكل رقم (2.3): تطور نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 147

الشكل رقم (3.3): هيكل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2019). 150

الشكل رقم (4.3): تطور الطلب العام والطلب الكلي المحلي (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). .160

الشكل رقم (3.5): تطور الإستهلاك النهائي للعائلات (CFM) والتراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للقطاع الخاص ABFF5(SQS) والطلب الكلي المحلي (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 161

الشكل رقم (6.3): تطور الإنفاق الإستهلاكي النهائي العائلي، والإدخار العائلي، والدخل المتاح (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 164

الشكل رقم (7.3): تطور التراكم الخام، والتراكم الخام للأصول الثابتة (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 165

قائمة الأشكال

الشكل رقم (8.3): تطور معدلات النمو للناتج الداخلي الخام الإسمي والحقيقي وتطور تغير الأسعار في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 174

الشكل رقم (9.3): مساهمة مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2019)..... 190

الشكل رقم (10.3): تطور الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 193

الشكل رقم (11.3): تطور القوة العاملة المشتغلة في قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)..... 195

قائمـــة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 1: تطور عدد المؤسسات المنحلة وعدد العمال المسرحين في الجزائر خلال الفترة (1994-2000). 218

الملحق رقم 2 : تطور بعض مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 218

الملحق رقم 3: مساهمة مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 219

الملحق رقم 4: توزيع معدل البطالة حسب نوع الجنس والمستوى التعليمي والشهادة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019). 219

الملحق رقم 5: جهاز المساعدة على الإدماج المهني وعقد العمل المدعم 220

الملحق رقم 6: صيغ التمويل لجهاز دعم إنشاء مؤسسات مصغرة من طرف الشباب أصحاب المشاريع المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. 221

الملحق رقم 7: الإعانات المالية، والإمتيازات الجبائية الممنوحة في إطار جهاز دعم إنشاء مؤسسات مصغرة من طرف الشباب أصحاب المشاريع. 222

الملحق رقم 8: القروض غير المكافئة الإضافية الممنوحة في إطار جهاز دعم إنشاء مؤسسات مصغرة من طرف الشباب أصحاب المشاريع. 223

الملحق رقم 9: شروط الإستفادة، والتركيبة المالية للمشاريع الممولة في إطار الجهاز المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. 224

الملحق رقم 10: الإعانات المالية، والإمتيازات الجبائية، والقرض الإضافي غير المكافء للاستغلال الممنوحة في إطار الجهاز المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. 225

الملحق رقم 11: الفئات المستفيدة من المنحة الجزافية للتضامن، وكذا المزايا الممنوحة 226

الملحق رقم 12: الإعانات والإمتيازات المقدمة في إطار جهاز القرض المصغر المسير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 226

الملحق رقم 13: وساطة الوكالة الوطنية للتشغيل في سوق العمل الجزائرية خلال الفترة (2001-2019). 227

الملحق رقم 14 : توزيع القوة العاملة المشتغلة حسب الحالة المهنية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 228

الملحق رقم 15: تطور حجم القوة العاملة المشتغلة حسب المناطق في الجزائر (سنوات مختلفة). 228

الملحق رقم 16: القوة العاملة المشتغلة غير المنخرطة في الضمان الإجتماعي في الجزائر خلال الفترة (2004-2019). 229

الملحق رقم 17: تطور حصة الإنفاق العام، والإيرادات العامة من إجمالي الناتج الدخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1967-2019). 230

الملحق رقم 18: تطور حصة نفقات التسيير ونفقات التجهيز من إجمالي الإنفاق العام وإجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1967-2019). 231

قائمة الملاحق

الملحق رقم 19: تطور سعر برميل النفط وتطور حصة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة وإجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1967-2019).....232

الملحق رقم 20: تطور هيكل نفقات التسيير (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2000-2019). 233

الملحق رقم 21: توزيع القوة العاملة المشتغلة حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).....234

الملحق رقم 22: نسبة مساهمة مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 235

الملحق رقم 23: تطور هيكل الإيرادات العامة (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (1967-2019). 236

الملحق رقم 24: حالة صندوق ضبط الإيرادات (FRR) (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).....237

الملحق رقم 25: تطور الإدخار الحكومي (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).....238

الملحق رقم 26: تطور رصيد الخزينة العمومية وطرق تمويله (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 239

الملحق رقم 27: تطور مكونات الطلب الكلي المحلي والناتج الداخلي الخام ومعدل العمالة ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 240

الملحق رقم 28: تطور الإنفاق الاستهلاكي العائلي، والإدخار العائلي، والدخل المتاح (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2000-2019). 241

الملحق رقم 29: توزيع القوة العاملة المشتغلة حسب الحالة المهنية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).....242

الملحق رقم 30: تطور التراكم الخام والتراكم الخام للأصول الثابتة، والتغير في المخزون في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 243

الملحق رقم 31: توزيع القروض للإقتصاد حسب القطاع القانوني (بالنسبة المئوية من الإجمالي) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 244

الملحق رقم 32: تطور مكونات الطلب الكلي المحلي والناتج الداخلي الخام ومعدل العمالة ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 245

الملحق رقم 33: تطور الطلب الكلي المحلي ومكوناته في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).....246

الملحق رقم 34: توزيع الغلاف المالي للبرنامج الخماسي المطبق في الجزائر خلال الفترة (2010-2014). 246

الملحق رقم 35: التغير الإسمي والحقيقي للناتج الداخلي الخام وتطور معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 247

الملحق رقم 36: تطور مكونات مداخيل الأجراء، ومداخيل العاملين لحسابهم الخاص، ومصادر الدخل الأخرى للعائلات (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).....248

الملحق رقم 37: توزيع الغلاف المالي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر خلال الفترة (2001-2004). .249

قائمة الملاحق

الملحق رقم 38: توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو المطبق في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).....249

الملحق رقم 39: تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 250

الملحق رقم 40: معدلات النمو الإسمية لانتاج قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 251

الملحق رقم 41: تطور الواردات والصادرات ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2001-2019). 252

الملحق رقم 42: التشغيل في قطاع السياحة (فرع فنادق، المقاهي، المطاعم) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).....252

مقدمـــــة عامة

مقدمة عامة

شهدت معدلات البطالة في الجزائر تراجعا محسوسا منذ بداية الألفية الثالثة، حيث أبرزت الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات أن معدلها انخفض من **28,89%** سنة **2000** إلى **17,7%** سنة **2004**، وصل بعدها إلى **10,6%** سنة **2014**، واستقر عند **11,4%** سنة **2019**.

يعكس التحسن الحاصل في معدلات البطالة خلال الفترة **2001-2019** تحسنا مماثلا في معدلات العمالة هي الأخرى، والتي كانت نتيجة مساهمة مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي في التشغيل خلال هذه الفترة، حيث عرفت هذه القطاعات دعما حكوميا في إطار مختلف برامج الإنفاق العام، التي تبنتها الحكومة بداية هذه الألفية في ظل تحسن أسعار النفط في السوق الدولية، وبهدف تجاوز آثار الإصلاحات الإقتصادية التي طبقت في إطار برامج الإستقرار والتعديل الهيكلي تسعينيات القرن العشرين.

تمثلت هذه البرامج في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي **(2001-2004)**، الذي خصص له ما قيمته **525** مليار دج، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي **(2005-2009)**، الذي خصص له مبلغ **4 203** مليار دج، وتواصل التوسع في الإنفاق العام خلال الفترة **(2010-2014)** من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي بقيمة **21 214** مليار دج. وقد عرف الإقتصاد الوطني في ظل هذا التوسع إنتعاشا للإستثمار العام وتوسعا للطلب الكلي المحلي أدى إلى تحسن مؤشرات الإقتصاد الحقيقي من نمو اقتصادي وتراجع في معدلات البطالة.

أرادت الحكومة المواصلة في نفس السياسة خلال الفترة **2015-2019**، فوضعت برنامجا إنفاقيا خاصا بهذه الفترة عرف بالمخطط الخماسي للتنمية بغلاف مالي **21 000** مليار دج، هدفت من خلاله إلى تحقيق جملة من الأهداف من ضمنها الحد من البطالة.

حال انهيار سعر برميل النفط في السوق الدولية للطاقة سنة **2014**، أمام تنفيذ المخطط الخماسي للتنمية، ومع استمرار هذا الإنهيار إستمر تراجع إيرادات الجباية البترولية للبلاد وتواصلت حدة العجز في ميزانية الدولة مسجلا **(3- 068,03)** مليار دج سنة **2014** و**(3- 103,79)** مليار دج سنة **2015**، وهنا ما كان أمام الحكومة إلا أن تقوم بتجميد البرنامج الإنفاقي العام للفترة **2015-2019**، واستبداله ببرنامج آخر عرف باسم نموذج النمو الإقتصادي الجديد للفترة **2016-2030**، ولقد ركز هذا النموذج على هدفين جوهريين، الأول متعلق بتحسين إيرادات الجباية العادية وترشيد الإنفاق العام، والثاني متعلق بتفعيل مساهمة قطاعات النشاط الإقتصادي خارج المحروقات في تحقيق النمو الإقتصادي، وهو ما من شأنه أن يحد من البطالة على الأمد المتوسط والطويل.

شهد الإنفاق العام في المرحلة الأولى من هذا النموذج، الممتدة من سنة **2016** إلى سنة **2019** تراجعا، عبرت عنه نسبته من إجمالي الناتج الداخلي الخام للفترة **2016-2019**، إذ تراجعت من **41,6%** سنة **2016** إلى **37,76%** سنة **2019**، وفي مقابل هذا التراجع إرتفع معدل البطالة من **10,5%** سنة **2016** إلى **11,4%** سنة **2019**.

نلاحظ من خلال ما تقدم أن تغير إتجاه سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة **2001-2019**، قابله تحسن ملحوظ في معدلات البطالة خلال الفترة **2001-2014**، في ظل توسع هذه السياسة، وتراجع في هذه المعدلات إنطلاقا من سنة **2015** في ظل تبني الحكومة سياسة ترشيد الإنفاق العام كأسلوب ضبط للميزانية العمومية إثر تراجع أسعار النفط النصف الثاني من سنة **2014**، وهذا ما سنحاول دراسته وتحليله من خلال بحثنا هذا.

طرح الإشكالية:

في ضوء ما تقدم تتمثل إشكالية الدراسة في:

كيف أثرت سياسة الإنفاق العام في الجزائر في مؤشر البطالة خلال الفترة 2001 – 2019، وإلى أي حد يمكن مواصلة خفض معدل البطالة من خلال التوسع في هذه السياسة؟

الفرضية:

للإجابة على هذا السؤال إرتأينا تقديم الفرضية التالية:

يرتبط تأثير سياسة الإنفاق العام في البطالة في الجزائر بمرونة الجهاز الإنتاجي في الإستجابة للطلب الزائد المتولد عن التوسع في هذه السياسة.

الدراسات السابقة:

تحظى كل من سياسة الإنفاق العام والبطالة باهتمام العديد من الباحثين، لذا نجد أن أعمالا عديدة قد تناولتهما، ونظرا للكم الهائل لهذه الأعمال فإنه من الصعب بما كان حصرها. لهذا سنكتفي بذكر البعض منها لما رأينا له من صلة بموضوعنا:

الدراسة الأولى:

بوعلام معوشي، "**تحليل فائض القوى العاملة في البلدان العربية (1990-2005)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، **2006- 2007**، حاول الباحث من خلال بحثه معرفة مدى استفادة واستغلال البلدان العربية للقوة العاملة المتاحة لها، ومن بين ما توصل إليه من خلال بحثه، أن الجهود المبذولة من طرف الدول العربية لم تثمر على نتائج تلبي طموحات الكثير من الأفراد، وأن وجود فائض القوة العاملة (القوة العاملة البطالة) في معظم هذه البلدان حقيقة قائمة، والغالب أن هذا الفائض كائن على شكل بطالة إجبارية، بالإضافة إلى البطالة المقنعة أو العمل الناقص، مما جعل هذا الفائض من بين العقبات الرئيسية التي تعيق سبيل التنمية الإقتصادية فيها.

الدراسة الثانية:

أميرة عباس، "**دراسة قياسية تحليلية لأثر السياسة المالية على سوق العمل خلال الفترة 1970-2015**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكنوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر**3**، **2018-2019**، حاولت الباحثة من خلال بحثها معرفة أثر السياسة المالية بأدواتها الإنفاقية والضريبية على سوق العمل في الجزائر، على الأمدين القصير والطويل، وتوصلت من خلال بحثها إلى حساسية الإقتصاد الجزائري للضرائب وانعكاس ذلك على سوق العمل، أين تتأثر قرارات المؤسسات الإقتصادية وعارضي العمل بمستويات الضرائب، حيث يظهر أثرها على الأجر والتشغيل في الأجل القصير ويمتد إلى الأجل الطويل، كما توصلت إلى أن فعالية السياسة المالية تحتاج وجود جهاز إنتاجي قوي يستجيب لزيادات الطلب، وهو ما لا يتحقق في الإقتصاد الجزائري، وغيرها من النتائج.

الدراسة الثالثة:

أسماء ناويس، "**أثر سياسة الإنفاق العام على الطلب على المنتوج الجزائري**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، **2020-2021**، هدفت الباحثة من خلال بحثها إلى تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على الطلب الكلي في الجزائر خلال الفترة **1989-2018**، والتي تتضمن تحليل قياسي لأثر الإنفاق العام على مكونات الطلب الكلي، وتوصلت من خلال بحثها إلى أن تأثير الإنفاق العام بشكل عام ضعيف على مكونات الطلب الكلي في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة.

الدراسة الرابعة:

سعدية قصاب، "**تحولات سوق العمل وتحدي سياسة التشغيل في الجزائر: دراسة سوسيو–اقتصادية للفترة (2000–2011)**"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر**2**، جوان **2014**، تناولت الباحثة تحليل وضعية سوق العمل في ظل العولمة الإقتصادية التي تفرز تحولات عميقة تستلزم إصلاحات جذرية للتحكم في معدل البطالة، وتوصلت الباحثة من خلال ورقتها البحثية إلى أن سياسة التشغيل قد تمكنت من خلال استراتيجية محاربة البطالة وترقية الشغل من السيطرة على معدلات البطالة، لكن تبقى هذه السياسة بحاجة إلى المتابعة المستمرة للتحكم في اختلال سوق العمل من الناحية الكيفية.

الدراسة الخامسة:

البشير عبد الكريم، "**دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، جانفي **2009**، حاول الباحث من خلال ورقته البحثية معرفة أي المعدلين أكثر مصداقية للتعبير عن فعالية سوق الشغل، معدل البطالة أم معدل العمالة؟

وفيما توصل إليه الباحث من نتائج في هذا الشأن كان قوله أن الإعتماد على معدل البطالة في تفسير فعالية سوق الشغل يكون مضللا، وأنه من الأولى استخدام معدل العمالة للدلالة على فعالية هذه السوق وفعالية سياسات التشغيل.

الدراسة السادسة:

نور الدين بربار، "**أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي (دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990 – 2015)**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، جوان **2017**، حاول الباحث من خلال ورقته البحثية بناء نموذج قياسي يسمح بمعرفة الأثر المترتب من جراء التوسع في الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة **1990-2015**. وتوصل الباحث إلى أن أثر الإنفاق العام إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي حسب الدراسة القياسية المقترحة.

وعموما فإننا نسعى من خلال أطروحتنا هذه إلى دراسة وتحليل موضوع بحثنا من خلال وجهة نظر لا تكتفي بإبراز العلاقة التي تربط بين متغيري الدراسة فحسب مثلما هو عليه الحال في أغلب الدراسات السابقة، وإنما تتعداه إلى محاولة إبراز حدود فعالية التوسع في هذه السياسة على مؤشر البطالة في ظل خصوصية الإقتصاد الوطني المتميز بعدم مرونة جهازه الإنتاجي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارات عدة نذكر منها:

- أهمية البطالة كمؤشر اقتصادي يعبر عن درجة الإستقرار الإقتصادي بشكل عام، والإستقرار في سوق العمل بشكل خاص؛
- تسجيل معدلات البطالة في الجزائر في السنوات الأولى من فترة الدراسة نسبا مرتفعة، يعطي هذا الموضوع أهمية من حيث البحث في الأسباب والنظر في الحلول التي تبنتها الجزائر وتتبع آثارها على تطور قيمة هذا المؤشر على امتداد سنوات فترة الدراسة؛
- مكانة سياسة الإنفاق العام في النظرية الإقتصادية ودورها في تعديل الإختلال في سوق العمل من خلال الرفع من الطلب الكلي، وما ينجر عنه من آثار مباشرة وغير مباشرة على الناتج المحلي الخام وعلى التشغيل والبطالة، يعطي لهذه الدراسة أهميتها خاصة وأن الجزائر خلال الفترة **2001-2019** إعتمدت على سياسة التوسع في الإنفاق العام في تحقيق مجموعة من الأهداف من ضمنها الرفع من معدلات النمو الإقتصادي والحد من البطالة.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- قراءة وتحليل التغيرات التي شهدها الإنفاق العام والبطالة في الجزائر خلال الفترة **2001-2019**؛
- تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على مؤشر البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- إبراز حدود فعالية سياسة الإنفاق العام في الحد من البطالة.

مبررات اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لموضوع "**سياسة الإنفاق العام والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2019**" لمجموعة من الدوافع هي:

1. الأهمية التي تحتلها مشكلة البطالة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي، وكذا حجم الإنفاق العام الكبير الذي شهدته الجزائر بداية الألفية الثالثة بعد السياسة الإنكماشية التي شهدها هذا الإنفاق سنوات التسعينيات من القرن العشرين في إطار الإصلاحات الإقتصادية التي طبقت في إطار برامج

الإستقرار والتعديل الهيكلي، ودور هذه السياسة –سياسة الانفاق العام– في التأثير على معدلات البطالة في في الجزائر خلال الفترة **2001-2019**؛

2. مواصلة البحث في هذا الموضوع، لأنه سبق لنا وأن تطرقنا إلى جانب منه على مستوى الليسانس والماجستير؛
3. المساهمة في إثراء رصيد المكتبة في مجال البحث المتعلق بأحد أهم مؤشرات الإستقرار الإقتصادي ونقصد بالذكر هنا "مؤشر البطالة"، وكذا مجال البحث المتعلق بإحدى أهم أوجه السياسة الإقتصادية ونقصد بالذكر هنا "سياسة الإنفاق العام".

الحدود الزمنية والمكانية للبحث:

يتحدد البحث بإطارين اثنين، إطار زماني وآخر مكاني، إرتأينا أن يكون الإطار المكاني بدراسة سياسة الإنفاق العام وأثرها على البطالة في الإقتصاد الجزائري. باعتباره الإقتصاد الوطني، أما الإطار الزماني يتجلى في فترة الدراسة التي حددت مابين سنتي **2001** و**2019**، وهي فترة أعقبت الإصلاحات الإقتصادية التي طبقت في إطار برامج الإستقرار والتعديل الهيكلي تسعينيات القرن العشرين، والتي كانت نتائجها على الجبهة الإجتماعية جد وخيمة، إحداها الإرتفاع الكبير في معدلات البطالة الذي بلغ **28,89%** سنة **2000**، كما يعود اختيارنا لهذه الفترة إلى تبني الحكومة مطلع الألفية الثالثة أول برامجها الإنفاقية في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي، وهو برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي **(2001-2004)**، وقد تلت هذا البرنامج برامج أخرى إلى غاية سنة **2019**.

المنهج المتبع:

قصد معالجة مختلف جوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضية المطروحة إعتمدنا على المنهج الوصفي، وهذا لإيضاح الجانب النظري لمحوري الدراسة والمتمثلين في سياسة الإنفاق العام والبطالة، إضافة إلى اعتمادنا على المنهج التحليلي، بالاستناد إلى معطيات زمنية تغطي الفترة **2001–2019**، بهدف تقييم فعالية سياسة الإنفاق العام في التأثير على البطالة في الجزائر.

هيكلة البحث:

تناولنا موضوع بحثنا بالدراسة والتحليل من خلال ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الأول:

تطرقنا في الفصل الأول إلى المقاربة النظرية للبطالة وسياسة الإنفاق العام من خلال مبحثين إثنين، تعرضنا من خلال المبحث الأول إلى المقاربتين الكلاسيكية والكينزية للبطالة وسياسة الإنفاق العام، وذلك من خلال ثلاث مطالب، عرضنا من خلال المطلب الأول ما جاءت به المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية عن سوق العمل وآلية التعديل فيه، أما المطلب الثاني فخصصناه للمدرسة الكينزية وتحليلها للإختلال في سوق العمل ودور الطلب الكلي في تعديل السوق من خلال التوسع في سياسة الإنفاق العام وذلك في إطار النموذج البسيط للدخل والإنفاق. المطلب الثالث والأخير من هذا المبحث تناول الحديث عن آلية تأثير سياسة الإنفاق العام على الناتج والتشغيل في إطار نموذج **(IS/LM)** إلى جانب الحديث عن فعالية هذه السياسة في حدود موضوع بحثنا هذا.

تعرضنا في المبحث الثاني إلى التحليل الإقتصادي الحديث لاختلال سوق العمل وديناميكية التعديل فيه من خلال أربعة مطالب، المطلب الأول تناول التفسير الكينزي الحديث للبطالة وأثر سياسة الإنفاق العام في ظل التعديل البطيء للأجور، إلى جانب تناوله تفسير المدرسة النقدية للبطالة ودور السياسة النقدية. في المطلب الثاني قمنا بعرض تحليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة للبطالة وآثار سياسة الإنفاق العام في ظل التوقعات الرشيدة، كما عرضنا من خلال هذا المطلب البطالة لدى الكينزيين الجدد في ظل مقاربة العقود. تحدث المطلب الثالث عن تأثير سياسسة الإنفاق العام على الناتج والعمالة في إطار نموذج **(AS/AD)**. المطلب الرابع والأخير من هذا المبحث تناول النظريات الجزئية المفسرة للبطالة وهي، نظرية التنظيم الإقتصادي، نظرية البحث عن الشغل، نظرية تجزئة سوق العمل، نظرية المشتغلين– الباحثين عن الشغل، نظرية العقود الضمنية، نظرية أجر الكفاءة، نظرية رأس المال البشري.

الفصل الثاني:

قبل الخوض في دراسة واقع تأثير سياسة الإنفاق العام على البطالة في الإقتصاد الجزائري، إرتأينا الحديث في هذا الفصل عن واقع البطالة ضمن إطار السياسة العامة للتشغيل ودور مؤسسات سوق العمل في تنظيم هذه السوق، باعتبارهما يعكسان جانبا من تدخل الدولة في الحد من البطالة، والذي يكلفها مبالغ مالية معتبرة. وذلك من خلال مبحثين، تناول المبحث الأول تحليل وتشخيص البطالة في الجزائر خلال

الفترة **2001-2019**، أين تطرقنا لبعض المفاهيم المتعلقة بالبطالة إضافة الى تتبع إتجاه البطالة وخصائصها في الجزائر.

أما المبحث الثاني فقد تناولنا من خلال مطالبه سياسة التشغيل في الجزائر والمؤسسات المنظمة لسوق العمل الجزائري، ونظرا لعدم توفر الأرقام عن ما يتم إنفاقه من أجل تمويل سياسة التشغيل إكتفينا عند تقييمنا لنتائج أجهزة وبرامج التشغيل في الجزائر، بتتبع تطور التشغيل المحقق في إطار هذه البرامج، والذي يعد أحد معايير تقييم سياسة التشغيل من الناحية الكمية، أما من الناحية النوعية فحاولنا إبراز مدى توفر مناصب الشغل المحققة في الجزائر على شروط العمل اللائق الذي توصي منظمة العمل الدولية به.

الفصل الثالث:

تناول الفصل الثالث استهداف سياسة الإنفاق العام للبطالة في الجزائر خلال الفترة **2001-2019**، من خلال مبحثين إثنين، تناول المبحث الأول سياسة الإنفاق العام والبطالة في الجزائر خلال فترة الإنعاش الإقتصادي **2001-2019**، إنطلقنا من الجانب المفاهيمي للإنفاق العام باعتباره أحد أهم أدوات السياسة المالية، وانتقلنا بعدها إلى تتبع تطور قيمة الإنفاق العام وتطور قيمة شقي هذا الإنفاق في الجزائر، وأثر هذه التطورات على مؤشر البطالة، وذلك ضمن فترات تطبيق برامج الإنفاق العام وهي، برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي **(2001-2004)**، البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي **(2005-2009)**، برنامج توطيد النمو الاقتصادي **(2010-2014)**، والمخطط الخماسي للتنمية للفترة **(2015-2019)**. تجميد هذا الأخير على إثر مخلفات الأزمة النفطية لسنة **2014**، وتبني النموذج الإقتصادي الجديد للفترة **2016-2030**، جعلنا نخصص المطلب الثالث والأخير لهذا المبحث للحديث عن ترشيد الإنفاق العام والنهوض بالتشغيل في إطار هذا النموذج.

أما المبحث الثاني فقد تناولنا من خلاله أثر التوسع في الإنفاق العام على البطالة من خلال إدارة الطلب الكلي المحلي، عرض المطلب الأول دور التوسع في الإنفاق العام على زيادة الطلب الكلي المحلي، أولا من خلال التأثير المباشر للطلب الحكومي، ثانيا من خلال التأثير غير المباشر، ونقصد هنا تأثير الطلب الحكومي على الطلب الكلي من خلال تأثيره على الطلب الإستهلاكي للقطاع العائلي والطلب الإستثماري الخاص، وأثر هذه التغيرات على الناتج والبطالة.

أما المطلب الثاني فخصصناه للحديث عن فعالية سياسة الإنفاق العام في خفض معدلات البطالة، أولا من خلال فعالية التوسع في الإنفاق العام في الحد من البطالة ضمن ما أقر من أهداف في برامج

الإنعاش الإقتصادي للفترة **2001-2019**، ثانيا فعالية سياسة الإنفاق العام في خفض معدلات البطالة في ظل واقع الجهاز الإنتاجي الوطني.

وتلت هذه الفصول خاتمة عامة تضمنت أهم ما توصلنا إليه من نتائج، واختبار لصحة الفرضية المعتمدة من خطئها، وكذا مجموعة من الإقتراحات، وفتحنا بعدها آفاقا للبحث نأمل أن يتم الخوض فيها مستقبلا.

الفصـــل الأول

تمهيد:

تظهر البطالة عند توازن الناتج دون مستواه الممكن، ويكون عند مستوى التوازن هذا جزء من قوة العمل معطلا، وهو ما يكبد الإقتصاد خسارة على مستوى الناتج (العرض الكلي) والتشغيل. وتقابل هذه الخسارة في جانب الناتج خسارة أخرى في جانب الدخل، وهو ما يكون له أثر على الإنفاق الكلي ومنه على الطلب الكلي.

الوصول إلى مستوى التوازن عند مستوى ناتج ودخل التشغيل الكامل، أين تكون البطالة عند معدلها الطبيعي، يتطلب أن يتم التعديل على مستوى السوق الإقتصادي بما في ذلك سوق العمل من خلال مجموعة من الآليات، والتي تعتبر التدابير والإجراءات التي تتخذها الدولة في شأن الإنفاق العام –موضوع بحثنا– إحداها.

تَبَنِي المدرسة الكلاسيكية الفرض القائل بحتمية التوازن الدائم للإقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل **وتعديل اختلال السوق التلقائي عبر آلية الأسعار** وفق قانون العرض والطلب، جعلها لا تعترف بالبطالة كمشكل اقتصادي، كما أن رفضها لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وحصرها لدور الدولة في نطاق مهام الدولة الحارسة (الأمن، القضاء، تسيير المرافق الأساسية) لم يعط مكانة للإنفاق العام في نظريتها الإقتصادية، واعتبرته غير ذي فعالية في التأثير على النشاط الإقتصادي.

أسقطت أزمة الكساد الكبير الفرض القائل بديمومة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل، **وتلقائية التعديل**، وهنا جاء **KEYNES**[*] ليبحث في الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة واعترف بالبطالة كمشكلة اقتصادية، واقترح حلولا كان جوهرها المطالبة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي **وتعديل السوق من خلال تحفيز الطلب الكلي عن طريق سياسة التوسع في الإنفاق العام.**

نماذج اقتصادية مختلفة فُسِرَ من خلالها تأثير سياسة التوسع في الإنفاق العام على الناتج والتشغيل، إنطلق فيها رواد المدارس الإقتصادية من فرضيات مختلفة أفضت إلى نتائج مختلفة فيما يتعلق بتأثير هذه السياسة على مستوى الناتج والتشغيل، هذا الإختلاف يبين أن هناك درجات في فعالية السياسة، هذه الفعالية التي تبلغ أقصاها عند بلوغ الناتج والدخل مستوى التشغيل الكامل.

من هنا فإننا سنحاول من خلال هذا الفصل عرض المقاربة النظرية للبطالة وسياسة الإنفاق العام وفق ما جاء به التحليل الإقتصادي للمدرستين التقليديتين الكلاسيكية والكينزية في مبحث أول، أما المبحث الثاني فسنخصصه للتحليل الحديث لموضوعي الدراسة لدى أتباع المدرستين السالف ذكرهما.

---

[*] **John Miner KEYNES** : اقتصادي بريطاني **(1883- 1946)**.

المبحث الأول: المقاربتين الكلاسيكية والكينزية للبطالة وسياسة الإنفاق العام.

أشرنا في تمهيد هذا الفصل إلى تَبَايُنٍ في مجال النظرية الإقتصادية، فهناك عدة مقاربات نظرية ولكل واحدة منها تفسرها الخاص لأسباب الإختلال في السوق الإقتصادية بما في ذلك سوق العمل، ولكل منها تحليل مختلف فيما يخص دور الدولة في تعديل هذا الإختلال. وعلى الرغم من هذا التعدد والتباين بين تلك المقاربات النظرية إلا أنها تنتمي إلى مرجعية إحدى المدرستين الكلاسيكية أو الكينزية.

بناء على ذلك سنعرض من خلال المطلبين الأول والثاني وجهة نظر هاتين المدرستين فيما تعلق بسوق العمل وحالة التوازن فيه ودور الدولة في تعديل السوق من خلال التوسع في سياسة الإنفاق العام، ولأجل إبراز فعالية هذه الأخيرة خصصنا المطلب الثالث والأخير في هذا المبحث للحديث عن تأثير وفعالية سياسة الإنفاق العام على الناتج والتشغيل في إطار نموذج **(IS/LM)**. وذلك كتمهيد لما سيتم تناوله في المبحث الثاني لهذا الفصل.

المطلب الأول: سوق العمل وآلية التعديل فيه حسب المدرسة الكلاسيكية.

ولدت المدرسة الكلاسيكية في انجلترا أواخر القرن الثامن عشر فاعتبرها الإقتصاديون الإطار الفكري للثورة الصناعية، والمعبر على الإتجاه الليبرالي الذي ساد في هذه الفترة التاريخية. كما اعتبر مؤرخو الأفكار الإقتصادية أن المدرسة النيوكلاسيكية امتداد لهذه المدرسة، لأنها تؤمن بالليبرالية كمنطلق للتصرفات الإقتصادية، "إلا أنها تختلف عنها من ناحية التحليل والإقتراب للمسائل الإقتصادية، فمقابل التحليل الاقتصادي الكلاسيكي الكلي قدمت المدرسة النيوكلاسيكية تحليلا اقتصاديا جزئيا"[1]، لا يزال يستعمل من طرف الكثير من الإقتصاديين المعاصرين. ولقد اهتم النيوكلاسيك بتحليل ديناميكية عمل سوق العمل إرتباطا باهتمامهم بدراسة التوازن العام للإقتصاد، والذي يتطلب تحقيق التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد وسوق العمل. وباعتبار البطالة أحد أوجه الاختلال الذي يعرفه هذا الأخير فإننا سنحاول النظر فيما جاءت به النظرية الكلاسيكية في أسباب حدوثها، وآلية تعديلها والعودة لحالة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل الذي يؤمن به رواد هذه المدرسة، وذلك من خلال ما سيتم عرضه فيما يلي.

[1] أحمين شفير، "**التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي**"، منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، مطبعة نور، القليعة، الجزائر، **1999**، ص **11**.

أولا: المدرسة الكلاسيكية (الكلاسيك). (THE CLASSIC SCHOOL)

اعتمد التحليل الإقتصادي للمدرسة الكلاسيكية بوجه خاص على فرضين أساسيين، وهما: المنافسة الكاملة، والتشغيل الكامل. وكان قبول الإقتصاديين الكلاسيكيين لحالة التشغيل الكامل مبنيا على أساس **الفرضيتين** التاليتين:[1]

– **القوى الذاتية للسوق** وقدرتها على إصلاح الإختلال، من أجل تحقيق التوازن الإقتصادي العام؛

– **قانون ساي**[*] أو قانون المنافذ، والذي يؤمن بأن كل عرض يخلق الطلب المكافئ له.

واستنادا لهاتين الفرضيتين تؤمن المدرسة الكلاسيكية "بوجود توازن داخلي في سوق العمل كجزء من التوازن العام للسوق الحر، الذي يفترض التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج، بما في ذلك عنصر العمل، وهنا لا تبرز البطالة – كصُورة مُجسمة للإختلال في سُوق العمل– إلا كحالة عَرضية لتعطُّل جُزء من قوة العمل، سرعان ما تقوم آلية السوق الحر بإصلاح الإختلال بين العرض والطلب في هذه السوق، عبر ميكانزم مرونة الأجور للتغيير حتى يعود التوازن من جديد وتختفي البطالة؛ وهنا **تُعرف البَطالة** من وجهَة نظر هذه المدرسة على أنها **بَطالة اخْتيارية** ناشِئة عن **رفْض القوة العاملة البطالة** العمل بالأجر السائد الذي تقرره أحوال السوق، وهي **بطالة مؤقتة** سرعان ما تعمل آليات السوق على تصحيح الخلل الناجم عن زيادة عرض العمل عن الطلب عليه وبصورة تلقائية. فوجود فائض في عرض القوة العاملة يدفعهم للتنافس على فرص الشغل المتاحة والقبول بالأجر السائد، مما يعني قبولهم أجورا أقل، وانخفاض الأجور يترجم إلى انخفاض في تكاليف الإنتاج، الذي يعني زيادة أرباح المؤسسات الإقتصادية، فتزيد رغبتها على الإنتاج. وهو ما يقود إلى زيادة الطلب على قوة العمل، فتختفي حينئذ البطالة"[2].

ثانيا: المدرسة النيوكلاسيكية (النيوكلاسيك). (THE NEOCLASSICAL SCHOOL)

تعتبر المدرسة النيوكلاسيكية امتداد للمدرسة الكلاسيكية (الكلاسيك)، لأنها تؤمن بالليبرالية كمنطلق للتصرفات الإقتصادية.[3] حيث يزعم أنصار هذه المدرسة التي ظهرت سنة **1871**، أن سوق العمل بشكل عام هو سوق تسوده المنافسة الكاملة، يظهر فيه عُنصر العمل حاملا لعدد من الخصائص، التي

---

[1] محمد فرحي، "**التحليل الاقتصادي الكلي: الأسس النظرية**"، الجزء الأول، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، **2004**، ص **23**.

[*] يرجع هذا القانون لـ: **Jean Baptiste SAY**، وهو مفكر وعالم اقتصاد **(1767- 1832)**. يعتبر **SAY** من أبرز أنصار المذهب الحر في القرن التاسع عشر، ومن الذين تميزت أفكارهم بالتحديد والتحليل العميق للظواهر الاقتصادية، وقد تأثر **SAY** بأفكار **Adam Smith**، وهو الذي نقل تعاليمه إلى فرنسا، وهو القائل بقانون المنافذ أو قانون تصريف المنتجات الذي يتلخص في أن المنتجات تستبدل بمنتجات وأن النقود ما هي إلا وسيلة وواسطة. كما اعتبر الخدمات ثروة كالأموال المادية، وهو بهذا قضى على الأفكار السابقة التي لم تعتمد الخدمات أو الأموال غير المادية من مكونات الثروة. يلخص **SAY** قانونه في علم الاقتصاد في عبارة (إن العرض يخلق الطلب الخاص به).

[2] محمد الأمين بن عزة، محمد يتيم، "**واقع سوق العمل في البلدان العربية: دراسة حالة الجزائر**"، بحوث وأوراق عمل الندوة العربية "البطالة أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع"، المنعقدة خلال الفترة **26** الى **28** أفريل **2006**، جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع اتحاد مجالس البحث العلمي العربية الجزائر، ص **212**.

[3] فتح الله ولعلو، "**الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية**"، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، **1981**، ص **127**.

تميز هذه السوق، ومنها: تجانس وحدات عنصر العمل، الحراك التام لتنقل العُمال، مُرونة التامة للأسعار والأجُور، المُساواة لجميع الأفراد وعلمهم التام بأحوال السوق.[1]

إن **سوق العمل** بالنسبة لهذه المدرسة، كأي سوق أخرى، تتحدد فيها الكميات (حجم العمالة) والأسعار (الأجور) بتفاعل الطلب والعرض على العمل، حيث تمثل المؤسسات الإقتصادية جانب الطلب في هذه السوق انطلاقا من طلبها لخدمات عنصر العمل، كونه أحد عوامل الإنتاج الرئيسية، في حين يتجسد جانب العرض في سلوك الأفراد العارضين لقوة عملهم الفكرية والعضلية.

وتعتبر **دالة الإنتاج** منطلق النموذج النيوكلاسيكي في تحديد حجم العمل ومعدل الأجر، ففي الأجل الطويل يعتمد حجم إنتاج المؤسسات الإقتصادية على مجموعة من العوامل، وهي: كمية العمل، ورؤوس الأموال، ومستوى التكنولوجيا، أما في الأمد القصير، فإن حجم الإنتاج حسب مقاربة هذه المدرسة يعتمد على كمية العمل المستخدمة في العمليات الإنتاجية، وذلك باعتبار باقي العناصر ثابتة، وهو ما يجعل من مُستوى الإنتاج دالة فقط في كمية العمل المُستخدمة من طرف المؤسسات الإقتصادية.

حيث تقوم المؤسسات الإقتصادية في ظل سعيها لتعظيم أرباحها بالمقارنة بين الإيرادات الإضافية المتناسبة من الإنتاج المرتفع بسبب العمال الجدد، والمُكلِفون لأجُور إضافية مع تلك المُحققة من قبل، أي أنها تهتم بمعرفة مقدار التغير في الربح الناتج عن كل توظيف لوحدة إضافية من العمل.

وتحصل المؤسسات على أقصى الأرباح عندما يتساوى الإيراد الحدي للإنتاج مع التكلفة الحدية للعمل، وهو أحد الشروط الأساسية لتحقيق أقصى الأرباح.[2] بعبارة أخرى إن شرط تعظيم الربح هو جعل الأجر الحقيقي مساويا للإنتاج الحدي للعمل، أو لما يتساوى كل من الإيراد الحدي للعمل مع التكلفة الحدية للعمل، بحيث تستمر المؤسسات في توظيف عُمال جُدد إلى أن تتحقق المُساواة بين كل من الإيراد الحدي للعمل مع التكلفة الحدية للعمل، والتي تساوي الأجر الإسمي **(W)**.

تتحدد **كمية العمل المطلوبة** من قبل المؤسسات الإقتصادية، والتي تُعظم أرباحها بالكمية التي يتحقق عند استخدامها تساوي الأجر الحقيقي مع الإنتاجية الحدية للعمل $\mathbf{w = \left(\frac{W}{P}\right) = MPL}$، ويعني ذلك أن **طلب العمل** يتوقف عكسيا على مستوى **الأجر الحقيقي**، فكلما كان الأجر الحقيقي أعلى كلما كانت كميات العمل المطلوبة منخفضة.

هذا فيما يخص **جانب الطلب في سوق العمل**، أما فيما يخص **جانب العرض** فإن هذا الأخير "يتضمن

---

[1] محمد الأمين بن عزة، محمد يتيم، مرجع سبق ذكره، ص **212**.

[2] ضياء مجيد الموسوي، "**سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، **2007**، ص **23**.

عدد الأفراد الراغبين في عرض خدماتهم من العمل لقاء أجر معين، والتعريف الأكثر دقة هو مجموع ساعات العمل التي ترغب القوة العاملة تقديمها لأغراض الإنتاج لقاء أجر معين وخلال فترة زمنية معينة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة"[1]. وحسب النيوكلاسيك يرتبط عرض العمل بمعدل الأجر الحقيقي بعلاقة طردية، فكلما ارتفع مُعدل الأجر الحَقيقي زاد عرض العمل، في حين أن انخفاض معدل الأجر الحقيقي يؤدي إلى انخفاض عرض العمل.

إنّ نوع العلاقات التي تربط بين الأجر الحقيقي وكل من طلب العمل وعرض العمل تجعل منحنى طلب العمل ذو ميل سالب، أما منحنى عرض العمل يكون ذو ميل موجب، وهو ما يجعلهما يتقاطعان في مستوى معين، ليتحدد بذلك المستوى التوازني لكل من الأجر الحقيقي، والكمية المشغلة من العمل، فالمؤسسات الإقتصادية تطلب كمية العمل التي تعظم لها أرباحها، وذلك عند تساوى إنتاجية العامل الأخير مع أجره الحقيقي، كما أن الأفراد بدورهم يرفعون من عرضهم للعمل كلما كان الأجر الحقيقي لذلك العمل مرتفعًا. وعليه فإنه في ظل وجود سوق تسودها المنافسة التامة، تعمل مرونة الأجور على تحقيق التوازن بين الطلب والعرض على العمل، أي لما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه.

وحسب **النيوكلاسيك**، فإن التوازن في سوق العمل يتطلب أن الأجور النقدية ترتفع بنفس نسبة ارتفاع الأسعار وذلك لتحقيق أجر حقيقي للتوازن في سوق العمل.[2] وحتى يتسنى لنا فهم هذا نقترح الشكل رقم **(1.1)** الموضح أدناه.

---

[1] مدحت القريشي، "**اقتصاديات العمل**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عَمان، الأردن، **2007**، ص **77**.

[2] سامي خليل، "**نظرية الاقتصاد الكلي : المفاهيم والنظريات الأساسية**"، الكتاب الأول، الأهرام للطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر، **1994**، ص **169**.

الشكل رقم (1.1): توازن سوق العمل في ظل النموذج النيوكلاسيكي.

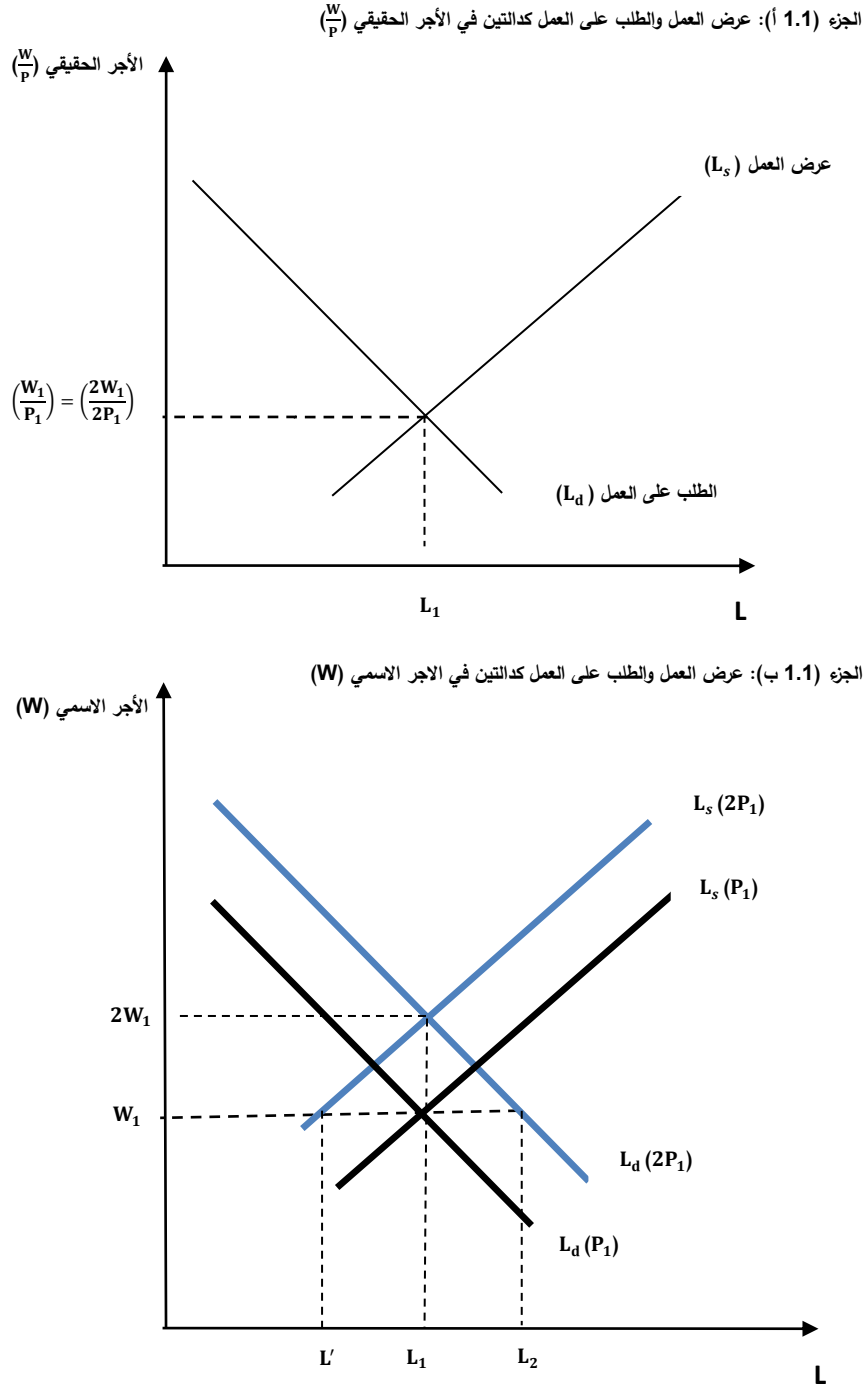

المصدر: سامي خليل، "**نظرية الاقتصاد الكلي : المفاهيم والنظريات الأساسية**"، الكتاب الأول، الاهرام للطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر، **1994**، ص **164**.

يوضح الجزء **(1.1 ب)** من الشكل رقم **(1.1)** دالة عرض العمل ودالة الطلب على العمل كدالتين في الأجر الإسمي **(W)**. المنحنى $L_s\,(P_1)$ هو منحنى عرض العمل، والذي يوضح كمية العمل التي

تعرض لكل قيمة من الأجر النقدي، وباعتبار أن العامل ما يهمه هو الأجر الحقيقي فسيكون هناك منحنى مختلف لعرض العمل عند كل مستوى للأسعار.

عند مستوى السعر (P_1) والأجر النقدي (W_1) تكون العمالة عند المستوى (L_1)، وعند المستوى $(P_2 = 2P_1)$ لو أن الأجر النقدي ظل ثابتا عند (W_1) فإن الطلب على العمل يزداد إلى (L_2) كما هو موضح في الجزء **(1.1 ب)** من الشكل رقم **(1.1)**، فارتفاع مستوى الأسعار يعني انخفاض في الأجر الحقيقي، وهو الأمر الذي يدفع المؤسسات إلى زيادة الطلب على العمالة. الأجر النقدي هو الآخر لن يبقى ثابتا عند مستوى (W_1)، فاتفاع مستوى الأسعار إلى (P_2) يؤدي إلى نقل منحنى عرض العمل إلى الأعلى، وعند أجر نقدي (W_1) سيكون عرض العمل أقل (L')، أي هناك فائض في الطلب وهو ما سيدفع بالأجر النقدي للإرتفاع إلى $(W_2 = 2W_1)$.

خطوات التعديل هنا هي أن بعض المؤسسات الإقتصادية، إستجابةً لإرتفاع الأسعار، ستحاول زيادة العمالة والإنتاج، ولزيادة التشغيل ستعمد إلى رفع الأجور في محاولة منها للحصول على عمالة إضافية من المؤسسات الأخرى (وضعية التشغيل الكامل). ثم إن المؤسسات التي تتأخر في رفع الأجور سوف يطالب عمالها بزيادة الأجور بالإضافة إلى فقدانها العمال. وتتوقف خطوات رفع الأجور النقدية فقط عندما تكون الأجور قد ارتفعت بالقدر الكافي لتحقيق التعادل بين الطلب على العمالة وعرض العمالة في سوق العمل، أي عندما تكون الأجور الحقيقية قد عادت إلى مستواها الأصلي –الجزء **(1.1 أ)** من الشكل رقم **(1.1)**–.[1] وهذا ما يفسر ضرورة إرتفاع الأجور النقدية بنفس نسبة إرتفاع الأسعار لتحقيق التوازن في سوق العمل حسب النيوكلاسيك.

وهكذا نلاحظ أن هناك نقطة واحدة فقط يتم فيها تعادل الطلب على العمل مع عرض العمل، تتمثل في نقطة تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب على العمل، وتُسمى هذه النقطة بنقطة التوازن. ومن نُقطة التوازُن هَذه يتم تحدِّيد كل من، مُعدل الأجر الحَقيقي عند التوازن $\left(\frac{W}{P}\right)_e$، وحجم العمل عند التوازن (L_e) –الشكل رقم **(2.1)**–.

[1] صالح تومي، "**مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، **2004**، ص **117**.

الشكل رقم (2.1): التوازن والإختلال (البطالة الإرادية) في سوق العمل في ظل النموذج النيوكلاسيكي.

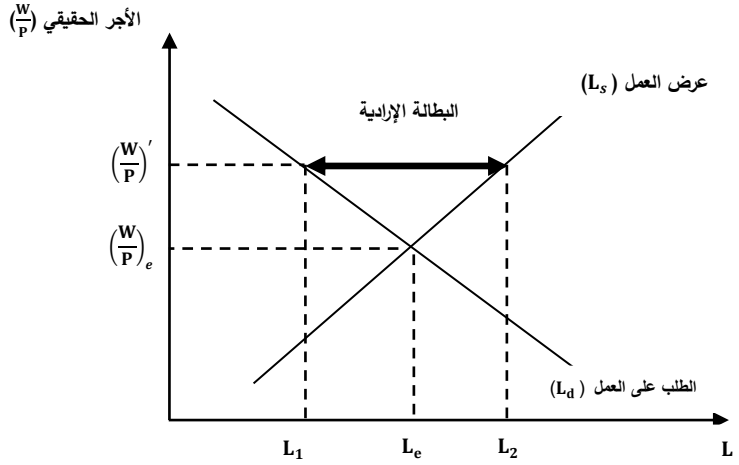

المصدر:

Gilles FERREOL, Philippe DEUBEL, "**Economie du travail**", Armand colin, Paris, **1990**, p **64**.

وما يجدُر ذكره هُو أنّ **حالة التوازُن حَسب النُيُوكلاسيك** هي حالة سائدة ومُصاحبة لوَضع التشغيل الكامل [$L_e = L^{PE}$]، بينما حالة الإختلال (البطالة)، والموضحة في الشكل رقم **(2.1)** بالمسافة **(L_1L_2)**، فَهي حالة ظَرفية تتكفل آليات السُوق (الأسعار والأجور) بالقضاء عليها حسب الخطوات التي سبق وأشرنا إليها أعلاه، وإنْ وجِدت البطالة فَهي **بَطالة إراديَة**، والتي ترجع للأسباب التالية:[1]

- إذا بقي بعض الأفراد بدُون عَمل عند مُستوى التوازُن، فإنّ ذَلك يَدُل على أن الأجر المُحدَّد من قِبلهم أعْلى بكثِير من الإنتاجية الحِدّية، وفي هذِه الحالة تكون **البطالة إرادية؛**
- **المُساومة على الأجُور الإسمية** بيْن أرباب العمل والعُمال، تُحدِّد الأجُور الحَقيقية، وهذا يَعني أن للعُمال دور في تَحدِّيد أجُورهم الحقيقية، وبالتالي، تحديد حجم التشغيل، وبذلك فإن كل بطالة تُوجد عند هذا المُستوى من الأجر الحقيقي هي **بطالة إرادية.**

المطلب الثاني: البطالة وتعديل سوق العمل لدى المدرسة الكينزية: (KEYNESIAN SCHOOL)

إهتم **KEYNES** بدراسة البطالة وانتقد إغفال الكلاسيك لها، فأقر بواقعية البطالة الإجبارية ومن ثم بخطأ إفتراض التشغيل الكامل كأساس التحليل، وهو ما أعطى لسوق العمل مكانة في تحليله، فاهتم بالبحث عن أسباب الإختلال في هذه السوق (أسباب البطالة)، وعن إمكانية تعديل الإختلال في سوق العمل وتحقيق التشغيل الكامل عن طريق تدخل الدولة من خلال سياسة التوسع في الإنفاق العام.

(1) Ahmed ZAKANE, " **Analyse de l'Offre d'Emploi réalités et perspectives cas de l'Algérie**", mémoire de magistère, Université d'Alger, **1992**, p **27**.

أولا: التحليل الكينزي لاختلال سوق العمل.

تبنى **KEYNES** نفس وجهة النظر الكلاسيكية فيما تعلق بتحليل جانب الطلب على العمل، في حين إختلف عنهم في تحليله لجانب العرض في سوق العمل، حيث يقوم التحليل الكينزي لعرض العمل على نقطتين أساسيتين:[1]

- عرض العمل يعتمد على معدل الأجر الإسمي، وليس على معدل الأجر الحقيقي كما يعتقد الكلاسيك، وذلك لأن القوة العاملة تتأثر بالوهم النقدي، حيث أن الأجر الإسمي الأكثر ارتفاعا هو الأجر المُفضل من قبلها مهما كان مستوى الأسعار، ويمكن تلخيص هذا الرأي هو الآخر في نقطتين:[2]

✓ **النقطة الأولى** مفادها أن اعتبار **عرض العمل يتحدد بمعدل الأجر الحقيقي،** يعني أن القوة العاملة لا تتعرض إلى ظاهرة الوهم أو الخداع النقدي، أي لا يخدعها ارتفاع معدل الأجر الإسمي أو انخفاضه، لأنها تأخذ بعين الإعتبار إرتفاع أو انخفاض المستوى العام للأسعار. يرى **KEYNES** أن هذا غير أكيد، وأن الرأي الأكثر واقعية هو أن القوة العاملة مُعرضة للخداع النقدي، وأن سُلوكها في **عرض خدماتها يتحدد أساسًا بمُعدل الأجر الإسمي،** إذ يبحث عارض العمل على أعلى معدل أجر إسمي، وكلما كان هذا الأخير أعلى كلما كان أحسن بغض النظر عن تغيرات المستوى العام للأسعار. والسبب في ذلك حسب **KEYNES** هو أن عارضي العمل يعرفون بكل دقة معدل الأجر الإسمي، عكس ما هو عليه الأمر بالنسبة للمستوى العام للأسعار الذي غالبا ما تكون معرفته ضعيفة وغير واضحة من طرف هؤلاء العارضين ؛

✓ و**النقطة الثانية** التي ينتقد فيها **KEYNES** النيوكلاسيك، مفادها أن فرضياتهم تستلزم تغير الأجور الحقيقية والأجور الإسمية بشكل تناسبي، ولكن من الواضح أنه ليست هناك أية حتمية في أن يكون الأمر كذلك، نظرا لكون المستوى العام للأسعار يتحدد بكمية النقود المتداولة في سوق النقود، بينما يتحدد معدل الأجر الإسمي في سوق العمل. ويترتب على هذا أنه ليست هناك أية ضرورة في أن تتغير الأجور الحقيقية والأجور الإسمية بشكل متناسب.

- **معدل الأجر الإسمي** ليس كامل المرونة لاسيما باتجاه الإنخفاض، وذلك لعدة عوامل منها[3]:

✓ القوانين المختلفة التي تحمي العمال ؛

✓ وجود معدل أجر أدنى مضمون قانونيا ؛

---

[1] السعيد بريبش، "**الاقتصاد الكلي : نظريات، نماذج وتمارين محلولة**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، **2007**، ص **221**.

[2] محمد الشريف إلمان، "**محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي : نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن**"، منشورات برتي، دالي ابراهيم، الجزائر، **1994**، ص ص **281- 282**.

[3] نفس المرجع، ص **282**.

✓ الإتفاقيات الجماعية بين نقابات العمال وأرباب العمل.

وبالتالي، دالة العرض حسب **KEYNES** دالة لمعدل الأجر الإسمي:

$$\mathbf{L_s = f_s(W)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{1.1})$$

مع الشرطين التاليين:

- $\frac{\mathbf{dL_s}}{\mathbf{dW}} > \mathbf{0}$: دالة عرض العمل متزايدة مع معدل الأجر الإسمي.
- $\mathbf{W} > \overline{\mathbf{W}}$: هناك حد أدنى للأجر الإسمي هو $\overline{\mathbf{W}}$، وهو ما يجعل منحنى عرض العمل الكينزي مكونا من جزئين كما هو موضح في الشكل رقم **(3.1)**:

الشكل رقم (3.1): منحنى عرض العمل عند KEYNES.

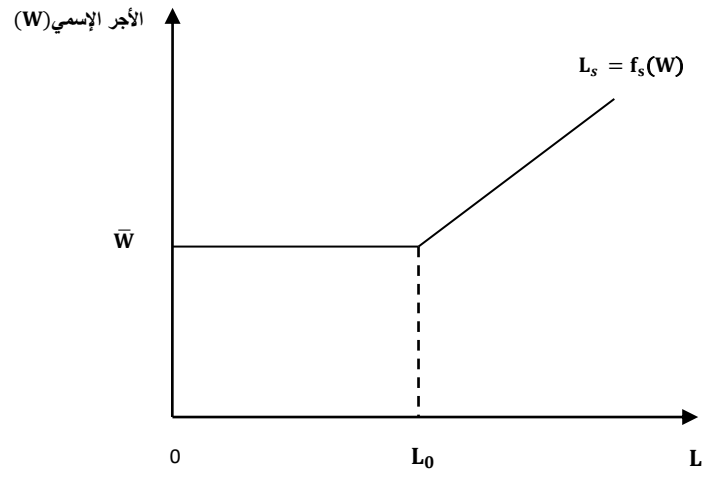

المصدر:

Thierry Tacheix, **« L'essentiel de la Macro économie »**, Gualino éditeur, Lextenso éditions, **6eme** édition, **2012**, Paris, France, p **35**.

إذن عرض العمل عند **KEYNES** تابع لمعدل الأجر الإسمي ولهذا الأخير حد أدنى هو الأجر القاعدي لا ينخفض مستوى الأجر الإسمي لمستوى دونه.

يمثل الجزء الأفقي من منحنى عرض العمل مجموع النقاط التي تحدد الكميات المعروضة من العمل عند هذا المستوى من الأجر $(\overline{\mathbf{W}})$ والمحصورة في المجال $[\mathbf{0}, \mathbf{L_0}]$، أما الجزء المتصاعد من المنحنى فهو يبين أنه من أجل أجر إسمي أعلى من الأجر القاعدي تقبل القوة العاملة عرض خدمات عملها بقدر التزايد في هذا الأجر.

رأينا فيما سبق في النموذج النيكلاسيكي أنّه في ظِل مُرونة مُعدل الأجر الحَقيقي لا يُمكن أن توجد إلا **بطالة إرادية**، فالإقتصاد حَسب هذا النَموذج يكون في حالة التشغيل الكامل، ولا مجال لأن تكون هناك أي بطالة، وأنّه في حالة وجودها، فإنها تُعد **بطالة اختيارية**. أما عند **KEYNES** فإنّه يفترض وُجود حد أدنى لمُعدل الأجر الإسمي، يَجعل من المُمكن تواجُد الاقتصاد في حالة تشغيل غير كامل (حالة التشغيل الناقص)، وتكون البطالة المترتبة عن ذلك هي بطالة غير إرادية **(بطالة إجبارية)**.

وتعني **البطالة غير الإرادية** بأن هناك عددا من عارضي العمل مستعدون لقبول معدل الأجر السائد في سوق العمل، ولكن المؤسسات الإقتصادية تطلب حجما أقل من خدمات العمل المعروضة، أي أن الرفض يصدر عن المؤسسات الإقتصادية وليس عن عارضي العمل. ولكن هذا الرفض يفسر بدوره بعدم **اتجاه معدل الأجر الإسمي** نحو الإنخفاض. ونظرا لهذا يفقد سوق العمل كل إمكانية التصحيح الذاتي التي تمكنه من العودة الى حالة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل[1]. وسنحاول فيما يلي تفسير ما أوردناه أعلاه.

حتى يتسنى لنا دراسة **توازن سوق العمل عند KEYNES** في معلم واحد بمقابلة دالة الطلب ودالة العرض، نفترض ثبات المستوى العام للأسعار لنتمكن من التعبير عن هذه الأخيرة بدلالة الأجر الحقيقي $\mathbf{L_s = f_s\left(\frac{W}{P}\right)}$. والشكل رقم **(4.1)** أدناه يبن لنا ذلك:

الشكل رقم (4.1): التوازن والإختلال (البطالة غير الإرادية) في سوق العمل في ظل النموذج الكينزي.

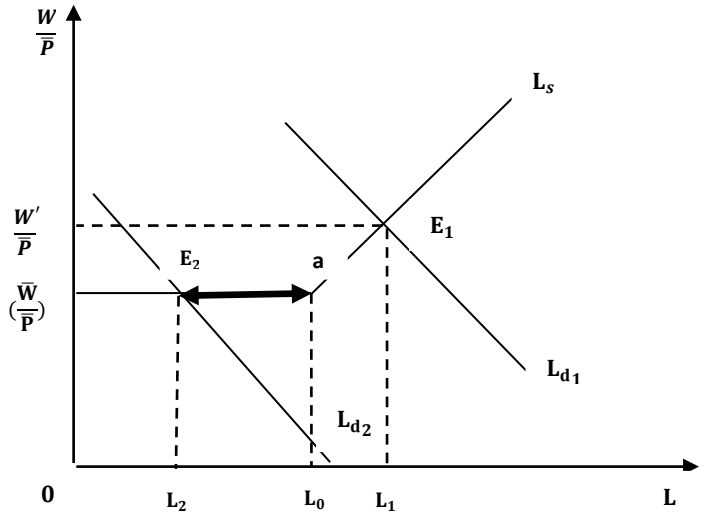

المصدر: محمد فرحي، "**التحليل الاقتصادي الكلي: الأسس النظرية**"، الجزء الأول، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، **2004**، ص **284**.

[1] محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص **291**.

يلاحظ من الشكل البياني أعلاه، أنّ وجود حدا أدنى للأجر الإسمي $(\bar{W})$ يجعل (L_0) أقصى حجم عرض عمل عند مستوى الأجر الإسمي السائد $(\bar{W})$، وبالتالي، إذا كان الطلب على العمل (L_1) أكبر من (L_0) فإن هذا يتطلب رفع معدل هذا الأجر إلى مستوى (W')، وعند نقطة التوازن (E_1) في الجزء المتصاعد لمحنى عرض العمل يتحدد حجم الطلب على العمل والعرض على العمل (L_1) ومعدل الأجر الإسمي (W') والحقيقي $(\frac{W'}{\bar{P}})$.

يلاحظ كذلك من ذات الشكل أن منحنيي الطلب والعرض على العمل قد يتقاطعان عند نقطة التوازن (E_2)، وهي **حالة التوازن عند مستوى التشغيل غير الكامل**، فعند هذه النقطة يتحدد مستوى الأجر الإسمي عند $(\bar{W})$ والحقيقي عند $(\frac{\bar{W}}{\bar{P}})$ ومنه حجم العمل عند (L_2)، لكن بما أن عارضي العمل الذين يرغبون في العمل بمعدل الأجر الحقيقي $(\frac{\bar{W}}{\bar{P}})$ يساوي (L_0)، فإن المسافة بين (L_2) و(L_0) تقيس مستوى **البطالة الإجبارية**، والتي يرجعها **KEYNES** إلى عدم وجود فرص الشغل، بسبب تقلص الطلب على عنصر العمل من قبل المؤسسات الاقتصادية، والتي أحجمت عن الاستثمار(الإنتاج). كما تفسر هذه البطالة بعدم مرونة الأجر الاسمي نحو الانخفاض كما سبق وأشرنا إليه.

ويرى كينز أنه من أجل تحقيق التشغيل الكامل يجب على المؤسسات الإقتصادية أن تزيد من الطلب الكلي على القوة العاملة –الطلب الفعال– وفي نفس الوقت يرفعوا نسبيا في الأسعار لتعويض ذلك، فالزيادة في الأسعار تؤدي الى انخفاض معدل الأجر الحقيقي من المستوى $(\frac{\bar{W}}{\bar{P}})$، وبالنتيجة تخفيض مستوى البطالة الاجبارية.[1] والشكل رقم **(5.1)**، يوضح أثر ارتفاع السعر في سوق العمل الكينزي.

[1] السعيد بريبش، مرجع سبق ذكره، ص **223**.

الشكل رقم (5.1): سوق العمل عند KEYNES لما تتغير الأسعار.

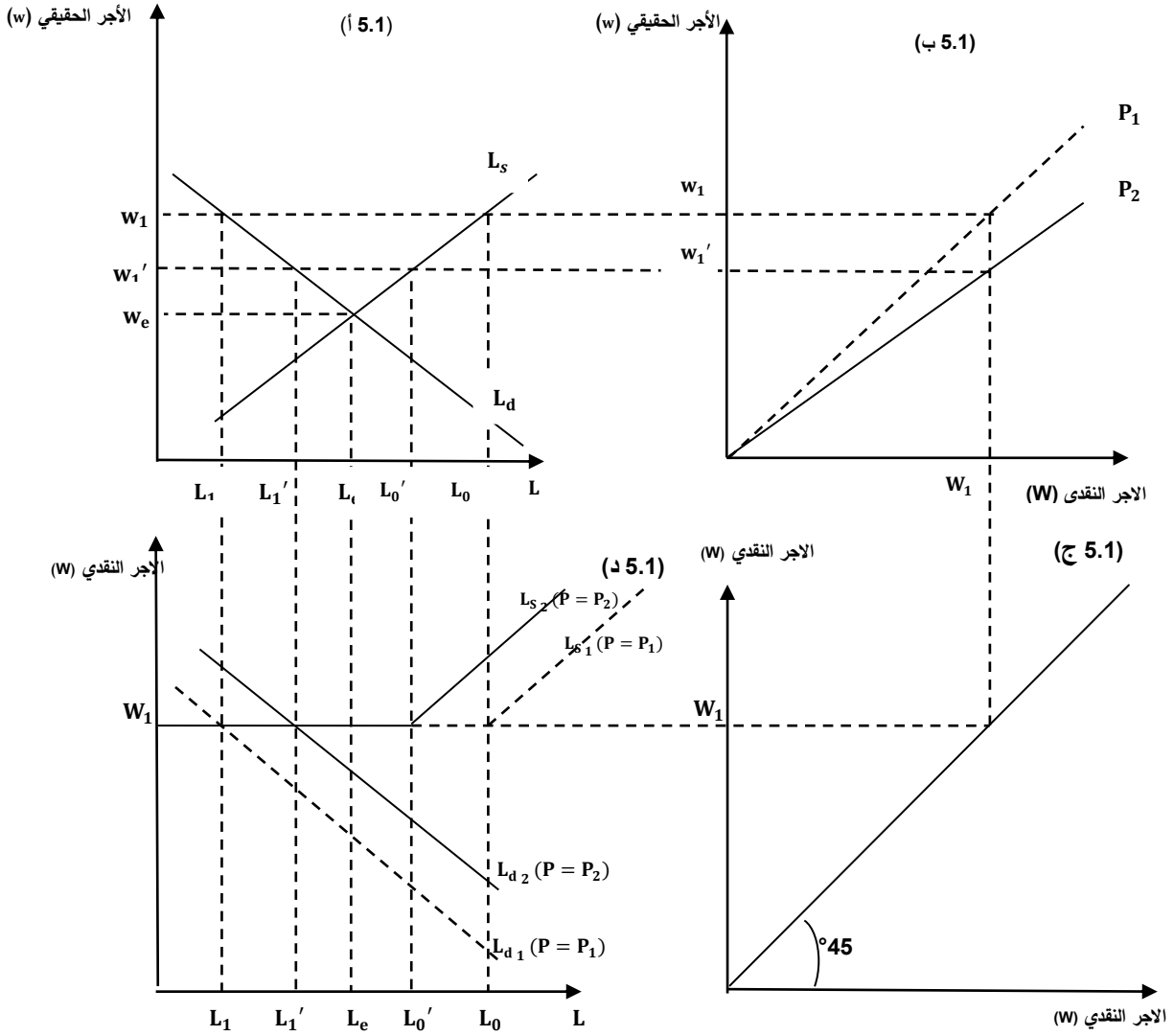

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، "**النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، **2005**، ص **342**.

يؤدي ارتفاع مستوى السعر من (P_1) الى (P_2) إلى انتقال منحنى (P_1) إلى منحنى (P_2) كما هو موضح في الجزء **(5.1 ب)**، حيث أن الأجر الحقيقي هو نسبة الأجر النقدي إلى المستوى العام للأسعار $(w = \frac{W}{P})$، وفي هذه الحالة عند أي معدل أجر إسمي يصبح الأجر الحقيقي المناظر له أقل من السابق، إذ يتضح من خلال بيان نفس الجزء أن انخفاض معدل الأجر الحقيقي (w_1) عند مستوى أجر اسمي (W_1) ومستوى سعر (P_1) إلى (w_1') عند مستوى أجر إسمي (W_1) ومستوى سعر (P_2) بحيث $(P_2 > P_1)$.

كما يبين الجزء **(5.1 أ)** ارتفاع كمية العمل المطلوبة إلى **(L_1')** عند مستوى أجر حقيقي **(w_1')**، وعلى ذلك نحصل على النقطة **(W_1L_1')** على منحنى الطلب **($L_{d\,2}$)** في الجزء **(5.1 د)** عند أجر نقدي **(W_1)** ومستوى سعر **(P_2)**، ويؤدي انخفاض الأجر الحقيقي من **(w_1)** إلى **(w_1')** إلى "فقدان الرغبة في العمل عند بعض الوحدات الحدية من العمل، ومن ثم يتقلص عرض العمل الى مستوى **(L_0')** على طول دالة عرض العمل الكلاسيكية إلا أن المقدار **(L_0')** من عارضي العمل يبقى راغبا في العمل عند أو دون مستوى الأجر الحقيقي السائد **(w_1')**، ولكن في التحليل الكينزي تتمثل دالة عرض العمل بالمنحنى **($W_1\,L_{S\,2}$)** عند مستوى أجر إسمي **(W_1)** ومستوى سعر **(P_2)**، وحسب التحليل الكينزي، عند ما يفوق عرض العمل الكمية المطلوبة منه عند مستوى الأجر الإسمي ومستوى السعر السائد، يمكن زيادة حجم التشغيل باتباع سياسات معينة من شأنها الرفع من الطلب على العمل أي عن طريق رفع مستوى السعر عند معدل أجر إسمي معين"[1]، إذ يؤدي ارتفاع السعر من **(P_1)** الى **(P_2)** إلى انتقال دالة الطلب على العمل إلى الأعلى عند معدل اللأجر الإسمي السائد **(الشكل رقم (5.1))** ورغم انخفاض معدل الأجر الحقيقي بسبب ارتفاع مستوى السعر وثبات معدل الأجر النقدي عند المستوى **(W_1)**، إلا أن كمية العمل المعروضة تبقى أكبر من كمية العمل المطلوبة، أي أن مستوى التشغيل يرتفع فقط من **(L_1)** الى **(L_1')**، كما تراجعت البطالة الإجبارية من **$[L_1L_0]$** إلى **$[L_1'L_0']$**.

نستنتج أن دالة عرض العمل في التحليل الكينزي تشير إلى أن مستوى التشغيل يكون دون مستوى التشغيل الكامل، أي أن سوق العمل الكينزية لم تخلو من البطالة، حيث يتحدد مستوى الأجر الحقيقي الفعلي عند مستوى يفوق معدل الأجر الحقيقي عند التوازن.[2]

ثانيا: الطلب الكلي وتعديل سوق العمل من خلال سياسة التوسع في الإنفاق العام (النموذج البسيط للدخل والإنفاق).

يعتبر نموذج الدخل والإنفاق الكينزي نموذجا بسيطا، نظرا لكونه يهتم بسوق واحدة، وهي سوق السلع والخدمات، وهو يهمل سوق النقد، مع العلم أن النقد فعال أو ليس حياديا عند كينز، بمعنى أنه يؤثر على المتغيرات الحقيقية.[3] ويبنى النموذج الكينزي البسيط للدخل والإنفاق على ثلاث فرضيات محورية تتعلق بكيفية تحديد حجم الناتج ومستوى العمالة، وهي:[4]

- يصلح هذا التحليل في الأجل القصير فقط؛
- يكون مستوى الأسعار ثابتا؛

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، "**النظرية الاقتصادية : التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، **2005**، ص **341**.

[2] نفس المرجع، ص **342**.

[3] محمد الشريف المان،مرجع سبق ذكره، ص **150**.

[4] صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص ص **181-182**.

– في ظل الفرضيتين السابقتين، فإنه في حالة الإختلال يكون التعديل الإقتصادي بواسطة الكميات.

ولأجل دراسة تأثير سياسة التوسع في الإنفاق العام على البطالة في إطار النموذج البسيط للدخل والإنفاق سنتطرق للنقاط التالية:

- مكونات الطلب الكلي؛
- التوازن الإقتصادي الكلي والبطالة؛
- تأثير سياسة التوسع في الإنفاق العام على الناتج والتشغيل؛

I. مكونات الطلب الكلي:

يعتبر الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي، ويعرف هذا الأخير بأنه: "مجموع السلع والخدمات التي يرغب الأعوان الإقتصاديون (العائلات، المؤسسات الإقتصادية، الحكومة، باقي العالم) في الحصول أو الإنفاق عليها. ... ويتمثل الطلب الكلي في أي اقتصاد بمجموع الطلب أو الإنفاق على الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق العام، وصافي الصادرات".[1]

ويعبر عن الطلب الكلي بالمعادلة الرياضية رقم **(2.1)** التالية:

$$\mathbf{AD = C + I + G + (X - M)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots \mathbf{(2.1)}$$

بحيث:

- **(C) الإنفاق الإستهلاكي (طلب قطاع العائلات):** "يعرف الإستهلاك بأنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل المتاح للتصرف، والذي تم إنفاقه من قبل أفراد المجتمع على معظم السلع والخدمات التي تستخدم لتغطية حاجاتهم"[2].
- **(I) الإنفاق الإستثماري (طلب قطاع الإنتاج):** يعتبر الإستثمار المكون الثاني للطلب الكلي وهو لا يقل أهمية عن الإستهلاك. ويعرف بأنه "ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستهلك وإنما يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج أو المحافظة عليه عند مستوى معين، بالإضافة إلى الأخذ بعين الإعتبار التغير في المخزون السلعي. وتنبع أهمية الإستثمار من الدور الهام الذي يلعبه في الحياة الإقتصادية، حيث أنه يؤثر على الطاقة الإنتاجية بهدف الحصول على السلع الرأسمالية في سبيل توسيع الطاقة الإنتاجية لقطاع

---

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، **2009**، ص **135**.

[2] سامر عبد الهادي وآخرون، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، **2013**، ص ص **117-118**.

الإنتاج، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الطلب على السلع الإستثمارية يشكل جزء كبير من الطلب الكلي"[1].

- **(G) الإنفاق الحكومي (طلب القطاع العام):** يمثل ما تقوم الدولة بإنفاقه من متطلبات لتقديم الخدمة للمجتمع من السلع والخدمات المختلفة، وقيامها بوظائفها لتحقيق أهدافها الإجتماعية كالمشاريع الحكومية والمباني والأثاث لتحقيق العدالة الاجتماعية والأمن والتعليم والصحة والدفاع ... وغيرها. وهذه النفقات لا تضم المدفوعات التحويلية، لأنه لا يقصد من انفاقها الإنتاج.[2]
- **(X – M) صافي الصادرات (صافي الطلب الخارجي أو الأجنبي):** يتمثل هذا الجزء من الطلب الكلي في الفرق بين صادرات الدولة **(X)** وارداتها **(M)**، "فالصادرات عبارة عن إنفاق على سلع وخدمات تنتج داخل الدولة وترسل إلى باقي دول العالم. مثل هذا الإنفاق يولد دخلا داخل الدولة ولكنه ليس جزءا من الإنفاق الاستهلاكي أو الانفاق الاستثماري للمقيمين داخل الدولة. أما الواردات فهي عبارة عن إنفاق بواسطة المقيمين داخل الدولة على سلع وخدمات منتجة في الخارج، وهي بالتالي لا تولد دخلا داخل الدولة.[3]

II. التوازن الإقتصادي الكلي والبطالة.

يتحقق التوازن الإقتصادي الكلي عندما تكون قيمة الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) مساوية لقيمة العرض الكلي (الناتج). فإذا تحققت هذه المساواة أصبح هذا المستوى من الناتج هو مستوى توازن الناتج والدخل.

توازن الناتج عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، أو بعبارة أخرى عند مستوى أقل من مستواه الكامن يتسبب في ظهور بطالة، وهو ما يؤكد ارتباط هذه الأخيرة بمستوى ناتج التوازن الاقتصادي الكلي.

يرتبط مستوى التشغيل بمستوى الناتج في الأجل القصير ويتغير بتغيره، فعمليا عندما يكون مستوى ناتج التوازن للاقتصاد (الناتج الفعلي) عند أقصى مستوى ممكن له أي عند مستوى ناتج التشغيل الكامل، والذي يمكن الوصول إليه من خلال تشغيل كامل الموارد المتاحة في الإقتصاد، يكون معدل البطالة حينئذ عند حده الأدنى، والذي يطلق عليه المعدل العادي غير التضخمي للبطالة (المعدل الطبيعي للبطالة). غير أن الأسئلة التي يمكن طرحا هنا هي، هل أن ناتج التوازن (الفعلي) يكون دائما عند مستوى ناتج التشغيل الكامل؟ بعبارة أخرى هل يكون معدل البطالة الفعلي دائما عند مستواه العادي غير التضخمي؟ وهل يسمح الناتج التوازني دائما بتشغيل كل القوة العاملة النشطة؟

---

[1] سامر عبد الهادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص **132-133.**

[2] صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص ص **43- 44.**

[3] سامي خليل، **"نظرية الاقتصاد الكلي : المفاهيم والنظريات الأساسية"**، مرجع سبق ذكره، ص **116.**

رأى **KEYNES** أنه من الممكن أن يتحقق توازن الإقتصاد عند مستوى توازن للناتج أعلى أو أقل عن مستوى ناتج التشغيل الكامل، فعند ارتفاع مستوى الناتج الفعلي فوق مستوى ناتج التشغيل الكامل، فإن المعدل الفعلي للبطالة يصبح أقل من المستوى العادي وهو ما يحدث في حالة وجود فجوة تضخمية، والعكس في الحالة التي يكون فيها مستوى الناتج الفعلي أقل من مستوى ناتج التشغيل الكامل، فإن المعدل الفعلي للبطالة يصبح أعلى من المستوى العادي وهو ما يحدث في حالة وجود فجوة انكماشية، وفي هذه الحالة الأخيرة فإن مستوى التشغيل غير الكامل أو الناقص للقوة العاملة تنجر عنه بطالة إجبارية يعبر عنها الفرق بين المعدل الفعلي للبطالة والمعدل العادي أو الطبيعي لها. ويمكن توضيح البطالة الإجبارية بيانيا كما هو موضح في الشكل رقم **(6.1)** أدناه:

الشكل رقم (6.1): الفجوة الإنكماشية وظهور البطالة الإجبارية حسب KEYNES.

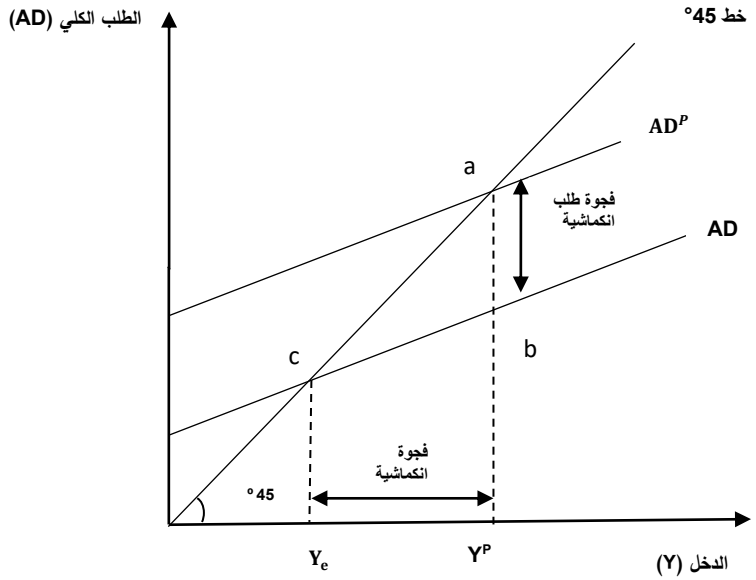

المصدر: محمود يونس وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، **2000**، ص **171**.

نفترض أن الناتج الوطني للتوازن هو Y_e، لكن عند هذا المستوى من الناتج ليست كل القوة العاملة مشتغلة. وحتى يتم التوصل إلى التشغيل الكامل لهذه القوة العاملة على الإقتصاد أن ينتج (Y^P)، لكنه لا يستطيع الوصول إلى هذا المستوى من الناتج مع الإنفاق المحقق (الطلب الكلي الفعلي) (Y_eC)، إذ ينبغي زيادة الإنفاق الكلي بقيمة تساوي **(ba)** لضمان تحقيق مستوى ناتج (دخل) التشغيل الكامل.

يبين الشكل رقم رقم **(6.1)** أن عدم كفاية الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي يبقي الإقتصاد في مستوى أدنى من مستوى دخل التشغيل الكامل. حتى وإن كان التوازن الإقتصادي محققا. نتيجة هذه الحالة نادى كينز بتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من خلال سياسة التوسع في الإنفاق العام لما لذلك من تأثير

على مستوى دخل التوازن بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل الوصول إلى مستوى دخل (ناتج) التشغيل الكامل، وهو ما سنتطرق له في الفقرة الموالية.

III. تأثير سياسة التوسع في الإنفاق العام على البطالة.

ينتج من خلال السياسة الإقتصادية المطبقة ممثلة في التوسع في الإنفاق العام آثار متعددة في مختلف المجالات. فهذه السياسة تهدف في إطار الإقتصاد العام، إلى إشباع الحاجات الجماعية المختلفة، أي إلى تقديم خدمات عامة مختلفة. كما أنها تؤدي بالإضافة إلى ذلك وفي إطار الإقتصاد، إلى التأثير في مختلف السلوكات الإقتصادية، وهي الإنفاق المحلي ومكوناته، وهي الاستهلاك، والإدخار، والإستثمار، وإلى التأثير في المستوى العام للإقراض، وفي توزيع الدخل، وفي مستوى التشغيل والبطالة، وبالتالي، إلى التأثير في التوازن الإقتصادي العام. وعلى الرغم من تعدد آثار السياسة التوسعية للإنفاق العام في مختلف المجالات، بما فيها المجال الإقتصادي، إلا أن دراستنا في هذا الجزء ستقتصر على آثار سياسة التوسع في الإنفاق العام على البطالة موضوع بحثنا.

ولسياسة التوسع في الإنفاق العام آثار مباشرة، تشكل الآثار الأولية لسياسة التوسع في الإنفاق العام، وآثار غير مباشرة تنتج خلال ما يعرف بدورة الدخل، أي من خلال أثر المضاعف والمعجل.

1. الآثار المباشرة للتوسع في الإنفاق العام على التشغيل والبطالة:

من جانب عرض العمل "يسهم التوسع في الإنفاق العام على التعليم والرعاية الصحية وغيرهما، في الزيادة من كفاءة **ومقدرة** الأفراد على العمل. كذلك تأمين المستقبل عن طريق الرواتب التقاعدية والضمان الاجتماعي يزيد من **رغبة** الأفراد على العمل والإقبال عليه"[1].

أما من جانب الطلب على العمل، تلجأ الدولة إلى آليات عديدة تهدف من خلالها إلى إحداث أثر على التشغيل، كالتشغيل المباشر في الوظيفة العمومية بقطاعيها الإداري والإقتصادي، أو من خلال وضع هيئات ومؤسسات تعنى بتسيير وتنفيذ السياسة العامة للتشغيل، هذه الأخيرة تساعد على تيسير عملية إدماج القوة العاملة المشتغلة البطالة في سوق العمل من خلال مساعدتها على إحداث النشاط، أو من خلال الوساطة في سوق العمل بين جانبي العرض والطلب على العمل.

كما يمكن للدولة دعم التشغيل في القطاع الخاص من خلال دعم الإستثمارات المحلية وجذب الإستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال المساهمة في تكوين الأفراد العاملين في مؤسسات القطاع الخاص، المساهمة في أجر المنصب، تقديم مساعدات مالية، إنشاء أجهزة لضمان القروض البنكية الموجهة

---

[1] عبد الغفور ابراهيم أحمد، "**مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، **2013**، ص **235**.

للاستثمار لتجواز الصعوبة التي يواجهها أصحاب المشاريع في الحصول على القروض البنكية لأجل تمويل استثماراتهم...الخ.

2. الآثار غير المباشرة للتوسع في الإنفاق العام على التشغيل والبطالة:

يعتبر غالبا إنخفاض الطلب الكلي الفعال السبب الرئيسي في تراجع مستوى التشغيل وارتفاع معدلات البطالة الراجع بدوره إلى تراجع معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي، وانخفاض مستوى النشاط الإقتصادي، فتراجع الطلب الكلي الفعال يؤدي إلى انخفاض الأسعار وتراجع أرباح المنتجين الذين يضطرون إلى تسريح العمال لأجل الحد من التكاليف ما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة. على هذا الأساس وانطلاقا من كون الدولة متعاملا اقتصاديا فعالا في النشاط الإقتصادي، فإن سياسة التوسع في حجم إنفاقها من شأنه الرفع من الطلب الكلي (الفعال)، ودفع عجلة الإقتصاد وتحريك النشاط الإقتصادي بحكم أنه أي الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي.

ويستد التحليل الاقتصادي في تفسير أثر التغير في الطلب الكلي الفعال الناتج عن سياسة التوسع في الإنفاق العام على الناتج والتشغيل (البطالة) إلى التفاعل بين المضاعف والمعجل، اللذان يعتبران ذوا أهمية كبيرة في إظهار هذا التأثير. أين عرف **KEYNES** المضاعف بأنه ذلك التغير الحاصل في المستوى التوازني للدخل والناتج نتيجة التغير في أحد مكونات الطلب الكلي، حيث يكون الإنفاق الاستهلاكي أساس عملية المضاعف، أما المعجل فيشير إلى أن الإستثمار المشتق هو نتيجة التغير في الإنفاق الاستهلاكي الناتج بدوره عن التغير في الدخل، وبالتالي، فإن التفاعل بين المضاعف والمعجل يؤدي إلى العديد من التغيرات التي تطرأ على الدخل والناتج وهو ما ينعكس بالإيجاب على التشغيل والبطالة.

أ. المضاعف:

يعتبر الإقتصادي **R.F.Kahn**[*] أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الإقتصادية وذلك في سنة **1931** وقد عرف مضاعف **Kahn** بمضاعف الإستخدام، الذي يوضح العلاقة بين الإستخدام الأولي الناتج عن الإنفاق العام والتشغيل الكلي، إلا أن مفهوم المضاعف ارتبط بالاقتصادي **KEYNES** الذي أوضح أثر التغير في الإستثمار على الدخل، لهذا سمي مضاعف **KEYNES** بمضاعف الإستثمار. ويشير مضاعف الإستثمار إلى أن الزيادة في الإنفاق الإستثماري تؤدي إلى حدوث زيادة مضاعفة في الدخل، من خلال ما يحدثه الإنفاق الإستثماري من زيادات متتالية في الإستهلاك ومن ثم في مستوى التشغيل، وأن الزيادة في الدخل **(ΔY)** تساوي مقدار الزيادة الأولية في الإستثمار **(ΔI)**

[*] **Richard Ferdinand Kahn** : اقتصادي بريطاني **(1905- 1989)**.

مضروبة في قيمة مضاعف الاستثمار $(\propto_{\mathbf{I}})$، وبالتالي، فمضاعف الإستثمار عند **KEYNES** هو معامل عددي يبين مقدار الزيادة الكلية في الدخل الناجمة عن زيادة معينة في الإستثمار المستقل. [1]

والحقيقة أن أي تغير في مكونات الطلب الكلي، والتي يعتبر الإستثمار أحدها لها تأثير مضاعف على الدخل الوطني وبنفس اتجاه التغير. ولذا يمكن ذكر أنواع مختلفة من المضاعفات، مضاعف الإستهلاك، مضاعف التجارة الخارجية، مضاعف الإنفاق العام... وغيرها.

يقصد بمضاعف الإنفاق العام، المعامل الذي يبين مقدار التغير في الدخل الناتج عن تغير الإنفاق العام. ولتوضيح فكرة مضاعف الإنفاق العام، فإنه "عندما يزيد الإنفاق العام بمقدار معين فإن هذه الزيادة سوف تتحول إلى دخول لأصحاب عوامل الإنتاج في شكل أجور، وربح، وفائدة، وريع. وهؤلاء لن يحتفظوا بها بل سينفقون جزءا منها، ويتحدد هذا الجزء بما يسمى الميل الحدي للاستهلاك. هذا الجزء المنفق سيكون دخلا لآخرين وبدورهم سيتصرفون بها بنفس الطريقة، وهكذا تحدث لدينا سلسلة من الزيادات في الدخول تفوق الزيادة الأولية الناشئة من زيادة الإنفاق العام، إلا أن كل حلقة تكون أقل من سابقاتها إلى أن تتلاشى"[2]. ويرجع سبب تناقص هذه الزيادات إلى كون الميل الحدي للاستهلاك محصور بين الصفر والواحد الصحيح، ويعني هذا أن جزء من الدخل لا ينفق وإنما يدخر. وينتهي عمل المضاعف عندما يتحول كل الإنفاق العام الجديد إلى إدخار بفضل الميل الحدي للإدخار.

بافتراض أن الحكومة قررت زيادة الإنفاق العام بقيمة قدرها $(\Delta \mathbf{G})$ في ظل بقاء العوامل الأخرى ثابتة، هذه الزيادة في الإنفاق العام ستترتب عنها زيادة في الدخل بمقدار $(\Delta \mathbf{Y})$، ويحسب مقدار زيادة الدخل كما تبينه المعادلة رقم **(3.1)**:

$$\Delta \mathbf{Y_e} = \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{1-c}} \Delta \mathbf{A_0} = \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{1-c}} \Delta \mathbf{G} \dots \dots \dots \dots \dots (3.1)$$

بحيث:

$\Delta \mathbf{A_0}$: التغير في الإنفاق المستقل؛[*]

$\Delta \mathbf{G}$: التغير في الإنفاق العام؛

---

[1] صلاح مهدي البيرماني، "**قياس وتحليل تفاعل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم- المنتج الديناميكي**"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد **14**، العدد **52**، ديسمبر **2008**، ص **162**.

[2] سعيد علي العبيدي، "**اقتصاديات المالية العامة**"، دار دجلة، عمان، الأردن، **2011**، ص **98**.

[*] الإنفاق المستقل هو مجموع الإنفاق المستقل عن الدخل لمختلف الأعوان الإقتصاديين، وتجدر الإشارة هنا إلى أن صيغة وقيمة هذا الإنفاق تختلف حسب عدد القطاعات المكونة للنموذج الاقتصادي (النموذج البسيط للدخل والانفاق).

ΔY: التغير في الناتج أو الدخل.

ومنه مضاعف الإنفاق العام هو:

$$\frac{\Delta Y_e}{\Delta G} = \frac{1}{1-c} \dots \dots \dots \dots \dots (4.1)$$

$$\propto_G = \frac{1}{1-c} \dots \dots \dots \dots \dots (5.1)$$

بحيث:

$\propto_G$: مضاعف الإنفاق العام.(*)

نلاحظ من خلال المعادلة رقم **(5.1)** تأثر مضاعف الإنفاق العام بالميل الحدي للإستهلاك، فبزيادة هذا الأخير تزيد قيمة المضاعف والعكس بالعكس أي كلما انخفض الميل الحدي للاستهلاك انخفض مضاعف الإنفاق العام، وبالتالي، فإن قيمة الميل الحدي للإستهلاك تمكننا من تحديد ومعرفة فعالية الآثار المترتبة عن التغير في الإنفاق العام، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الآثار الناتجة عن مضاعف الإنفاق العام مرتبطة بمدى **مرونة الجهاز الانتاجي**، فكلما كان هذا الأخير مرنا كلما كان أثر التغير في الإنفاق العام على الناتج أكثر فعالية.

ويمكن توضيح دور التوسع في الإنفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل من خلال بيان الشكل رقم **(7.1)**. بافتراض أن مستوى الدخل **(Y_1)** يوافق مستوى الدخل عند التوازن، غير أن مستوى الدخل هذا لا يوافق مستوى دخل التشغيل الكامل الذي يحقق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، والذي يوافقه في الشكل رقم **(7.1)** مستوى الدخل **(Y^P)**.

لأجل الوصول إلى مستوى الدخل **(Y^P)** تقوم الدولة بالتوسع في الإنفاق العام ولتكن بقيمة قدرها **(ΔG)**، عندها تنتقل دالة الطلب الكلي من الوضع **(AD_1)** الى الوضع **(AD^P)**، لتنتقل بذلك نقطة التوازن من **(e_1)** إلى **(e_P)** عندها يتقاطع منحنى الطلب الكلي مع خط **45^o** عند مستوى دخل التشغيل الكامل **(Y^P)** كما هو موضح في الشكل رقم **(7.1)**.

(*) يعبر مضاعف الإنفاق العام عن التغير الحاصل في الناتج التوازني لما يتغير الإنفاق العام بوحدة واحدة، نلاحظ أن مضاعف الإنفاق العام هذا يخص نموذج اقتصادي متكون من طلب قطاعين، هما القطاع العائلي، وقطاع الاستثمار (القطاع الانتاجي). وتجدر الإشارة هنا إلى أن صيغة وقيمة هذا المضاعف تختلف حسب عدد القطاعات المكونة للنموذج الاقتصادي من جهة، كما تختلف من جهة أخرى حسب المعادلات السلوكية لهذه القطاعات وتبعيتها للدخل.

الشكل رقم (7.1): أثر زيادة الإنفاق العام على المستوى التوازني للدخل.

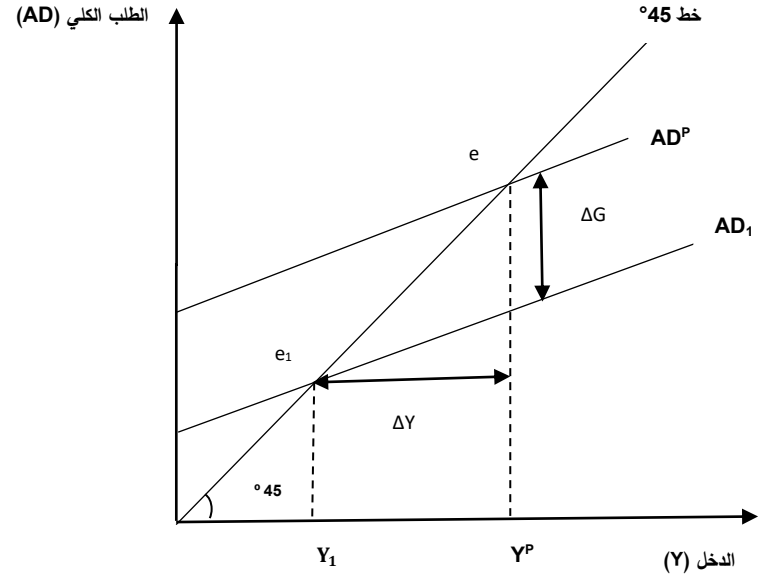

المصدر: محمود يونس وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، **2000**، ص **166**.

كما يتضح لنا من الشكل رقم **(7.1)** أن قيمة الزيادة في الدخل **(ΔY)** أي **(Y^P-Y_1)** أكبر من قيمة الزيادة في الانفاق العام **(ΔG)**، أي أن زيادة معينة في الإنفاق العام **(ΔG)** أدت بفعل المضاعف إلى زيادة أكبر في مستوى الدخل **(ΔY)**[*].

ب. المعجل:

يقصد بالمعجل الآثار التي يتركها الإنفاق العام على حجم الإستثمار، فزيادة الإنفاق العام ومن ثم زيادة الدخل (بفعل المضاعف) يؤدي إلى زيادة الطلب على وسائل الإنتاج، وهذا ما يعرف بالإستثمار المشتق أو المولد. وبعبارة أخرى يشير المعجل إلى أن الإستثمار الصافي دالة لمعدل التغير في الناتج الكلي وليس لمستوى الناتج الكلي.[1]

فعند تعرضنا لفكرة المضاعف سابقا، عرضنا أثر تغير الإستثمار على الدخل، أين يقوم الإستثمار بدور المحرك للنشاط الإقتصادي أي يعتبر السبب في تغير الدخل. بينما المعجل يطرح حالة معاكسة، وهي الحالة التي يكون فيها الإستثمار متغير تابع لتغير الدخل أو الإستهلاك على الإستثمار، "ويشرح

(*) $\Delta Y_e == \propto_G \Delta G$.

(1) صلاح مهدي البيرماني، مرجع سبق ذكره، ص **164**.

مبدأ المعجل أسباب ما تؤدي إليه تغيرات معدل نمو الإستهلاك من أثر قوي على الإستثمار الخاص اللازم لتنمية إنتاج سلع الإستهلاك"[1].

فالمعجل يشير إلى أنه كلما زاد الإستهلاك زاد الطلب الكلي **(ΔAD)** مما يتطلب زيادة العرض الكلي (ΔAS). ما يلزم توسيع قاعدة الإنتاج بالإستثمار **(I)** بشراء الآلات والمواد الأولية **والتشغيل** لزيادة الانتاج.[2] عملية الإستثمار (الانتاج) هذه تؤدي إلى زيادة الدخول والطلب من جديد مولدة دورة جديدة من زيادة الدخل. يتم في خضمها الرفع من مستوى التشغيل والحد من البطالة.

المطلب الثالث: تأثير سياسة الإنفاق العام على الناتج والتشغيل في إطار نموذج (IS/LM).

يعتبر نموذج **(IS/LM)** أداة أساسية في التحليل الإقتصادي الكلي، وهو يحتفض بالنتائج الأساسية المتحصل عليها في النموذج السابق، وتتمثل الإضافة في هذا النموذج في إدخال سعر الفائدة كمحدد للطلب الكلي، بذلك يتوسع نطاق الدراسة ليشمل سوقا أخرى للدراسة إلى جانب دراسة سوق السلع والخدمات ألا وهي سوق النقد، ليكون بذلك كل من الدخل وسعر الفائدة المحددان للتوازن في هذين السوقين.

تسمح هذه الإضافة في إطار هذا النموذج بتطوير النتائج المتحصل عليها في النموذج البسيط للدخل والإنفاق، كما ستبين لنا كيف يكون لسعر الفائدة دور في كبح الآثار التوسعية لسياسة الإنفاق العام، وهو ما يكون له بالغ الأثر على فعالية هذه السياسة على الناتج والتشغيل والبطالة والدخل.

أولا: آلية التأثير:

يمكننا نموذج (الإدخار–الإستثمار **(IS)** وتفضيل السيولة –عرض النقود **(LM)**) من إيجاد قيم سعر الفائدة ومستوى الدخل اللذان يحققان التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود، فإذا كان الدخل الحقيقي الذي يحقق التوازن في السوقين أقل من دخل التشغيل الكامل (وجود بطالة اجبارية) فيمكن معالجة هذا الإختلال بتطبيق سياسة الإنفاق العام التوسعية.

---

[1] جيمس جواتيني، ريجارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، "**الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص**"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، **1999**، ص **283**.

[2] محمد عبد الله حسن عبد الرحمن، وآخرون، "**أثر نظرية المعجل على مضاعفة الاستثمارات: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى**"، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، جامعة الزقازيق، مصر، المجلد **48**، العدد **01**، **2021**، ص **194**.

I. التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود:

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود بتقاطع منحنيي **IS**[(*)] و**LM**[(**)]، بحيث نحصل على الأزواج (الدخل، سعر الفائدة) **(Y_e, i_e)** اللذان يحققان التوازن في السوقين.

يمكن توضيح التوازن في السوقين السلعي والنقدي بيانيا في التمثيل البياني التالي (الشكل رقم **(8.1)**):

الشكل رقم (8.1): التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي.

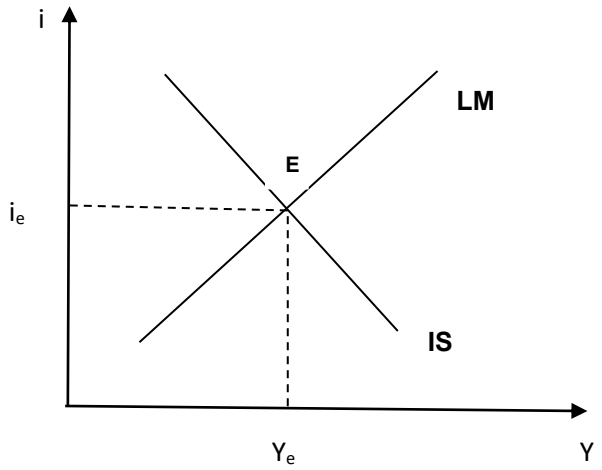

المصدر:

Gregory N. MANKIW, " **Macroéconomie,** Edition DE BOECK, Paris, **2009**, p **384.**

الجمع بين منحنى **IS** ومنحنى **LM** وتقاطعهما عند نقطة معينة ولتكن النقطة **(E)** كما هو موضح في الشكل رقم **(8.1)**، تمثل النقطة **(E)** نقطة التوازن، والتي عندها يتحدد مستوى الدخل التوازني **(Y_e)** وسعر الفائدة التوازني **(i_e)**.

II. التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود مع وجود بطالة إجبارية ودور سياسة الإنفاق العام في تحقيق التشغيل وخفض البطالة:

ليس من الضروري أن يكون مستوى دخل التوازن **(Y_e)** السابق هو مستوى دخل التشغيل الكامل **(Y_P)**، ويمكن توضيح هذه الحالة من خلال الشكل رقم **(9.1)**.

(*) منحنى **IS** ذو ميل سالب، يفسر بالعلاقة العكسية التي تربط بين كل سعر الفائدة والاستثمار، وباعتبار الاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي فإن هذا الأخير ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الناتج، وبالتالي، انخفاض الدخل.

(**) منحنى **LM** ذو ميل موجب، يفسر بالعلاقة الطردية التي تربط بين كل سعر الفائدة والدخل.

الشكل رقم (9.1): التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي مع وجود بطالة إجبارية.

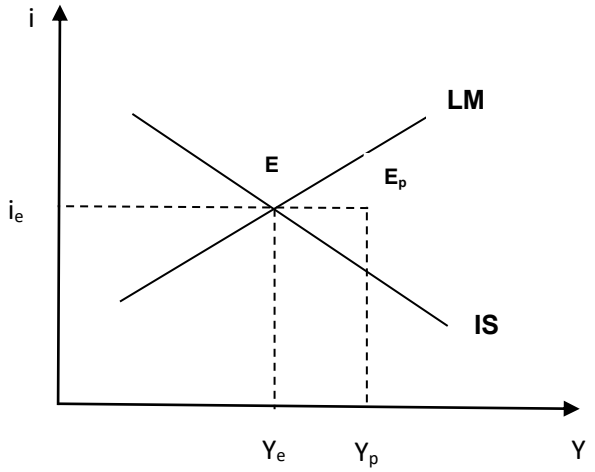

المصدر: صالح تومي، "**مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، **2004**، ص **283**.

تتطلب حالة توازن التشغيل الكامل **(Y_p)** تحقيق التوازن في كل من سوق النقود وسوق السلع والخدمات وسوق العمل في نفس الوقت. فلو أن بيع الناتج كان شرطا لازما للإنتاج، فمن الممكن أن يحدث التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود عند مستوى دخل **(Y_e)** أقل من ذلك المستوى الذي يحقق التوازن في سوق العمل.[1] وبالتالي، التوازن عند النقطة **(E)** من الشكل رقم **(9.1)**، يبين أن الإقتصاد في حالة انكماش.

ومعنى ذلك، أن البطالة الإجبارية من الممكن أن تحدث لو أن الأجر الحقيقي كان أعلى من الأجر الحقيقي الذي يحقق التوازن، أو لو كان الأجر الحقيقي السائد هو أجر التشغيل الكامل ولكن كان هناك قصور في الإنفاق.[2] ولأجل الوصول إلى حالة التشغيل الكامل (مستوى التوازن عند النقطة **(E_p)**)، فإن الحكومة تتدخل في النشاط الإقتصادي لأجل تعديل السوق، ويمكن أن تستخدم في سبيل ذلك سياسة الإنفاق العام.

ولأجل تفسير كيف يتم تدخل الحكومة عن طريق سياسة التوسع في الإنفاق العام لأجل الوصول الى مستوى التشغيل الكامل، وإعادة التوازن لسوق العمل بحفزها للطلب الكلي. نستعين بالشكل رقم **(10.1)**.

يوضح الشكل رقم **(10.1)** حالة توازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود ولكن حالة عدم توازن في سوق العمل، أي أن الشكل رقم **(10.1)** يوضح وجود قصور في الإنفاق مصاحب ببطالة إجبارية.

---

[1] سامي خليل، "**نظرية الاقتصاد الكلي : المفاهيم والنظريات الأساسية**"، مرجع سبق ذكره، ص **565**.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

الشكل رقم (10.1): توازن سوق السلع والخدمات والسوق النقدي مع وجود بطالة إجبارية ودور سياسة الإنفاق العام في تعديل سوق العمل.

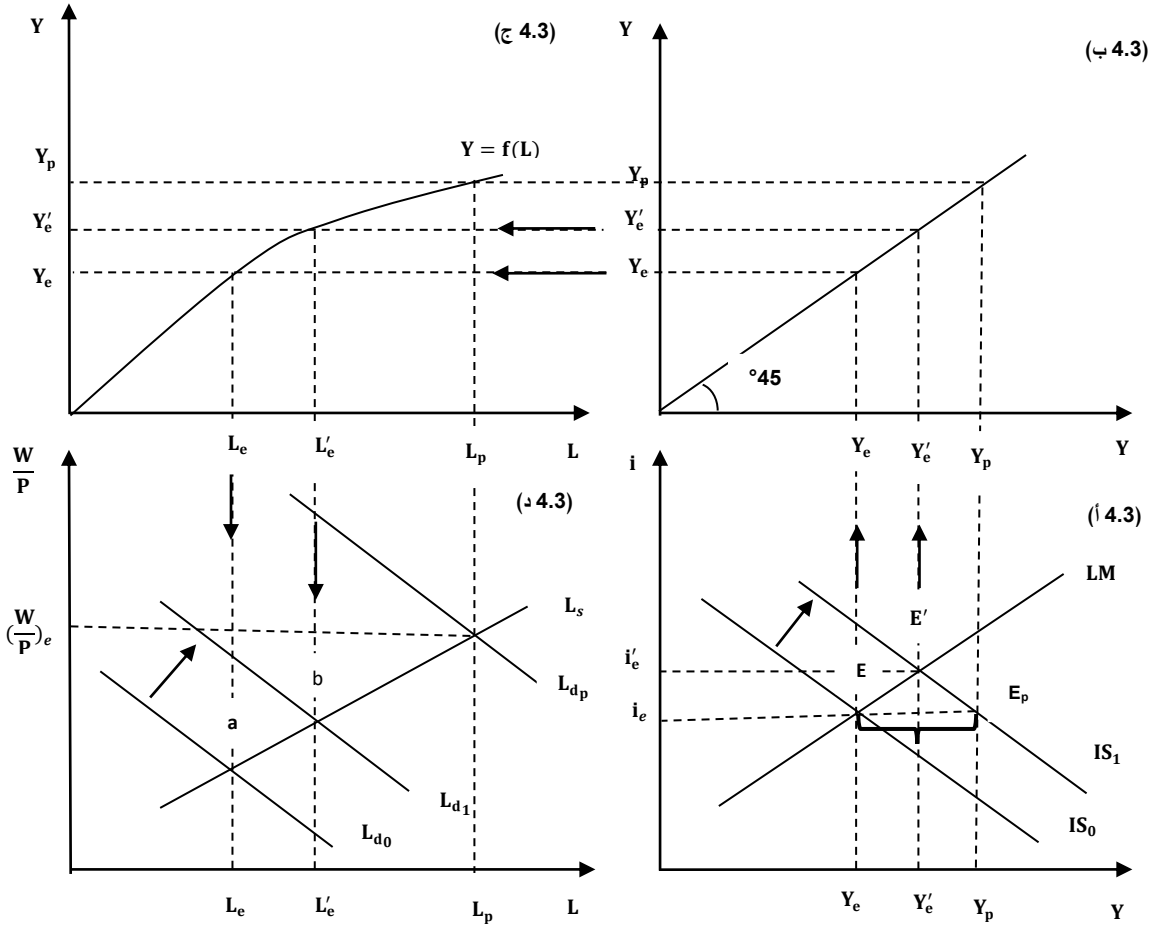

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

. سامي خليل، **"نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية"**، ا الكتاب الأول، الأهرام للطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر، **1994**، ص **567**؛

. صالح تومي، "**مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، **2004**، ص **125**.

يوضح الجزء **(4.3 أ)** حالة التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود، وذلك عند تقاطع كل من منحنيي IS_0 و**LM** عند النقطة **(E)** التي يتحدد عندها مستوى الدخل (الناتج) Y_e وسعر الفائدة i_e. بتحويل مستوى الناتج الموضح في الجزء **(4.3 أ)** إلى الجزء **(4.3 ج)** مرورا بخط **45°** الموضح في الجزء **(4.3 ب)** فإننا سنلاحظ أن مستوى الدخل Y_e يوافقه مستوى التشغيل L_e، وهو المستوى الذي يكون عنده سوق العمل في وضع عدم توازن، إذ وكما يتضح من خلال الجزء **(4.3 د)** يكون سوق في وضع توازن عند مستوى التشغيل L_P. ومعنى ذلك أن هذا المجتمع يعاني من بطالة إجبارية قدرها $(L_P - L_e)$. وهذه البطالة الإجبارية ناتجة عن قصور في الإنفاق، إذ أن التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود تحقق عند مستوى دخل Y_e، أقل من مستوى الدخل Y_p الذي يتحقق عنده توازن سوق العمل.

يمكن معالجة هذا الاختلال – البطالة الإجبارية– والتي ترجع إلى قصور في الإنفاق من خلال تطبيق سياسة الإنفاق العام، والشكل رقم **(4.3)** يوضح كيف أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى معالجة الاختلال على مستوى سوق العمل، وذلك بتحقيقها لمستوى دخل $\mathbf{Y_p}$، والذي يوافق مستوى التشغيل التوازني $\mathbf{L_p}$.

حيث أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وهذا ما يؤدي إلى انتقال منحنى **IS** إلى الأعلى من $\mathbf{IS_0}$ الى $\mathbf{IS_1}$ متسببا في ارتفاع الدخل من $\mathbf{Y_e}$ إلى $\mathbf{Y_p}$ عند نفس مستوى سعر الفائدة $\mathbf{i}_e$ حيث تكون الزيادة في الدخل[*] $(\Delta \mathbf{Y})$ عبارة عن جداء الزيادة في الانفاق العام $(\Delta \mathbf{G})$ في مضاعف الانفاق العام $(\propto_{\mathbf{G}})$.

يترتب على زيادة الدخل هذه حدوث اختلال في سوق النقود، حيث يرتفع الطلب على النقود بغرض المعاملات مع ثبات عرض النقود، ويترتب على زيادة الطلب على النقود ارتفاع في سعر الفائدة من $(\mathbf{i}_e)$ إلى$(\mathbf{i'_e})$، وهذا الأخير يضمن عودة التوازن لسوق النقود من خلال انخفاض طلب النقود بغرض المضاربة.

ويترتب على ارتفاع في سعر الفائدة من $(\mathbf{i}_e)$ إلى$(\mathbf{i'_e})$، انخفاض أو تراجع في الإنفاق الإستثماري الخاص، ومنه انخفاض في الطلب الكلي، وبالتالي، انخفاض المستوى التوازني للدخل من $(\mathbf{Y_p})$ الى $(\mathbf{Y'_e})$، والنتيجة النهائية للتوسع في الإنفاق العام هي زيادة الدخل من $(\mathbf{Y_e})$ إلى $(\mathbf{Y'_e})$، وارتفاع سعر الفائدة من $(\mathbf{i}_e)$ الى$(\mathbf{i'_e})$.

ارتفاع الدخل (الناتج) من $(\mathbf{Y_e})$ إلى $(\mathbf{Y'_e})$ أدى إلى زيادة الطلب على العمالة (انتقال منحنى الطلب على العمل من $\mathbf{L_{d_0}}$ إلى $\mathbf{L_{d_1}}$)، فانتقل مستوى التشغيل من $\mathbf{L_e}$ إلى $\mathbf{L'_e}$، نلاحظ هنا أن مستوى التشغيل هذا $(\mathbf{L'_e})$، وعلى الرغم من أنه يمثل مستوى أعلى من تشغيل قوة العمل $(\mathbf{L'_e} > \mathbf{L_e})$، غير أنه ليس هو مستوى التشغيل الذي يحقق التوازن في سوق العمل، حيث أن مستوى التشغيل $(\mathbf{L_p})$ هو الذي يوافق مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي، مستوى التشغيل $(\mathbf{L'_e})$ لا يحقق مستوى التشغيل الكامل. ومعنى ذلك أن هذا المجتمع لا يزال يعاني من بطالة إجبارية قدرها $(\mathbf{L_P} - \mathbf{L'_e})$.

إذن تطبيق سياسة توسعية للإنفاق العام بمقدار $(\Delta \mathbf{G})$ أدت إلى الرفع من مستوى الدخل من $(\mathbf{Y_e})$ الى $(\mathbf{Y'_e})$، بدلا من أن تكون الزيادة المحققة لمستوى الدخل من $(\mathbf{Y_e})$ إلى $(\mathbf{Y_p})$، وبالتالي، ارتفع مستوى التشغيل من $\mathbf{L_e}$ إلى $\mathbf{L'_e}$، بدلا من أن يكون الإرتفاع في مستوى التشغيل من $\mathbf{L_e}$ إلى $\mathbf{L_P}$، وعلى الرغم من تراجع مستوى البطالة على إثر ذلك من $(\mathbf{L_P} - \mathbf{L_e})$ إلى $(\mathbf{L_P} - \mathbf{L'_e})$. يبقى هذا المستوى أقل من

[*] شرط حدوث هذه الزيادة في الدخل، والتي تحقق مستوى التشغيل الكامل، هو بقاء سعر الفائدة ثابت عند المستوى $(\mathbf{i}_e)$.

مستوى التشغيل L_P الذي يحقق التوازن في سوق العمل، والذي يوافق مستوى دخل (ناتج) التشغيل الكامل.

وبالتالي، عند دراسة تأثير سياسة التوسع في الإنفاق العام على البطالة، لا يجب إهمال دراسة فعالية هذه السياسة، وهو ما سنقوم بالتطرق له فيما يلي.

ثانيا: فعالية سياسة الإنفاق العام.

المقصود بفعالية سياسة الإنفاق العام هنا، هو حجم الأثر على الدخل (الناتج) لتغير معين في الإنفاق العام. وبما أن مستوى الدخل أو الناتج الذي يحقق التوازن في سوق العمل هو مستوى الدخل عند مستوى التشغيل الكامل(*)، فإن الحالة التي يتحقق فيها هذا المستوى من الدخل عند زيادة في الإنفاق العام، هي الحالة التي تكون فيها سياسة التوسع في الإنفاق العام أكثر فعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، وبالتالي، أكثر فعالية في التأثير على البطالة.

إن الكلام عن فعالية سياسة الإنفاق العام لابد وأن يتناول أثر المزاحمة. ذلك أن هذه السياسة في حالة زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى انتقال منحنى **(IS)** ، وتكون نتيجة ذلك ارتفاع سعر الفائدة. وارتفاع سعر الفائدة هذا له أثره على الإستثمار الخاص. ولذلك فإن نسبية فعالية سياسة الإنفاق العام تتوقف على ما إذا كان أثر المزاحمة المشار إليه والمترتب عن التوسع في سياسة الإنفاق العام ذو أثر كبير أو ضعيف .

فإذا تمكنا من تجنب ارتفاع سعر الفائدة، فإنه لن يكون هناك أثر مزاحمة مصحوبا لسياسة الإنفاق العام التوسعية. وتكون سياسة الإنفاق العام كاملة الفعالية، وبالتالي، فإن أثر سياسة الإنفاق العام يضعف عندما يكون أثر المزاحمة كبيرا. وأحد العوامل المحددة لأهمية مزاحمة الانفاق الإستثماري هو انحدار منحنى **(IS)** ومنحنى **(LM).**

وسيتضح لنا من العرض الآتي أن فعالية سياسة الإنفاق العام في التأثير على الناتج والتشغيل ومن ثمة البطالة في ظل نموذج **(IS/LM)** إنما تتوقف على انحدارات كل من منحنيات **(IS)** و**(LM)**، والتي تتوقف بدورها على سلوك "المعاملات في النموذج"(**) المحددة لميل كل من منحنى **(IS)** ومنحنى **(LM).**

(*) تجمع مختلف تعاريف التشغيل الكامل على أنه لا يمكن أن يكون في اقتصاد ما مهما كان تطوره معدل بطالة معدوم، يرجعه الاقتصاديون الى التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي، والتي تستمر عبر الزمن. ويعبر هذا المعدل عن المستوى الطبيعي للبطالة.

(**) لأجل أكثر إطلاع على تفاصيل عن العوامل المحددة لميل منحنيي **IS** و**LM** وأثر تغير هذه المعاملات على ميل كل من هذين المنحنيين يمكن الاطلاع على " صالح تومي، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، **2004**".

I. فعالية سياسة الإنفاق العام وانحدار منحنى (IS):

لنفترض أن مستوى التشغيل الكامل يتحقق عند مستوى الدخل **(Y_p)**، ولنفترض أن مستوى الدخل التوازني الفعلي، والذي يتحقق بتقاطع منحنيي **(IS)** و**(LM)** هو مستوى الدخل **(Y_0)**، وبالتالي، حتى تتمكن الحكومة من الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل من خلال تطبيق سياسة توسعية للإنفاق العام، لا بد لها من زيادة الإنفاق العام بالمقدار **(ΔG)**، هذه الزيادة تؤدي إلى الإنتقال الأفقي لمنحنى **(IS)** (المسافة **(ab)**)، والذي يساوي جداء التغير في قيمة الإنفاق العام **(ΔG)** في مضاعف الإنفاق العام **($\Delta G \times \alpha_G$)**.

يوضح الشكل رقم **(11.1)** الآثار المترتبة عن زيادة الإنفاق العام في حالة ما إذا كان منحنى **(IS)** شديد الإنحدار المنحنى (IS'_0)، وقليل الإنحدار أو مستو نسبيا المنحنى (IS''_0)، وكذا الحالة التي يكون فيها منحنى عند أقصى انحدار له، وهي الحالة التي يكون فيها رأسيا (IS_0). وفي كل من هذه الحالات فإن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى انتقال منحنى **(IS)** من **(IS_0)** إلى **(IS_1)**، ومن (IS'_0) إلى (IS'_1)، ومن (IS''_0) إلى (IS''_1)، والإنتقال الأفقي في منحنى **(IS)**، واحد في كل هذه الحالات.

الشكل رقم (11.1): فعالية سياسة الإنفاق العام التوسعية وانحدار منحنى (IS).

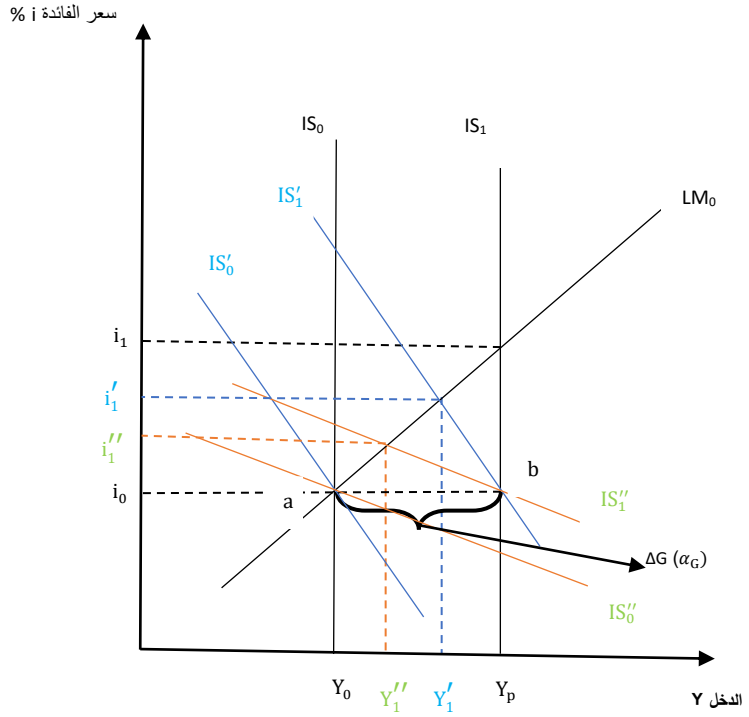

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

سامي خليل، **"نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية"**، ا الكتاب الأول، الأهرام للطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر، **1994**، ص **499**.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم **(11.1)** أن سياسة الإنفاق العام تكون فعالة عندما يكون ميل منحنى **(IS)** شديد الإنحدار (المنحنى (IS'_0))، وكما هو مبين في الشكل رقم **(11.1)**، فإنه كلما كان طلب الإستثمار أقل حساسية لتغيرات سعر الفائدة، كلما كانت فعالية سياسة الإنفاق العام كبيرة. فعندما يزداد الدخل من (Y_0) إلى (Y'_1) نتيجة لزيادة في الإنفاق العام فإن سعر الفائدة لابد وأن يرتفع من (i_0) إلى (i'_1) حتى يبقى على التوازن في سوق النقود، وارتفاع سعر الفائدة هذا سيؤدي إلى تخفيض مستوى الإنفاق الإستثماري، ملغيا جزئيا الأثر التوسعي المترتب على زيادة الإنفاق العام (ارتفاع الدخل من (Y_0) إلى (Y'_1)). وهنا نقول أن زيادة الإنفاق العام زاحمت الإنفاق الاستثماري و"تظهر مشكلة المزاحمة أو الطرد، لما تتسبب سياسة الإنفاق العام التوسعية في ارتفاع أسعار الفائدة، فينخفض الإنفاق الخاص، وبالتحديد الإنفاق الاستثماري الخاص"[1].

في الحالة المتطرفة، والتي يكون فيها منحنى **(IS)** رأسي. فإن طلب الإستثمار يكون كلية عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة. فارتفاع سعر الفائدة نتيجة لزيادة الإنفاق العام لن تؤدي إلى تخفيض الإستثمار. وبذلك فإن الدخل يزداد بمقدار يعادل مسافة الانتقال الأفقية كاملة لمنحنى **(IS)** (ارتفاع الدخل من (Y_0) إلى (Y_p)). ويلاحظ هنا أن أثر المزاحمة معدوم وبهذا تكون سياسة الإنفاق العام كاملة الفعالية.

في حين تكون سياسة الإنفاق العام غير فعالة عندما يكون منحنى **(IS)** مستو (المنحنى (IS''_0))، وهي الحالة التي يكون فيها الاستثمار شديد الحساسية لتغيرات سعر الفائدة، فكما هو موضح في الشكل رقم **(11.1)**، فإن انتقال منحنى **(IS)** من (IS''_0) إلى (IS''_1) أدى إلى زيادة معدل الفائدة من (i_0) إلى (i''_1)، هذا الإرتفاع في معدل الفائدة سيخفض الإنفاق الإستثماري بقدر كبير، وزيادة الدخل من (Y_0) إلى (Y''_1). ستكون منخفضة بشكل كبير مقارنة بالحالة التي يكون فيها منحنى شديد الإنحدار أين كانت الزيادة في الدخل من (Y_0) الى (Y'_1)). وبالتالي، تكون سياسة الإنفاق العام أكثر فعالية في حال بقاء المتغيرات الأخرى على ما هي عليه وكلما كانت مرونة طلب الإستثمار بالنسبة لتغير سعر الفائدة صغيرة.

II. فعالية سياسة الإنفاق العام وانحدار منحنى (LM):

لدينا الشكل رقم **(12.1)**، والذي يوضح الآثار المترتبة عن زيادة الإنفاق العام في حالة ما إذا كان منحنى **(LM)** شديد الإنحدار المنحنى (LM o)، وقليل الإنحدار أو مستو نسبيا المنحنى (LM'_0). وانحدار منحنى **(IS)** رسم ليكون واحدا في الحالتين. وكذلك فإن التغير في الإنفاق الحكومي واحد أيضا.

لنفترض أن مستوى التشغيل الكامل يتحقق عند مستوى الدخل (Y_p)، ولنفترض أن مستوى الدخل التوازني الفعلي، والذي يتحقق بتقاطع منحنيي **(IS)** و**(LM)** هو مستوى الدخل (Y_0)، وبالتالي، حتى

[1] صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص **285**.

تتمكن الحكومة من الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل من خلال تطبيق سياسة توسعية للإنفاق العام، لا بد لها من زيادة الإنفاق العام بالمقدار **(ΔG)**، هذه الزيادة تؤدي إلى الإنتقال الأفقي لمنحنى **(IS)** (المسافة **(ab)**)، والذي يساوي جداء التغير في قيمة الإنفاق العام **(ΔG)** ومضاعف الإنفاق العام $(\propto_G)$.

الشكل رقم (12.1): فعالية سياسة الإنفاق العام التوسعية وانحدار منحنى (LM).

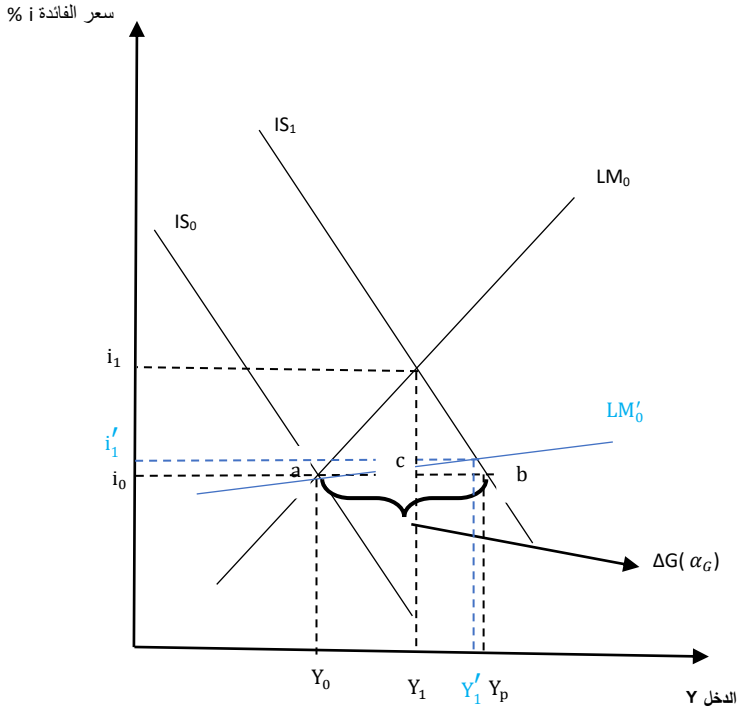

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

سامي خليل، **"نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية"**، ا الكتاب الأول، الأهرام للطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر، **1994**، ص **503**.

يتضح لنا من الشكل رقم **(12.1)** أن أثر سياسة الإنفاق العام التوسعية على الدخل تكون كبيرة عندما يكون منحنى **(LM)** نسبيا مستو (منحنى (LM'_0)). ويتحقق أقصى استواء لما يكون منحنى **(LM)** عديم الإنحدار، أي لما يكون أفقيا. وتكون فعالية سياسة الإنفاق العام التوسعية على الدخل أقل في حالة ما إذا كان منحنى **(LM)** شديد الإنحدار (منحنى (LM_0)).

تكون سياسة الإنفاق العام فعالة عندما يكون ميل منحنى **(LM)** نسبيا مستو (منحنى (LM'_0)). ويتحقق هذا عندما تكون مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة عالية. والسبب راجع لأثر التغير في سعر الفائدة على الإستثمار والمترتب على زيادة الإنفاق العام.

تؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى زيادة الدخل. وعلى إثر هذه الزيادة فإن طلب النقود بغرض المعاملات يزداد، ولأجل تحقيق التوازن في سوق النقود –مع بقاء رصيد عرض النقود ثابتا– يرتفع سعر الفائدة. وارتفاع سعر الفائدة، لابد وأنه يخفض طلب النقود بغرض المضاربة. فلو أن طلب النقود كان

شديد الحساسية لتغيرات سعر الفائدة، فإن ارتفاعا طفيفا في سعر الفائدة يكون مطلوبا لتحقيق التوازن في سوق النقود. وهذه هي الحالة الموضحة من خلال تقاطع منحنى **(IS_0)** مع منحنى (LM'_0)، حيث يرتفع سعر الفائدة بمقدار صغير من **(i_0)** الى (i'_1). ولما كان في هذه الحالة لا يوجد سوى زيادة صغيرة في سعر الفائدة فإن الإنخفاض في الإستثمار نتيجة لزيادة سعر الفائدة يكون صغيرا. فمع **مزاحمة** صغيرة للإستثمار الخاص، فإن الدخل يرتفع بما يقرب من مقدار المسافة الأفقية **(ab)** لانتقال منحنى **(IS)**.

أما الحالة التي تكون فيها مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة منخفضة (المنحنى **(LM_0)**)، فإن إعادة التوازن في سوق النقود عند زيادة الدخل يتطلب ارتفاعا أكبر في سعر الفائدة من **(i_0)** الى **(i_1)**. هذا الارتفاع في سعر الفائدة يقود إلى **أثر مزاحمة أكبر** ناتج عن التخفيض الكبير في الإنفاق الإستثماري، ملغيا بذلك معظم الآثار التوسعية التي ترتبت على زيادة الإنفاق العام. وبالتالي، فإن الزيادة في الدخل تكون نسبيا صغيرة **(ac)** عن المسافة الأفقية **(ab)** لانتقال منحنى **(IS)** من **(IS_0)** الى **(IS_1)**.

III. فعالية سياسة الإنفاق العام في الحالات المتطرفة لمنحنى (LM): [1]

سنتطرق هنا إلى حالتين، حالة مصيدة السيولة، والحالة الكلاسيكية.

1. حالة مصيدة السيولة:

يوضح الشكل رقم **(13.1)** الآثار المترتبة عن زيادة الإنفاق العام في حالة ما إذا كان منحنى **(LM)** أفقي لا نهائي المرونة وتعرف هذه الحالة بمصيدة السيولة أو الحالة الكينزية.

[1] محمد عبد الحميد شهاب، **التحليل الإقتصادي الكلي**"، إدارة النشر العلمي، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، **2003**، ص ص **274-273**.

الشكل رقم (13.1): فعالية سياسة الإنفاق العام التوسعية حالة منحنى (LM) أفقي.

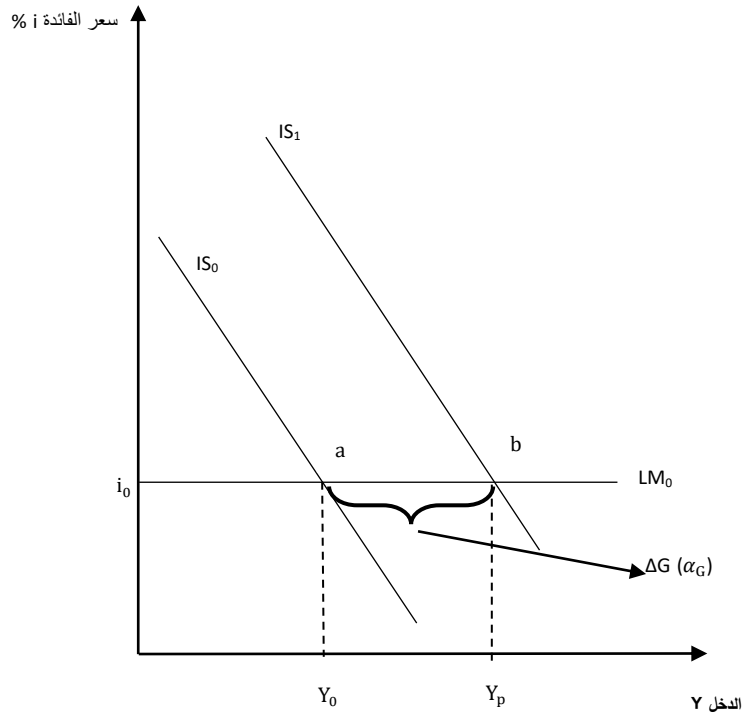

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

محمد أحمد الأفندي، **"النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة والممارسة"**، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، صنعاء، اليمن، **2012**، ص **166**.

تتحقق هذه الحالة في حالات الكساد الشديدة عندما يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له. وتكون **سياسة الإنفاق العام كاملة الفعالية حيث يختفي أثر المزاحمة**، فعند قيام الدولة بسياسة الإنفاق العام التوسعية بمقدار **(ΔG)** يؤدي ذلك لحدوث زيادة مضاعفة في الدخل بمقدار يساوي جداء التغير في قيمة الانفاق العام **(ΔG)** في مضاعف الانفاق العام **(α_G)**. ولا تؤدي زيادة الدخل من **(Y_0)** إلى **(Y_p)** إلى حدوث أي تغير في سعر الفائدة يبقى عند مستوى **(i_0)**، وبالتالي، لا يتأثر الإنفاق الاستثماري ولا يحدث تزاحم ومن هنا تكون **سياسة الإنفاق العام كاملة الفعالية.**

2. الحالة الكلاسيكية:

يوضح الشكل رقم **(14.1)** الآثار المترتبة عن زيادة الإنفاق العام في حالة ما إذا كان منحنى **(LM)** رأسي ومرونته تساوي الصفر، وتعرف هذه الحالة بالحالة الكلاسيكية.

الشكل رقم (14.1): فعالية سياسة الإنفاق العام التوسعية في حالة منحنى (LM) رأسي.

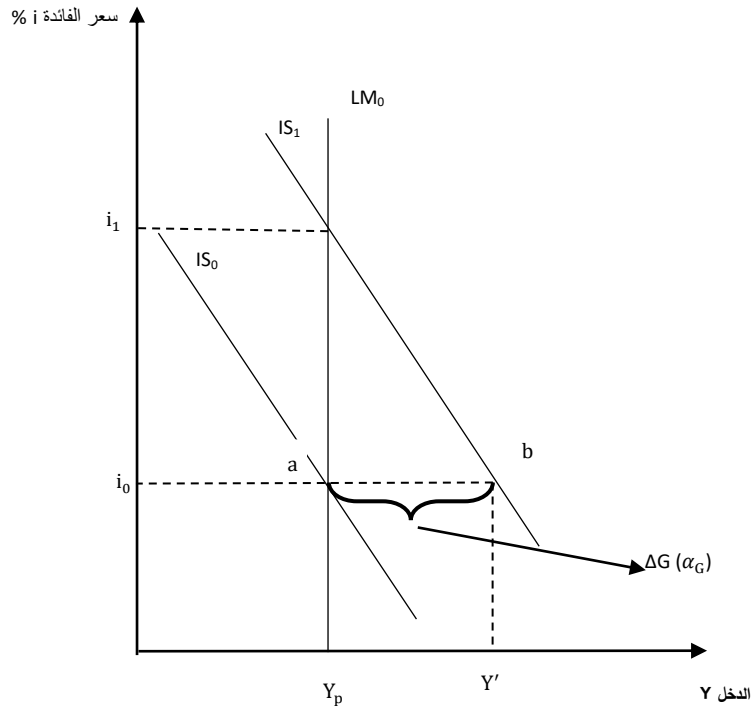

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

محمد أحمد الأفندي، **"النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة والممارسة"**، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، صنعاء، اليمن، **2012**، ص **168**.

تحدث هذه الحالة في فترات الرواج الشديد، أين يصل الإقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، ويصل الناتج إلى الحد الأقصى باستخدام الموارد المتاحة وكما يظهر من خلال الشكل رقم **(13.1)**. فإن تطبيق الدولة لسياسة توسعية للإنفاق العام تؤدي إلى انتقال منحنى **(IS)** من **(IS_0)** إلى **(IS_1)**. وعلى إثر هذه السياسة يرتفع سعر الفائدة من **(i_0)** الى **(i_1)** مع بقاء مستوى الدخل ثابتا عند **(Y_p)**.

ويكون أثر المزاحمة في هذه الحالة كاملا، فزيادة الإنفاق العام تمت على حساب نقص الإنفاق الإستثماري الخاص، وهذا يعني أن السياسة التوسعية في الإنفاق العام قامت فقط بإحلال الاستثمار الحكومي محل الإستثمار الخاص ولم تضف قيمة جديدة للإقتصاد.

المبحث الثاني: التحليل الإقتصادي الحديث للإختلال في سوق العمل وديناميكية التعديل فيه.

إفتراض كينز ثبات المستوى العام للأسعار، جعل من نموذج كينز البسيط للدخل والإنفاق، ونموذج **(IS-LM)** لا يتوافقان مع الواقع الإقتصادي، فهما لا يقدمان صورة حقيقية على عمل السياسة الإقتصادية وتأثيرها على السلوك الإقتصادي ومن ثم على مؤشرات التوازن الإقتصادي الكلية.

أخذ نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي تغيرات الأسعار بعين الإعتبار يجعله يتوافق مع الواقع، فهو "النموذج الكلي الأساسي لدراسة تحديد مستوى الناتج والمستوى العام للأسعار."[1] وبالتالي، فإن كلا من جانب الطلب الكلي وجانب العرض الكلي له أهمية، في تحديد مستوى الناتج والعمالة.

تتحقق وضعية التوازن حسب نموذج **(AS-AD)** عند تقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي، فالنقطة **E** هي نقطة التوازن الاقتصادي الكلي حسب نموذج **(AS-AD)**، كما هو موضح في الشكل رقم **(15.1)** أدناه. وذلك عند مستوى الإنتاج والأسعار التوازنيين (P_e، Y_e)، وهي النقطة التي يتساوى عندها الطلب الكلي مع العرض الكلي.

حيث يبين منحنى الطلب الكلي[*] **(AD)** التوليفات المختلفة لمستوى الأسعار والناتج **(Y, P)**، والتي يكون من خلالها سوق السلع والخدمات وسوق النقود في توازن آني. "في حين يبين منحنى العرض الكلي[**] **(AS)** عند كل مستوى سعر معطى كمية الإنتاج التي تكون المؤسسات مستعدة لعرضها. يعتمد مقدار الإنتاج الذي تكون المؤسسات مستعدة لعرضه على مستوى الأسعار الذي يحصلون عليه مقابل سلعهم والأجور التي يدفعونها للعمال مقابل العمل ولعوامل الإنتاج الأخرى. فنقول أن منحنى العرض الكلي يعكس **شروط سوق العمل.**[2]

---

[1] سامي خليل، **"نظرية الاقتصاد الكلي : المفاهيم والنظريات الأساسية"**، مرجع سبق ذكره، ص **604**.

[*] منحنى الطلب الكلي ذو ميل انحداري للأسفل لأن كل انخفاض في مستوى الأسعار يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومنه زيادة في مستوى الناتج، هناك علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار والناتج.

[**] منحنى العرض الكلي ذو انحدار صاعد إلى أعلى والذي يوضح الناتج المعروض لكل مستوى من الأسعار، فمستوى السعر الأعلى يقابله مستوى أعلى من الناتج المعروض، هناك علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار والناتج.

[2] صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص **381**.

الشكل رقم (15.1): التوازن الكلي حسب نموذج (AS/AD).

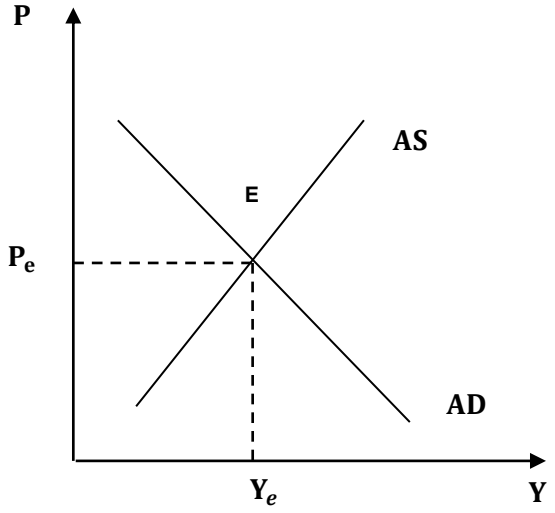

المصدر:

Frédérique BEC et autres," **Analyse Macroéconomique"**, Paris, Edition la découverte, **2000**, p **71**.

لانحدار منحنى العرض الكلي حالات مختلفة، حالتين خاصتين يكون في أحدهما أفقيا وفي الأخرى عموديا، وحالة ثالثة يكون فيها ذا ميل موجب، ويكون هذا الأخير أكثر أفقية كلما كان أثر تغير الناتج والعمالة أقل على الأجور النقدية. هذه الحالات المختلفة لمنحنى العرض الكلي تجعل آثار التوسع في الإنفاق العام أو بتعبير آخر آثار انتقال منحنى الطلب الكلي على الناتج والعمالة متوقفة على الشكل الذي يأخذه منحنى العرض الكلي. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن فعالية سياسة الانفاق العام على الناتج والعمالة تختلف في كل من الأجلين القصير والطويل، وهذا مرتبط بمرونة الأجور النقدية من جهة وتوقعات فاعلي سوق العمل من جهة أخرى.

سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز ما جاء به التحليل الإقتصادي الكلي الحديث فيما يتعلق بالبطالة، باعتبارها إحدى صور عدم التوازن الاقتصادي، وذلك في الأجلين القصير والطويل وعلاقتها بالناتج والأسعار والعمالة. وكذلك سنتطرق لسياسة الإنفاق العام كسياسة لتعديل السوق، وهذا حسب ما جاءت به مدارس الاقتصاد الكلي الحديث ونقصد هنا بالذكر المدرسة الكينزية المحدثة والمدرسة النقدية، المدرسة الكلاسيكية الجديدة والمدرسة الكينزية الجديدة.

ونظرا لأن السنوات الأولى من ستينيات القرن العشرين تميزت بظهور العديد من النظريات الحديثة المفسرة للبطالة، والتي اهتمت بدراسة البطالة والتشغيل في سوق العمل بصورة مستقلة عن الأسواق الأخرى، أين ركزت بعضها على العوامل التنظيمية والمؤسسية التي تؤثر على أداء سوق العمل، والتي تساهم في الرفع من معدلات البطالة أو الحد منها، كما دعت بعض هذه النظريات إلى إسقاط بعض الفرضيات التي بنى عليها النيوكلاسيك تحليلهم لأداء سوق العمل، وحاولت نظريات أخرى تفسير وشرح

الأسباب التي تؤدي إلى جمود الأجور الإسمية، إضافة إلى اهتمام البعض منها بدراسة تأثير كل من الإنفاق على التدريب، وأجر الكفاءة على مهارة وإنتاجية القوة العاملة وعلاقة ذلك بالبطالة. فإننا سنخصص المطلب الرابع والأخير من هذا المبحث للحديث عن عدد من هذه النظريات.

المطلب الأول: البطالة وتعديل السوق لدى الكينزيين المحدثين والنقديين في ظل التعديل البطيء للأجور.

حاول **الفكر الكينزي المحدث** أن يبين الطابع غير المرن للأجور والأسعار ودورهما في عرقلة التوازن في سوق العمل، وبالتالي، ظهور البطالة وكذا **دور التوقعات** في تحديد سلوك الفاعلين في هذه السوق.

في حين رأت المدرسة النقدية أن الأجور الحقيقية غير المرنة، تسبب إختلالا ظرفيا في السوق، غير أن سلوك الأفراد – **التوقعات المتكيفة**– تعيد السوق إلى وضعه التوازني، كما حاول رواد هذه المدرسة تفسير **ظاهرة الركود التضخمي**، التي شهدتها معظم الدول الغربية المتقدمة بداية سنوات السبعينيات من خلال تقديم تفسير لسبب إختفاء العلاقة العكسية في الأجل الطويل بين البطالة والتضخم.

أولا: التفسير الكينزي الحديث للبطالة وأثر سياسة الإنفاق العام في ظل التعديل البطيء للأجور: (NEO KEYNESIANS)

قام **التحليل الكينزي** للبطالة على أساس إفتراض أن الأجور ثابتة، في حين يرى **التحليل الكينزي الحديث** أن مستويات الأجور والأسعار بطيئة التغير وليست ثابتة، لذا في تفسيرهم للتغير الذي يحدث في معدلات البطالة وجهوا اهتمامهم أساسا للأجور وخطوات تعديلها، وذلك لإيضاح أن التعديل لا يتم فورا، أو على الأقل لا يتم بسرعة.

وبالإضافة إلى هذا فإن وجهة نظرهم مخالفة لوجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيكيين فيما يتعلق بجانب العرض في سوق العمل. ذلك أن النظرية الكلاسيكية تفترض أن عارضي العمل يعلمون الأجر الحقيقي. ما يجعل هذه الأخيرة تتعدل بسرعة لتضمن وجود مستوى الإنتاج دائما عند مستوى التشغيل الكامل. في حين يعتقد الاقتصاديون الكينزيون المحدثون أن أي قرارات فيما يتعلق بعرض العمل إنما تتوقف على الأجر النقدي السائد وعلى توقعات المستوى العام للأسعار مستقبلا. هذا بالإضافة إلى أن الكينزيين المحدثين يعتقدون أن توقعات عارضي العمل عن المستوى العام للأسعار في المستقبل إنما تبنى في الجزء الغالب منها على السلوك الماضي للأسعار.[1] وهو ما يجعل الأجور تتعدل ببطء عبر الزمن بدلا من تحركها المباشر والمرن لكي تضمن التشغيل الكامل عند كل نقطة من الزمن.[2]

---

[1] سامي خليل، "**نظرية الاقتصاد الكلي : المفاهيم والنظريات الأساسية**"، مرجع سبق ذكره، ص **664**.

[2] Rudiger DORNBUSCH and others, **macroeconomics**, McGraw-Hill Companies, New York, eleventh edition, p **129**.

يعتقد **الكينزيون المحدثون** أن الأجور النقدية جامدة فيما يتعلق بالإتجاهات النزولية، وأن معظم البطالة التي تتحقق إنما هي نتيجة لفشل الأجور النقدية في تحقيق التوازن في سوق العمل. فالمعلومات غير الدقيقة وغير الكاملة عن الأسعار، إنما هي عامل هام حسبهم في تفسير التقلبات في الناتج والتشغيل. لذا يرى الكينزيون المحدثون بأن عارضي العمل يساومون على الأجور النقدية المعلومة فقط مع معلومات غير كاملة عن سلوك الأسعار، في ظل هذا الاعتقاد يمكن كتابة **دالة عرض العمل الكينزية الحديثة** على الوجه الآتي:[1]

$$L_S = f\left(\frac{W}{P_e}\right) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (6.1)$$

بحيث: **(W)** هي الأجور النقدية، والتي يتوقع أن زيادتها تؤدي إلى زيادة عرض العمل. فالزيادة في الأجر النقدي عند مستوى معين من الأسعار المتوقعة **(P_e)** سوف تؤدي إلى زيادة عرض العمل، لأنه سينظر إليها من جانب عارضي العمل على أساس أنها زيادة في الأجر الحقيقي (يكون هذا في الأجل القصير). والزيادة في مستوى الأسعار المتوقع سيتسبب في انخفاض عرض العمل. وأساسا فإن عارضي العمل يفترض أنهم مهتمون بالأجور الحقيقية وليس بالأجور النقدية، وبالتالي، فإنهم يخفضون من عرض العمل عندما يتوقعون أن الأجر الحقيقي سينخفض (يكون هذا في الأجل الطويل). والإختلاف بين دالة عرض العمل الكينزية ودالة عرض العمل الكلاسيكية، هو أن دالة العرض الكلاسيكية تفترض أن عارضي العمل يجب أن يكون لديهم صورة عما سيكون عليه المستوى العام للأسعار المتوقع. وبالتالي، فإن عرض العمل في الحالة الكينزية الحديثة يتوقف على الأجر الحقيقي المتوقع $\left(\frac{W}{P_e}\right)$، وهو نسبة الأجر النقدي إلى مستوى الأسعار المتوقعة، بينما في النظام الكلاسيكي فإن عارضي العمل يعلمون الأجر الحقيقي. فعرض العمل في مفهومهم يتوقف على الأجر الحقيقي الفعلي (السائد) $\left(\frac{W}{P}\right)$، وهو نسبة الأجر النقدي إلى المستوى العام للأسعار.[2]

إن افتراض الكينزيين المحدثين أن مثل هذه **الأسعار المتوقعة** إنما تبنى أوليا على السلوك الماضي للمستوى العام للأسعار، والذي يعدل ببطء عبر الزمن، فإن ذلك يعني أنها لا تتغير كنتيجة للأحوال الاقتصادية الجارية. فعند تحليل الآثار المترتبة على تغيرات في عدد من السياسات، فاننا نستطيع ان نفترض ثبات مستوى الأسعار المتوقعة (P_e).

---

[1] سامي خليل، **"نظرية الاقتصاد الكلي : المفاهيم والنظريات الأساسية"**، مرجع سبق ذكره، ص **665**.

[2] نفس المرجع، ص **665**.

فحسب الكينزيين المحدثين فإن التوسع في الطلب الكلي، كنتيجة للسياسة التوسعية، ولنفترض أن هذه السياسة تتمثل في التوسع في الإنفاق العام، مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، ستترتب عليه مجموعة من الآثار على السعر، والناتج، والتشغيل، والبطالة، وتختلف الآثار المسجلة بين الأجلين القصير والطويل. ففي **الزمن القصير** ترتفع مستويات الأسعار، والناتج، والتشغيل، وبالتالي، تنخفض معدلات البطالة، كما سيزداد مستوى الأجور النقدية، وهذا ما يبينه الشكل رقم **(16.1).**

الشكل رقم(16.1): الآثار قصيرة الأجل لزيادة الطلب الكلي في النموذج الكينزي الحديث على الناتج والبطالة والأسعار والأجور النقدية.

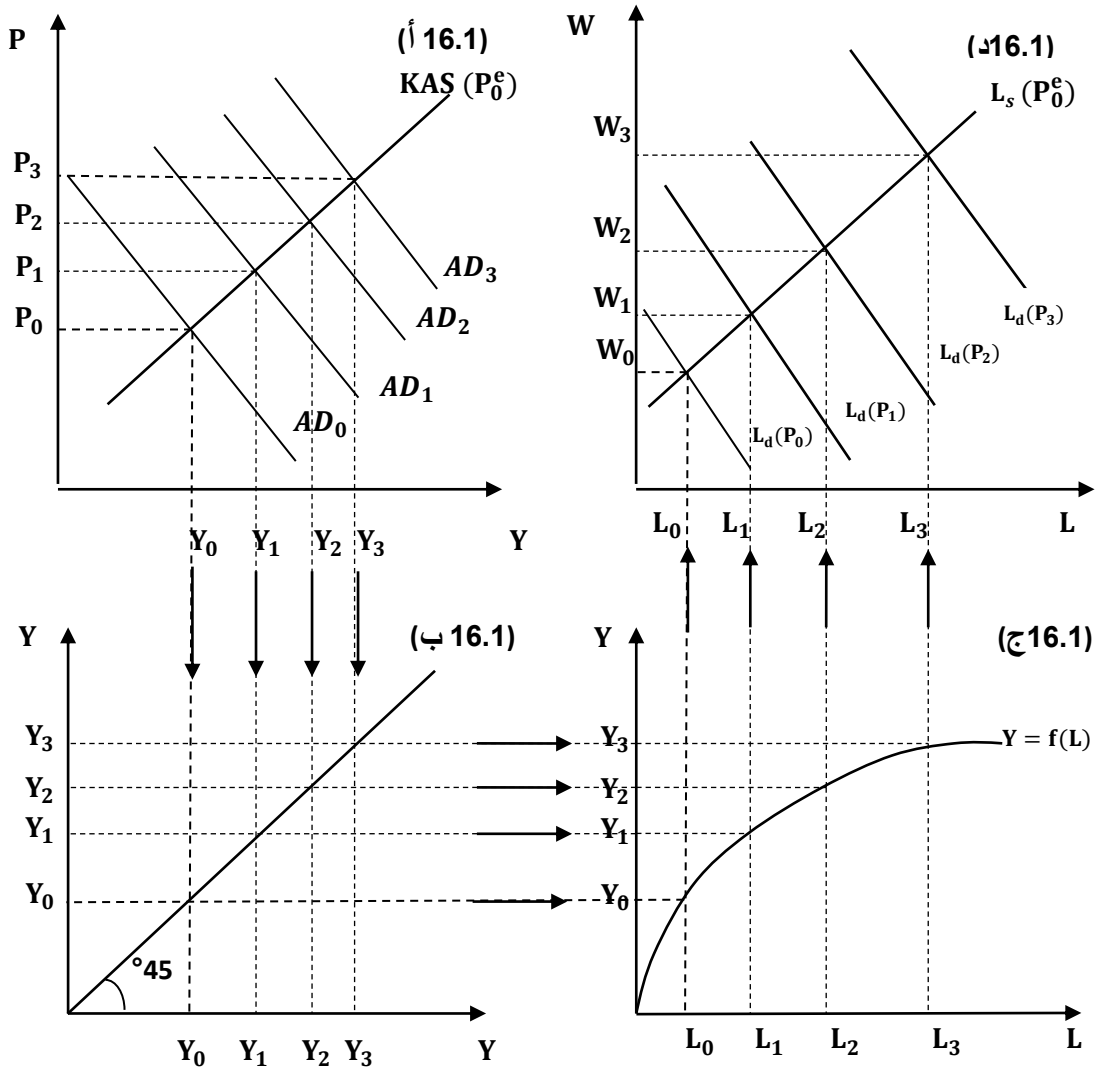

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

سامي خليل، "**نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية**"، الكتاب الأول، الأهرام للطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر، **1994**، ص **669**.

فمع افتراض أن عرض العمل يتحدد وفقا للمعادلة **(6.1)**، وأن الأجور النقدية يفترض أنها تتعدل لتحقيق التساوي بين الطلب على العمل وعرض العمل. ففي الجزء**(16.1د)** من الشكل رقم **(16.1)** رسم عرض العمل (L_s) وطلب العمل (L_d) كدوال في الأجور النقدية. ووفقا للتحليل السابق، فإن طلب العمل افترض أنه يتوقف على الأجور الحقيقية وأن المؤسسات الاقتصادية يفترض أنها تعلم المستوى العام للأسعار الذي ستبيع عنده منتجاتها. ومنحنى طلب العمل سوف ينتقل إلى اليمين مع ارتفاع مستوى الأسعار. والجزء **(16.1د)** من الشكل رقم **(16.1)** يوضح ثلاث منحنيات لطلب العمل لثلاث مستويات من الأسعار الأعلى تدريجيا $(P_2 > P_1 > P_0)$ على التوالي.

ومنحنى عرض العمل رسم بالنسبة للقيمة الثابتة للمستوى العام للأسعار المتوقع. والمستوى العام للأسعار المذكور يفترض أنه ثابت في الزمن القصير. فمع منحنى عرض للعمل ثابت، فان الزيادة في مستوى الأسعار ستنقل منحنى طلب العمل على طول منحنى العرض، مما يترتب معه أنه لكل مستوى عام للأسعار أعلى، فإن مستوى التشغيل والأجور النقدية تزداد. وخطوات التأثير هنا تكون كالآتي:

في ظل النظرية الكينزية الحديثة، فإن سياسة توسعية للإنفاق العام سيترتب عليها سلسلة من الانتقالات في الطلب الكلي موضحة في الجزء **(16.1 أ)** من الشكل رقم **(16.1)**. وكما هو موضح في الشكل رقم **(16.1)** فإن الآثار المترتبة على تلك الزيادات في الطلب الكلي ستكون زيادات في الناتج من (y_0) الى (y_1) إلى (y_2) وأخيرا إلى (y_3) وزيادات في التشغيل من (L_0) إلى (L_1) إلى (L_2) وأخيرا إلى (L_3). وكذلك زيادات في المستوى العام للأسعار من (P_0) إلى (P_1) فإلى (P_2) وأخيرا إلى (P_3). وبزيادة التشغيل فإن معدلات البطالة تنخفض. ومستوى الأجور النقدية يزداد أيضا كما هو مبين في الجزء**(16.1د)** من الشكل رقم **(15.1)** من (W_0) إلى (W_1) فإلى (W_2) وأخيرا إلى (W_3).

في الأجل الطويل فإننا نحتاج أن نأخذ في الإعتبار أثر سياسة الإنفاق العام على مستوى الأسعار المتوقعة (P_e). ذلك أن هذه السياسة ستكون قد أثرت على مستوى الأسعار الفعلي من الفترات الماضية. حيث يختلف الزمن الطويل عن الزمن القصير في أنه؛ في الزمن الطويل تتواءم الأسعار المتوقعة مع الأسعار الفعلية. فعارضوا العمل سيستوعبون التضخم الذي حدث نتيجة لسياسة التوسع في الطلب الكلي من خلال التوسع في الإنفاق العام. ويلاحظ أن التشغيل يزداد في التحليل الكينزي الحديث وذلك فقط لأن الإرتفاع في الأسعار يخفض الأجور الحقيقية ويزيد الطلب على العمل. ولكن الزيادة في الأسعار لم يعلم بها عارضوا العمل كأنها انخفاض في الأجور الحقيقية وتوقعاتهم فيما يتعلق بمستوى الأسعار في المستقبل لم تتغير. وفي الحقيقة، فإن كمية العمل المعروضة تزداد عند ارتفاع الأجور النقدية **(W)** كما هو موضح في الجزء**(16.1د)** من الشكل رقم **(16.1)**. هذا الوضع يتغير في الزمن الطويل وذلك عندما

تتواءم الأسعار المتوقعة مع الأسعار الفعلية. والمواءمة في الزمن الطويل للناتج والتشغيل كنتيجة للزيادة في الطلب الكلي موضحة في الشكل رقم **(17.1)**.

الشكل رقم (17.1): آثار زيادة الطلب الكلي في النموذج الكينزي الحديث على الناتج والبطالة والأسعار والأجور النقدية في الأجل الطويل.

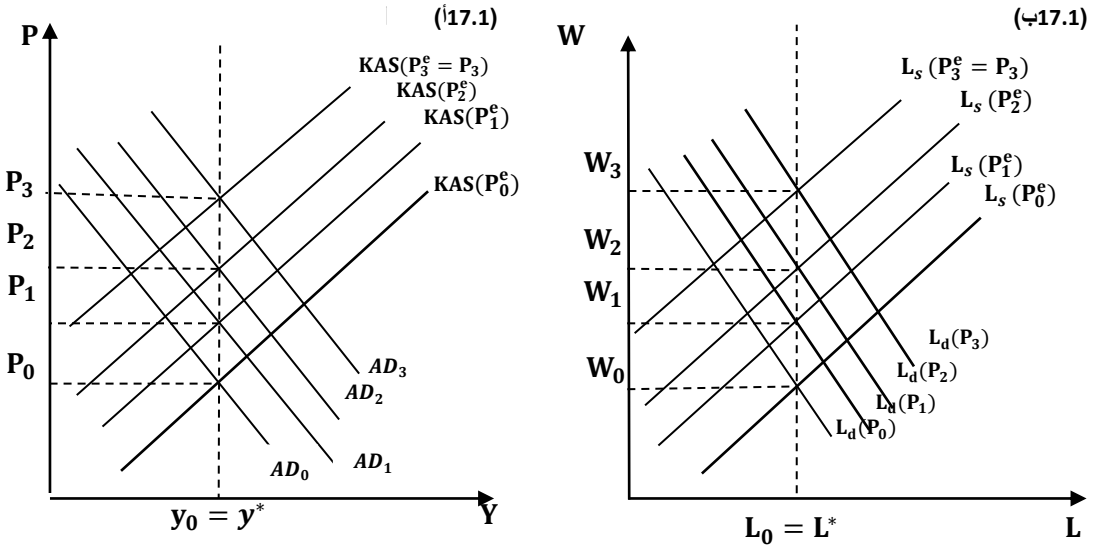

المصدر: سامي خليل، "**نظرية الاقتصاد الكلي: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**"، الكتاب الثاني، الأهرام للطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر، **1994**، ص **851**.

كما سبق عرضه، فإن عرض العمل يتوقف على الأجور الحقيقية المتوقعة. حيث أثر الأجور النقدية على عرض العمل يكون موجبا وأثر الزيادة في الأسعار المتوقعة يكون سالبا. فعندما ترتفع الأسعار المتوقعة، فإن منحنى عرض العمل كما هو مبين في الجزء **(17.1ب)** من الشكل رقم **(17.1)** سوف ينتقل إلى اليسار. فقدر أقل من العمل سيعرض عند أي أجر نقدي **(W)**. ذلك لأنه عند أي أجر نقدي **(W)** معين فإن هذا الأجر يناظر أجر حقيقي متوقع منخفض $\left(\frac{W}{P_e}\right)$، وذلك بعد ارتفاع مستوى الأسعار المتوقع. وهذا الانتقال في منحنى عرض العمل موضح في الجزء **(17.1ب)** من الشكل رقم **(17.1)**. وكلما ارتفع مستوى الأسعار المتوقع من (P_0^e) إلى (P_1^e) ثم إلى (P_2^e) وأخيرا إلى (P_3^e) ، فإن منحنى عرض العمل سوف ينتقل من $L_s\,(P_0^e)$ إلى $L_s\,(P_1^e)$ ثم إلى $L_s\,(P_2^e)$ وأخيرا إلى $L_s\,(P_3^e)$ حيث $(P_3^e = P_3)$.

وعند انتقال منحنى عرض العمل إلى اليسار، فإن مستوى التشغيل لأي مستوى أسعار معين ينخفض. وكذلك فإن هناك منحنى طلب للعمل لكل مستوى سعر معين. والزيادة في مستوى الأسعار المتوقع سيخفض التشغيل لأي مستوى سعر، وبالتالي، يخفض الناتج المعروض عند أي مستوى سعر ومنحنى العرض الكلي الكينزي الحديث **(KAS)** سوف ينتقل إلى أعلى يسارا مع كل زيادة في مستوى الأسعار

المتوقعة عاكسا الإنخفاض في الناتج المعروض عند مستوى سعر معين. هذه الإنتقالات في منحنى العرض موضحة في الجزء **(17.1أ)** من الشكل رقم **(17.1)**.

وستستمر منحنيات عرض العمل ومنحنيات العرض الكلي الكينزي الحديث **(KAS)** في الإنتقال حتى تصبح الأسعار المتوقعة والأسعار الفعلية متساوية. ووضع التوازن الطويل الأجل موضح في الشكل رقم **(17.1)** حيث عرض العمل هو $\mathbf{L_s}\ (\mathbf{P_3^e = P_3})$ وأن منحنى العرض الكلي هو $\mathbf{KAS(P_3^e = P_3)}$. ويلاحظ أنه عند هذه النقطة فإن الدخل والتشغيل يكونان قد عادا إلى المستويين الأولين $\mathbf{(y_0)}$ و$\mathbf{(L_0)}$. ولابد أن يكون هذا هو الحال لأن الناتج والتشغيل يمكن أن يبقيا أعلى من $\mathbf{(y_0)}$ و$\mathbf{(L_0)}$، وذلك لما يكون السعر المتوقع أقل من السعر الفعلي. أي كلما أن عارضي العمل يقدرون التضخم الناتج من سياسة التوسع في الطلب الكلي بأقل من حقيقته. وبمجرد أن يدرك عارضوا العمل بالضبط مقدار الزيادة في مستوى الأسعار، فإنهم سيطالبون بارتفاع الأجور النقدية بنفس نسبة ارتفاع مستوى الأسعار. وعند هذه النقطة، فإن الأجور الحقيقية ستعود إلى مستواها الأولي، $\mathbf{(\frac{W_3}{P_3} = \frac{W_0}{P_0})}$، وبذلك يكون عرض العمل وطلب العمل قد عادا إلى مستواهما الأول. وبالتالي، فإن التشغيل والناتج سيكونا عند مستوياتهم الأولى $\mathbf{(L_0)}$ و$\mathbf{(y_0)}$.

ثانيا: تفسير المدرسة النقدية للبطالة ودور السياسة النقدية: (THE MONETARY SCHOOL)

اعتمدت المدرسة النقدية في تفسيرها للبطالة على العوامل النقدية البحتة، كما رأت أن علاج هذه الظاهرة يكون من خلال استخدام **أدوات السياسة النقدية**. فالإنتماء الفكري لرواد هذه المدرسة، والذي يرجع في أصوله إلى المدرسة النيوكلاسيكية، جعل أتباع هذه المدرسة يعتقدون باستقرار النظام الرأسمالي، وتلقائية تصحيح الإختلال، وبالتالي، عدم تعرض الإقتصاد بالضرورة للتضخم والبطالة والركود، إلا من خلال **التدخل الحكومي** في آليات السوق، أو من خلال التغيرات الكبيرة التي تحدث في عرض النقود.

فمن جهة زيادة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية على النحو الذي شل من كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل، يعتبر من بين العوامل المفسرة للبطالة في نظرهم، إضافة إلى ذلك، فإنهم يرون أن زيادة **إعانات البطالة** تُعطل من فعالية سُوق العمل، لأن عارضي العمل المُستفيدين منها لا يبحثون عن العمل بجدية، وبالتالي، فإنّ البطالة عندهم اختيارية، ولا مكانة للبطالة الإجبارية في تحليلهم، إذ يرون أن مُواجهة البطالة يَكمُن في عدم تدخل الحكومات لحل هذه المشكلة، وتركها لكي تحل نفسها بنفسها، عبر آليات السوق[1].

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، **2010**، ص ص **29- 30**.

ومن جهة أخرى يميز النقديون بين آثار التغير في عرض النقود على الناتج والبطالة في الأجلين القصير والطويل، حيث يعتبرون أن **الزيادة في عرض النقود** تتسبب في الأجل القصير في زيادة الإنفاق على الإستهلاك والإستثمار، أي زيادة الطلب الكلي. وبالتالي، فإن السياسة النقدية التوسعية سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج الحقيقي، فتقل البطالة عن **مستواها الطبيعي** لبعض الوقت، "أما إذا استمرت هذه السياسة التوسعية في عرض النقود، فإنها ستؤدي إلى **حدوث التضخم** في الأجل الطويل دون أن تتمكن من تحقيق خفض دائم في **معدل البطالة**" [1].

على هذا الأساس وجه **FRIEDMAN**[*] –أحد أبرز رواد المدرسة النقدية– انتقاده **لمنحنى فليبس**، حيث أنه "لا يرى وجود **لمنحنى فيليبس** في شكله التقليدي إلا في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن لهذا المنحنى شكلا مستقيما عموديا يحدد معدل بطالة طبيعي، ويميز عدم كفاية السياسة الاقتصادية (السياسة النقدية) لمحاربة البطالة إلا في الأجل القصير"[2].

وفيما يلي عرض **لمنحنى فيلبس**، وما جاء به فريدمان فيما يتعلق **بمنحنى فيليبس** للأجل الطويل، وعدم وجود المبادلة بين البطالة والتضخم في هذا الأجل.

I. منحنى فيليبس: العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم.

أوضح الاقتصادي **Alban William Phillips** [**] علاقة التغير التي تربط كلا **من معدل البطالة ومعدل الأجور**، والتي جعلها بعده كل من **Paul Anthony Samuelson**[***] و **Robert Merton Solow**[****] إلى علاقة بين كل من البطالة والتضخم.

بالتحديد، وفي سنة **1958** قام الاقتصادي **Phillips** بدراسة إحصائية لبيانات سنوية للمعدلات المئوية لتغيرات الأجور والبطالة بالمملكة المتحدة خلال الفترة **1861- 1957**، وقد توصل من خلال هذه البيانات إلى وجود دالة متناقصة غير خطية بين هذين المؤشرين، وهو ما يعني أن هناك علاقة سالبة –عكسية– ما بين تضخم الأجور الإسمية ومعدل البطالة.

وبعدها وفي سنة **1960** تم تطوير علاقة **منحنى فيليبس** من طرف كل من **Paul Anthony Samuelson** و**Robert Merton Solow** ، اللذان اعتبرا أن **منحنى فيليبس** يعكس الإقتصاد الأمريكي خلال الفترة **(1900- 1960)**، واستنتجا أن هناك علاقة عكسية مماثلة بين معدل البطالة ومعدل

---

[1] رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**"، عالم المعرفة، الكويت، **1998**، ص ص **350- 351**.

[*] **Milton FRIEDMAN** : اقتصادي أمريكي **(1912- 2006)**.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص **30**.

[**] **Alban William PHILLIPS**: اقتصادي نيوزيلندي **(1914 - 1975)**.

[***] **Paul Anthony SAMUELSON**: اقتصادي أمريكي **(1915- 2009)**.

[****] **Robert Merton SOLOW**: اقتصادي أمريكي ولد سنة **1924**.

التضخم، أي أن هناك مجموعة من التوليفات لمعدلات التضخم ومعدلات البطالة تمكن الحكومات من الإختيار بين تغليب مُعالجة البَطالة على حساب استقرار الأسعار، أو التعامل مع التضخم على حساب التشغيل، وبالتالي، الرفع من معدلات البطالة. والشكل رقم **(18.1)** أدناه يبين التمثيل البياني **لمُنحنى فيليبس**.

الشكل رقم (18.1): منحنى فيليبس.

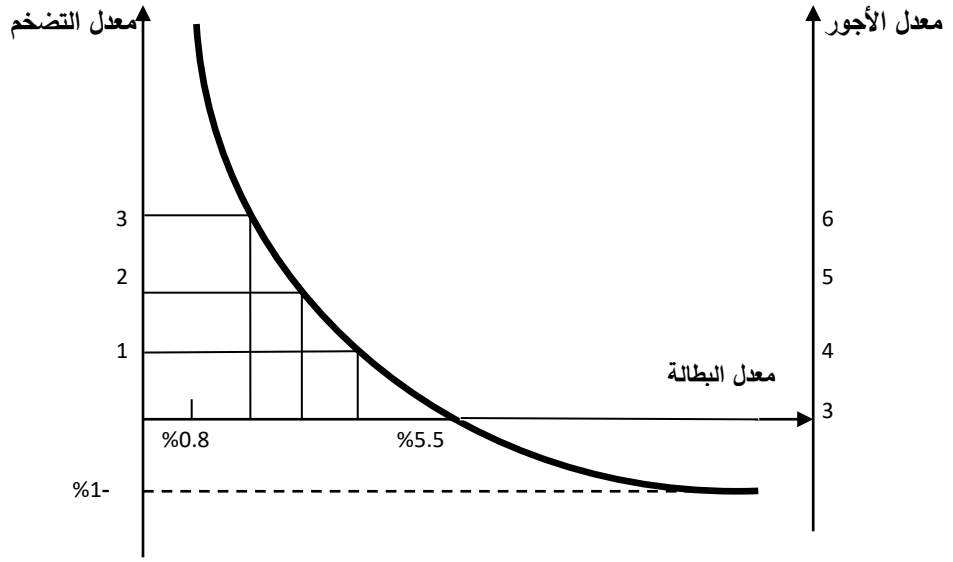

المصدر: رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، عالم المعرفة، الكويت، **1998**، ص **363**.

حضي **منحنى فيليبس** بقبول واسع من طرف الاقتصاديين، باعتباره أداة مهمة في التحليل الاقتصادي الكلي، وفي رسم السياسات الاقتصادية، غير أنه تعرض لعدة انتقادات منذ نهاية أول عقد من ظهوره، حيث أن العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم المشار إليها بمنحنى فيليبس قد تعرضت للانتقاد من طرف رواد **المدرسة النقدية**، وعلى رأسهم **FRIEDMAN** ، وذلك أمام ظاهرة الركود التضخمي التي برزت نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين والمُتمثلة أساسًا في الإرتفاع المُتزامن لمُستويات كل من التضخُم والبطالة، وهُو مَا يَتعارض مَع ما جاء به **مُنحنى فيليبس**.

II. منحنى فيليبس في الأجل الطويل: إختفاء العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم.

في سنة **1968** نشر الإقتصادي **FRIEDMAN** بحث بعنوان "دور السياسة النقدية" ناقش فيه ما الذي يمكن أن تفعله السياسة النقدية وما الذي لا يمكن أن تفعله؟ "وأوضح أن هناك شيئا واحدا لا يمكن أن تفعله السياسة النقدية، وهو اختيار توليفة من التضخم والبطالة على **منحنى فيليبس**. وفي نفس الوقت قام

الإقتصادي **Edmund Strother PHELPS** [*] بإعداد دراسة أنكر فيها وجود علاقة بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل"[1].

وقد توصلت هذه الأبحاث والدراسات إلى أن **منحنى فيليبس** في الأجل الطويل هو في الواقع خط رأسي بني على أساس ما أسماه **FRIEDMAN المعدل الطبيعي للبطالة**، كما أن منحنيات فيلبس قصيرة الأجل ذات الانحدار السالب تصف العلاقة المؤقتة والمتغيرة التي تقطع المنحنى الرأسي طويل الأجل عند نقاط مختلفة. وقد ارتبط **المعدل الطبيعي للبطالة** والأفكار المتعلقة **بمنحنى فيليبس** المتغير في نظرية اقترحها **FRIEDMAN** ، فكرتها الجوهرية هي، أن التحرك بعيدا عن المعدل الطبيعي للبطالة يتم بسبب عدم قدرة القوة العاملة على التنبؤ بمعدل تضخم الأسعار على النحو الصحيح"[2].

بناء على ما تم عرضه أعلاه، سنخصص هذا الجزء من البحث للحديث عن نظرية المعدل الطبيعي، و**منحنى فيلبس** الرأسي للزمن الطويل، مع إبراز سبب عدم فعالية السياسة النقدية التوسعية وفق منظور المدرسة النقدية في التأثير على الناتج والبطالة في الأجل الطويل، خلاف ما هو عليه الحال في الأجل القصير فيما يتعلق بتأثير هذه السياسة على الناتج والبطالة.

- **نظرية المعدل الطبيعي:**

وفقا لنظرية المعدل الطبيعي، فلكل اقتصاد وطني يوجد مستوى توازن لإجمالي الناتج الوطني ويصحبه معدل بطالة محدد بواسطة عوامل الإنتاج. وهذا هو المعدل الطبيعي.[3] حيث يعتبر **FRIEDMAN** من غير صالح الإقتصاد الوطني أن يكون إجمالي الناتج عاليا جدا أو منخفضا جدا، فارتفاعه يتسبب في إرتفاع معدلات التضخم. إذ حتى تتمكن المؤسسات الاقتصادية من تحقيق أعلى إنتاج ممكن يتطلب منها استخدام المزيد من عنصر العمل عن طريق استمالة عارضي العمل برفع الأجور، إلا أن ارتفاع هذه الأخيرة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم انعكاسها على الأسعار بالإرتفاع. كما يعتبر من غير المرغوب به الإنتاج عند المستويات الدنيا، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى رفع معدلات البطالة. إلا أن انخفاض مستوى الناتج الإجمالي وارتفاع معدلات البطالة من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض معدل التضخم.[4]

---

[*] **Edmund Strother PHELPS**: اقتصادي أمريكي ولد سنة **1933**.

[1] ياسر محمد جاد الله، محمد غرس الدين، "**مدخل الى التقلبات الاقتصادية**"، مطبعة الاسراء، القاهرة، مصر، **2005**، ص **189**.

[2] أحمد أحمد السيد، رجب محمد حنفي، "**محاضرات في تحليل الاقتصاد الكلي**"، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلفان، ص **247**، على الموقع الالكتروني: www.askzad.com، **(22/06/2021)**.

[3] سامي خليل، "**نظرية الاقتصاد الكلي: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**"، الكتاب الثاني، الأهرام للطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر، **1994**، ص **831**.

[4] ضياء مجيد الموسوي، "**النظرية الاقتصادية : التحليل الاقتصادي الكلي**"، مرجع سبق ذكره، ص **17**.

وبين مستوى الإنتاج المرتفع الذي يتسبب في رفع معدلات التضخم ومستوى الإنتاج المنخفض الذي يتسبب في خفض معدلات التضخم، يوجد مستوى وسط الإنتاج الذي من شأنه الحفاض على ثبات معدلات التضخم (عند مستواه السائد)، يطلق عليه إسم **إجمالي الناتج الطبيعي**. ويوافق هذا الأخير **معدل بطالة طبيعي**، وهو اسم أطلقه **FRIEDMAN** على معدل البطالة عند ثبات معدل التضخم السائد تمييزا له عن معدل البطالة الفعلي الذي يعبر عن معدل البطالة في قوة العمل.[1]

- **منحنى فيلبس الرأسي، وعدم فعالية السياسة النقدية التوسعية وفق منظور النقديين في التأثير على الناتج والبطالة في الأجل الطويل:**

لتوضيح العلاقة بين التضخم والبطالة في الأجل الطويل، نستخدم **منحنى فيليبس** الموضح في الشكل رقم **(19.1)** أدناه، المنحنى المسمى **PC ($\dot{P}^e = \dot{P}_0$)** هو **منحنى فيليبس** في الأجل القصير رسم على أساس معدل تضخم معين من جانب عارضي العمل وهو في هذه الحالة أسعار مستقرة **($\dot{P}^e = 0$)**، أي معدل تضخم يساوي صفر، حيث **($\dot{P}^e$)** هي معدل التضخم المتوقع. ارتفاع عرض النقود كما سبق وأشرنا اعلاه سيقلل من البطالة في الزمن القصير، فينتقل معدل البطالة من مستواه الطبيعي **(U^e)** إلى المستوى الجديد **(U_1)**، أي سننتقل من النقطة **A ($U^e, \dot{P}_0$)** إلى النقطة **B ($U_1, \dot{P}_1$)**.

[1] ضياء مجيد الموسوي، "**النظرية الاقتصادية : التحليل الاقتصادي الكلي**"، مرجع سبق ذكره، ص ص **17- 19**.

الشكل رقم (19.1): منحنى فيليبس الطويل الأجل.

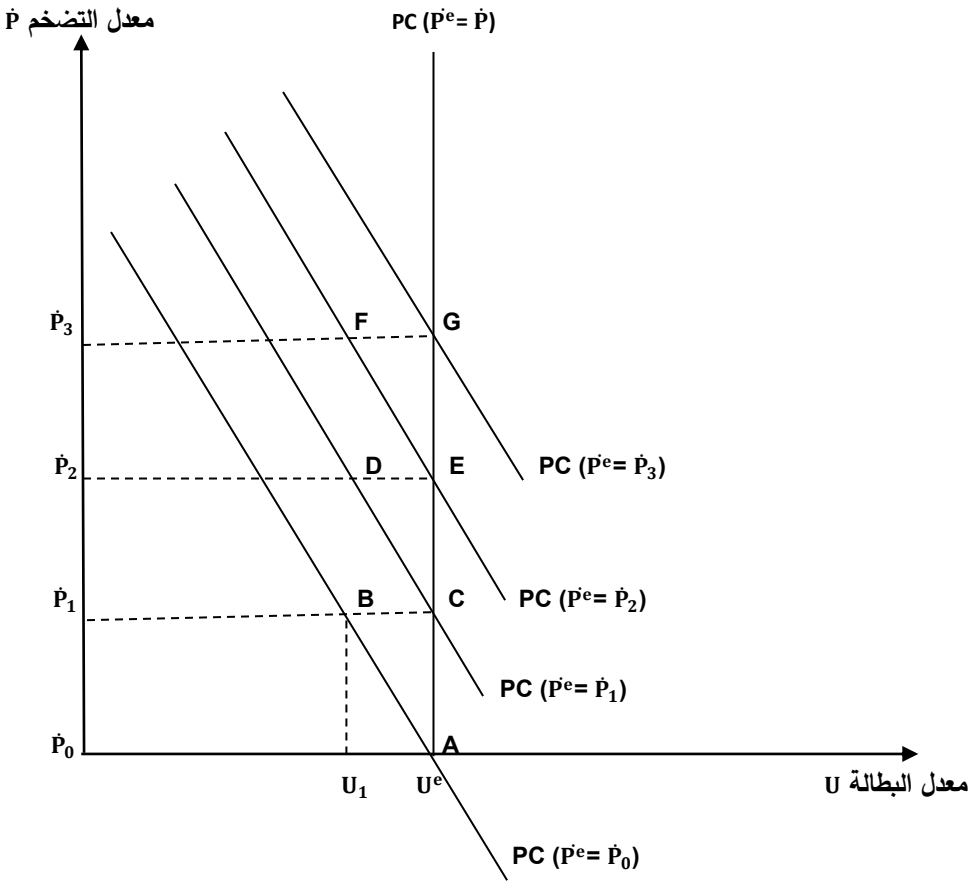

المصدر: سامي خليل، "**نظرية الاقتصاد الكلي: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**"، الكتاب الثاني، الاهرام للطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر، **1994**، ص **841**.

عندما يبدأ عارضوا العمل في توقع أن الأسعار سترتفع، فإن **منحنى فيليبس** قصير الأجل سينتقل إلى أعلى إلى اليمين اي إلى **منحنى فيليبس** قصير الأجل **$(\dot{P}^e = \dot{P}_1)$ PC**. فعارضوا العمل سيطالبون بمعدل أعلى من الزيادة في الأجور النقدية. فيعود بذلك معدل البطالة إلى مستواه الطبيعي **(U^e)**، لكن عند مستوى تضخم قدره **$(\dot{P}_1)$**، أي انتقلنا من النقطة **B $(U_1, \dot{P}_1)$** إلى النقطة **C $(U^e, \dot{P}_1)$**. وقد تسعى السلطات إلى خفض معدل البطالة إلى أقل من مستواه الطبيعي، فتقوم بزيادة عرض النقود، وهو ما سيكون له نفس الآثار السالفة الذكر فننتقل من النقطة **(C)** إلى النقطة **(D)** عندى مستوى لمعدل البطالة أقل من معدل البطالة الطبيعي ومعدل تضخم **$(\dot{P}_2)$**. بعد فترة سيتوقع عارضوا العمل ارتفاع معدل التضخم الذي يتماشى مع الزيادة الحاصلة في عرض النقود فينتقل **منحنى فيليبس** قصير الأجل إلى المنحنى **PC $(\dot{P}^e = \dot{P}_2)$**، ليعود بذلك معدل البطالة إلى مستواه الطبيعي لكن مع معدل تضخم قدره **$(\dot{P}_2)$ (النقطة E)**. وهكذا نلاحظ أن أي محاولة للسلطات لخفض معدل البطالة إلى مستوى دون مستوى المعدل الطبيعي

للبطالة، من خلال رفع عرض النقود سيؤدي في الزمن الطويل إلى زيادة معدل التضخم، ليصبح الإقتصاد الوطني بذلك يعاني من البطالة المرتفعة والتضخم المرتفع.

هناك استبدال بين التضخم والبطالة فقط في الأجل القصير، فوفقا للشكل رقم **(19.1)** فإن انحدار منحنيات فيلبس في الأجل القصير إلى أسفل، والتي ترسم على أساس معدلات تضخم معينة متوقعة توضح إمكانية الإستبدال بين التضخم والبطالة. أما **منحنى فيليبس** الطويل الأجل الذي يوضح العلاقة بين التضخم والبطالة عندما يكون معدل التضخم المتوقع لديه الوقت الكافي ليتواءم مع معدل التضخم الفعلي **($P = P^e$)**، أي عندما يكون التضخم متوقعا بالكامل، في هذه الحالة يكون منحنى فيلبس رأسيا كما هو موضح في الشكل رقم **(19.1)**.[1]

أما فيما يتعلق بتأثير السياسة النقدية التوسعية على الناتج والبطالة، فوفقا لوجهة نظر النقديين، فإن هذه السياسة يمكنها أن تنقل الناتج فوق مستواه الطبيعي، وبالتالي، البطالة دون مستواها الطبيعي بشكل مؤقت في الزمن القصير، أما في الزمن الطويل فإن أثر هذه السياسة يكون أساسا على مستوى الأسعار والمتغيرات النقدية الأخرى، أما المتغيرات الحقيقية كالناتج والبطالة فإنها تتواءم مع مستويات معدلاتها الطبيعية في الأجل الطويل.

المطلب الثاني: البطالة وتعديل السوق لدى الكلاسيكيين الجدد والكينزيين الجدد في ظل التعديل الآني للأجور وثبات الأجور.

حاول التحليل الكلاسيكي الجديد تحليل التعديل الآني للأسواق بما في ذلك توازن سوق العمل، ودور **التوقعات الرشيدة** في ذلك. في حين حاول **الكينزيون الجدد** والمعروفة مدرستهم **بمقاربة العقود** تفسير التجاوب الطويل والبطيء للأجور الإسمية، وأثر ذلك على أداء سوق العمل، وتحقيق التوازن فيه.

أولا: تحليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة للبطالة وآثار السياسة في ظل التوقعات الرشيدة: (NEW CLASSICAL SCHOOL)

بنت المدرسة الكلاسيكية الجديدة **(مدرسة التوقعات الرشيدة)** تحليلها على أسس المدرسة الكلاسيكية لكن بشكل أكثر عمقا، ومن المبادئ التي تميزت بها هذه المدرسة إيمانها بأن الأفراد لا يتصرفون بطريقة عشوائية، لكن بناء على المعلومات التي يحصلون عليها، والتي يستغلونها لاتخاذ القرار بطريقة رشيدة، وخاصية التصحيح الآني للأسعار والأجور المتصفة بالمرونة العالية. ويمكن تلخيص منظور مدرسة الكلاسيكيين الجدد عن تأثير السياسة الاقتصادية –سياسة الإنفاق العام– على الناتج والتشغيل في كونها

[1] سامي خليل، "**نظرية الاقتصاد الكلي: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**"، مرجع سبق ذكره، ص **843**.

لسيت ذات تأثير في حالة السياسة المتوقعة، فقط السياسة غير المتوقعة هي التي يكون لها أثر. ولأجل فهم ما جاء به هذا التحليل سنستعين بالشكل رقم **(20.1)** المبين أدناه.

الشكل رقم (20.1): الإستجابة القصيرة الأجل للسياسة التوسعية للإنفاق العام في النموذج الكلاسيكي الجديد.(*)

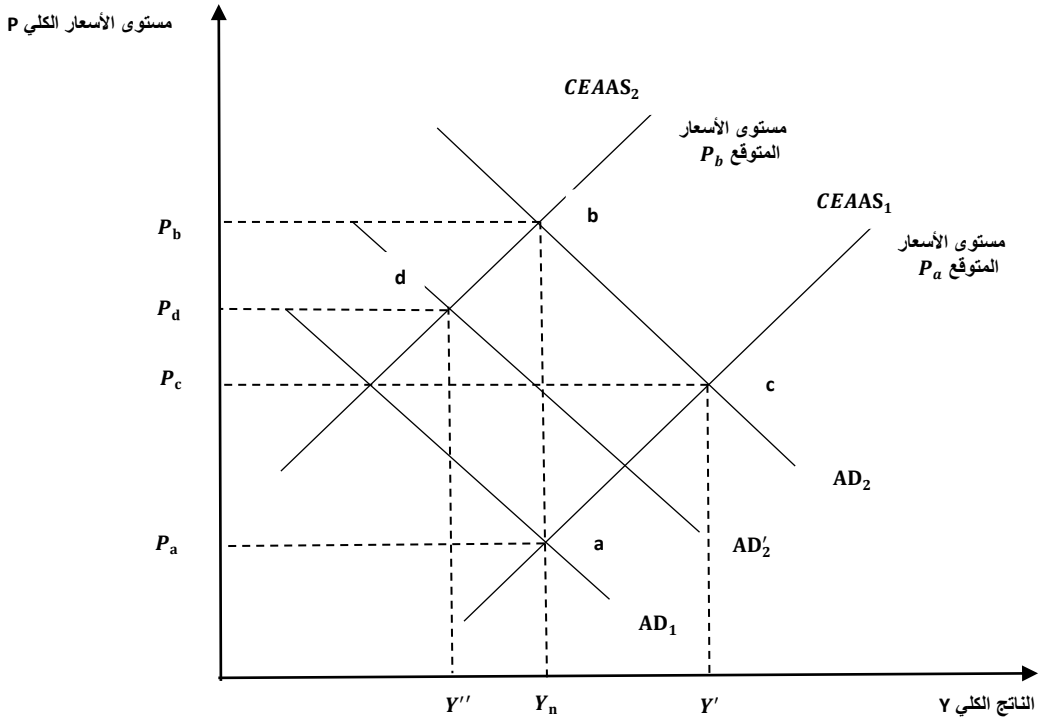

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

سامي خليل، "**نظرية الاقتصاد الكلي: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**"، الكتاب الثاني، الاهرام للطبباعة والتوزيع، القاهرة، مصر، **1994**، الصفحات **918-920-922**.

لنفترض أن منحنى العرض الكلي الكلاسيكي المدعم بالتوقعات $(\mathbf{CEAAS_1})$ قد رسم لمستوى أسعار متوقع $(\mathbf{P_a})$. ومنحنى الطلب الكلي الأصلي $(\mathbf{AD_1})$ يتقاطع مع منحنى العرض الكلي $(\mathbf{CEAAS_1})$ عند النقطة **(a)**. حيث مستوى الأسعار المحقق هو$(\mathbf{P_a})$ والناتج عند مستوى المعدل الطبيعي$(\mathbf{Y_n})$. ولنفرض أن الطلب الكلي قد انتقل إلى اليمين على إثر **سياسة توسعية**(**) **متوقعة (حالة التوقع التام للأسعار)** من $(\mathbf{AD_1})$ إلى $(\mathbf{AD_2})$، لكن على إثر هذه السياسة سيتحرك منحنى العرض الكلي إلى $(\mathbf{CEAAS_2})$

(*) يبين بيان هذا الشكل ثلاث حالات للإستجابة القصيرة الأجل للسياسة التوسعية للإنفاق العام في النموذج الكلاسيكي الجديد، وهي: الاستجابة القصيرة الأجل للسياسة التوسعية للإنفاق العام غير المتوقعة، الاستجابة القصيرة الأجل للسياسة التوسعية للإنفاق العام المتوقعة، والاستجابة القصيرة الأجل للسياسة التوسعية للإنفاق العام التي هي أقل توسعا عما هو متوقع.

(**) ان العوامل التي تحدد موضع منحنيات **(IS-LM)** هي نفسها التي تحدد منحنى الطلب الكلي **(AD)**، وبالتالي، فان التغيرات في السياستين المالية والنقدية ستؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي، وبالتالي، فإن التغير في الانفاق العام سيؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي الى الأعلى في حال التوسع، وهذه الأخيرة هي حالة دراستنا.

عند مستوى الناتج (Y_n). وبناء على ذلك يكون التوازن الإقتصادي الجديد عند النقطة **(b)** مع مستوى سعر (P_b) مناسب لمستوى التغير الحاصل على إثر تطبيق السياسة التوسعية المتوقعة عند نفس مستوى الناتج (Y_n). وتفسير ذلك أنه في حال كان لكل من المؤسسات الإقتصادية وعارضي العمل المعلومات الكاملة عن التغيرات المتوقعة في الأسعار، فإن مستوى التشغيل يبقى ثابتا عند مستوى التشغيل الكامل، وفي نفس الوقت يتعدل الأجر الحقيقي باتجاه المستوى التوازني للأجر الحقيقي. فعارضوا العمل يتصرفون وفقا **لمبدأ الرشادة الاقتصادية**، ويسعون جاهدين للحفاظ على مستوى أجورهم الحقيقية، في ظل المرونة التامة للأسعار والأجور، من خلال مطالبتهم"برفع الأجور (الإسمية) بحيث أن أجورهم الحقيقية تظل على ما هي عليه عندما يرتفع مستوى الأسعار"[1].

في حالة السياسة التوسعية غير المتوقعة (حالة التوقع الناقص للأسعار) لا يتوقع عارضوا العمل التغير في مستوى السعر المتوقع، وبالتالي، منحنى العرض الكلي لا ينتقل، ونتيجة لذلك يكون التوازن الإقتصادي الجديد في هذه الحالة عند النقطة **(c)**، وهنا ترتفع الأسعار من (P_a) إلى (P_c) وينجر عن ذلك زيادة مستوى الناتج إلى (Y') وهو ما يؤدي إلى ارتفاع حجم العمالة، وتفسير هذا أن عارضي العمل قد لا يكونون على دراية بالتغيرات المتوقعة في الأسعار على عكس المؤسسات الإقتصادية، وبالتالي، في الحالة التي يكون فيها السعر الحالي أكبر من السعر المتوقع، فإن الأجر الحقيقي المدفوع أقل من الأجر الحقيقي المتوقع، ومعرفة المؤسسات الإقتصادية أن السعر الحالي أكبر من السعر المتوقع يدفعها لطلب المزيد من قوة العمل بسبب انخفاض الأجور الحقيقية، وكنتيجة لذلك يرتفع الأجر الحقيقي وفي نفس الوقت يرتفع حجم العمالة.

في ظل التوقعات الرشيدة التوازن عند نقطة التوازن **(c)** لا يستمر في المدى الطويل، ففي الأجل الطويل يراجع كل من العمال والمؤسسات الإقتصادية توقعاتهم بتغير الأسعار ليعود وضع التوازن في الأجل الطويل إلى النقطة **(b)** وهي نقطة التوازن عند مستوى الناتج الطبيعي ومستوى التشغيل الكامل.

في حال كانت التوقعات عن السياسة التوسعية أكثر من تلك المحققة على إثر تطبيق السياسة التوسعية (حالة التوقع الزائد للأسعار)، قد يؤدي هذا إلى تخفيض مستوى كل من الناتج والعمالة. فكما سبق وأشرنا سالفا في حالة **سياسة الإنفاق العام التوسعية المتوقعة** يكون التوازن على إثر تطبيق هذه السياسة عند النقطة **(b)** الموافقة لمستوى الناتج عند المستوى الطبيعي (Y_n) ومستوى الأسعار (P_b). لكن إذا كان انتقال منحنى الطلب الكلي إلى (AD'_2) عوضا من (AD_2) فإن الناتج في هذه الحالة يكون عند المستوى (Y'') وهو أقل من (Y_n)، كما أن المستوى الكلي للأسعار سيكون عند (P_d) وهو مستوى أقل

[1] سامي خليل، "**نظرية الاقتصاد الكلي: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**"، مرجع سبق ذكره، ص ص **918- 919**.

من مستوى سعر (P_b). والتفسير هنا هو أنه في الحالة التي يكون فيها السعر الفعلي أقل من السعر المتوقع، فإن المؤسسات ستخفض من طلبها لقوة العمل أمام ارتفاع التكاليف التي يعبر عنها الإرتفاع في مستوى الأجور الحقيقية، ففي هذه الحالة يكون الأجر الحقيقي المدفوع أكبر من الأجر الحقيقي المتوقع، وهنا تنخفض الأجور الحقيقية، وفي نفس الوقت ينخفض حجم العمالة. وبالتالي، يتراجع مستوى الناتج عن مستواه الطبيعي.

نخلص إلى أن التوقع بالسياسة التوسعية يعرف ثلاث حالات، ولكل حالة أثرها على الناتج والعمالة، وهي: **حالة التوقع الناقص للأسعار**، إذ يكون فيها الأجر الحقيقي المدفوع أقل من الأجر الحقيقي المتوقع، وهو ما يدفع المؤسسات إلى تشغيل يد عاملة أكثر (إنتاج أكبر) بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج، **وحالة التوقع التام للأسعار**، والتي يبقى فيها مستوى الناتج والتشغيل ثابتا، **وحالة التوقع الزائد للأسعار**، حيث يكون فيها الأجر الحقيقي المدفوع أعلى من الأجر الحقيقي المتوقع، وهو ما يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي، تخفيض الطلب على العمالة، وعلى إثر ذلك يتراجع الإنتاج.

وعليه، فإنه حتى يتم تشغيل المزيد من اليد العاملة، فلابد من أن يكون **التوقع ناقصا للأسعار** في المدى القصير، لأنه في المدى الطويل يتم تصحيح التوقع من طرف عارضي العمل، فيطالبون بأجور عالية، ومن ثمة رجوع مستوى الناتج إلى مستواه الطبيعي.

ثانيا: البطالة لدى الكينزيين الجدد في ظل مقاربة العقود:[*](NEW KEYNESIANS)

يعتبر الكينزيون الجدد حالة التشغيل الكامل لا تتعدى كونها حالة ظرفية لا دائمة، ويرجع السبب حسبهم إلى الطابع غير المرن للأجور الإسمية، والتي تبقى ثابتة طول مدة سريان العقد المبرم بين العمال من جهة والمؤسسات الإقتصادية من جهة أخرى.

وتنظر النظرية الكينزية الجديدة للعقود ودورها في تثبيت الأجور الإسمية على أساس أنها المحور المركزي لسوق العمل. وتبعا لذلك فإن أسواق العمل لا ينظر إليها على أنها أسواق في حالة حركة مستمرة مع أجور تتعدل كل مرة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب على العمل. بناء على هذا فإن لوجود عقود تثبيت الأجور النقدية آثار في تحديد حالة التشغيل والبطالة في هذه السوق.

تعتمد النظرية الكينزية الجديدة على مقاربة العقود والتي تنطلق كذلك من سوق العمل والنموذج الكلاسيكي الجديد الذي سبق وتطرقنا إليه، لكنها تفترض خلافا عنه ثبات الأجور بواسطة العقود المبرمة عند بداية الفترة، في حين أسعار السلع يمكنها أن تتغير خلال نفس الفترة هذه.

[*] سنتطرق لأثر سياسة التوسع في الانفاق العام على البطالة لدى الكينزيين الجدد في ظل مقاربة العقود في فقرة لاحقة.

ويبني الكينزون الجدد مقاربتهم هذه على مجموعة من الفرضيات تنص إحداها على أن الأجور معدة بدلالة القيم النقدية من أجل فترة عقد مثبتة قبل أن تكون كميات العمل المعروضة والمطلوبة معروفة. لا توضع الأجور لغرض المساواة بين عروض العمل الحالي والطلب على العمل الحالي، وإنما لمساواة العرض المتوقع مع الطلب المتوقع،[1] واللذان يكونان على أساس السعر المتوقع.

الشكل رقم **(21.1)** يوضح سوق العمل في ظل النموذج الكينزي الجديد، والذي رسم فيه كل من عرض العمل والطلب على العمل من أجل مستوى سعر متوقع **(P_e)**، وبالتالي، فإن تقاطع هذين المنحنيين سيحدد مستوى التوازن المتوقع.

الشكل رقم (21.1): سوق العمل في ظل النموذج الكينزي الجديد.

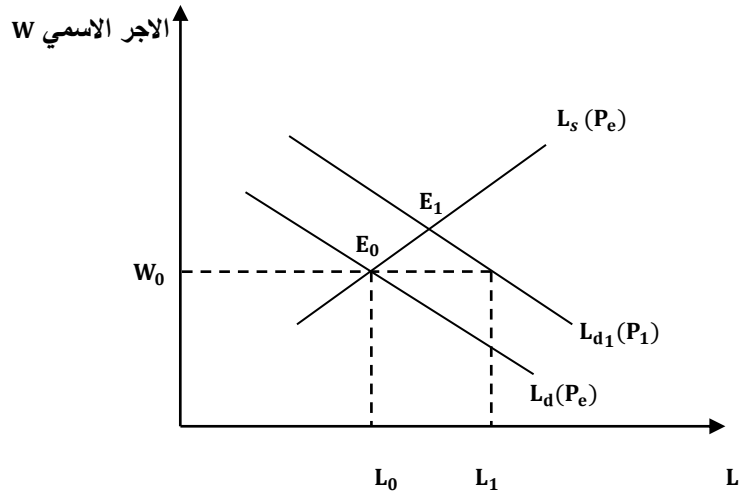

المصدر: صالح تومي، "**مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، **2004**، ص **432.**

إن مستوى العمالة **(L_0)** هو مستوى العمالة التوازني المتوقع، ومعدل الأجر **(W_0)** هو معدل الأجر أثناء إمضاء العقد. وبمجرد تحديد الأجر النقدي والإتفاق عليه، لا توجد أية قوى تسمح بتغييره حتى نصل الى تاريخ تعاقد جديد في المستقبل. خلال مدة سريان العقد، يكون مستوى العمالة الحالي محددا بناء على الأجر النقدي وبواسطة منحنى الطلب على العمل الحالي. لنفترض أن مستوى السعر الحالي إرتفع إلى (P_1) وأن منحنى الطلب على العمالة الحالي أصبح $(L_{d_1}(P_1))$، ففي هذه الحالة تكون كمية العمل المطلوبة هي **(L_1)** والأجر بالتأكيد يبقى نفسه **(W_0)**، يتدهور هنا الأجر الحقيقي بسبب ارتفاع مستوى السعر من **(P_e)** إلى (P_1).

[1] صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص ص **430- 431.**

يثبت الأجر الإسمي (W_0) بين فاعلي سوق العمل بدلالة أجر حقيقي مستهدف (w_R) والتوقعات المستقبلية لمستوى السعر في المستقبل (P_e):

$$W_0 = w_R \cdot P_e \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (7.1)$$

وبمجرد تثبيت الأجر الإسمي وقبل كل توظيف جديد للعمال الإضافيين تكون المؤسسات الإقتصادية على علم بالمستوى الفعلي للأسعار الحالية (P) ويصبح الأجر الحقيقي السائد هو:

$$\frac{W_0}{P} = \frac{w_R \cdot P_e}{P} = w_R \frac{P_e}{P} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (8.1)$$

تبين المعادلة **(8-1)** بأن الأجر الحقيقي السائد $(\frac{W_0}{P})$ ينحرف من مستواه المستهدف (w_R) بمجرد أن يصبح المستوى الفعلي للسعر (P) مختلفا عن مستوى السعر المتوقع (P_e). إذا كان المستوى الفعلي للأسعار أعلى مما كان متوقعا $(P > P_e)$، فإن الأجر الحقيقي السائد يكون أقل من مستوى الأجر الحقيقي المستهدف $(\frac{W_0}{P} < w_R)$، أما اذا كان مستوى الأسعار الفعلي أقل مما كان متوقعا $(P < P_e)$ فان الأجر الحقيقي السائد يكون أعلى من المستوى المستهدف $(\frac{W_0}{P} > w_R)$، وبما أن العمالة محددة بواسطة كمية العمل المطلوبة من طرف المؤسسات الإقتصادية، فإن دالة الطلب على العمل هي التي تحدد قرارات التشغيل لدى المؤسسات الإقتصادية. والتي تخبرنا بأن المؤسسات الإقتصادية تشغل قوة عمل أكثر كلما كان الأجر الحقيقي منخفضا. وبناء على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية فإن المؤسسات الإقتصادية سوف تحاول عرض إنتاج أكثر، وبالتالي، تزيد من طلبها لقوة العمل لتنخفض بذلك البطالة كلما كان الأجر الحقيقي الذي تواجهه أقل، أي كلما ارتفع السعر (P) فوق مستواه المتوقع (P_e) ما دام الأجر الإسمي (W_0) يبقى ثابتا خلال فترة سريان العقد.[1]

المطلب الثالث: فعالية سياسة الإنفاق العام على الناتج والعمالة في إطار نموذج (AS/AD).

تؤدي سياسة الإنفاق العام التوسعية إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين (الأعلى) فيترتب عن ذلك مجموعة من الآثار على كل من مستوى الأسعار، الناتج والتشغيل، وتختلف هذه الآثار حسب ميل أو انحدار كل من منحنيي الطلب الكلي والعرض الكلي.

[1] صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص **434**.

أولا: ميل منحنى الطلب الكلي وفعالية سياسة التوسع في الإنفاق العام على الناتج والتشغيل.

لأجل تبيين فعالية سياسة التوسع في الإنفاق العام على الناتج والتشغيل في إطار منحنيي الطلب الكلي القليل والشديد الإنحدار نستعين بالشكل رقم **(22.1)** أدناه.

الشكل رقم (22.1): فعالية سياسة التوسع في الإنفاق العام في إطار منحنيي الطلب الكلي القليل والشديد الإنحدار.

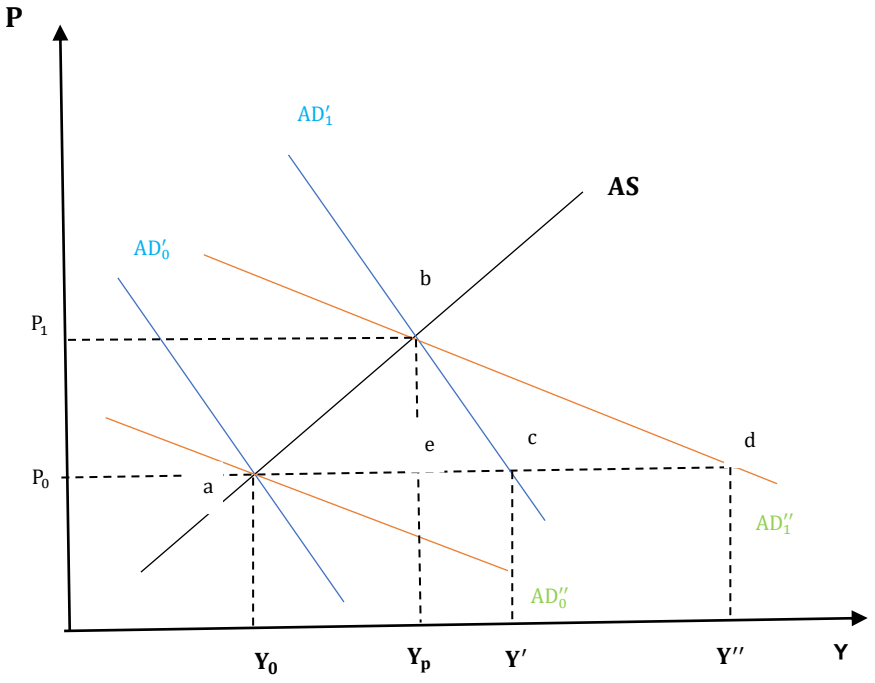

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

سامي خليل، "**نظرية الاقتصاد الكلي : المفاهيم والنظريات الأساسية**"، الكتاب الأول، الأهرام للطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر، **1994**، ص ص **617-619**.

لنفترض أن وضع التوازن الفعلي عند النقطة **(a)** أين يتقاطع منحنى العرض الكلي **(AS)** مع منحنى الطلب الكلي القليل الإنحدار **(AD''_0)** ومنحنى الطلب الكلي الشديد الإنحدار **(AD'_0)** ويتحدد عند هذه النقطة مستوى الناتج **(Y_0)** ومستوى الأسعار **(P_0)**.

من أجل الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل **(Y_p)** نفترض أن السلطات طبقت سياسة توسعية في الإنفاق العام .

من شأن هذه السياسة أن تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي يمينا من (AD''_0) الى (AD''_1)، عند النقطة **(d)** وبسبب ثبات الأسعار عند المستوى **(P_0)**، يكون الطلب الكلي **(Y″)** يفوق العرض الكلي

(Y_0)، وكنتيجة للضغط الناتج عن فائض الطلب الكلي في هذه الحالة، ترتفع الأسعار إلى **(P_1)**، ويتراجع بذلك الطلب الكلي إلى المستوى **(Y_p)** (أثر مزاحمة)، أين يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، ليحدث التوازن عند النقطة **(b)**، حيث يرتفع الناتج من **(Y_0)** إلى **(Y_p)**، بينما يرتفع المستوى العام للأسعار من **(P_0)** إلى **(P_1)**.

أما في حالة منحنى الطلب الكلي شديد الإنحدار تؤدي السياسة المنتهجة إلى انتقال منحنى الطلب الكلي يمينا من (AD'_0) إلى (AD'_1)، عند النقطة **(c)** وبسبب ثبات الأسعار عند المستوى **(P_0)**، يكون الطلب الكلي **(Y')** يفوق العرض الكلي **(Y_0)**، وكنتيجة للضغط الناتج عن فائض الطلب الكلي في هذه الحالة، ترتفع الأسعار إلى **(P_1)**، ويتراجع بذلك الطلب الكلي إلى المستوى **(Y_p)** (أثر مزاحمة)، أين يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، ليحدث التوازن عند النقطة **(b)**، حيث يرتفع الناتج من **(Y_0)** إلى **(Y_p)**، بينما يرتفع المستوى العام للأسعار من **(P_0)** إلى **(P_1)**.

في كلتا الحالتين أدى التوسع في الإنفاق العام إلى الوصول للتوازن عند مستوى التشغيل الكامل **(Y_p)** المقابل لمستوى الأسعار **(P_1)**، غير أن الفرق بين الحالتين، هو أنه في حالة منحنى الطلب الكلي قليل الإنحدار تطلب الأمر زيادة الإنفاق الكلي بمسافة أفقية **(ad)** غير أن التوازن عند مستوى التشغيل الكامل نتج عنه إزاحة بمسافة أفقية **(ed)**، في المقابل في حالة منحنى الطلب الكلي شديد الإنحدار تطلب الأمر زيادة الإنفاق الكلي بمسافة أفقية **(ac)** غير أن التوازن عند مستوى التشغيل الكامل نتج عنه إزاحة بمسافة أفقية **(ec)**، ومنه نستنتج أن الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن الزيادة في الإنفاق العام في حالة منحنى الطلب الكلي (AD''_0) كانت أكبر عنها في حالة منحنى الطلب الكلي (AD'_0) لأجل الوصول إلى تحقيق هدف الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل، ومنه كلما كان منحنى الطلب الكلي أقرب للأفقية كلما تطلب ذلك توسعا أكبر في الإنفاق العام لأجل الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل وكلما كان أثر الإزاحة أكبر، والعكس بالعكس فكلما كان منحنى الطلب الكلي أقرب لأن يكون عموديا كلما تطلب ذلك توسعا أقل في الإنفاق العام لأجل الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل وكلما كان أثر الإزاحة أقل.

ثانيا: ميل منحنى العرض الكلي وفعالية سياسة التوسع في الإنفاق العام على الناتج والتشغيل.

يوضح الشكل رقم **(23.1)** آثار سياسة التوسع في الإنفاق العام على الناتج والتشغيل في إطار نموذج **(AS/AD)**، وذلك في حالتي منحنى العرض الكلي الخاصتين منحنى العرض الكلي العمودي (الحالة الكلاسيكية)، ومنحنى العرض الكلي الأفقي (الحالة الكينزية). في حين يبين الشكل رقم **(24.1)** آثار

سياسة التوسع في الإنفاق العام على الناتج والتشغيل في إطار نموذج **(AS/AD)**، وذلك في حالة منحنى العرض الكلي المائل ذو الإنحدار الموجب.

الشكل رقم (23.1): فعالية التوسع في الإنفاق العام على ناتج التشغيل الكامل في إطار نموذج (AS/AD) في حالة منحنى العرض الكلي العمودي والأفقي.

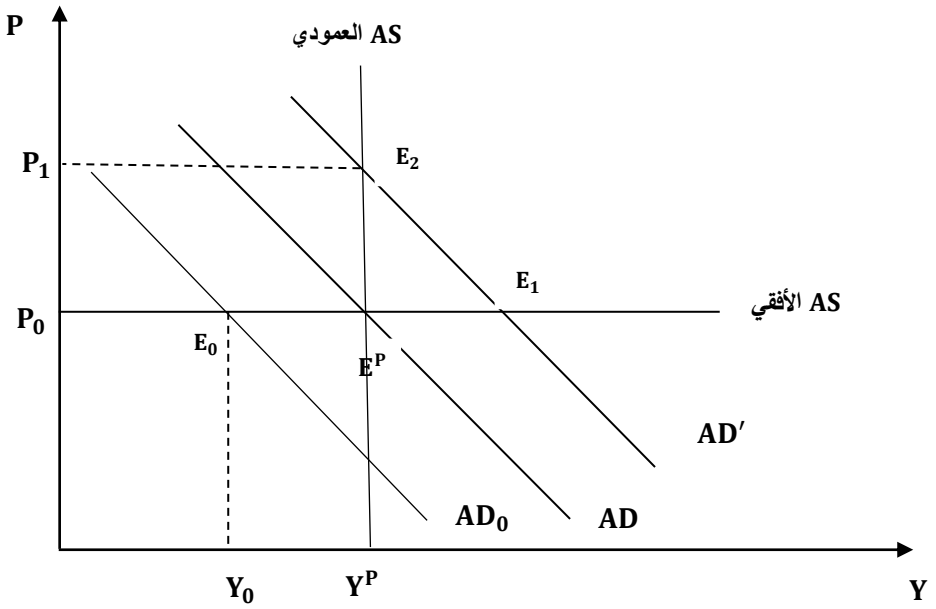

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

صالح تومي، "**مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، **2004**، ص ص **383-384**.

- **منحنى العرض الكلي العمودي (الحالة الكلاسيكية):**

يبين منحنى العرض الكلي العمودي أنه مهما كان المستوى العام للأسعار فإن نفس المقدار من السلع سوف تعرض، وهذا بناء على الفرض الكلاسيكي القائل بأن سوق العمل يكون في توازن مع التشغيل الكامل لقوة العمل. وبالتالي، ليس بالإمكان الرفع من الإنتاج فوق مستوى التشغيل الكامل مهما تغير المستوى العام للأسعار إذ ليس هناك قوة عمل عاطلة يمكن تشغيلها.

تفرض حالة منحنى العرض الكلي العمودي أن منحنى العرض الكلي يكون عموديا عند مستوى التشغيل الكامل، فالمؤسسات الإقتصادية تعرض إنتاج التشغيل الكامل مهما كان مستوى الأسعار. ويوضح الشكل رقم **(23.1)** تقاطع منحنى الطلب الكلي **(AD)** مع منحنى العرض الكلي العمودي عند نقطة التوازن E^P ، والتي يكون عندها مستوى الناتج عند مستوى التشغيل الكامل Y^P.

يؤدي التوسع في الإنفاق العام إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين من **(AD)** إلى (AD'). عند النقطة E_1 الموافقة لمستوى السعر P_0 يزداد الطلب على السلع والخدمات، غير أن المؤسسات الاقتصادية

لا تجد عمالا إضافيين لتشغيلهم لأجل إنتاج قدر أكبر من الناتج تلبية للزيادة الحاصلة في الطلب. طلب المؤسسات الاقتصادية للعمل، سيؤدي إلى ارتفاع الأجور، وبالتالي، ارتفاع تكاليف الإنتاج وهو ما يدفع بأسعار المنتجات للإرتفاع من (P_0) الى (P_1).

إذن في هذه الحالة، يؤدي التوسع في الإنفاق العام إلى الرفع من مستوى الأسعار دون أن تؤدي إلى رفع مستوى الناتج –التشغيل عند مستواه الكامل–، ونتساءل هنا أين ذهبت الزيادة الحاصلة في الإنفاق العام؟

تفسر هذه النتيجة حسب الكلاسيك بأن هناك أثر مزاحمة كامل للقطاع الخاص ناتجة عن الزيادة الحاصلة في الإنفاق العام، فحسبهم كل وحدة نقدية زيادة من الإنفاق العام تلغى بوحدة نقدية نقصان من الإنفاق الاستثماري الخاص، وبالتالي، لا يعتبر الكلاسيك التوسع في الإنفاق العام كسياسة ذات فعالية في التأثير على الناتج والتشغيل، وإنما النتيجة التي ستنجر عن تطبيق هذه السياسة ما هي إلا إزاحة للإنفاق الإستثماري الخاص من جهة، وارتفاع المستوى العام للأسعار من جهة أخرى.

- **منحنى العرض الكلي الأفقي (الحالة الكينزية):**

فكرة كينز من أن منحنى العرض الكلي يتخذ هذا الشكل هو وجود البطالة حيث تستطيع المؤسسات الإقتصادية أن تحصل على ما تحتاج إليه من قوة العمل عند الأجر السائد. أي أن معدل تكاليف الإنتاج يفترض بأنه لا يتغير كنتيجة لتغير مستويات الإنتاج.

حسب ما يوضحه نفس الشكل تقاطع منحنى الطلب الكلي (AD_0) مع منحنى العرض الكلي **(AS)** الأفقي يكون عند نقطة توازن E_0، وهو توازن عند مستوى دون مستوى التشغيل الكامل. بفرض أن هناك توسعا في الإنفاق العام، الهدف منه هو الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل، فإنه في هذه الحالة سينتقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى من (AD_0) إلى **(AD)** لتنتقل بذلك نقطة التوازن من E_0 إلى E^P، حيث يزداد الناتج في ظل المرونة التامة للإنتاج من Y_0 إلى Y^P، وبما أن المؤسسات الاقتصادية في هذه الحالة على استعداد لعرض أي كمية من الناتج عند نفس مستوى الأسعار P_0 فلن يكون هناك تأثير على الأسعار، فتأثير التوسع في الإنفاق العام في هذه الحالة سيكون على الناتج والتشغيل، اللذان يرتفعان دون الأسعار التي تبقى ثابتة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التوسع في الإنفاق العام سينجر عنه ارتفاع في سعر الفائدة ليظهر بذلك أثر مزاحمة للإنفاق الخاص، وهو ما يلغي جزء من آثار التوسع في الإنفاق العام على الناتج والتشغيل وهو ما سبق ورأيناه عند دراستنا لنموذج **(IS/LM)**.

- **حالة منحنى العرض الكلي المائل ذو الانحدار الموجب:**

وهي الحالة المعبر عنها بمنحنى العرض الكلي الكينزي الجديد المدعم بالتوقعات **(KEAAS)**، ومنحنى العرض الكلي الكينزي الحديث **(KAS)**، و منحنى العرض الكلي الكلاسيكي المدعم بالتوقعات

(CEAAS)، ويرتبط تفسير الميول المختلفة لهذه المحنيات بمدى مرونة تغير الأجور النقدية للتغير الحاصل في المستوى العام للأسعار، وكما سبق وأشرنا كلما كان أثر تغير الناتج والعمالة أقل على الأجور النقدية كلما كان منحنى العرض الكلي أكثر أفقية، وكلما كانت الأجور أكثر جمودا كلما اقتربنا من الحالة الكينزية **(AS** أفقي) وكلما كانت أكثر مرونة كلما اقتربنا من الحالة الكلاسيكية **(AS** عمودي).

الشكل رقم (24.1): أثر التوسع في الإنفاق العام على التشغيل في إطار نموذج (AS/AD) في حالة منحنى العرض الكلي المائل ذو الإنحدار الموجب.

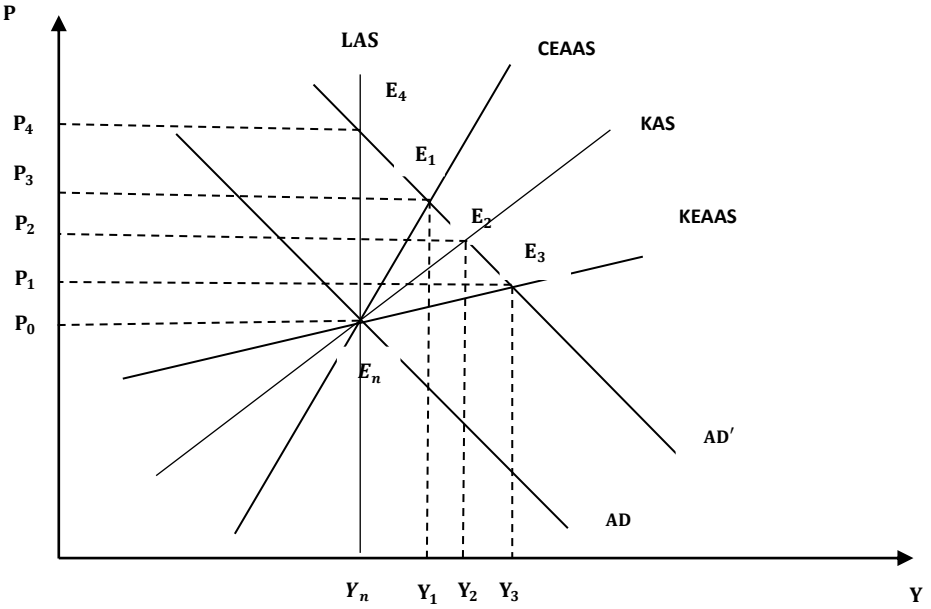

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

محمد أحمد الأفندي، **"النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة والممارسة"**، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، صنعاء، اليمن، **2012**، ص **453**.

في حالة منحنى العرض الكلي **(CEAAS)** تكون الأجور الإسمية مرنة في ظل التوقعات الرشيد للمؤسسات الاقتصادية والأفراد، وتكون أقل مرونة في حالة منحنى العرض الكلي **(KAS)** في ظل التوقعات المتكيفة، أما في حالة منحنى العرض الكلي **(KEAAS)** فتكون ثابتة بموجب العقود المبرمة بين فاعلي سوق العمل، لهذا نجد هذا الأخير أقل انحدارا مقارنة بسابقيه.

يؤدي التوسع في الإنفاق العام كما هو موضح في الشكل رقم **(24.1)** إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين من **(AD)** إلى **(AD′)** وهو ما يترتب عنه ارتفاع في مستوى السعر والناتج والتشغيل، ويكون هذا الارتفاع مختلفا من الناحية الكمية في كل حالة من حالات منحنى العرض الكلي **–(KEAAS)**،

(KAS)، **(CEAAS)**- ، فعندما كانت الأجور مرنة فإن الزيادة في الطلب الكلي سوف تؤدي إلى زيادة في الناتج بمقدار أقل مقارنة بالحالة التي تكون فيها الأجور النقدية أقل مرونة.

فانتقال منحنى الطلب الكلي من **(AD)** إلى **(AD')** أدى إلى ارتفاع الناتج من Y_n إلى Y_1 وذلك في حالة منحنى العرض الكلي **(CEAAS)**، وكان الارتفاع في الناتج من Y_n إلى Y_2 في الحالة حالة منحنى العرض الكلي **(KAS)**، أما في حالة منحنى العرض الكلي **(KEAAS)** كانت آثار السياسة أكثر فعالية أين ارتفع الناتج من Y_n إلى Y_3، فيما يتعلق بالأسعار، فإنها سترتفع بقدر أكبر في الحالة التي تكون فيها الأجور النقدية مرنة من P_0 إلى P_3 في حالة منحنى العرض الكلي **(CEAAS)**، ومن P_0 إلى P_2 في حالة منحنى العرض الكلي **(KAS)**، أما في الحالة التي تكون فيها الأجور النقدية ثابتة –بموجب العقد– حالة منحنى العرض الكلي **(KEAAS)** فإن ارتفاع الأسعار سيكون بمقدار أقل أي من P_0 إلى P_1.

وبالتالي، كلما كان تغير الأجور النقدية أقل مرونة للتغير الحاصل في المستوى العام للأسعار كلما كان أثر سياسة الإنفاق العام على الناتج أكثر فعالية وكذا الأمر بالنسبة للتشغيل، ففي منحنى العرض الكلي **(CEAAS)** يرتفع التشغيل أمام الطلب المتزايد للقوة العاملة من طرف المؤسسات الاقتصادية، التي تقبل على طلب قوة العمل عند ارتفاع مستوى الأسعار عن مستوى P_0 وأمام عدم تعدل أو تغير الأجور النقدية، وهو ما سبق وشرحناه في فقرات سابقة، ففي حالة منحنى العرض الكلي **(CEAAS)** التوازن عند النقطة (E_1) يكون في الأجل القصير وفي حالة السياسة غير المتوقعة، فالوضع في حالة التوقع الرشيد لن يطيل من هذه الحالة وتعدل الأجور الإسمية إلى مستوى أعلى يتوافق والتغير الحاصل في الأسعار، وبالتالي، ينتقل منحنى **(CEAAS)** إلى أعلى ليتقاطع مع منحنى الطلب الكلي **(AD')** عند نقطة توازن جديدة عند مستوى ناتج Y_n ومستوى سعر أعلى من P_3. ففي حالة السياسة المتوقعة لا توجد آثار حقيقية للزيادة الحاصلة في الطلب الكلي (الزيادة في الإنفاق العام) فالطلب الكلي، الأجور الإسمية والأسعار كلها تزداد بنفس الزيادة الحاصلة في الإنفاق العام، وبالتالي، يكون التوازن الجديد في حالة السياسة المتوقعة عند النقطة (E_4) لمستوى سعر P_4 مناسب لمستوى الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي عند مستوى الناتج Y_n. إذن في حالة منحنى العرض الكلي **(CEAAS)** تكون سياسة الإنفاق العام التوسعية فعالة في التأثير على الناتج والتشغيل في الأجل القصير في حالة السياسة غير المتوقعة.

وفي حالة منحنى العرض الكلي **(KAS)** التوازن الاقتصادي عند النقطة **(E_2)** هو توازن في الأجل القصير لأنه في الأجل الطويل وأمام تعديل الأسعار والأجور عبر الزمن بشكل تام ينتقل منحنى **(KAS)** إلى أعلى ليتقاطع مع منحنى الطلب الكلي **(AD′)** وتصبح بذلك النقطة **(E_4)** هي نقطة التوازن الجديدة وذلك عند مستوى ناتج **(Y_n)** –مستوى الناتج الطبيعي–ومستوى سعر **(P_4)**، وبذلك التوسع في الإنفاق العام (التوسع في الطلب الكلي) ليس له آثار حقيقية (غير فعال) في الأجل الطويل والتأثير هنا يكون على الأسعار التي ترتفع، فالتأثير (الفعالية) تكون في الأجل القصير، وبما أن تعديل الأجور الإسمية والأسعار تكون عمليا بطيئة في حالة منحنى العرض الكلي **(KAS)**، فإن فعالية أثر السياسة على الناتج والتشغيل في الأجل القصير تكون أكثر من فعالية أثر السياسة غير المتوقعة في الأجل القصير على الناتج والتشغيل في حالة منحنى العرض الكلي **(CEAAS)**. أما في الأجل الطويل فكلا الحالتين لا تكون سياسة التوسع في الإنفاق العام ذات فعالية في التأثير على الناتج والتشغيل، واللذان يعودان لمستوى التوازن عند مستوى التشغيل الكامل.

أما في حالة منحنى العرض الكلي **(KEAAS)**، يكون الأجر الإسمي ثابتا خلال فترة سريان العقد، كما أن هذا المنحنى مائل لأعلى وهو أكثر أفقية من سابقيه، وهنا تكون فعالية تأثير سياسة التوسع في الإنفاق العام أكثر فعالية أين ينتقل الناتج من من **Y_n** إلى **Y_3**، في حين ترتفع الأسعار **P_0** إلى **P_1**. وهنا يؤدي تغير الأسعار إلى تغير مستوى التشغيل وتغير مستوى الناتج والأجر الحقيقي مع ثبات قيمة الأجر الإسمي عند القيمة المحددة أثناء إمضاء العقود، والذي لا يتغير إلا بحلول تاريخ تعاقد جديد مستقبلا. وهذا يجعل التعديل في سوق العمل خلال فترة سريان العقد متوقفا على مستوى الأجر الحقيقي، فكلما كان هذا الأخير منخفضا كلما زاد الطلب على القوة العاملة والعكس بالعكس كلما كان الأجر الحقيقي مرتفعا كلما تراجع الطلب على القوة العاملة.

المطلب الرابع: النظريات الجزئية المفسرة للبطالة.

في ظل تعدد هذه النظريات فإننا سنقتصر على عرض البعض منها فقط، وهي: نظرية التنظيم الإقتصادي، نظرية البحث عن الشغل، نظرية تجزئة سوق العمل، نظرية المشتغلين– الباحثين عن الشغل، نظرية العقود الضمنية، نظرية أجر الكفاءة، ونظرية رأس المال البشري.

أولا: نظرية التنظيم الإقتصادي: (REGULATION THEORY)

عرفت النظرية الإقتصادية المتعلقة بالبطالة العديد من التطورات منذ الكلاسيكيين الأوائل، إهتمت على اختلافها بتحليل البطالة، وذلك بتقديم الأسباب المؤدية لظهورها واقتراح آلية التعديل في سوق العمل التي تسمح بإعادة التوازن لهذه السوق والتقليل من حجم البطالة، والإقتراب بها إلى مستوياتها الطبيعية.

ورأينا من خلال الفصل الأول دور الدولة في تعديل سوق العمل من خلال تدخلها في السوق بتطبيق سياسة الإنفاق العام وأثر ذلك على البطالة لدى منظري مختلف المدارس الإقتصادية، غير أن هؤلاء لم يهتموا بدور الدولة في تنظيم سوق العمل، على عكس التحليلات الحديثة التي أعطت الإطار التشريعي والمؤسساتي أهمية في تنظيم سوق العمل.

ظهرت نظرية التنظيم في فرنسا في منتصف سبعينيات القرن الماضي، قبل أن تنتشر في العالم خاصة في أوروبا وأمريكا الجنوبية خلال ثمانينيات القرن العشرين، مؤسسيها الرئيسيان هما **Michel Aglietta**[(*)] و**Robert Boyer**[(**)]، وتفترض نظرية التنظيم أن السوق بما فيها سوق العمل، لا "تنظم نفسها بنفسها"، فالسوق حسبها ليست دائما مثالية ولهذا فهي تعتقد بضرورة تدخل الدولة من أجل ضبط هذه السوق بوضع نصوص قانونية ولوائح تنظيمية. تكفل الحماية للعمال، وتقدم التعويض لهم، وتنظم العلاقة بينهم وبين مستخدميهم، ... إلخ.

ومن الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال اللوائح التنظيمية للعمل نذكر مايلي:[(1)]

- يمكن أن تكون أدوات "لتقاسم المخاطر"، من خلال تسهيل تقاسم المخاطر المختلفة التي تميز اقتصادات السوق بدلاً من تركها تثقل كاهل نسبة صغيرة نسبياً من العمال؛
- آليات الحد الأدنى للأجور وقوانين حماية العمالة لها آثار إيجابية على تدريب وتنمية مهارات العمال، وتحسين هيكل العمالة نحو وظائف ذات جودة؛
- كوسائل للقيم الاجتماعية، تساهم قواعد سوق العمل في مجموعة من القيم التي تتجاوز نطاق الاقتصاد، لم يأخذ الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الجديد في الاعتبار الأهداف الاجتماعية التي يستجيب لها تشريع العمل.

(*) **Michel Aglietta:** اقتصادي فرنسي ولد سنة **1938** وتوفي سنة **2025**.

(**) **Robert Boyer:** اقتصادي فرنسي ولد سنة **1943**.

(1) Sangheon Lee et Deirdre McCann, « Réglementer pour le travail décent : nouvelles orientations en matière de réglementation des marchés du travail », Organisation internationale du Travail, Résumé exécutif, Genève, Suisse, **2011**, p **02**.

يتم تنظيم سوق العمل من قبل مؤسسات سوق العمل، وهي تلك المؤسسات "المعنية بتحديد الأجور والمزايا الإجتماعية الإلزامية ونظم التأمين ضد البطالة. كما تشمل عدة جوانب أخرى تتعلق بتشريعات العمل (قانون الحد الأدنى للأجور، تشريع الحماية ضد البطالة وتنفيذ تشريع العمل). ومن ناحية أخرى، تشمل سياسات سوق العمل كافة أنواع السياسات المنظمة التي تؤثر على التفاعل بين العرض والطلب في سوق العمل. وهي تتفاعل مع العوامل البيئية التي تؤثر على أدائها ونتائجها"[1].

إن تعقيد الأطر التنظيمية لسوق العمل من جهة، والتحديات التي تواجهها هذه السوق خاصة ما تعلق منها بالتشغيل والبطالة من جهة أخرى، جعلت ولا تزال مسألة تنظيم سوق العمل ودور مؤسسات هذه سوق في ذلك موضوعا لأبحاث عدة إلى يومنا هذا خاصة في عصر العولمة وفي ظل التقدم التكنولوجي وتطور الذكاء الإصطناعي.

ثانيا: نظرية البحث عن الشغل: (JOB SEARCH THEORY)

ترجع صياغتها إلى مجموعة من الإقتصاديين من أمثال **Edmund Strother PHELPS**، **Robert Ernest HALL**[*]، **George PERRY** [**]، وقد استطاعت هذه النظرية في السبعينيات من القرن العشرين أن تقدم تفسيرات مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل، حيث سعت إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل، كالتخلي عن فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل، وهي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب الشغل والأجور، فهي تبين صعوبة توفير المعلومات الكافية، مما يدفع بالأفراد للسعي من أجل الحصول عليها ولو نسبيا، كذلك محاولة اكتشافهم للمؤسسات التي تعرض مناصب شغل مع تحديد مستوى الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح.[2]

وتنطلق هذه النظرية من **الفرضيات** التالية:[3]

- أن الباحث عن الشغل على علم تام بالتوزيع الإحتمالي للأجور المختلفة؛
- وجود حد أدنى للأجور، بمعنى أن العامل سوف يقبل أي أجر أعلى منه ويرفض أي أجر أقل منه؛

---

[1] الإتحاد الإفريقي، "**تعزيز قدرة مؤسسات سوق العمل في إفريقيا لتلبية التحديات الحالية والمستقبلية**"، لجنة العمل والشؤون الاجتماعية، أديسابابا، إثيوبيا، **8-12** أفريل **2013**، ص ص **1-2**.

[*] **Robert Ernest HALL:** اقتصادي أمريكي ولد سنة **1943**.

[**] **George PERRY:** اقتصادي أمريكي ولد سنة **1934**.

[2] مليكة يحيات، "**اشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، **2006–2007**، ص **38**.

[3] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص **33**.

– كلما كانت مدة البحث طويلة كلما كان الأجر المتوقع الحصول عليه عالي؛[1]

– القوة العاملة البطالة أكثر حضًا في الحُصول على المعلومات من خلال حركتها المُستمرة في سوق العمل مقارنة بالقوة العاملة المشتغلة.[2]

بناء على هذه الفرضيات فإن سوق العمل حسب هذه النظرية يعرف تواجد عدد من قوة العمل بطالة في مقابل تواجد مناصب شغل شاغرة، دون أن يعبر ذلك عن وجود اختلال في أداء آليات هذه السوق، وتعزي هذه النظرية ذالك إلى سعي الفرد إلى إيجاد أحسن منصب شغل متاح مناسب له والذي يحقق له أعلى أجر ممكن، غير أن عملية البحث هذه تتسم من جهة بارتفاع التكاليف المادية –بالنسبة لكل من الفرد والمؤسسة الاقتصادية– للحصول على المعلومات إضافة إلى كونها عملية تحتاج إلى مدى زمني طويل وتفرغ تام للفرد في سبيل جمع هذه المعلومات. وهكذا خلصت **نظرية البحث عن العمل** إلى أن نوع البطالة السائد في هذه الحالة ما هو إلا بطالة إرادية– احتكاكية. إرادية لأنها راجعة إلى بحث الفرد عن أحسن عمل يوفر له أعلى أجر وظروف عمل أفضل، واحتكاكية بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن الشغل، ولدى المؤسسات الاقتصادية التي تتوافر لديها مناصب الشغل، أي عدم إلتقاء جانبي الطلب والعرض في هذه السوق، كما أن هذه الأخيرة –البطالة الاحتكاكية– تتسم على العموم بطول المدة، وهو ما يفسر طول مدة البطالة لدى الوافدين الجُدد إلى سُوق العمل، فأمام انعدام معرفتهم بأحوال السُوق تزيد تنقلاتهم بحثا عن الشغل وهو ما يزيد من حدّة هذه البطالة بينهم.

ثالثا: نظرية تجزئة سوق العمل: (LABOR MARKET SEGMENTATION THEORY)

ظهرت هذه النظرية على يد الإقتصاديين **Peter Brantley DOERINGER** [*] و **Michael Joseph PIORE** [**]، اللذان بنيا هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات العمل، وهو أحد الفروض الأساسية في النظرية الكلاسيكية التقليدية. فقد أوضحت دراستهما الصادرة سنة **1971**، أن القوة العاملة تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق، النوع، السن، والمستوى التعليمي، وهدفت النظرية إلى تفسير ارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه ندرة في عامل العمل في قطاعات أخرى.[3]

---

[1] سعاد شليغم، **"أزمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر **3**، **2015– 2016**، ص **41**.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[*] **Peter Brantley DOERINGER:** اقتصادي أمريكي ولد سنة **1941**.

[**] **Michael Joseph PIORE:** اقتصادي أمريكي ولد سنة **1940**.

[3] حسن المدهون، " **إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية– دراسة تحليلية قياسية– حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر **3**، **2015 – 2016**، ص ص **38- 39**.

تفترض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق: **سوق أولية وسوق ثانوية:**[1]

- **سوق أولية:** تضم مجموع المؤسسات الإقتصادية الكبيرة التي تتميز بكبر وسائلها المادية، المالية والبشرية. توفر هذه السوق لعمالها أجور عالية عادة ما تكون أكبر من الأجور السائدة في السوق. كما تضمن إعادة التدريب والتكوين للقوة العاملة فيها للحصول على المقابل المكون للإنتاجية العالية، إنها السوق التي تعرض مناصب شغل دائمة، ومستقرة؛
- **سوق ثانوية:** تضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعرض مناصب شغل ذات أجور منخفضة، غير مستقرة لا تعتمد على التأهيل، ولا التكوين إنها مناصب شغل مؤقتة، وتتوجه لها القوة العاملة الأقل كفاءة من القوة العاملة في السوق الأولية.

وفق هذا الطرح فإن احتمال تعرض العمال في السوق الأولية للبطالة يعد ضئيلا نظرا لتمكنهم السهل من الدخول إلى سوق العمل الثانوية في ظل المنافسة بين السوقين، ولكن العكس غير صحيح، أي عمال السوق الثانوية لا يمكنهم الدخول إلى سوق العمل الأولي، نظرا لعدم قدرتهم على منافسة ذوي المستويات التأهيلية العالية، وقد يتطلب هذا تكوينا إضافيًا، ووقتا أطول بجانب نفقات أكبر، وعليه يجد هؤلاء أنفسهم في ظل **بطالة إجبارية**، بينما يجد البعض فقط وفي حالات قليلة من عمال السوق الأولية في **بطالة إرادية** نتيجة **التسريح** الذي يمكنهم من البحث عن عمل في السوق الثانوية، بينما هذه الفرصة غير متاحة للطرف الآخر، وحسب هذا الطرح فان هيكلة سوق العمل لا تسمح لعدد عريض من العمال غير المؤهلين من طالبي **الشغل** من الوصول إلى مناصب **شغل** لائقة، ووفق هذا تفسر ظاهرة البطالة.[2]

رابعا: نظرية المشتغلين– الباحثين عن الشغل: (INSIDERS– OUTSIDERS THEORY)

تحاول هذه النظرية شرح **أسباب جمود الأجور** في حين أن هناك بطالة لا إرادية، ولقد أثري هذا النموذج في الثمانينيات من القرن العشرين بسلسلة من المساهمات المقدمة من **Carl Assar Eugén LINDBECK** [*] و**Dennis SNOWER** [**]،[3] حيث عرفا **المشتغلين** على أنهم الأفراد العاملين داخل المؤسسة الإقتصادية، والذين يُمارسون أعمالاً قارة أو بعُقود، اجتازوا اختبارات الإنتقاء والتوظيف، تحصلوا على تكوينات قاعدية وإضافية لتحسين مستوى التأهيل، هؤلاء يطلق عليهم بالمُتواجدين داخل المُؤسسة **(insiders)**، أما **الباحثون عن الشغل** فقد عرفوهما بأنهم القوة العاملة البطالة المرشحين للتوظيف،

---

(1) سعدية قصاب، "**اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990 – 2004**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، **2005 – 2006**، ص **101**.

(2) سعود حجال، "**الشباب البطال في المجتمع الجزائري**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر **2**، **2011-2012**، ص **65**.

(*) **Carl Assar Eugén LINDBECK**: اقتصادي سويدي (**1930- 2020**).

(**) **Dennis SNOWER**: ا قتصادي ألماني أمريكي ولد سنة **1950**.

(3) عائشة حمدوش، "**نمذجة سوق العمل في الجزائر للفترة (1991- 2013)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر **3**، **2015-2016**، ص **49**.

و**طالبي الشغل** وعارضي العمل الذين سبق لهم أن اشتغلوا من قبل، وهم بدون تأهيل، لا يمكن للمستخدم أن يتعرف على إنتاجيتهم إلا باجتياز مرحلة تربص قبل الإنطلاقة الفعلية في الشغل، ينجر عن استخدامهم تكلفة إضافية قصد المحافظة عليهم فيما يخص التكوين والإدماج والأجور، هؤلاء يطلق عليهم بالخارجين عن المؤسسة **(outsiders)**.[1]

فعندما يجتمع أرباب العمل في شكل تنظيمات مهنية مهيمنة مع نقابات العمال لمناقشة قضية الأجور كمعطية اقتصادية هامة، فإن ذلك يولد احتكارا مزدوجا ويخلق ميكانيزما تحاوريا مميزا يتبع قواعد الإحتكار الثنائي، غير أن البطالة الناتجة عن مثل هذه التشاورات تجد مصدرها في النزاعات القائمة بين مجموعتين من العمال هما **(insiders)** أي العمال المشتغلين حاليا في المؤسسة و**(outsiders)**، وهي القوة العاملة المرشحة للتشغيل ولو عند أدنى مستوى للأجور بحكم البطالة التي تعاني منها. ونشير أن المجموعة الثانية ليس لها أي دور في تحديد مستوى الأجور على عكس المجموعة الأولى،[2] فهؤلاء **(insiders)** فقط من يمتلكون قوة المساومة على الأجور، والتي تمارس على حساب الباحثين عن الشغل الذين يجدون أنفسهم أمام بطالة إجبارية. فقوة المساومة التي يتمتع بها المتواجدون داخل المؤسسة تنبع من حقيقة تتمثل في أنه من المكلف للمؤسسة استبدال عمالها الحاليين بآخرين جدد، وتكون هذه التكاليف متعددة، تكاليف نهاية الخدمة، تكاليف التوظيف (الإعلانات، المقابلات...)، تكاليف التدريب والتكوين..."[3]، هذا من جهة، وكذا **ارتفاع إنتاجية الفئة المشتغلة** الراجع لحسن تدريبها وتكوينها من جهة أخرى. وفي حالة ما إذا كانت هذه المساومة مدعومة من طرف النقابات، فإن ذلك سيُعزز من قُوة تأثير المُشتغلين على قرارت التوظيف في المؤسسة التي ينتمون إليها، وهكذا تُفسر هذه النظرية كيف تكون البطالة نتاج النزاع القائم بين كل من المشتغلين والباحثين عن الشغل.

خامسا: نظرية العقود الضمنية: (IMPLIED CONTRACT THEORY)

تقترن **نظرية العقود الضمنية** بأعمال مؤسسيها **Martin Neil BAILY** (*)، و **Donald Flemming GORDON** (**)، و**Costas AZARIADIS** (***)، الذين تمكنوا من خلال هذه النظرية من إرساء أولى المُحاولات المُتعلقة **بالاقتصاد الحديث للعمل**، وقد حاولت هذه النظرية تقديم تفسير لجُمُود الأجُور.[3]

وتأتي تسمية هذه النظرية من حقيقة أن الإتفاقيات بين العمال والمؤسسات الإقتصادية ليس من الضروري أن تكون مكتوبة بشكل رسمي في صيغة عقود رسمية متفق عليها. فبدلا من ذلك، فإن

---

(1) سعود حجال، مرجع سبق ذكره، ص **67**.

(2) Luc Simar, " **Le modèle des « insiders-outsiders » : entre théorie et pratiques**", Reflets et perspectives de la vie économique, Belgique, **2003**, p **82**.

(*) **Martin Neil BAILY :** اقتصادي انجليزي ولد سنة **1949**.

(**) Donald **Flemming GORDON** : اقتصادي كندي ولد سنة **1923**.

(***) **Costas AZARIADIS:** اقتصادي يوناني ولد سنة **1943**.

(3) Anne PERROT, "**Les nouvelles théories du marché du travail**", édition la découverte, paris, **1992**, p **28**.

الإتفاقات قد تكون غير رسمية أو ضمنية، وتفترض **نظرية العقود الضمنية** أن العمال والموظفين على غير استعداد لتحمل مخاطر هذه العقود، وخاصة تلك المتعلقة بعدم استقرار دخولهم الممنوحة من طرف أصحاب الأعمال في ظل حالات عدم التأكد وحدوث الدورات الإقتصادية على طول الفترة التي يطبق فيها العقد، فأصحاب المؤسسات أظهروا استعادهم لتحمل المخاطر المالية، بالإقدام على القيام بمشروعاتهم، بينما العمال يُظهرون عدم استعدادهم لتحمل المخاطر، بأن يعملوا لحساب غيرهم، وحتى تستطيع المؤسسة تعظيم أرباحها عليها تحقيق الإستقرار لدخول عمالها، وذلك من خلال قيام أصحاب الشغل بمنح العمال تعويضات.[1]

من خلال هذا المعنى نلاحظ أن **تحديد الأجور (تثبيت)** لا يتبع الأوضاع الإقتصادية والصحية للمؤسسة الإقتصادية، فالأجر ما هو إلا نتيجة للقرارات الرشيدة لعارضي وطالبي العمل، بحيث إذا ارتفعت وتحسنت صحة المؤسسة الإقتصادية لا ينعكس ذلك بالإيجاب على أجر العامل، وعليه توصل إلى أن تحديد الأجور في هذه النظرية لا يخضع للمعادلة بين إنتاجية العمل والأجر الحقيقي، وإنما الفارق بينهما يوافق مبلغ علاوة الضمان المُحصل عليه في الحالة الجيدة للمؤسسة، أو إلى مبلغ التعويض المحول للعمال في الظروف الصعبة للمؤسسة، وهو مضمون من طرف الإقتطاعات على الأجور في الظروف الإقتصادية الجيدة.[2]

سادسا: نظرية أجر الكفاءة:(EFFICIENCY WAGE THEORY)

في سنة **1984**، نشرت مجلة **" American Economic Review"** مقالة من قبل **Janet YELLEN** (*) حول نماذج "**كفاءة الأجور**". إذْ لم يكن بعد المُبدأ الأساسي لهذه النماذج معْروف للاقتصاديين، منذ أن وضعت بالفعل في عام **1957** من قبل **Harvey LEIBENSTEIN** (**).[3]

حسب **LEIBENSTEIN** تعتمد هذه النظرية أساسا على العلاقة الطردية المتزايدة بين الإنتاجية الفردية للعامل وبين الأجر الحقيقي الذي يتقاضاه هذا الأخير، فكلما كانت الأجور الحقيقية مرتفعة، كلما تحفز العامل أكثر للرفع من إنتاجيته، حيث توصل سنة **1971** في **نظرية أجر الكفاءة** إلى آثار المحفزات المادية (الأجور الحقيقية) في المجال الاقتصادي.[4]

---

(1) سامي خليل، "**نظرية الاقتصاد الكلي: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**"، مرجع سبق ذكره، ص ص **1008- 1009**.

(2) سعدية قصاب، "**اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990 – 2004**"، مرجع سبق ذكره، ص **84**.

(*) **Janet YELLEN** ، ولدت سنة **1946**.

(**)**Harvey LEIBENSTEIN** ، اقتصادي امريكي **(1922- 1994)**.

(3) Anne PERROT, op.cit, p **49**.

(4) سعدية قصاب، "**اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990 – 2004**"، المرجع السابق، ص **85**.

وغالبا ما تحصر **دوافع رفع الأجور** من قبل أصحاب العمل فيما يلي:[1]

- الرغبة في جذب العمال ذوي المهارات العالية (الكفاءات العالية)؛
- تشجيع العمال على البقاء في مناصبهم نظرا لخبرتهم؛
- زيادة إنتاجية عنصر العمل، باعتبار أن الأجر المُرتفع وَسيلة فعَالة لزيَادة إنتاجيتهم، ولتفادي تضييع الوقت في العمل والتغيب.

تفسر نظرية أجر الكفاءة "بعض جوانب سلوك أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي خصوصا تلك المتعلقة بحركية العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجورا مرتفعة، وهذه الظاهرة منتشرة كثيرا، لكن المؤسسات الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الإحتفاظ بالأجر المرتفع وذلك حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفأة منهم بدلا من تخفيض الأجر في حالة وجود عرض زائد من العمال. كما تتنبأ النظرية أن العمال الأقل إنتاجية والأقل مهارة معرضون لبطالة حادة إذا ما قورنوا بالعمال ذوي المؤهلات العالية"[2].

سابعا: نظرية رأس المال البشري: (HUMAN CAPITAL THEORY)

تأسست نظرية رأس المال البشري من قبل **SCHULTZ** [*] و**MINCER** [**] ليتم تطويرها فيما بعد من قبل **BECKER** [***] خلال الستينيات وبالتحديد سنة **1964**، وتنص نظرية الرأس المال البشري على أن أي نفقات يمكن أن تحسن مستوى تدريب الفرد تزيد من إنتاجيته، وبالتالي، زيادة دخله في المستقبل. ويعرف رأس المال البشري بأنه "مجموعة القدرات الإنتاجية التي يمتلكها الفرد من خلال تراكم المعارف المتخصصة والعامة"[3]، وهذا المخزون من المعرفة هو رأسمال غير مادي خاص بالفرد، والذي يمكن له استخدامه.

حسب **نموذج BECKER** ، فإن تنمية معارف ومهارات العامل ما هو إلا استثمار في تدريب القوى العاملة، والذي يعتمد عائده على التكلفة والمكاسب المتوقعة لصانع القرار، إذ يتم تقدير المكاسب المتوقعة من توقع دخل إضافي (الربح أو الأجر) لصانع القرار (رب العمل أو العامل). وبالتالي، فإن المؤسسة الإقتصادية سوف تتخذ قرارها للإستثمار في رأس المال البشري اعتمادا على تأثيره على الربحية، أما

---

(1) وردة علواش،"**ظاهرتا البطالة والتضخم في الجزائر : دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980- 2011)**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر **3**، **2014 – 2015**، ص **29**.

(2) مليكة يحيات، مرجع سبق ذكره، ص **43**.

(*) **Theodor William SCHULTZ**: اقتصادي أمريكي **(1902-1998)**.

(**) **Jacob MINCER**: اقتصادي بولندي أمريكي **(1922- 2006)**.

(***) **Gary Stanley BECKER**: اقتصادي أمريكي **(1930- 2014)**.

(3) Ahmed MENAI," **le chomage : théories- pratiques- remeds cas de l'Algérie**", these de doctorat d'état, Université d'Alger **3**, **2013**, p **149** ;

بالنسبة للعامل، فإنه سيأخذ في الإعتبار الفرق في الراتب الناجم عن المعرفة الإضافية. والذي سيكون له عموما كل اهتمام في قبول التدريب إذا تم تمويله بالكامل من قبل الشركة، وسوف يؤدي إلى شرط قبوله للتحكيم بين التكلفة والمنافع إذا كان يجب بدلا من ذلك تقديم جزء من تمويلها.[1]

أما فيما يتعلق بمسألة البطالة، فإن التفسير الذي تعطيه هذه النظرية للبطالة يتوقف على الاختلاف الموجود بين العمال والمتمثل في عدم المساواة بينهم في الرأس المال البشري، فهي تفترض أن هناك أفرادا ليس لديهم تكوينا أو تعليما وهو ما يؤدي إلى نقص الرأس المال البشري لديهم، وبالتالي، عدم توافق ما يعرضونه من قوة عمل مع المطلوب من العمل، والنتيجة الحتمية هنا هي إحالتهم إلى البطالة.

(1) Eric LECLERCQ, "**les théories du marché du travail la pensée économique contemporaine**", édition du seuil, Paris, **1999,** pp **109- 110**.

خلاصة الفصل الأول:

إن السياسات الإقتصادية والحلول التي تتخذها السلطات من أجل الحد من البطالة، مستقاة مما قدمته النظرية الإقتصادية على امتداد العديد من السنوات، ولقد رأينا في هذا الفصل، والذي حاولنا من خلاله عرض مختلف المقاربات النظرية التي تشرح أسباب ظهور البطالة، أن هناك اختلاف في وجهات النظر من مدرسة اقتصادية لأخرى فيما يتعلق بأسباب نشوء هذا الإختلال، وهو ما قابله اختلاف آخر فيما يخص تحليل دور السياسات الاقتصادية –سياسة الإنفاق العام– في تعديل السوق وتحقيق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل لدى نفس تلك المدارس، ومن أبرز ما خلصنا إليه من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل ما يلي:

- لا تعترف **المدرسة الكلاسيكية** بالبطالة كمشكلة اقتصادية، فإيمانهم بمبدأ التشغيل الكامل والتوازن العام والدائم والحتمي للإقتصاد، يجعل حسبهم سوق العمل في توازن دائم، وإن حدث وكانت هناك بطالة، فهي لا تتعدى كونها ظاهرة ظرفية تعمل آلية السوق (الأجور الحقيقية) على القضاء عليها، فالبطالة حسبهم إختيارية ناتجة عن رفض طالبي الشغل العمل بالأجر الذي تُحدده قوى السُوق، أما عن دور سياسة الإنفاق العام في تعديل السوق، فإن هذه المدرسة لا ترى أي فعالية في التأثير لهذه السياسة على النشاط الإقتصادي؛
- على عكس الكلاسيك يعترف **KEYNES** بالبطالة كمشكلة اقتصادية، كما يرفض فرضية التصحيح الذاتي للإقتصاد، وبالتالي، عدم مقدرة سوق العمل في حالة الإختلال من العودة إلى وضع توازن التشغيل الكامل بصفة آلية، نظرا لوجود حد أدنى للأجور، وهو ما يجعل من البطالة في مثل هذا الحال بطالة لا إرادية – بطالة إجبارية– راجعة في الأساس إلى قصور الطلب الكلي الفعال، وفي شأن سياسة الإنفاق العام فقد حضيت هذه السياسة بأهمية في التحليل الكينزي، الذي أبرز فعاليتها في التأثير على الطلب الكلي ومنه الناتج فالتشغيل وهو ما يأثر على البطالة بالإنخفاض في حالة التوسع في هذه السياسة؛
- يرى **التحليل الكينزي الحديث للبطالة** أن التوقعات المتكيفة تبطئ من سرعة تعديل الأسعار والأجور، فهُم يعتقدون بأن مستويات هذين الأخيرين بطيئة التغير وليست ثابتة، وهو ما يحدد سلوك الفاعلين في سوق العمل، والذي يحدد بدوره أثر سياسة التوسع في الإنفاق العام على الناتج والتشغيل، حيث يكون لهذه السياسة تأثير على البطالة في الأجل القصير أين ستنخفض، أما في الأجل الطويل فإن كلا من الناتج والتشغيل سيعودان إلى مستوياتهما الطبيعية؛
- ساعد التجديد الذي عرفه الطرح الكينزي سنوات الخمسينيات من القرن العشرين بعد ظهور **مُنحنى فليبس** المُوضح للعلاقة العكسية التي تربط كل من البطالة والتضخم مُتخذي القرار في رسم السياسات الاقتصادية في تلك الفترة، غير أن ظاهرة **الركود التضخمي** التي عصفت باقتصاديات

الدول المتقدمة سنوات السبعينيات من القرن العشرين جعلت رواد **المدرسة النقدية**، وعلى رأسهم **Milton FRIEDMAN** يُسهم بأفكار وتحاليل جديدة، تُعطي للتوقعات المتكيفة أهمية بالغة، في تفسير تأثير السياسة النقدية على الناتج والتشغيل في الأجلين القصير والطويل، فالسياسة النقدية التوسعية حسبه تؤدي إلى زيادة الناتج، فتتراجع البطالة عن **مستواها الطبيعي** في الأجل القصير، واستمرار السياسة التوسعية في عرض النقود ستؤدي إلى **حدوث التضخم** في الأجل الطويل دون أن تتمكن من تحقيق خفض دائم في **معدل البطالة**، فالمتغيرات الحقيقية كالناتج والبطالة تتواءم مع مستويات معدلاتها الطبيعية في الأجل الطويل. وخلُص**FRIEDMAN** إلى أن العلاقة العكسية التي تربط البطالة بالتضخم لا تصح إلا في الأجل القصير، وتتلاشى في الأجل الطويل، لتصبح بذلك البطالة والتضخم ظاهرتين مُستقلتين عن بعضهما البعض.

لا يرى رواد هذه المدرسة دورا لسياسة الانفاق العام في الحد من البطالة، بل على العكس من ذلك يرون ان مواجهتها تكمن في عدم تدخل الحكومات للحد منها؛

- ترى **مدرسة التوقعات الرشيدة** (المدرسة الكلاسيكية الجديدة) أن أي اختلال في سوق العمل، إنما هو اختلال مؤقت، تعدله التوقعات الرشيدة لفاعلي هذه السوق، فتمتع الأفراد والمؤسسات الإقتصادية بنفس المعلومات عن التغيرات المتوقعة في الأسعار يجعل من القرارات التي يتخذونها رشيدة، وهو الأمر الذي يجعل سلوكاتهم تتكيف بسرعة مع كل معلومة جديدة، وينعكس هذا التوقع على تأثير سياسة الإنفاق العام على الناتج والتشغيل في الأجل القصير، والتي تعرف ثلاث حالات: **حالة التوقع الناقص للأسعار**، يزيد فيها الناتج وتتراجع فيها البطالة، **وحالة التوقع التام للأسعار**، يبقى فيها مستوى الناتج والبطالة ثابتا، **وحالة التوقع الزائد للأسعار**، ترتفع فيها البطالة ويتراجع الناتج. أما في الأجل الطويل يتم تصحيح التوقع من طرف العمال، ومن ثمة رجوع مستوى الناتج والتشغيل إلى مستواهما الطبيعي؛
- ارتكز تحليل **المدرسة الكينزية** الجديدة على **مقاربة العقود** في تفسيرها للطابع غير المرن للأجور الإسمية، وأثر ذلك على أداء سوق العمل، ومن ثمّة البطالة. أين تزيد المؤسسات الإقتصادية من طلبها لقوة العمل لتنخفض بذلك البطالة كلما كان الأجر الحقيقي السائد أقل، أي كلما ارتفع مستوى السعر الفعلي فوق مستواه المتوقع ما دام الأجر الإسمي يبقى ثابتا خلال فترة سريان العقد.

أما عن أثر سياسة التوسع في الإنفاق العام حسب تحليل هذه المدرسة، فيتمثل في، أنه وفي الأجل القصير تكون فعالة حيث يؤدي تغير الأسعار إلى تغير مستوى التشغيل وتغير مستوى الناتج والأجر الحقيقي مع بقاء قيمة الأجر الإسمي ثابتة، أما في الأجل الطويل لا تكون سياسة التوسع في الإنفاق العام ذات فعالية في التأثير على الناتج والتشغيل، واللذان يعودان لمستوى التوازن عند مستوى التشغيل الكامل.

لم نقتصر في المبحث الثاني لهذا الفصل على ذكر أهم ما جاءت به المدارس الاقتصادية الحديثة فيما يتعلق بتحليل ظاهرة البطالة، وإنما قمنا كذلك بعرض مجموعة من النظريات المعاصرة المفسرة لها، ومن أهم ما يمكن استنتاجه من خلال ما جاءت به هذه النظريات فيما يتعلق بالبطالة، ما يلي:

- ✓ يبرز دور **نظرية التنظيم** في تحليل سوق العمل من خلال إعطاء هذه النظرية أهمية للإطار التشريعي والمؤسساتي في تنظيم هذه السوق؛
- ✓ ترجع **نظرية البحث عن العمل** البطالة إلى نقص توفر المعلومات عن أحوال سوق العمل، وبالتالي، نوع البطالة السائد حسب تحليل هذه النظرية هو بطالة إرادية- احتكاكية؛
- ✓ أسقطت **نظرية تجزئة سوق العمل** الفرض القائل بتجانس عنصر العمل، وفسرت البطالة بناء على هيكلة سوق العمل، والذي ينقسم حسبها الى سوق عمل أولي وسوق عمل ثانوي، ويتميز كل سوق من هذين السوقين بمجموعة من الخصائص، تجعل عمال السوق الثانوية الأكثر عرضة للبطالة؛
- ✓ بحثت كل من **نظرية المشتغلين- الباحثون عن العمل، ونظرية العقود الضمنية** في الأسباب التي تفسر حالة جمود الأجور، في الوقت الذي تسجل فيه بطالة، فنجد أن نظرية المشتغلين- الباحثين عن العمل أرجعت ذلك في الأساس الى كل من قوة المساومة على الأجور التي يتمتع بها المشتغلون وكذا ارتفاع إنتاجيتهم، في حين فسرته **نظرية العقود الضمنية** بوجود عقود ضمنية (غير رسمية) بين أرباب العمل والعُمال، حيث أن هؤلاء أي العمال ليسوا على استعداد لتحمل المخاطر وخاصة عدم استقرار دخولهم عبر الدورة الاقتصادية؛
- ✓ أما **نظرية أجر الكفاءة** اعتمدت في تفسيرها للبطال على العلاقة الطردية بين الإنتاجية الفردية للعامل وبين الأجر الحقيقي الذي يتقاضاه، ويعني هذا أن القوة العاملة التي تعمل بكفاءة أكبر تحصل على أجر حقيقي أعلى، وبالتالي، فإنه وحسب هذه النظرية القوة العاملة الأقل كفاءة ومهارة معرضة للبطالة مقارنة بسابقتها؛
- ✓ تفسر **نظرية رأس المال البشري** البطالة على أساس الاختلاف في المكاسب المعرفية والتكوينية لدى عارضي العمل، فكلما كان الفرد أقل تعليما وتكوينا كلما كان أكثر عرضة للبطالة، والعكس بالعكس.

كان هاذا أهم ما خلصنا له في هذا الفصل، وسنسعى من خلال الفصلين المتبقيين إلى تشخيص واقع موضوعي البحث، البطالة وسياسة الإنفاق العام في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة والمحددة بين سنتي **2001** و**2019**.

الفصـــل الثانـي

تمهيد:

يكاد لا يخلو أي اقتصاد من البطالة، وكذا هو الحال بالنسبة للإقتصاد الجزائري الذي ما فتأت تسجل سوق العمل فيه معدلات متفاوتة للبطالة على امتداد سنوات فترة الدراسة، أين تميزت بداية الفترة بمعدل مرتفع للبطالة بلغ **27,3%** سنة **2001**، وهو ما استدعى السلطات إلى وضع تحدي البطالة ضمن أولوياتها حاولت كسبه من خلال مجموعة من السياسات، والتي كانت سياسة التشغيل إحداها بما تمتلكه من آليات وبرامج ومؤسسات ضابطة ومنظمة لأداء سوق العمل في إطار ترقية التشغيل ومحاربة البطالة.

سنحاول من خلال المبحث الأول من هذا الفصل تحليل وتشخيص البطالة في الجزائر خلال الفترة **2001-2019** من خلال مطلبين إثنين، أين سيتناول المطلب الأول بعض المفاهيم المتعلقة بالبطالة، في حين سيهتم المطلب الثاني بتحليل تطور البطالة مع ذكر خصائصها في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أما المبحث الثاني، فسنحاول من خلاله عرض سياسة التشغيل ودور مؤسسات سوق العمل في تنظيم السوق، في ثلاث مطالب، يهتم الأول بالتعريف بسياسة التشغيل وإطارها في الجزائر، أما المطلب الثاني فسيهتم بعرض مؤسسات سوق العمل المنظمة لسوق العمل الوطنية، ومن خلال المطلب الثالث سيتم تقييم نتائج أجهزة وبرامج التشغيل المسيرة من طرف هذه المؤسسات.

المبحث الأول: تحليل وتشخيص البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.

خصصنا المطلب الأول لهذا المبحث لعرض بعض المفاهيم المتعلقة بالبطالة، وذلك قبل الخوض في تفاصيل الحديث عن واقع تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهو موضوع المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الأول: بعض المفاهيم المتعلقة بالبطالة.

سنتطرق هنا لعدد من المفاهيم المتعلقة بالبطالة، والمتمثلة في؛ ما المقصود بالبطالة وسنعتمد في ذلك على تعريف **منظمة العمل الدولية**، باعتبارها وكالة تابعة للأمم المتحدة تتمثل مهمتها في تعزيز العدالة الإجتماعية والإقتصادية من خلال وضع معايير العمل الدولية.

ونظرا لأهمية الظاهرة قيد الدراسة، باعتبارها تمثل إحدى أهم مؤشرات الإقتصاد الكلي، فإن قياسها يعكس مدى الأهمية البالغة في معرفة مستوى أداء سوق العمل ومن خلاله مستوى الأداء الاقتصادي الكلي، وهو ما دفعنا إلى الحديث عن قياس البطالة والعوامل المحددة لها أو المؤثرة فيها.

إن اختلاف الأسباب المولدة للبطالة يجعلها تطل على المجتمعات المختلفة برؤوس عديدة، وبأشكال متنوعة، كما أن للبطالة آثار عدة، منها: ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، وغيرهما، لذا سنحاول كذلك من خلال هذا المطلب توضيح أهم هذه الأشكال والأسباب المؤدية لظهور البطالة إلى جانب ذكر أهم الآثار الناجمة عنها.

أولا: تعريف البطالة (القوة العاملة البطالة).

يعرف البطال بأنه: "كل من هو في سن العمل، وقادر عليه، ويرغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولا يجده. ويستند **التعريف القياسي للبطالة** حسب منظمة العمل الدولية إلى ثلاث معايير لا بد من توافرها في وقت واحد، وهي: بدون عمل، ومتاح في الوقت الراهن للعمل، ويبحث عن عمل. وبناء على ذلك فإن العاطلين عن العمل يتألفون من جميع الأشخاص فوق العمر المحدد لقياس السكان النشطين اقتصاديا، والذين كانوا خلال الفترة المرجعية من دون عمل.[1]

وبالتالي، حتى يعتبر الفرد بطالا فلابُد أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط، وهي كما يلي:

- **سن العمل:** حتى يعتبر الفرد بطالا فلابُد أن يكون قد بلغ سنا مُعينا "**سن العمل**"، وهو مجال عمري يضم فئة معينة من السكان تسمى فئة **القوة العاملة**. وتختلف الفئة العمرية هذه من بلد إلى آخر وفق

[1] محمد الأمين بن عزة، محمد يتيم، "**واقع سوق العمل في البلدان العربية: دراسة حالة الجزائر**"، بحوث وأوراق عمل الندوة العربية "البطالة أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع"، المنعقدة خلال الفترة **26** الى **28** أفريل **2006**، جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع اتحاد مجالس البحث العلمي العربية الجزائر، ص **215**.

قوانين العمل المعمول بها في تلك الدولة، وهو العمر الذي يفصل سن الدراسة الإلزامية عن سن التقاعد.

تحدد منظمة العمل الدولية **السن الأدنى للعمل**، حسب الإتفاقية (رقم **138**) **1973**. بـ: **15** سنة، ويمكن أن يحدد هذا السن بـ: **14** سنة في الدول الأعضاء التي لم يبلغ اقتصادها وتسهيلاتها التعليمية درجة كافية من التطور. كما يجوز للقوانين واللوائح الوطنية استثناء في إطار الأعمال الخفيفة باستخدام الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم من **12** (في حال البلدان الأعضاء أصحاب الإقتصاد والمؤسسات التعليمية غير المتقدمة بالقدر الكافي) أو **13** سنة. ويقصد هنا بالأعمال الخفيفة تلك الأعمال التي "لا تحتمل أي ضرر بصحة هؤلاء الأطفال ونموهم، إضافة إلى عدم تعطيلهم على المواظبة في المدرسة واشتراكهم في برامج التوجيه والتدريب المهنيين التي تقرها السلطة المختصة، ولا يضعف قدرتهم على الإستفادة من التعليم الذي يتلقونه"[1]. أما في حالة الأعمال الخطرة فلا يجب أن يقل الحد الأدنى للسن عن **18** سنة، وتحت شروط صارمة يمكن أن يحدد هذا السن بـ: **16** سنة في إطار هذا النوع من الأعمال.[2]

وفيما يتعلق بالأعمال الخطرة تترك الإتفاقية لكل دولة عضو مهمة تحديد قائمتها الخاصة بأنشطة العمل الخطرة، ويمكن اعتبار الأعمال خطرة:[3]

- ✓ **كل عمل ذو طبيعة خطرة:** كالأعمال التي تعرض الأطفال للاستغلال البدني والنفسي، الأعمال التي تزاول في باطن الأرض أو تحت المياه، الأعمال التي تستخدم فيها آلات ومعدات وأدوات خطرة، الأعمال التي تزاول في بيئة غير صحية ...الخ؛
- ✓ **العمل في ظروف خطرة:** كالأعمال التي تزاول في ظروف بالغة الصعوبة كالعمل لساعات طويلة، أو خلال الليل مثلا.

فيما يخص الجزائر فإن قانون العمل الجزائري يحدد الحد الأدنى لسن العمل بـ: **16** سنة إلا في الحالات التي تدخل في إطار عقود التمهين[4]، أين يتحدد السن بـ: **15** سنة[5]. أما الحد الأقصى فيتحدد ببلوغ العامل سن التقاعد المحدد بـ **60** سنة كمبدأ عام.[6]

– **بدون عمل، ومتاح للعمل، ويبحث عن عمل:** تعتبر هذه المعايير الثلاث شروطا أساسية لابد من

---

(1) منظمة العمل الدولية، الاتفاقية رقم **138**، بشأن الحد الادنى لسن الاستخدام، الدورة الثامنة والخمسين، جنيف، **1973**، ص **06**.

(2) Organisation Internationale du Travail, "**Les règles du jeu : une brève introduction aux normes internationales du travail**", édition révisée **2009**, p **34**.

(3) جامعة الدول العربية، "**عمل الأطفال في الدول العربية: دراسة نوعية وكمية**"، مصر، **2019**، ص **27**.

(4) Fodhil CHEBLI, "**Les relations de travail**", palais du livre, Blida, Algérie, **2009**, p **12**.

(5) المعهد الوطني للعمل، قانون العمل،" **نصوص تشريعية وتنظيمية** "، وحدة الطباعة للرهان الرياضي الجزائري، الشراقة، الجزائر، **2008**، ص **664**.

(6) سعيد مقدم، **الوظيفة العمومية بين التطور والتحول من منظور تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، **2010**، ص **331**.

اجتماعها معا حتى يعتبر الفرد بطالا، حيث:[1]

- ✓ الشرط الرئيسي الأول لاعتبار الفرد عضوا في فئة السكان النشطين العاطلين، هو أن يكون بدون عمل خلال الفترة المرجعية، أي أنه لا يشغل أي منصب شغل يتقاضى من خلاله أجر ؛
- ✓ الشرط الثاني هو أن يكون الشخص خلال الفترة المرجعية قادرًا وقابلاً لبدء العَمل على الفور إذا عرض عليه منصب شغل خلال الفترة المذكورة ؛
- ✓ والشرط الثالث ينص على أن يكون الفرد في صدد البحث عن شغل بشكل فعلي.

ثانيا: قياس البطالة:

يقاس **حجم البطالة** من خلال إيجاد الفرق بين عرض العمل والطلب على هذا الأخير، كما يقاس أيضا من خلال ما يعرف **بمعدل البطالة**، والذي يمثل النسبة المئوية للمتعطلين من القوة العاملة إلى إجمالي القوة العاملة.

تعكس قيمة هذا المعدل مدى استقرار أو اختلال سوق العمل بصفة خاصة والوضع الإقتصادي بصفة عامة، فمعدل البطالة المرتفع ذي دلالة من جهة على حالة الإختلال وعدم الإستقرار بين جانبي العرض والطلب على العمل، وعلى ضعف الأداء الإقتصادي من جهة أخرى، في حين يعبر معدل البطالة المنخفض عن حسن الأداء الإقتصادي، واقتراب سوق العمل من حالة التشغيل الكامل.

ويعبر عن **حجم البطالة** بالفرق بين مستوى التشغيل الكامل $(\mathbf{L^{PE}})$ ومستوى التشغيل الفعلي $(\mathbf{L^{*}})$، أو بعبارة أخرى تتمثل **البطالة** في الفرق بين حجم العمل المعروض $(\mathbf{L_s})$ وحجم العمل المطلوب $(\mathbf{L_d})$ في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، وبالتالي، **فحجم البطالة** يتمثل في **حجم الفجوة** بين كل من الكمية المعروضة والمطلوبة من العمل عند مستوى معين من الأجور.[2]

$$\mathbf{U = (L_s - L_d) = (L^{PE} - L^{*}) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1.2)}$$

أما **معدلها** فيعبر عنه بالصيغة التالية:[3]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}} \mathbf{\ x\ 100} \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots \mathbf{(2.2)}$$

---

(1) Organisation Internationale du Travail, "**Mesure de la population économiquement active lors de recensements de la population : manuel** ", New York, **2010**, p **74**.

(2) صليحة بن طلحة ، معوشي بوعلام، "**التشغيل الكامل بين الحقيقة والخرافة**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد **07**، العدد **02**، ديسمبر **2016**، ص **67**.

(3) محمد حربي موسى عريقات، "**مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، **2006**، ص **143**.

- **القوة العاملة:** أو السكان ذوي النشاط الإقتصادي هم جزء من هيكل السكان، وتضم القوة العاملة جميع الأفراد الذين يساهمون فعلا بجهودهم الجسمانية أو الذهنية لأداء أي عمل يتصل بانتاج السلع أو الخدمات أو الذين يقدرون على أداء مثل هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه. وتنقسم قوى العمل تبعا لذلك إلى قسمين هما، القوة العاملة المشتغلة، والقوة العاملة البطالة أو العاطلة عن العمل.[1]

كما يقصد بالقوة العاملة السكان في سن العمل القادرون على العمل، ويحسب عددهم من طرح كل من العاجزين عن العمل والمحالين على التقاعد المبكر (قبل بلوغ سن التقاعد) والذين ما زالوا في سن العمل من إجمالي عدد السكان في سن العمل، أي يستبعد من عدد السكان الأشخاص دون سن العمل وفوقه، بالإضافة إلى العاجزين عن العمل والمحالين على التقاعد المبكر أي القوة غير العاملة (خارج القوة العاملة).[2]

وتشمل القوة غير العاملة الفئات التالية:[3]

- ✓ ربات البيوت المتفرغات للأعمال المنزلية، واللاتي يطلق عليهن تسمية "العمالة غير مدفوعة الأجر" رغم أن عملهن مفيد وضروري؛
- ✓ الطلبة المتفرغون للدراسة، والذين يفضلون تنمية قدراتهم ومهاراتهم بالدراسة على النحو الذي يفيدهم مستقبلا في الحصول على مناصب عمل ذات الأجر المرتفع؛
- ✓ الأفراد الذين يقومون بعمل كمتطوعين في الأعمال الخيرية؛
- ✓ المتقاعدون عن العمل دون سن التقاعد، والذين يحصلون على المعاش؛
- ✓ نزلاء السجون والمستشفيات والملاجئ خلال فترة وجودهم بها؛
- ✓ غير الراغبين في العمل رغم قدرتهم عليه، بسبب ثرائهم الذي يجعلهم في غنى عن العمل، أو لأن جهودهم في السابق لم تظفر بمناصب عمل، فأحبطوا وأصبحوا متشائمين، وكفوا عن البحث عن الشغل.

- **القوة العاملة المشتغلة:** كما سبق وأشرنا تمثل القوة العاملة المشتغلة أحد قسمي القوة العاملة، وهي ذلك القسم "الذي يمارس أفراده العمل فعلا للحصول على الكسب الذي يكون بشكل أجر أو راتب أو ربح أو حصة من الإنتاج، وهذا يعني أنها تشمل الأفراد الذين يعملون لدى الغير

---

[1] حسن الحاج، **"مؤشرات سوق العمل"**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد السادس عشر، الكويت، أفريل **2003**، ص **05**.

[2] مطانيوس مخول، شفيق عريش، **"النمذجة الرياضية لتطور موارد القوى العاملة"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، سوريا، المجلد **21**، العدد **02**، **2005**، ص **229- 230**.

[3] بوعلام معوشي، **"تحليل فائض القوى العاملة في البلدان العربية (1990-2005)"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، **2006- 2007**، ص **11**.

والذين يعملون مشاركة والذين يعملون لحسابهم الخاص"[1]

ثالثا: أنواع البطالة وأسبابها:

سنعرض هنا ما المقصود بكل من البطالة الهيكلية، البطالة الإحتكاكية، البطالة الدورية، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية، البطالة الإختيارية والبطالة الإجبارية.

أ. **البطالة الهيكلية:**[2]

يقصد **بالبطالة الهيكلية** ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من القوة العاملة، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الإقتصاد الوطني، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التشغيل المتاحة ومؤهلات وخبرات القوة العاملة البطالة الراغبة في العمل والباحثة عنه. أما عن طبيعة هذه التغيرات الهيكلية فهي إما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو راجعة إلى تغير في الفن التكنولوجي المستخدم، أو إلى تغيرات هيكلية في سوق العمل بنفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة.

وتواجه **البطالة الهيكلية** بإعادة تكوين القوة العاملة وتأهيلها، حتى تصبح قدراتها الوظيفية متناسبة مع ما هو مطلوب في سوق العمل .

ب. **البطالة الإحتكاكية:**

تسمى الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة بسبب الإنتقال أو البحث بين الوظائف **بالبطالة الإحتكاكية.**[3]

وتنشأ البطالة الإحتكاكية بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن الشغل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص الشغل، أي عدم إلتقاء جانب الطلب مع جانب العرض، أي افتقاد حلقة الوصل بين طالبي الشغل ومن يعرضونه.[4]

وعلى العموم، فإن طول فترة هذا النوع من البطالة تختلف لعدة أسباب، نذكر منها:[5]

- تطول فترة البحث عن العمل لعدم توفر المعلومات الكافية أو لنقصها، ويؤدي نقص المعلومات إلى عدم إلتقاء رغبة الطرفين، وبقدر توفر المعلومات بقدر ما تتقلص فترة انتظار العمل؛

---

[1] عبد الكريم، **"دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، المجلد **05**، العدد **06**، جانفي **2009**،ص **177**.

[2] رمزي زكي، **"الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"**، عالم المعرفة، الكويت، **1998**، ص **27**.

[3] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، **2006**، ص **268**.

[4] مدني بن شهرة، **"الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، **2008**، ص **235**.

[5] عبد المجيد قدي، **"المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقيمية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، **2005**، ص **39**.

- يقـل هذا النوع من البطالة كلما ارتفعت تكلفة البحث عن العمل، والتي هي عبارة عن فقدان الدخل الناتج عن التعطل (الدخل الضائع)، بالإضافة إلى تكاليف التنقلات والمقابلات، والنشر والإعلان في الصحف ووسائل الإعلام؛
- كما يؤدي نظام تأمين وإعانة البطالة دورا في خفض تكلفة البحث عن العمل، ومن ثمة يساهم في زيادة حجم ومعدل البطالة الاحتكاكية.

ويمكن خفض معدلات **البطالة الاحتكاكية** عن طريق توفير المعلومات من طرف وكالات التشغيل، التي يكون الهدف منها تقديم المعلومات الكافية عن أماكن، وشروط الوظائف الشاغرة المتاحة، ومزاياها.

ج. البطالة الدورية:

المعروف أن اقتصاد أي دولة يمر بمرحلة رخاء وانتعاش (الرواج الاقتصادي)، حيث تنشط عمليات الإنتاج– البيع– التبادل، ويزيد حجم كل من الدخل، والناتج والتشغيل إلى أن يصل إلى حد معين يعرف بقمة الرواج، عنده تنخفض معدلات البطالة حتى تقترب من مرحلة التشغيل الكامل؛ أما في أوقات الكساد والأزمات الإقتصادية فينخفض حجم النشاط الإقتصادي بسبب انخفاض حجم الإنفاق الإستثماري، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمالة. وبالتالي، ترتفع معدلات البطالة.[1]

بناء على هذا تعرف **البطالة الدورية** بكونها "بطالة مرتبطة بالدورة الإقتصادية، التي تظهر في فترات الكساد، والتي تنتج عن قصور الطلب على الإنتاج، وما يصاحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة، فينكمش الإنتاج، وقد تتوقف بعض المشاريع كليا أو جزئيا، مما يؤدي إلى تسريح عدد من القوة العاملة المشتغلة"[2].

د. البطالة المقنعة:

توصف البطالة بأنها مقنعة في حالة زيادة عدد العمال في قطاع أو مؤسسة اقتصادية ما عن الحد اللازم للإنتاج بكفاءة، بمعنى قيامهم بأعمال ووظائف لا تتطلب كل وقتهم أو مستوى مهاراتهم، مما يحتاج إليه الإنتاج في العمل[3]، وبحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض. فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو، من الناحية الظاهرية، أنها في حالة عمل، أي أنها تشغل منصبا وتتقاضى عنه أجرا، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج، وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات.[4] وينتشر هذا النوع في الدول ذات الحجم السكاني الكبير، وكذلك في

---

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، **2010**، ص ص **50- 51**.

[2] حسام داود وآخرون، "**المبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، **2005**، ص **257**.

[3] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، "**مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، **2004**، ص **331**.

[4] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص **29**.

المؤسسات والدوائر الحكومية، ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة، نظرا لعدم ظهوره في إحصاءات البطالة.[1]

هـ. البطالة الموسمية:

وهي التي تلازم بعض فروع النشاط الإقتصادي، كالقطاع الزراعي وبعض الصناعات الموسمية. حيث نجد أن الأشخاص الذين يشتغلون في هذه الأعمال يدركون مسبقًا أن عملهم لن يتجاوز الموسم. فهذه البطالة تحدث بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الإقتصادي، نتيجة للظروف المناخية، أو التغيرات الدورية في المدة، وغيرها.

و. البطالة الإختيارية والبطالة الإجبارية:

في **البطالة الإختيارية** يرغب الأفراد في ترك مناصبهم الحالية للتفرغ من أجل البحث عن فرص ومناصب شغل أفضل ذات دخول أعلى ملائمة للقدرات والطموحات، وهي حالة يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختياره حينما يقدم إستقالته من العمل الذي كان يعمل به، وقرار التعطل هنا إختياري ولم يفرضه صاحب الشغل ولم يجبره عليه.[2] كما تخص **البطالة الإختيارية** الأفراد "القادرين على العمل وغير الراغبين فيه، وأسبابهم في ذلك كثيرة (اللاحاجة، الكسل، التفرغ لأنشطة غير اقتصادية ... الخ)"[3].

بينما حالة **البطالة الإجبارية**، فهي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بشكل جبري، أي من غير إرادته أو اختياره. وهي تحدث عن طريق تسريح العمال، أي الطرد من العمل بشكل قسري، رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد، وتحدث **البطالة الإجبارية** عندما لا يجد **الداخلون الجدد لسوق العمل** فرصًا للتشغيل، رغم بحثهم الجدي عنه، وقدرتهم عليه، وقبولهم لمستوى الأجر السائد. وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية. وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية، أو دورية، أو موسمية ... .[4]

رابعا: آثار البطالة:

تركز الدراسات الإقتصادية عند التطرق لآثار البطالة على الآثار الإقتصادية الناجمة عن مشكلة البطالة، غير أن آثار البطالة لا تقتصر على الجانب الإقتصادي فحسب، ولكن تمتد إلى أبعد من ذلك إلى الجانب الإجتماعي، والنفسي، وحتى السياسي، والأمني، وعليه يمكننا تقسيم الآثار الناجمة عن البطالة إلى الأقسام التالية: الآثار الإقتصادية، والآثار الإجتماعية والنفسية، والآثار الأمنية والسياسية.

---

[1] سامر عبد الهادي وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، **2013**، ص **193**.

[2] طارق عبد الرؤوف عامر، "**أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة، وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، **2015**، ص **26**.

[3] بوعلام معوشي، مرجع سبق ذكره، ص **15**.

[4] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص **30**.

- **الآثار الإقتصادية للبطالة:** يعتبر العمل عنصرًا إنتاجيًا غير قابل للتخزين، وبالتالي، فان تعطيله يعني حرمانه وحرمان المجتمع من إنتاجية هذا العنصر، لأنه غير مستخدم وغير مستغل في العمليات الإنتاجية، ومن ثمّة فهو مُعطل، لم يُسهم في العمليات الإنتاجية، كما أنّ الفرد العاطل عن العمل، فإنّه لا يحصل على دخل (أجر)، وبالتالي، فإن مقدرته على الإنفاق قد تكون ضئيلة أو معدومة، وعليه فإن **حجم الإنفاق الكلي** في المجتمع سينخفض، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي، وندرك تماما ما لانخفاض الطلب الكلي من آثار انكماشية على الإقتصاد المحلي، لأن الطلب هو الذي يحفز الإنتاج، فانخفاض الطلب سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج، مما سيؤدي إلى تفاقم البطالة، وهكذا.[1]

نوع آخر من الخسارة يترتب على تخصيص جانب من موارد الدولة للإنفاق على الإحتياجات الأساسية للمتعطلين بدلاً من حصولها على إيرادات من هؤلاء الأفراد لو كانوا مشتغلين في شكل ضرائب على الدخول، فالحكومات تجد نفسها مواجهة **بمشكلة خطيرة** كلما وجد متعطلون، فقدوا مصادر دخلهم، ولهم هم وعائلاتهم إحتياجات أساسية، وهنا لابد من توفير الإعانات الضرورية عن طريق الميزانية العامة، ومبالغ هذه الإعانات كان من الممكن –في غير ظروف البطالة– أن تذهب لبناء مدارس أو مستشفيات أو طرق... وقد أصبح عرفا سائدا على مستوى العالم أن الحكومات لابد أن تلتزم إنسانيا بإعانة المتعطلين، إلى غاية حصولهم على فرص للشغل.[2]

- **الآثار الإجتماعية والنفسية للبطالة[3]:** تؤثر البطالة سلبا على الحالة النفسية والإجتماعية للأفراد، حيث يظهر الشعور بالإحباط، وعدم الثقة بالنفس، وجدوى الحياة، ويزداد هذا الشعور كلما طال أمد البطالة، ومما لاشك فيه أن تأثير مثل هذا الشعور على فئة المتعطلين هو تأثير مدمر، وخاصة موضوع الإنتماء الذي يعتبر عاملا أساسيا في عملية التنمية الشاملة، إذ أن الأفراد المتعطلين والذين يشعرون بأن لهم الحق في فرص الشغل ولم يحصلوا عليها، لسبب أو لآخر، ليس من السهولة بمكان إقناعهم بالتعاون والتجاوب مع متطلبات وبرامج التنمية في البلد، وقد تؤدي الآثار النفسية والإجتماعية للبطالة إلى ارتفاع معدلات الإنتحار والإجرام.
- **الآثار الأمنية والسياسية للبطالة:** قد تؤدي البطالة إلى بروز مشاكل أمنية وسياسية خطيرة، باعْتبارها تُعد هَاجسًا مُرعبًا للعديد من الحكومات، حيْث تسهم في "رَواج المَناخ المُلائم لانتشَار الأفكار السياسية المُتطرفة، والمُناقضة للاستقرار عند ارتفاع مُعدلات البطالة، وتُولد الاسْتياء لدى بعض فئات المُجتمع وعدم الرضا"[4].

---

[1] حسام داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص **260**.

[2] عبد الرحمن يسرى أحمد، "**النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، **2004**، ص **221**.

[3] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق ذكره، ص **333**.

[4] مدحت القريشي، "**اقتصاديات العمل**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عَمان، الأردن، **2007**، ص **203**.

وباعتبار أن البطالة ترتبط بعدم الحُصُول على الدخل (فقدان الحصول على الأجر)، ومن ثَمَّة صُعُوبة الحياة، نتيجة العَجز عن تلبية الحاجات الإنسانية لاسيما الضرورية منها، مِما يترتب عليْه الجُنُوح إلى الجرائم الإجتماعية، والإرهاب، والعنف، وجرائم الآداب العامة، وانتشار المخدرات ومصادر الدخل غير المشروعة التي تعتبر ذات إغراء مرتفع للمنحرفين من الشباب المتعطلين عن العمل على جميع المستويات، فضلا عن شدّة الإحساس بالفقر، بالإضافة إلى النقمة على الأغنياء وعلى المجتمع بصفة عامة، وضُعف الولاء والإنتماء للبلد. ونتيجة لكل هذا فإن البَطالة تؤدي إلى زَعزعة الأمْن الداخلي للبلد، بسبب انخراط أعداد كبيرة من المُتعطلين في التنظيمات السياسية والدينية لاسيما المُتطرفة، مما ينجر عنه انتشار التطرف والأفكار الهدامة.[1]

المطلب الثاني: إتجاه وخصائص البطالة في الجزائر.

تبين الأرقام الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات أن البطالة في الجزائر ورغم تراجع معدلاتها خلال الفترة **2001-2019** بسبب الجهود المبذولة في سبيل النهوض بالتشغيل في الفترة المعنية، تبقى معدلات معتبرة، وأبرز ما يميزها هو انتشار البطالة لدى فئة الشباب وفئة الشباب المتعلم خاصة، كما ترتفع معدلات البطالة لدى النساء مقارنة بالرجالة وفي الحضر مقارنة بالريف، ضف إلى ذلك طول مدة البطالة، وهو ما سنحاول رصده وتحليله فيمايلي.

أولا: تراجع معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019:

تدهورت الأوضاع الخاصة بالتشغيل إثر تطبيق الإصلاحات الإقتصادية المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية، وذلك بسبب غياب استثمارات جديدة إلى جانب الطرد الكلي أو الجزئي للعاملين إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات الإقتصادية العمومية التي لم تحقق مردودية اقتصادية مقبولة. إذ بلغ عدد المؤسسات الوطنية المنحلة على إثر تطبيق برنامج التعديل الهيكلي "**224 1** مؤسسة وطنية، وهو ما أدى إلى تسريح **018 635** عامل"[2]. وما زاد من تدهور أوضاع التشغيل أعداد الوافدين الجدد لسوق العمل في عشرية تسعينيات القرن الماضي، فخلال الفترة **1990 – 1994**، بلغ عدد الوافدين الجدد لسوق العمل مليون طالب شغل في حين بلغت مناصب الشغل التي تم توفيرها من قبل الإقتصاد الوطني خلال هذه الفترة **000 40** منصب شغل جديد.[3]

كما بلغ عرض العمل سنة "**1995: 260** ألف عرض عمل إضافي، وسنة **1996: 300** ألف طلب شغل إضافي. وإذا علمنا أن الإقتصاد الجزائري لم يوفر سوى **158** ألف منصب شغل سنة **1995 –**

---

[1] عبد القادر جلال، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة ودعم سياسات التشغيل بالبلدان العربية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر **3**، **2014- 2015**، ص ص **30- 31.**

[3] أنظر الملحق رقم **(01).**

[1] Fodil HASSAM, "**Chronique de l'économie Algérienne vingt ans de réformes libérales 1986- 2004 les chemins d'une croissance retrouvée**", Edition l'économiste d'Algérie, Algérie, **2005**, p **86** ;

1996، فهذا يبين أعداد الشباب الداخلين لسوق العمل الذين ليس لهم أمل في إيجاد منصب شغل أمام تراجع عدد مناصب الشغل الجديدة إلى **142** ألف منصب شغل سنة **1996**".[1]

أدى هذا الخلل المتزايد بين العرض والطلب على العمل في الجزائر خلال الفترة **1990-1999** إلى ارتفاع مهول في معدلات البطالة بلغ **28,9 %** سنة **2000**. وهو ما استدعى السلطات إلى استهداف البطالة بداية الألفية الثالثة، فجعلت رهان التشغيل ضمن أولوياتها حاولت كسبه من خلال العديد من السياسات، ساهمت في مجملها إلى تحقيق نتائج في ميدان التشغيل انخفضت على إثرها معدلات البطالة وهو ما يتضح لنا من خلال بيان الشكل رقم **(1.2)** أدناه.

الشكل رقم (1.2): تطور معدل العمالة ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

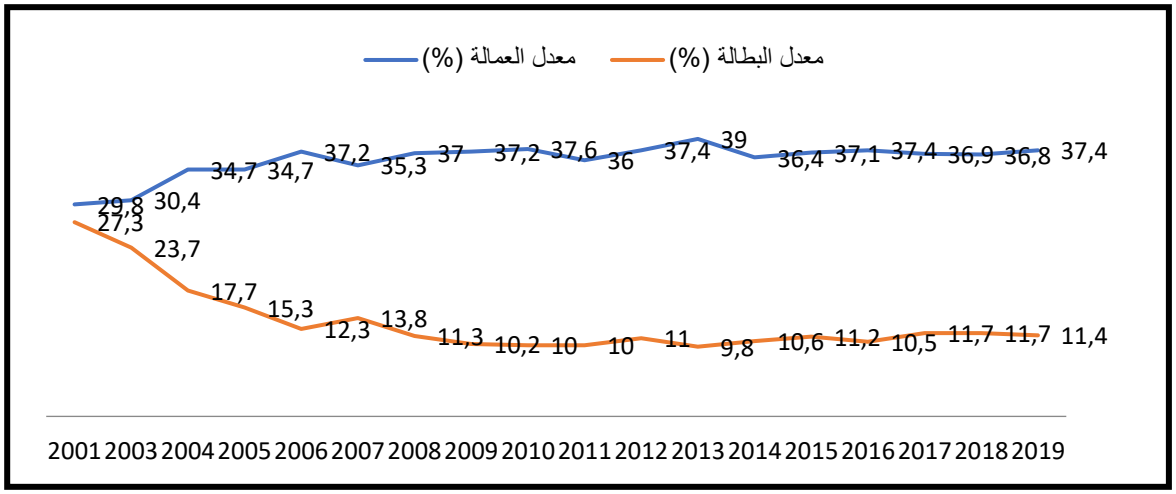

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم **(02)**.

نلاحظ من خلال بيان الشكل رقم **(1.2)** أعلاه ارتفاع معدل العمالة خلال فترة الدراسة بـ: **7,6** نقطة مئوية، ويعبر هذا الإرتفاع على تزايد حجم القوة العاملة المشتغلة على إثر تمكن قطاعات النشاط الإقتصادي من تحقيق التشغيل لجزء من أفراد القوة العاملة بمتوسط مساهمة في التشغيل بلغت نسبة "**57,76%** بالنسبة لقطاع التجارة والخدمات، **16%** لقطاع البناء والأشغال العمومية، **13,15%** لقطاع الصناعة، **13,09%** لقطاع الفلاحة"[2] خلال الفترة **2001-2019**، ونلاحظ من خلال هذه النسب ضعف مساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة مقارنة بباقي قطاعات النشاط خاصة بعد ما كان لهما الدور الأبرز في تحقيق التشغيل سبعينيات القرن العشرين في إطار سياسة الثورة الزراعية والصناعية آنذاك، ويفسر هذا الوضع بتراجع الإستثمار العام الصناعي وضعف استثمار الخواص في هذا القطاع، ضف إلى ذلك

---

[1] أحمين شفير، "**التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي**"، منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، مطبعة نور، القليعة، الجزائر، **1999**، ص **156**.

[2] أنظر الملحق رقم **(03)**.

تأثر هذا القطاع من عملية حل المؤسسات العمومية، فيما تعلق بقطاع البناء والأشغال العمومية نلاحظ من خلال أرقام الملحق رقم **(03)** أن نسبة مساهمته في إجمالي التشغيل بدأت في الإرتفاع منذ سنة **2001** بسبب نمو هذا القطاع جراء استثمار الدولة في مشاريع البنى التحتية في إطار برامج الإنعاش الإقتصادي المطبقة، ساهمت الظروف الإقتصادية هذه في امتصاص عدد من أفراد القوة العاملة البطالة لينخفض بذلك معدل البطالة من **27,3%** سنة **2001** إلى **11,4%** سنة **2019**.

تعبر معدلات البطالة المسجلة خلال فترة الدراسة وعلى الرغم من تراجعها على الآلاف من الأفراد الذين تتوفر فيهم شروط العمل غير أنهم لم يحظوا بفرصة للتشغيل، ومما يزيد من الوضع سوء هو تفشي البطالة في أوساط الشباب خاصة المتعلمين منهم، ولدى النساء وغيرها من الخصائص التي أصبحت تميز البطالة في الجزائر وهو ما سنراه في الفقرات الآتية.

ثانيا: خصائص البطالة في الجزائر:

تتميز البطالة في الجزائر بعدة خصائص نذكر منها:

I. البطالة في الجزائر بطالة شباب متعلم:

تكمن خطورة البطالة في الجزائر بتركزها في أوساط الشباب[*] عامة، والعارضين منهم لقوة عملهم لأول مرة خاصة، فالجزائر بطابعها السكاني الفتي، المتميز بتركيبة عمرية شبابية، حيث أن ما يفوق **60%** من السكان شباب. جعلها تعرف معدلات مرتفعة للبطالة لدى الفئة الشابة إذا ما قورنت بمعدلات البطالة لدى الشباب على المستوى العالمي[**]، حيث سجلت الجزائر سنة **2019: 26,9%**[1] كمعدل بطالة لدى الفئة الشابة.

يلاحظ من الشكل رقم **(2.2)** أدناه تراجع حدة البطالة لدى مختلف الفئات العمرية. فقد انخفض عدد أفراد البطالين للفئة العمرية أقل من **20** سنة، حيث كان **393** ألف بطال سنة **2001**[2] ، لينخفض إلى **106** ألف بطال سنة **2019**[3]، وتتميز هذه الفئة بأن غالبية أفرادها وافدين جدد لسوق العمل ودون خبرة مهنية، وهو ما يجعلهم يجدون صعوبة في الإندماج في عالم الشغل.

---

[*] تعرف الأمم المتحدة الشباب "بالأشخاص الذين يتراوح عمرهم بين **15** و**24** سنة".

[**] أوضح التقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية تحت عنوان " **Global Employment Trends for Youth 2024 Decent work, brighter futures** "، أن معدل بطالة الشباب استقر عالميا عند **13.8 %** سنة **2019**.

[1] ONS, "**Activité, Emploi et Chômage », 2019,** sur le site www.ons.dz (**02/12/2020).**

[2] ONS, "**Activité, Emploi et Chômage », 2001,** sur le site www.ons.dz (**27/01/2008).**

[3] ONS, "**Activité, Emploi et Chômage », 2019,** op.cit.

كما انخفض معدل البطالة لدى الفئتين العمريتين **(20- 24)** سنة و**(25- 29)** سنة، حيث سجلت البطالة لدى هاتين الفئتين معدل **(45,92%، 37,56%)** سنة **2001** و**(26,2%، 20,8%)** سنة **2019**.[3] وينخفض معدل البطالة كلما زاد العمر، وهو ما يبرز أهمية الخبرة المهنية لعارض العمل في الحصول على منصب الشغل، وعلى العموم تدل هذه الأرقام على عدم قدرة سوق العمل على تحقيق مناصب شغل جديدة كفيلة باستيعاب المعروض من العمل، خاصة للفئة الشابة وهو ما يعتبر هدر لطاقة إنتاجية هائلة.

الشكل رقم (2.2): توزيع عدد البطالين على مختلف الفئات العمرية في الجزائر خلال السنوات 2001، 2005، 2010، 2014، 2019.

الوحدة: ألف بطال.

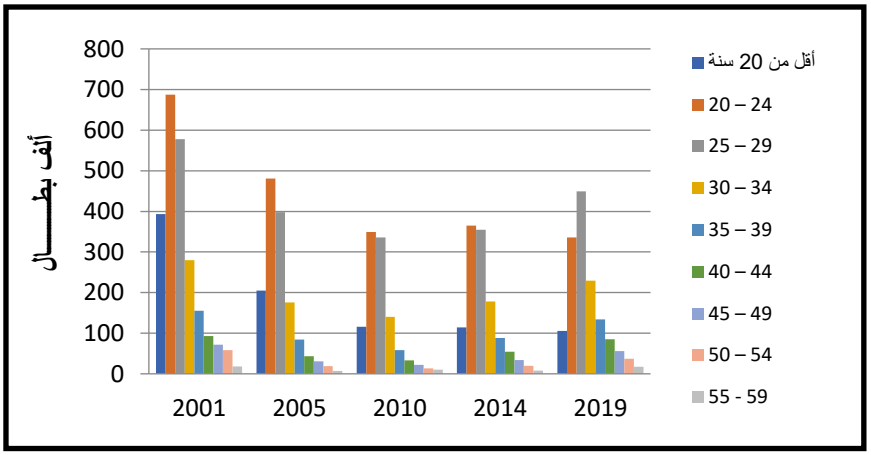

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- **"Emploi et Chômage", 2001-2005-2010,** sur le site www.ons.dz **(05/12/2011);**
- **"Activité, Emploi et Chômage", 2014,** sur le site www.ons.dz **(22/10/2019);**
- **"Activité, Emploi et Chômage", 2019,** sur le site www.ons.dz **(02/12/2020).**

ومن أخطر صور البطالة لدى الشباب ما يمس الشباب المتعلم، وهو ما يترجم صعوبة الإندماج في سوق العمل لمختلف أطوار التعليم، وتختلف هذه الصعوبة حسب تباين المستوى التعليمي، فهذا الأخير مُحدِّد أساسي للحصول على منصب الشغل في ظل التطورات والتحولات الحاصلة في طبيعة المهن، والتي تتجلى في ظهور خدمات وتقنيات جديدة تتطلب كفاءة وتكوين جديد يتماشى معها.

يبين الملحق رقم **(04)** ارتفاع نسبة البطالين بدون شهادة من **7.3%** سنة **2010** إلى **8,7%** سنة **2019**، وهو ما يحول دون حصولهم على مناصب الشغل بسبب افتقارهم للمهارات المطلوبة للعمل، وتمس البطالة كذلك حسب ما هو مبين في نفس الملحق الأفراد ذوي التعليم العالي وذوي التكوين المهني وبنسب عالية مقارنة بعديمي الشهادة، حيث بلغت نسبة البطالة لدى حاملي شهادة التعليم العالي: **21,4%** و**18%** لكل من سنتي **2010** و**2019** على التوالي، في حين بلغت لدى حاملي شهادة التكوين

[3] ONS, "**Activité, Emploi et Chômage », 2019**, op.cit..

المهني **12,5%** و**13,5%** لكل من سنتي **2010** و**2019** على التوالي. ويرجع سبب بطالة حملة شهادة التعليم العالي وشهادة التكوين المهني في الجزائر إلى مجموعة من الأسباب نذكر منها:

- ارتفاع عدد خريجي مؤسسات التعليم العالي والراجع في الأساس إلى التزايد المستمر في عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي نظرا لزيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي إثر التحسن الملحوظ في معدل النجاح في شهادة البكالوريا ورغبة أغلبية الناجحين في مواصلة الدراسة والتحصل على شهادة جامعية ترفع من احتمالية اندماجهم في سوق العمل، وتجد هذه الزيادة مبرراتها من خلال:[1]
  - مجانية التعليم حيث تتحمل الدولة نفقات التعليم العالي بنسبة تفوق **98%** والمتمثلة أساسا في أجور ورواتب الأساتذة، النقل والخدمات من إيواء في الأحياء الجامعية ومنح الطلبة ...الخ؛
  - ديموقراطية التعليم إذ مكنت الدولة الجزائرية كل فرد يمتلك شهادة البكالوريا من الإلتحاق بالتعليم العالي دون تميز؛
  - زيادة النمو السكاني وخاصة فئة الشباب، وهذه الفئة ستشكل مدخلات التعليم العالي ثم سوق العمل في السنوات المقبلة.
- تعاني الجامعات الجزائرية من مشكلة عدم توافق مخرجاتها مع خصائص الشغل في السوق المحلي، وهذا ما ينعكس من خلال وجود فجوة كبيرة بين المعارف الأكاديمية التي يتلقاها الطلبة والمكاسب المهنية التي يحتاجون إليها في سوق العمل، كما أن خريجي الجامعات يجدون صعوبة كبيرة عند محاولتهم الإندماج في عالم العمل، وعند تحقيق هذا الإندماج يكون مردود المورد البشري أقل كفاءة وجودة.[2]
- الإختلال في هيكل مخرجات التعليم العالي ومخرجات التكوين المهني، والذي يظهر في تخرج أعداد من الطلبة في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز في تخصصات أخرى، حيث أن **68%** من الطلبة للموسم الدراسي **2009-2010** على سبيل الذكر لا الحصر سجلوا في شعبة العلوم الإجتماعية والإنسانية في حين أن **19%** منهم سجلوا في شعبة العلوم الدقيقة والتكنولوجيا، ويعتبر هذا هو الإتجاه العام في توزيع الطلبة على التخصصات خلال السنوات الأخيرة على الرغم من تراجع هذه النسبة حيث سجلت سنة **2014** النسب التالية: **41%** مسجلين

---

[1] بوعمامة خامرة، "**جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر **03**، **2017- 2018**، ص ص **140- 141**.

[2] يوسف بومدين، "**التعليم العالي وعلاقة مخرجاته بسوق العمل والتنمية في الجزائر بين الواقع والمأمول**"، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي حول : الجامعة والتشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر التنمية المحلية المستدامة، **04- 05** ديسمبر **2013**، ص **14**.

في شعبة العلوم الإجتماعية والإنسانية و**32%** مسجلين في شعبة العلوم الدقيقة والتكنولوجيا، وهو ما لا يتمشى مع عصر العولمة والمعرفة الذي نعيشه؛[1]

- لا يزال القطاع الخاص غير قادر على استيعاب العاملين المؤهلين للعمل، إذ أنه لا يؤمن سوى عدد محدود من فرص العمل التي تتطلب مهارات عالية، ويضم عددا من العاملين ذوي المهارات المتدنية والأجور المخفضة والإنتاجية المحدودة؛
- يفضل معظم الشباب من ذوي التحصيل العلمي الإنتظار للحصول على فرص عمل في القطاع العام على العمل في القطاع الخاص، نظرا لما يوفره هذا القطاع من أجور ورواتب وظروف عمل نادرا ما تتوفر في القطاع الخاص؛
- صعوبة إيجاد منصب شغل دائم وقار لدى خريجي مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني جعلهم يتوجهون إلى قطاع التشغيل غير الرسمي الذي يتميز بسهولة الإنخراط فيه وغياب الحواجز الإدارية؛
- ضعف فكر المقاولاتية لدى الشباب المتخرج.

دفع هذا الواقع البطالين إلى القيام بمجموعة من التنازلات مقابل الظفر بمنصب شغل، وهو ما أحدث تغيرا في السلوك العام للفئة البطالة في بحثها عن الشغل[*].

II. ارتفاع معدلات البطالة لدى النساء وارتفاعها في الحضر:

انخفضت نسبة البطالة لدى كلا الجنسين خلال السنوات **2001- 2005- 2010- 2014- 2019**، حسب ما يبينه الجدول رقم **(1.2)** أدناه، أين انخفضت عند الذكور من **26,57%** سنة **2001** إلى **9,1%** سنة **2019**، في المقابل انخفضت نسبة بطالة الإناث من **31,4%** سنة **2001** إلى **20,4%** سنة **2019**.

---

[1] الأرقام الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من : نور الدين عياشي،"**انعكاسات النمو الديموغرافي ومخرجات التعليم على سوق العمل في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد **17**، العدد **01**، جوان **2017**، ص **668**.

[*] سنتطرق لهذه التنازلات من أجل الحصول على منصب شغل في فقرة لاحقة.

الجدول رقم (1.2): معدلات البطالة حسب نوع الجنس في الجزائر في السنوات 2001، 2005، 2010، 2014، 2019.

البيان / السنة	معدل البطالة لدى الجنسين (%)	
	الذكور	الإناث
2001	26,57	31,4
2005	14,86	17,51
2010	8,1	19,1
2014	9,2	17,1
2019	9,1	20,4

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- ONS, **"Emploi et Chômage", 2001-2005-2010,** sur le site www.ons.dz (**05/12/2011);**
- ONS, **"Activité, Emploi et Chômage", 2014,** sur le site www.ons.dz (**22/10/2019);**
- ONS, **"Activité, Emploi et Chômage", 2019,** sur le site www.ons.dz (**02/12/2020).**

وتفسر معدلات البطالة المرتفعة لدى الإناث مقارنة بمثيلتها لدى الرجال بمجموعة من الأسباب منها، ارتفاع مشاركة العنصر النسوي في قوة العمل، نظرا لإقبال الجزائريات على التعليم، حيث ارتفع معدل نشاط الإناث من "**14,9%** سنة **2004** إلى **17,3%** سنة **2019**"[1]، ضف إلى ذلك تغير الثقافة المجتمعية فيما يتعلق بعمل المرأة، وتقبل مشاركتها في سوق العمل بشكل عام، كما يمكن أن نفسر ارتفاع معدلات البطالة لدى النساء بتفضيلهن العمل في بعض القطاعات دون الأخرى بما يتناسب مع متطلبات ظروفهن الأسرية. وهو الأمر الذي يرفع من معدلات البطالة لدى هذا النوع من القوة العاملة المعروضة في سوق العمل.

أما عن التوزيع الجغرافي للبطالة بين الحضر والريف، فإننا نجد أن البطالة تنتشر بشكل أوسع في المدن عنها في الريف، وهذا ما يوضحه الشكل رقم **(3.2)** أدناه.

[1] **"Activité, Emploi et Chômage", 2004-2019**, sur le site www.ons.dz **(22/10/2019).**

الشكل رقم (3.2): توزيع عدد البطالين حسب المناطق في الجزائر في السنوات 2001، 2005، 2010، 2014، 2016.

الوحدة: ألف بطال.

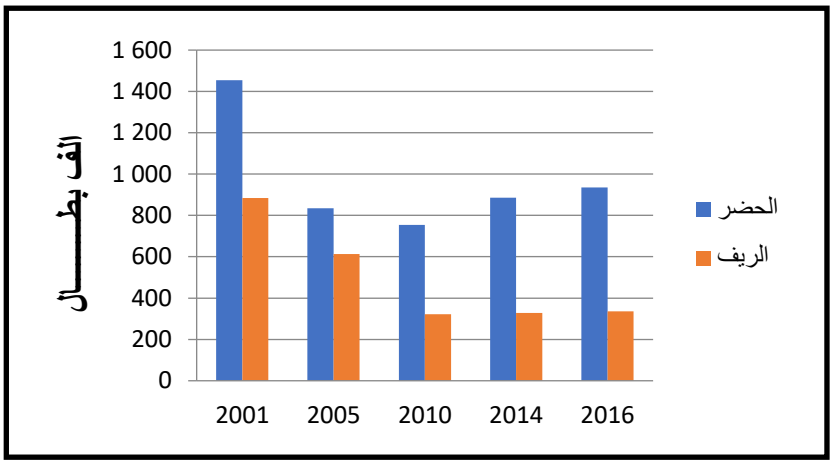

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- ONS, **"Emploi et Chômage", 2001-2005-2010,** sur le site www.ons.dz **(05/12/2011);**
- ONS, **"enquête emploi auprès des ménages 2014",** collection statistiques n° **198,** février **2016,** p **112,** sur le site www.ons.dz **(05/11/2020);**
- ONS, **"Activité, Emploi et Chômage", 2016,** sur le site www.ons.dz **(06/12/2020).**

إن التفاوت الذي يبرزه بيان الشكل رقم **(3.2)** أعلاه في توزيع عدد البطالين بين الحضر والريف يمكن تفسيره من خلال مجموعة من الأسباب، منها:[1]

- ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الحضرية، وبالتالي، تمركز السكان النشطين في الحضر؛
- الهجرة الريفية خاصة بالنسبة للشباب خريجي الجامعات، بالإضافة إلى عزوفهم عن مزاولة الأعمال الفلاحية، وانتقالهم إلى العيش في المدن؛
- عزوف المرأة الريفية عن الإنخراط في المجتمع النشيط، وهذا راجع إلى عادات وتقاليد الريف الجزائري، حيث نجد امرأة نشطة اقتصاديا في كل **08** رجال.

III. طول مدة البطالة:

تتسم البطالة في الجزائر بكونها ظاهرة طويلة الأجل، وهو ما يتضح من ارتفاع عدد العاطلين عن العمل لفترة زمنية تزيد عن سنة، وذلك بما تتميز به سوق العمل الجزائرية من جمود وعدم تطابق بين ما هو معروض ومطلوب من خدمات العمل، فحسب التحقيق الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات لسنة **2019** فإن نسبة **34,6%**[2] من مجمل البطالين يبحثون عن منصب شغل في أول سنة، ويعود السبب في

---

[1] حسن المدهون، "إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية– دراسة تحليلية قياسية– حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، **2015 – 2016**، ص **127**.

[2] **"Activité, Emploi et Chômage", 2019,** sur le site www.ons.dz **(02/12/2020).**

ذلك إلى أن الوافدين الجدد من عارضي العمل قليلوا أو حتى عديموا خبرة، ليسوا على دراية بكيفية الإندماج في هذه السوق، وهو ما يكلفهم فترة زمنية لأجل الظفر بوظيفة، وتقل نسبة البطالة كلما زادت فترة البحث جراء التمكن من الحصول على منصب الشغل، أو التوجه لسوق العمل غير الرسمية أو حتى الهجرة الشرعية منها أو غير الشرعية.

بالتالي، البطالة في الجزائر بطالة إدماج بالدرجة الأولى، تواجه أساسا الوافدين الجُدد لسُوق العمل، هذا الواقع حتم على السلطات وضع مجموعة من المؤسسات مهمتها الأولى تنظيم سوق العمل من خلال تسيير مجموعة من الآليات والأجهزة تنفيذا للسياسة العامة للتشغيل، وهذه الأخيرة موضوع فقرتنا التالية.

المبحث الثاني: سياسة التشغيل ودور مؤسسات سوق العمل في تنظيم السوق.

لأجل الحد من معدلات البطالة المرتفعة سنوات تسعينيات القرن الماضي، طبقت الجزائر سياستها العامة للتشغيل من خلال سن مجموعة من القوانين، وهنا لعبت مؤسسات سوق العمل دورا مهما في تنظيم سوق العمل من خلال سهرها على تطبيق هذه القوانين.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الحديث عن الإطار المؤسسي لسوق العمل في الجزائر، ودور مؤسسات سوق العمل الوطنية في تنظيم السوق متعدد الجوانب، "حيث جاءت عدة نصوص تشريعية وتنظيمية في مجال علاقات العمل، منها ما هو تطبيقي للقانون الأساسي العام للعامل بعد صدوره، ومنها ما جاء لتكييف علاقات العمل مع الوضع الجديد الذي فرضته الإصلاحات الإقتصادية، وبصفة عامة، شكلت جملة هذه النصوص تطورا للإطار المؤسسي لسوق العمل في الجزائر"[1].

أساسا على هذا سيهتم عرضنا بمؤسسات سوق العمل المعنية بتنفيذ القوانين المؤطرة لسياسة التشغيل الوطنية، والتي تهدف إلى تحقيق التشغيل ومحاربة البطالة، من خلال دعم العمل المأجور والتشجيع على إحداث النشاط.

في هذا الصدد سنتطرق في المطلب الأول لهذا المبحث لسياسة التشغيل في الجزائر، أما المطلب الثاني فسيتحدث عن المؤسسات المنظمة لسوق العمل الوطنية، وسنحاول من خلال المطلب الثالث تقييم نتائج آليات وبرامج التشغيل في البلاد.

---

[2] حاكمي بوحفص، وآخرون، "**دور المؤسسات والتشريعات في دعم أداء سوق العمل دراسة حالة الجزائر 2003-2016**"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مصر، المجلد **08**، العدد **01**، جانفي **2017**، ص **30**.

المطلب الأول: سياسة التشغيل في الجزائر.

قبل الحديث عن سياسات التشغيل المطبقة في الجزائر، لا بد لنا من فهم ما المقصود بهذه السياسات، وذلك من خلال عرض تعريفها وإبرز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها إلى جانب إبراز أنواعها.

أولا: ما المقصود بسياسة التشغيل؟

تعرف منظمة العمل الدولية سياسة التشغيل بكونها، "رؤية منسقة ومترابطة لغايات التشغيل في بلد معين، وسبل تحقيقها. وهي بذلك تُشير إلى مجموعة من التدخُلات المُتعددة الأبعاد، والمُتوخاة من أجل تحقيق أهداف وأغراض مُحددة، كمية ونوعية للتشغيل في البلد. فهي تشتمل على خطة لما يجب القيام به، تم اختيارها من بين البدائل، في ضُوء ظروف مُعينة، وثم اعتمادها على أساس إتفاق مُشترك توصلت إليه جميع الأطراف المُهتمة بذلك، وتقوم الحكومة بمُتابعتها من أجل التصدي للتحديات والفرص التي تم تحديدها بوُضُوح"[1].

كما أن سياسة التشغيل ليست مُجرد برنامج لخلق فُرص الشغل، بل أنها تأخذ بالإعتبار نطاقا كاملا من القضايا الإجتماعية والإقتصادية، إذ تُؤثر على مجالات كثيرة من مجالات عمل الحكومة، وليس فقط المسؤولة عن العمل والتشغيل، كما تُؤثر على كل جُزء من أجزاء الإقتصاد. فهي تجمع بين مُختلف التدابير والبرامج والمُؤسسات التي تؤثر على العرض والطلب فيما يتعلق بالعمل، وعلى أداء أسواق العمل.[2]

وتهدف سياسة التشغيل عُموما إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:[3]

- توفير فرص الشغل لكل فرد من أفراد القوة العاملة المُتاحة الراغبة في العمل من أجل الكسب؛
- رفع مستوى المعيشة عن طريق زيادة دخل الأفراد؛
- توفير حرية إختيار العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه؛
- تنظيم أساليب ومواعيد إدخال التحسينات التقنية، بحيث لا تؤثر على القوة العاملة بعد تعيينها؛
- تكوين وإعداد القوة العاملة، لتحقيق تأهيل مهني ومهارة عالية لأداء أفضل؛
- تنظيم علاقات العمل من خلال الأطر القانونية والتشريعية التي تُحددها تشريعات العمل لكل دولة؛
- خلق مناصب شغل أكثر إنتاجية، بما يسمح بالإستخدام الكفء لقدرات العمال، مما يضمن زيادة في حجم الناتج المحلي.

---

[1] منظمة العمل الدولية، إدارة سياسة التشغيل، "**سياسات التشغيل الوطنية دليل استرشادي**"، جنيف، **2014**، ص **15**.

[2] منظمة العمل الدولية، مكتب العمل الدولي، "**سياسات التشغيل الوطنية دليل لمنظمات العمال**"، جنيف، **2015**، ص **01**.

[3] عمار رواب، صباح غربي، "**التكوين المهني والتشغيل في الجزائر**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، المجلد **03**، العدد **01**، جانفي **2011**، ص **70**.

ثانيا: سياسات التشغيل النشطة، وسياسات التشغيل الخاملة، ودورهما في تحقيق التشغيل والحد من البطالة.

عند الحديث عن سياسات التشغيل، فإننا نتحدث عن نوعين من السياسات، سياسات ذات طابع اقتصادي للتشغيل، وأخرى ذات طابع اجتماعي للحد من البطالة، فالأولى تعتمد على البعد الإقتصادي في تحقيقها للشغل، من خلال التأثير المباشر على هذا الأخير، في حين تعمل الثانية على معالجة قصور السياسة الإقتصادية للتشغيل، وذلك بتقديم دعم ورعاية اجتماعية لأولئك الذين لم يتمكنوا من الإندماج في سوق العمل من القوة العاملة البطالة، بهدف التخفيف من الآثار والإنعكاسات السلبية لأزمة البطالة عليهم.

تُعْرَفْ سياسة التشغيل ذات البعد الإقتصادي بالسياسة النشطة أو الإيجابية أو الفعالة للتشغيل، وهي عبارة عن كل "الإجراءات والتدابير التي تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العمالة الموجودة، أو على تحقيق مناصب شغل جديدة مع إمكانية تعزيزها، من خلال تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن الشغل، وعلى تكييف اليد العاملة حسب جملة من السياسات التي تراعي حاجيات الإقتصاد"[1].

ويمكن أن تشمل سياسات سوق العمل النشطة تدابير على جانب العرض وتدابير أخرى على جانب الطلب، وعادة ما تصنف برامجها في أربع مجموعات رئيسية: برامج تدريب، وبرامج النهوض بتنظيم المشاريع (هيئة تقديم المساعدة المالية وغير المالية)، وبرامج خدمات التشغيل والوساطة، وخدمات في سياق مشروعات دعم التشغيل والأشغال العامة.[2]

ووفقا لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، تندرج ضمن هذه السياسة مجموعة من الإجراءات والأجهزة وهي:[3]

- المصالح العُمومية للتشغيل؛
- التكوين المهني؛
- التناوب على الوظائف وتقسيم العمل؛
- حوافز العمل؛
- التشغيل المحمي وإعادة التأهيل؛
- خلق فرص عمل مباشرة؛

---

[1] فاطمة بوسالم، نضال يدروج، "**سياسة التشغيل في الجزائر بين الاهداف المسطرة والنتائج المحققة**"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، المجلد **01**، العدد **02**، سبتمبر **2017**، ص **10**.

[2] غادة برسوم وآخرون، "**الشباب والتشغيل في شمال إفريقيا: عرض عام وإقليمي**"، منظمة العمل الدولية، جنيف، **2018**، ص **28**.

[3] Christine ERCHEL, **"Les Politiques de l'emploi",** sur le site http: https://www.melchior.fr/note-de-lecture/les-politiques-de-l-emploi **(02/11/2020)**

– تقديم إعانات لإنشاء المؤسسات.

في حين تُعْرَفْ سياسة التشغيل ذات الطابع الاجتماعي بالسياسة غير النشطة أو الخاملة أو السلبية أو المعوضة؛ "وتتضمن إجراءات تخص التعويض عن البطالة وفقدان مناصب العمل، عبر تقديم منح أو إعانات، وكذا التقليص والتخفيض من حجم اليد العاملة النشطة، بمعنى تحفيز العمال المسنين على طلب التقاعد مُسبقا، ويصنف هذا النمط من السياسات ضمن الإجراءات العلاجية، أو التي تكتفي بمعالجة الإختلال الحاصل في سوق العمل، أو التخفيف من وطأة أزمة البطالة"[1].

كما تمثل خدمات التشغيل السالبة، مجموع الإجراءات أو التدابير السلبية، تقوم على مُعالجة الخلل في سُوق العمل دون التطرق لأسبابه، وتستبعد التشغيل الكامل، مُعتمدة على حُلول قصيرة الأمد لحل مُشكلة البطالة، فتتمكن على المدى القريب من تخفيض تكاليف سياسات التكيف الإقتصادي للأفراد والجماعات، عن طريق إقامة برامج الدعم المادي، والمُحافظة على الوضع دون تدهور. مثل برامج التقاعد المبكر، وإعانات البطالة، والتأمين ضد البطالة.[2]

ثالثا: مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة أساس السياسة الوطنية لترقية التشغيل.

عند التطرق إلى سياسة التشغيل في الجزائر، فإنّه وابتداء من الفاتح جوان **2008**، تم إعداد وتنفيذ مُخطط عمل من أجل ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، هذا الأخير يُشكل أساس السياسة الوطنية لترقية التشغيل، بتكريسه رؤية السلطات العمومية فيما يتعلق بمسألة التشغيل والبطالة في البلاد.

وتتميز هذه الرؤية بكونها مُقاربة اقتصادية، تعتمد من جهة على تقييم شامل لتجربة السنوات العشر الأخيرة في مجال ترقية التشغيل ومكافحة البطالة، كما تأخذ من جهة أخرى بعين الإعتبار واقع السياق الإقتصادي والإجتماعي للبلاد، وتطور الإطار الإقتصادي الكلي، ومُختلف العوامل المُؤثرة على التشغيل، لاسيما الإستثمارات والنُمو خارج المحرُوقات، وكذا مُساهمة الفاعلين والشُركاء في هذا المجال، وضرُورة برُوز مرفق عُمومي للتشغيل ناجع وهيئات خاصة للتنصيب، وأخيرا ضرورة إرساء مسعى قطاعي مُشترك من أجل تنشيط سُوق العمل. وهُو ما تطلب تحديد وتحليل المزايا والصُعوبات التي يعرفها الإقتصاد الوطني، ومن ثمّة سوق العمل، وهذا من أجل تقديم اقتراحات لإجراءات وتدابير تأخذ بعين الاعتبار القدرات الحقيقية للإقتصاد الجزائري.

ويمكن حصر أهم الصعوبات التي تعيق ترقية التشغيل في:

– العجز في مجال اليد العاملة المُؤهلة؛

---

[1] محمد دحماني ادريوش، "**إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، **2012- 2013**، ص **59**.

[2] نفس المرجع، ص **59**.

- عدم التوافق بين فروع التكوين وحاجيات سوق العمل؛
- ضُعف قُدرات المُؤسسات في التكيف مع السياق الإقتصادي الجديد؛
- ضُعف في توجيه الإمتيازات نحو الإستثمارات المُولدة لمناصب الشغل؛
- ترجيح النشاط التجاري السريع الربح على حساب الإستثمار المنتج والمولد لمناصب شغل دائمة؛
- ضُعف رُوح المُبادرة المُقاولاتية، لاسيما عند الشباب؛
- العامل الإجتماعي والثقافي المُتميز بتفضيل اللجُوء إلى العمل المأجُور في الإدارة؛
- نُقص الوساطة والشفافية في سُوق العمل؛
- ضُعف التنسيق ما بين القطاعات؛
- ضُعف الحركية الجُغرافية والمهنية لليد العاملة.

أما عن أهم المزايا التي تُساعد على ترقية التشغيل، نذكر منها:

- إطار اقتصادي كلي مُستقر ومُشجع؛
- مُواصلة النُمو الإقتصادي خارج المحرُوقات؛
- برامج هامة للإستثمار العُمومي.

ويتمحور مسعى هذا المُخطط أساسًا حول الأهداف الرامية إلى تطوير عُروض الشغل مُباشرة من خلال برامج إحداث النشاط، أو من خلال المُساعدات في الأجُور، وتطوير الكفاءات المُتعلقة بالتشغيل، عن طريق تدابير تخص التكوين، لزيادة تشغيلية العاطلين عن العمل، والرفع من فرص الحصول على منصب شغل لديهم، وترقية نجاعة مؤسسات سوق العمل لتحقيق أكبر توازن بين طلبات وعروض العمل.

ولبُلوغ الأهداف المذكورة أعلاه، يرتكز **مُخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة** على سبعة محاور أساسية، وهي:[1]

1. **دعم الإستثمار في القطاع الإقتصادي المُحدث لمناصب الشغل:** ويُمكن تجسيده من خلال:
   - تنفيذ الإستراتيجية الصناعية؛
   - تنفيذ كافة المُخططات التوجيهية لتنمية القطاعات؛
   - دعم تنمية المُؤسسات والصناعات الصغيرة والمُتوسطة؛
   - الإسراع في إصلاح نمط تنظيم واستغلال الأراضي الفلاحية العُمومية؛
   - الإسراع في إصلاح النظام المالي والبنكي؛
   - الإسراع في إصلاح العقار الصناعي.

[1] Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Social, **"le plan d'action pour la promotion de l'emploi et de la lutte contre le chômage** ", adopté par le conseil du gouvernement du **01er** avril **2008**.

2. **ترقية التكوين المُؤهل قصد تسهيل الإدماج في عالم الشغل:** من خلال:
   - تشجيع التكوين في الوسط المهني بالموقع، من خلال دعم الدولة للمُؤسسات التي تُشارك في نشاطات التكوين، لا سيما في التخصصات والتأهيلات التي تَعرف عَجزًا في سُوق العمل؛
   - إبرام اتفاقيات تشغيل/ تكوين في الموقع مع المؤسسات الاقتصادية؛
   - إبرام اتفاقيات شراكة بين المؤسسات الاقتصادية والمصالح العمومية للشغل ونظام التكوين المهني؛
   - تكييف التخصصات المُدرسة على مُستوى التعليم العالي والتكوين المهني مع مُتطلبات سُوق العمل؛
   - تشجيع التكوين في الحرف الصغيرة والصناعات التقليدية، من خلال دعم الدولة للحرفيين المُؤطرين لطالبي الشغل.
3. **ترقية سياسة تحفيزية اتجاه المُؤسسات لتشجيع إحداث مناصب الشغل:** وذلك بـ:
   - تحسين مُستوى التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية، وتشجيع تنمية الإستثمارات، وتتمثل هذه التحفيزات خُصوصًا في تحسين مُستوى التخفيضات في حصة اشتراك المُستخدم في الضمان الاجتماعي؛
   - تخفيض الضريبة على الدخل والضريبة على أرباح الشركات مقابل التشغيل؛
   - تمديد مدة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات إلى:
     - ✓ خمس **(05)** سنوات بالنسبة للمُؤسسات التي تُنشئ بين **50** و**100** منصب شغل؛
     - ✓ سبع **(07)** سنوات بالنسبة للمُؤسسات التي تُنشئ أكثر من **100** منصب شغل.
4. **تحسين وعصرنة تسيير سُوق العمل:** بهدف التقريب بين طالبي الشغل والمُستخدمين من خلال:
   - مُواصلة برنامج إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل وعصرنتها؛
   - إعادة تأهيل مُديريات التشغيل الولائية.
5. **ترقية تشغيل الشباب:**[*] ترتكز السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب على دعم تنمية المُبادرات المُقاولاتية، ودعم ترقية التشغيل المأجُور.
   - أ. **دعم تنمية المُبادرات المُقاولاتية:** ويعتمد على:
     - جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
     - جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

[*] سنتطرق لكل من، جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وجهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وجهاز دعم الإدماج المهني، بالتفصيل في فقرات لاحقة.

ب.دعم ترقية التشغيل المأجُور: في هذا الإطار تم إنشاء جهاز جديد يُسمى جهاز دعم الإدماج المهني، وهو مُسير من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل.

6. **إنشاء ووضع هيئات التنسيق القطاعي المُشترك:** وتتمثل في لجنتين:

– لجنة وطنية للتشغيل برئاسة رئيس الحكومة(*)، وتضُم وزراء القطاعات المعنية؛

– لجنة قطاعية مُشتركة لترقية التشغيل يرأسها الوزير المُكلف بالتشغيل مع امتدادات على مُستوى الولايات برئاسة الوالي.

7. **مُتابعة ومُراقبة وتقييم تنفيذ مُخطط العمل لترقية التشغيل ومُحاربة البطالة:** والذي يتم على ثلاث مُستويات، وهي:

– اللجنة الوطنية للتشغيل يرأسُها رئيس الحُكومة؛

– اللجنة القطاعية المُشتركة لترقية التشغيل، برئاسة الوزير المُكلف بالعمل والتشغيل؛

– الوزير المُكلف بالتشغيل، عبر الإمتدادات المحلية بالإضافة إلى المرفق العُمومي للتشغيل.

وحتى تتجسد سياسة التشغيل على أرض الواقع، لابُد لها من مُؤسسات عُمومية تسهر على تنفيذ ومُراقبة مُختلف البرامج والآليات الموضوعة من طرف السُلطات العامة في هذا المجال، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تنظيم وتحسين أداء سُوق العمل، وبالتالي، الرفع من وتيرة التشْغِيل والخفض من مُعدلات البطالة، لهذا سنُخصص الفقرة التالية من بحثنا لعرض مُؤسسات التشغيل في الجزائر المُكلفة بتسيير مُختلف البرامج الموضوعة من أجل تنفيذ سياسة التشغيل الوطنية.

المطلب الثاني: المؤسسات المنظمة لسوق العمل الجزائري.

حتم الوضع الإقتصادي للجزائر سنوات ثمانينيات القرن الماضي خاصة بعد أزمة انهيار أسعار النفط سنة **1986**، اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية من أجل جدولة ديونها وفي مقابل ذلك كان لزاما عليها تطبيق مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية، التي كانت تكلفتها الإجتماعية باهضة، وآثارها على وضع التشغيل والبطالة في سوق العمل الجزائرية بالغة الأهمية. ومن أجل التخفيف من حدة هذه الآثار قامت السلطات الجزائرية بمرافقة هذه الإصلاحات بإصلاحات أخرى مست سوق العمل في محاولة لإعطاء ديناميكية لهذه السوق، فاستحدثت مجموعة من البرامج تُسيَّر من طَرف مجموعة من المُؤسسات التي تلعب دورا مهما في تنظيم سوق العمل، نجد من هذه المؤسسات ما هو موضُوع تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ومنها ما هو موضوع تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، لتعتبر بذلك هاتين الوزارتين الجهة الوصية لسياسة التشغيل ومؤسسات سوق العمل الوطنية.

(*) الوزير الأول حاليا.

وتنقسم هذه البرامج من حيث الأهداف إلى برامج تهدف إلى دعم وترقية العمل المأجور، حيث تُدمج الشباب البطال في مناصب شغل غير دائمة، تحضيرًا له للادماج في سُوق العمل بشكل دائم بعد تمكنه من اكتساب الخبرة؛ وبرامج تهدف لدعم وتطوير رُوح المُبادرة المُقاولاتية لدى الشباب البطال، وذلك بمساعدتهم على إنشاء مُؤسساتهم الخاصة.

أولا: مُؤسسات وبرامج التشغيل الموضُوعة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

أنيط بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تسيير ثلاث هيئات، تتمثل الهيئة الأولى في الوكالة الوطنية للتشغيل **(ANEM)**، والتي تلعب دور الوسيط في سُوق العمل الجزائري، وهي تُعنى منذ سنة **2008** بتسيير جهاز المُساعدة على الإدماج المهني **(DAIP)**.

أما الهيئتين الأخريين فتُعنى كل منهما بتنمية رُوح المُبادرة المُقاولاتية لدى الشباب البطال، من خلال مُساعدتهم على إنشاء مشاريعهم الخاصة، وهُما: الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة **(CNAC)**، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **(ANSEJ)**.

I. الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):[1]

غداة الاستقلال أنشأت الدولة الجزائرية مرفق عمومي للتشغيل والمتمثل في الديوان الوطني لليد العاملة في نوفمبر **1962** بمقتضى المرسوم رقم **62-99** المؤرخ في **29** نوفمبر **1962** المتعلق بإنشاء الديوان الوطني لليد العاملة وذلك في إطار سياسة ترقية التشغيل ومكافحة البطالة.

يعد الديوان الوطني لليد العاملة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري منذ سنة **1971** بأمر رقم **71-42** المؤرخ في **17** يونيو سنة **1971** والمتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة ليتغير اسمه سنة **1990** ويصبح الوكالة الوطنية للتشغيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم **90-259** مؤرخ في **08** سبتمبر **1990**.

وتعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم **06-77** المؤرخ في **18** فبراير **2006** وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وهي تعتبر أداة الدولة في أداء مهامها كوسيط في سوق العمل.

وتتمثل مهام الوكالة في:[2]

- تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها؛
- جمع عروض وطلبات العمل ووضعها في علاقة فيما بينها؛
- متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية بالجزائر؛

---

[1] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على الموقع:

https://www.mtess.gov.dz/ar/السياسة-الوطنية-للتشغيل/# **(28/10/2019)**

[2] الوكالة الوطنية للتشغيل على الموقع:

http://www.anem.dz/ar/pages/mission-et-objectifs-de-l-anem-ar.html **(16/11/2020)**

- ضمان تطبيق التدابير الناجمة عن الاتفاقيات خاصة الاتفاقيات الدولية في مجال التشغيل؛
- ضمان تطبيق تدابير الرقابة المنبثقة عن أحكام القانون رقم **19-04** المؤرخ في **25** ديسمبر **2004** والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، فيما يخصها.

يحق لكل طالب شغل بلغ السن القانوني للعمل أيا كان مستوى تأهيله، الاستفادة من تنصيب عن طريق الوكالات التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل، وفقا للعروض الواردة من طرف الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة، ويستفيد من التوجيه والإستشارة والمرافقة في البحث عن الشغل وعن التنصيب.

➢ وكالات التشغيل الخاصة المرخص لها:

إن الوساطة في سوق العمل الجزائري من مهام الوكالة الوطنية للتشغيل **(ANEM)** والهيئات الخاصة المعتمدة للتنصيبات **(OPAP)** منذ سنة **2004** بمقتضى القانون رقم **19-04** المؤرخ في **25** ديسمبر **2004** لمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل.

إذ صادقت الجزائر سنة **2006** على الاتفاقية رقم **181** للمكتب الدولي للعمل حول الوكالات الخاصة للتشغيل. حسب هذه الإتفاقية، يقصد بالوكالة الخاصة للتشغيل أي شخص طبيعي أو معنوي مستقل عن السلطات العمومية، يمكنه توفير الخدمات المتعلقة بالتقريب بين عروض وطلبات العمل. ولهذا الغرض، تم صدور سنة **2007** المرسوم التنفيذي رقم **07-123** المؤرخ في **24** أبريل **2007** المتضمن تحديد شروط وكيفية منح وسحب الإعتماد من الهيئات الخاصة للتنصيب. بحيث يرتكز هذا الإطار القانوني على معايير الفعالية والشفافية وعلى مبدأ التكامل مع المرفق العمومي للتشغيل. ويقدر عدد الهيئات الخاصة للتنصيب المعتمد والتي تمارس نشاط الوساطة في سوق العمل الجزائري بـ: **47** هيئة خاصة.[1]

➢ جهاز المساعدة على الإدماج المهني:[2]

يهدف هذا الجهاز، المحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم **08-126** المؤرخ في **19** أفريل **2008**، المعدل والمتمم والمسير من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل، المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني إلى:

- تشجيع الإدماج المهني لطالبي الشغل المبتدئين؛
- تشجيع كافة أشكال النشاطات والتدابير الرامية إلى ترقية الشباب، لاسيما عبر برامج تكوين- تشغيل وتوظيف.

---

[1] الوكالة الوطنية للتشغيل على الموقع:
https://www.anem.dz/#/article/Organismes_prives_agrees_de_placement **(08/01/2023).**

[2] في هذا الشأن يمكن الاطلاع على الملحق رقم **(05)** الذي يوضح أنواع العقود التي يتضمنها جهاز المساعدة على الادماج المهني، وكذا مختلف الامتيازات التي يوفرها لكل من الشباب البطال والمستخدمين.

ويتضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني ثلاث أنواع من عقود الإدماج إلى جانب عقد عمل مدعم، ويعتبر هذا الأخير بمثابة عقد عمل بمفهوم القانون رقم **90-11** المؤرخ في **21** أفريل **1990** والمتعلق بعلاقات العمل ويدخل في إطار تشجيع توظيف الشباب المدمج لدى المؤسسات العمومية والخاصة. يتقاضى الشباب طالبي الشغل المبتدئين الموظفين في هذا الإطار أجور طبقا لسلم الأجور للهيئة المستخدمة. تساهم الدولة في أجر المنصب لمدة ثلاث **(03)** سنوات غير قابلة للتجديد من خلال مساهمة محددة.

ويمكن للشباب المدمجين في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني أن يستفيدوا من تكوين تكميلي أو تجديد معارفهم أو تحسين مستواهم من أجل تكيفهم لمنصب العمل وتحسين مؤهلاتهم.

يمكن للشباب المدمجين في إطار عقود إدماج حاملي الشهادات أو عقود الإدماج المهني أو عقود تكوين – إدماج، باستثناء المنصبين لدى الحرفيين المعلمين، الاستفادة من **عقود تكوين–تشغيل** تمول في حدود **60%** من الجهاز لمدة أقصاها ستة **(06)** أشهر في حالة التزام المستخدم بتوظيف المستفيد لفترة لا تقل عن سنة واحدة عند انتهاء التكوين.

تنظم عمليات التكوين بالشراكة مع قطاع التكوين المهني لفائدة الشباب المتراوح أعمارهم من **16** إلى**20** سنة في المهن التي تعرف عجزا في سوق العمل لمدة ستة **(06)** أشهر يستفيد خلالها الشاب من منحة تقدر بـ **000 3** دينار جزائري.

➢ **منحة البطالة**:

أوكلت إلى الوكالة الوطنية للتشغيل مهمة تسيير جهاز منحة البطالة طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي **70-22** المؤرخ في **10** فبراير سنة **2022** المحدد لشروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها، وفقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في **21** فبراير سنة **2022**، المحدد لكيفيات دفع منحة البطالة.

II. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

أسس هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم **94-188** المؤرخ في **06** جويلية **1994**، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم **94–09** المؤرخ في **26** ماي **1994**، والذي يعتبر كمؤسسة عمومية للضمان الإجتماعي تعمل على تخفيف الآثار الإجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الإقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي.

في إطار برنامج محاربة البطالة ودعم الشغل، أنيط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة **2004** بمهمة تسيير جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين **(35)** وخمسين **(50)** سنة بموجب المرسوم التنفيذي رقم **04-01** المؤرخ في **03** جانفي **2004** المتمم للمرسوم التنفيذي رقم **94-188** المؤرخ في **06** جويلية **1994**. وفي سنة **2010** أدخلت

السلطات العمومية تعديلات على الجهاز بموجب المرسوم الرئاسي رقم **10 - 156** المؤرخ في **20** جوان **2010** تتضمن:

- تخفيض مدة التسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل (شهر واحد **(01)** بدلا من ستة **(06)** أشهر)؛
- رفع مستوى الإستثمار من خمسة **(05)** ملايين دينارا جزائريا إلى عشرة **(10)** ملايين دينارا جزائريا؛
- الإلتحاق بالجهاز من ثلاثين **(30)** سنة (بدلا من خمسة وثلاثين **(35)** سنة) إلى خمسة وخمسين **(55)** سنة؛
- تمكين المقاولين الذين سبق لهم إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الصندوق من الاستفادة من تمويل لأجل توسيع نشاط مؤسساتهم والحصول على نفس الإمتيازات الضريبية.

يجب على كل شخص مهتم بالجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أن يستوفي الشروط الآتية:[1]

- أن يبلغ من العمر ما بين **30** و**55** سنة؛
- أن يكون من جنسية جزائرية؛
- أن لا يكون شاغلا منصب عمل مأجور أو يمارس نشاط لحسابه الخاص عند إيداعه طلب الإعانة؛
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بصفة طالب شغل أو أن يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛
- أن يتمتع بمؤهل مهني و/أو يمتلك مؤهلات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به؛
- تقديم مساهمة شخصية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه؛
- أن لا يكون قد استفاد من إعانات الدولة في مجال إحداث النشاط في إطار هياكل الدعم الأخرى.

تتمثل الخدمات الموجهة لذوي المشاريع في المرافقة الشخصية طيلة مراحل إنشاء النشاط والتصديق على الخبرات المهنية والمساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الإنتقاء والإعتماد.

ترتكز الإستثمارات المنجزة في إطار هذا الجهاز على نمط تمويلي ثلاثي يشترك فيه كل من صاحب المشروع والبنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتكلفة استثمارية لا تتعدى عشرة ملايين دينار جزائري.

[1] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على الموقع:

https://www.mtess.gov.dz **(16/11/2020).**

كما يمكن للشاب البطال الاستفادة من القروض الإضافية المعفاة من الفوائد، إعفاء ضريبي وشبه ضريبي إضافة إلى تخفيض نسب الرسوم الجمركية .[1]

بخصوص عملية تقويم خبرات أصحاب المشاريع المهنية، فإنها تتم بتمويل من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وإسهام من وزارة التكوين والتعليم المهنيين وباقي القطاعات المعنية (التصديق على المؤهلات المهنية).

فيما يتعلّق بمخاطر قروض الإستثمارات، تمّ إنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض استثمارات البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمس وثلاثين **(35)** وخمسين **(50)** سنة بموجب المرسوم التنفيذي رقم **04-03** المؤرخ في **03** جانفي **2004**. والذي يضمن القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية لفائدة البطالين أصحاب المشاريع، وذلك بتغطيته باقي الديون المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية، من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالإعسار وذلك في حدود **70%**.

ويتمثل منخرطو صندوق الكفالة المشتركة في كل من البنك وصاحب المشروع، حيث يتوجب على هذا الأخير بعد حصوله على شهادة الأهلية المسلمة له من طرف مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكذا حصوله على الموافقة البنكية لتمويل مشروعه الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة وكذا دفع حقوق الانخراط المحددة بـ: **0,35%** من قيمة القرض دفعة واحدة في الحساب المحلي لصندوق الكفالة المشتركة، حيث تغطي كل مدة القرض. أما البنك فبعد قبوله بتمويل المشروع لصالح البطال صاحب المشروع في إطار الجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، يتوجب عليه هو الأخر دفع اشتراك سنوي يقد بـ: **01%** من القرض الممنوح من قبله.

III. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:[2]

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم **96-296** المؤرخ في **08 سبتمبر 1996**، المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم **98-231** المؤرخ في **13** جويلية سنة **1998** والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم **03-288** المُؤرخ في **06** سبتمبر سنة **2003**.

تعتبر الوكالة هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتهدف أساسا إلى تعزيز دعم إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات من طرف الشباب ذوي المشاريع أو توسيعها، بهدف تحقيق الثروة ومناصب الشغل.

---

[1] في هذا الشأن يمكن الاطلاع على الملاحق رقم **(06)** ورقم **(07)** ورقم **(08)**، والتي توضح صيغ التمويل، والاعانات المالية، والامتيازات الجبائية، والقروض غير المكافئة الاضافية، الممنوحة في اطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

[2] في هذا الشأن يمكن الاطلاع على الملاحق رقم **(06)** ورقم **(07)** ورقم **(08)**، والتي توضح صيغ التمويل، والاعانات المالية، والامتيازات الجبائية، والقروض غير المكافئة الاضافية، الممنوحة في اطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

➢ **مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وشروط الإستفادة من الإمتيازات التي تقدمها:**

تتمثل مهامها في:[1]

- تقديم الإستشارة ومُرافقة الشباب ذوي المشاريع في إنشاء النشاطات؛
- تزويد الشباب ذوي المشاريع، بكافة المعلومات ذات الطابع الإقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بنشاطاتهم؛
- تطوير العلاقة مع مُختلف شركاء الجهاز(بنوك، مصالح الضرائب، صناديق الضمان الإجتماعي للأجراء ولغير الأجراء...)؛
- تطوير الشراكة بين القطاعات لتحديد فُرص الإستثمار في مُختلف القطاعات؛
- ضمان تكوين مُتعلق بالمُؤسسات لصالح الشباب ذوي المشاريع؛
- تشجيع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

وحتى يستفيد الشباب البطال من الإمتيازات التي تُقدمها الوكالة في إطار جهاز دعم إنشاء مُؤسسات مصغرة من طرف الشباب أصحاب المشاريع، والمُسير من طرفها لابد أن تتوفر فيهم الشرُوط التالية:[2]

- أن يتراوح سن الشاب أو الشباب ما بين **19** و**35** سنة، في الحالات الاستثنائية وعندما يحدث الاستثمار ثلاثة **(03)** مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشباب ذوي المشاريع الشركاء في المُقاولة)، ويُمكن رفع سن مُسير المُقاولة المُحدثة إلى **40** سنة كحد أقصى؛
- أن يكون أو يكونوا ذوي شهادة أو تأهيل مهني و/ أو لديهم مُؤهلات معرفية مُعترف بها؛
- أن يقدم أو يقدموا مُساهمة شخصية في شكل أموال خاصة؛
- أن لا يكون أو يكونوا شاغلين وظيفة مأجورة عند تقديم استمارة التسجيل للاستفادة من الإعانة؛
- أن يكون مُسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كبطال طالب للشغل؛
- أن لا يكون مُسجلا على مُستوى مركز تكوين أو معهد أو جامعة عند تقديم طلب الإعانة، ما عدا في حالة ما إذا تعلق الأمر بتحسين مُستوى نشاطه؛
- أن لا يكون قد استفاد من إعانة بعنوان إحداث النشاطات.

---

[1] منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الموقع:
http://www.ansej.org.dz/images/flayer/presentation_AR.pdf **(28/10/2019).**

[2] منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مرجع سابق.

- **جهاز دعم إنشاء مُؤسسات مُصغرة من طرف الشباب أصحاب المشاريع المُسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:**

أسس هذا الجهاز بموجب المرسوم الرئاسي رقم: **96-234** المؤرخ في **02** جويلية **1996**، المعدل والمتمم، المتعلق بدعم تشغيل الشباب والموجه للشباب أصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم من **19** إلى **35** سنة (**40** سنة للمقاول الذي يحدث مشروعه ثلاثة مناصب شغل).

- **صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها للشباب المقاول:**

تم إنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع، بموجب المرسوم التنفيذي رقم: **98-200** المؤرخ في **09** جوان **1998**، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم **03-289** المؤرخ في **06** سبتمبر **2003**،[*] ويتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية وبالإستقلال المالي.

يتوجب على كل صاحب مشروع الإنخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع لضمان تمويل مشروعه. وتتمثل المهمة الأساسية لهذا الصندوق في تدعيم البنوك أكثر لتحمل الأخطار الخاصة بتمويل المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الجهاز المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يتمثل المنخرطون في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع، في البنوك التي تمنح القروض لإنشاء مؤسسات مصغرة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من جهة، وفي الشباب أصحاب المشاريع الذين اختاروا صيغة التمويل الثلاثي لإنجاز مشاريعهم من جهة أخرى.

يدفع الإشتراك دفعة واحدة وكاملا في الحساب المحلي لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع خلال انخراط المؤسسة المصغرة. وتقدر نسبة اشتراك الشباب أصحاب المشاريع بـ: **0,35%** من مبلغ القرض الذي يمنحه البنك، أما حصة البنوك فهي محددة بـ: **01%** من مبلغ القرض البنكي.

- **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:**[1]

تم تغيير إسم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم **20-329** المؤرخ في **22** نوفمبر **2020**، ليصبح **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية**، والذي يتضمن انشاء هذه الوكالة

---

[*] المرسوم التنفيذي رقم **20-330** المؤرخ في **22** نوفمبر **2020**، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي **98-200** المؤرخ في **09** جوان **1998** والمتضمن احداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي.

[1] في هذا الشأن يمكن الاطلاع على الملحق رقم **(09)**، والملحق رقم **(10)**، واللذان يوضحان التركيبة المالية، والاعانات المالية، والامتيازات الجبائية، والقرض الإضافي غير المكافئ لكراء محل، والقرض الاضافي غير المكافئ للاستغلال الممنوحة في اطار الجهاز المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

ويحدد قانونها الأساسي. وهي هيئة ذات طابع خاص، موضوعة تحت **وصاية الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة**[*].

تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، بهدف مرافقة حاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات، قصد تحقيق الثروة والشغل، كما تسعى إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.

ثانيا: مؤسسات وبرامج التشغيل الموضوعة تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

هناك من برامج التشغيل الموضوعة تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ما يهتم بالتشغيل المأجور ومنها ما يهتم بترقية روح المبادرة المقاولاتية.

وتشرف على مختلف هذه البرامج كل من وكالة التنمية الإجتماعية **(ADS)** والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **(ANGEM).**

I. وكالة التنمية الإجتماعية (ADS):

وكالة التنمية الإجتماعية هي هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع باستقلالية إدارية ومالية، تضمن لها مرونة وشفافية في تسيير برامجها، أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم **96-232** المؤرخ في **29** جوان **1996**، ويتمثل هدفها الأساسي في مكافحة الفقر والبطالة والتهميش الذي يمس الفئات الإجتماعية المحرومة. وتشرف وكالة التنمية الإجتماعية على تسيير مجموعة من البرامج والمتمثلة في:

1. برامج المساعدة والتنمية الإجتماعية:

وهي تضم:

أ. **المنحة الجزافية للتضامن (AFS):**[1] تعد المنحة الجزافية للتضامن من أهم برامج الدعم الإجتماعي الموضوعة من طرف الدولة، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم **96-353** المؤرخ في **19** أكتوبر **1996**، المتمم للمرسوم رقم **94-336** المؤرخ في **24** أكتوبر **1994**، المتعلق بمنح تعويضات الشبكة الإجتماعية **(AFS-IAIG).**

المنحة الجزافية للتضامن عبارة عن إعانة مباشرة مخصصة للفئات السكانية العاجزة عن العمل والتي لا تستطيع الإستفادة من فرص مولدة للمداخيل المنبثقة عن الإنعاش الاقتصادي وأجهزة ترقية الشغل، يهدف هذا البرنامج أساسا إلى الإدماج الإجتماعي للفئات السكانية المعوزة وتدعيم الإنسجام الإجتماعي مع ضمان حقوقهم الإجتماعية الأساسية.

---

[*] وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة حاليا.

[1] في هذا الشأن يمكن الاطلاع على الملحق رقم **(11)**، الذي يوضح الفئات المستفيدة من المنحة الجزافية للتضامن، وكذا المزايا الممنوحة.

ب.الخلايا الجوارية للتضامن (CPS): وضع برنامج الخلايا الجوارية للتضامن بالقرار التنفيذي رقم **307-08** المؤرخ في **27** سبتمبر **2008**. وتتشكل الخلية الجوارية للتضامن من فريق متعدد الإختصاصات: أطباء، أخصائيين نفسانيين واجتماعيين ومساعدين اجتماعيين، ومهندس زراعي أو اقتصادي، حسب منطقة تدخل الخلية، وأيضا سائق.

تمثل أهداف برنامج الخلايا الجوارية للتضامن:[1]

- ✓ تحديد جيوب الفقر التي ستوجه إليها نشاطات وكالة التنمية الإجتماعية، يتم نشاط الإستهداف هذا بالإتفاق مع مديريات النشاط الإجتماعي على مستوى الولايات؛
- ✓ تحديد حاجيات الفئات السكانية المعنية؛
- ✓ إعداد مخطط عمل للتكفل بالمشاكل والصعوبات التي تعاني منها الفئات السكانية المعنية بالتحقيق الميداني؛
- ✓ وضع مخطط العمل ومتابعة تنفيذه.

ج.برنامج التنمية الجماعية (DEV-COM): هو جهاز يهدف إلى تشجيع اليقظة الجماعية في أوساط الفئات السكانية المحرومة، من خلال إنجاز أشغال منشآت قاعدية صغيرة تستجيب لحاجتهم الأولية ويعتمد هذا البرنامج على مسعى إشراكي يتطلب انضمام ومساهمة الفئات السكانية المعنية. هذا البرنامج مبادر به وممول من طرف وكالة التنمية الإجتماعية، على أساس مشاريع اجتماعية اقتصادية تم تحديدها من طرف الخلايا الجوارية للتضامن، بمساهمة السكان وممثليهم. يصل مبلغ مشروع التنمية الجماعية الى حدود **4 000 000** دينار جزائري للمشروع مدرجة على النحو التالي:[2]

- ✓ **90%** من مبلغ المشروع على عاتق وكالة التنمية الاجتماعية؛
- ✓ **10%** مشاركة الطرف المستفيد في المشروع.

وتتمثل طبيعة المشاريع في؛ أشغال صغيرة في مجال الري، النظافة والصحة العمومية، إنارة ريفية، منشآت قاعدية صحية وجوارية،...الخ.

2. برامج الإدماج عن طريق التشغيل:

وتتمثل في:

أ. **جهاز أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO):** تم انشاء هذا الجهاز بموجب المرسومين التنفيذيين رقم **96-232** المؤرخ في **29** جوان **1996**، المتضمن إنشاء

---

[1] وكالة التنمية الاجتماعية على الموقع:

http://www.ads.dz/cps.html#counters1-1mf **(16/11/2020)**

[2] منشورات وكالة التنمية الاجتماعية على الموقع:

http://www.ads.dz/assets/files/DEV-COM%20(1).pdf **(16/11/2020)**

وكالة التنمية الاجتماعية وتحديد قانونها الأساسي، ورقم **96-330** المؤرخ في **07** أكتوبر **1996** المتضمن المصادقة على اتفاقية القرض المبرم بين الجزائر والبنك العالمي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم الشبكة الاجتماعية الفترة **1997- 2000**، تمت المواصلة في تنفيذ هذا الجهاز منذ سنة **2001** على نطاق أوسع اعتمادا على الأموال العمومية للدولة. يستهدف هذا الجهاز الفئات السكانية الموجودة بالولايات والبلديات ذات نسبة بطالة مرتفعة وتفتقر إلى المنشآت القاعدية. ويتوجه نحو المؤسسات المصغرة والمقاولين الصغار في الولايات المعينة.

تحدّد مبالغ أجور مناصب الشغل في إطار جهاز الأشغال العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (بما في ذلك الأعباء الإجتماعية) حسب الأجر الوطني الأدنى المضمون والتي يجب أن تمثل حوالي **60%** من الكلفة الإجمالية للمشروع.[1]

يستفيد المقاول من برنامج عمل للمقاولين الصغار كذا عدم تطلب يد عاملة مؤهلة. في حين يستفيد العامل من أجر حسب الأجر الوطني الأدنى المضمون لمدة ثلاثة أشهر وكذا ضمان التغطية الإجتماعية لسنة كاملة.

ب.مشروع الجزائر البيضاء (BA): بناء على أحكام المنشور رقم **2042** المؤرخ في **10** أكتوبر **2005**، كلفت وكالة التنمية الاجتماعية **(ADS)** بالتكفل بتمويل العمليات التابعة لجهاز أشغال المنفعة العمومية للإستعمال المكثف لليد العاملة **(TUP-HIMO)** من خلال الجانب الخاص بتحسين البيئة في الأحياء الفقيرة حسب الإجراءات المتعلقة بمشروع" الجزائر البيضاء".[2] ويعمل هذا المشوع على تشجيع الشباب طالبي الشغل بدون دخل وبدون تأهيل، لاسيما الذين تم إقصائهم من المنظومة التربوية، وذلك بمساهمة الجمعيات والسلطات المحلية، من أجل خلق نشاطات مصغرة في مجال تنظيف الأحياء والشواطئ في موسم الإصطياف.

للإستفادة من مزايا هذا الجهاز يجب على الشاب أن يكون بطالا مسجلا في البلدية المعنية، سنه ما بين **18** و**40** سنة وذو مستوى تعليمي لا بأس به. في حين يجب أن يكون عارض العمل هو الآخر بطالا مسجلا في البلدية المعنية، سنه ما بين **18** و**59** سنة دون مستوى.

وتتمثل المزايا التي يقدمها هذا الجهاز في إبرام أربع عقود لمدة ثلاثة أشهر، الحصول على بطاقة حرفي وكذا الإستفادة من التغطية الإجتماعية لسنة كاملة. أما المزايا التي يستفيد منها العامل فتتمثل في

---

[1] منشورات وكالة التنمية الاجتماعية على الموقع:

http://www.ads.dz/tup_himo.html#counters1-1ka **(16/11/2020)**

[2] محمد حمزة قرينة، فروحات حدة، **"تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر : دراسة حالة مشروع "الجزائر البضاء" بورقلة"**، ورقة علمية مقدمة في اطار المؤتمر العلمي الدولي حول "سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة"، يومي **20** و**21** نوفمبر **2012**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص **33**.

تقاضيه أجر حسب الأجر الوطني الأدنى المضمون لمدة **12** شهرا، الحصول على خبرة في ميدان الصيانة وضمان الإستفادة من التغطية الإجتماعية لسنة كاملة.

ج. **جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات (PID):** أنشئ هذا الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي رقم **08-127** المؤرخ في **30** أفريل **2008**، عوضا عن الجهاز الأول المسمى عقود ما قبل التشغيل**(CPE)**.[1]

يهدف هذا الجهاز إلى الإدماج المهني للشباب طالبي العمل من فئة حاملي شهادات التعليم العالي وكذا التقنيين السامين المتخرجين من مؤسسات التكوين العمومية أو الخاصة المعتمدة والبالغين من العمر بين **19** و**35** سنة، بغرض السماح لهم باكتساب تجربة مهنية والرفع من قابلية توظيفهم.

حددت مدة الإدماج بسنة **(01)** واحدة قابلة للتجديد لمرة واحدة **(01)** بنفس المدة في كل القطاعات الإدارية، الاقتصادية العمومية والخاصة.

يقدر مبلغ المنحة بـ: **10 000** دينار جزائري شهريا للجامعيين و**8 000** دينار جزائري شهريا للتقنيين السامين.

يحق للمستفيدين المدمجين في إطار جهاز الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات **(PID)**، الإستفادة من خدمات الضمان الإجتماعي في مجال التكفل بالمرض والأمومة وحوادث العمل والأمراض المهنية.

د. **جهاز نشاطات الادماج الاجتماعي (DAIS):** أنشئ الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي رقم **09-305** المؤرخ في **10** سبتمبر **2009**، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم **12- 79** المؤرخ في **12** فيفري **2012**، يهدف هذا الجهاز إلى ضمان الإدماج الإجتماعي للأشخاص في حالة هشاشة إجتماعية لاسيما منهم المتسربين من المدارس، البالغين من العمر بين **18** وأقل من **60** سنة، في مناصب شغل مؤقتة ناتجة عن الأشغال أو خدمات المنفعة العمومية والإجتماعية المبادر بها من طرف كل من الجماعات المحلية، المصالح التقنية التابعة للقطاعات وكذا شركاء آخرين في التنمية المحلية ومؤسسات عمومية وخاصة، حرفيون من القطاع الخاص، المؤسسات والمعاهد التي تتدخل في الميدان الإجتماعي والخدماتي.

يستفيد المدمج في إطار هذا الجهاز من:[2]

✓ منحة شهرية قيمتها **6 000** دينار جزائري شهريا؛

---

[1] وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة على الموقع:

https://www.msnfcf.gov.dz/?p=dispositif_pid **(29/05/2020)**

[1] منشورات وكالة التنمية الاجتماعية على الموقع:

http://www.ads.dz/assets/files/DAIS%20(1).pdf **(17/11/2020)**

- ✓ مدة إدماج سنتين قابلة للتجديد مرتين؛
- ✓ تغطية اجتماعية؛
- ✓ الراحة القانونية والعطلة السنوية؛
- ✓ شهادة إدماج في نهاية مدة الإدماج.

II. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):[*]

اعتمدت الجزائر القرض المصغر كأداة لمحاربة الفقر منذ عام **1999**. بعد خمس سنوات فقط، إستوجب إنشاء هيئة أخرى لمنح القروض المصغرة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم **04-14** المؤرخ في **22** جانفي **2004** المعدل، من أجل استكمال الإطار العام للهيئات الموجهة للإدماج الاقتصادي للأشخاص الذين لم يستفيدوا من التمويلات البنكية .[1]

وعليه، فقد أبدت الحكومة إستعدادها وعزمها على مكافحة الفقر والهشاشة وتتمثل مهام الوكالة الأساسية في:[2]

- تسيير جهاز القرض المصغر؛
- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، خاصة فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم؛
- إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاإفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج؛
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، و تنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمدخيل؛
- تنظيم المعارض (معرض- بيع) جهوية ووطنية لمنتجات القرض المصغر؛
- التكوين المستمر للموظفين المسؤوليين بتسيير الجهاز.

---

[*] حاليا هي تحت وصاية وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

[1] في هذا الشأن يمكن الاطلاع على الملحق رقم **(12)** الذي يوضح الإعانات والامتيازات المقدمة في اطار جهاز القرض المصغر. كما تجدر الاشارة الى ان هذه الوكالة أصبحت تحت وصاية وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

[2] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع:

https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions/ **(18/11/2020)**

وتتمثل شروط التأهيل للاستفادة من القرض المصغر في:[3]

- بلوغ سن **18** سنة فما فوق، مع عدم امتلاك دخل أو مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛
- إثبات مقر الإقامة، والتمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه؛
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما؛
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر ب **01%** من الكلفة الإجمالية للنشاط؛
- دفع الإشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

المطلب الثالث: تقييم نتائج أجهزة وبرامج التشغيل في الجزائر.

سنحاول في تقييمنا لنتائج أجهزة وبرامج التشغيل في الجزائر تتبع تطور التشغيل المحقق في إطار هذه البرامج، باعتباره مؤشرا كميا رئيسيا، يبرز درجة مواءمة العرض والطلب على العمل، والذي يعد أحد معايير تقييم سياسة التشغيل.

أولا: دور الوكالة الوطنية للتشغيل في الحد من البطالة.

يوضح لنا بيان الشكل رقم **(4.2)** دور الوكالة الوطنية للتشغيل في التوسط بين فاعلي سوق العمل، ويبرز ذلك من خلال عدد التنصيبات التي تقوم بها الوكالة لعارضي العمل البطالين، والتي تحققت في إطار مختلف البرامج المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل، والتي عرفت معدلات تغيرها قيما مختلفة، مرتبطة في ذلك بمعدلات نمو كل من عرض العمل والطلب على العمل، خاصة وأن هذا الأخير قد عرف تراجعا في ظل تباطؤ الديناميكية الإقتصادية وانخفاض عرض الشغل في القطاع الإقتصادي، فسنة **2019** على سبيل الذكر سجلت تراجعا في عدد التنصيبات مقارنة بسنة **2018**، وذلك بنسبة تراجع بلغت **2,82%** وكان هذا التراجع ناتجا أساسا عن انخفاض النشاط الإقتصادي في ظل جائحة كوفيد−**19** وقيود التوظيف التي طبقتها المؤسسات.

[3] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع:
https://www.angem.dz/ar/article/les-conditions-d-eligibilite-au-micro-credit/ **(18/11/2020)**

الشكل رقم (4.2): وساطة الوكالة الوطنية للتشغيل في سوق العمل خلال الفترة (2001-2019).

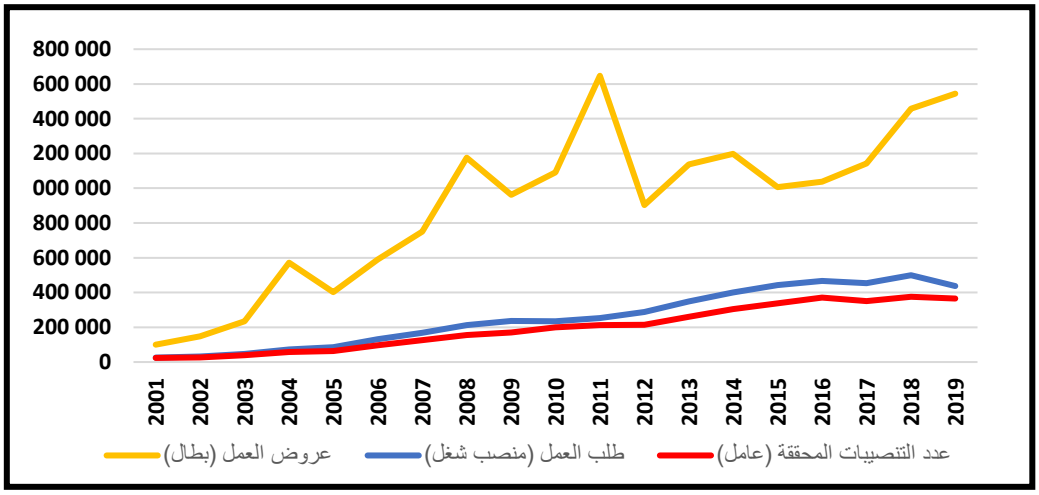

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم **(13)**.

من جهة أخرى نلاحظ من بيان نفس الشكل أن عدد التنصيبات أقل من عدد طلبات العمل، وهو ماتبينه كذلك نسبة التنصيب من إجمالي الطلب على العمل المبينة في الملحق رقم **(13)**، وتشير هذه النسب إلى نقص القوة العاملة المكونة في بعض المهن التي تلقى طلبا في سوق العمل وهو ما يعطي لنا صورة على عدم التوافق بين مخرجات التكوين ومتطلبات سوق العمل الوطنية، وهو الوضع الذي أدى لضياع فرص حقيقية للتشغيل كانت ستؤدي إلى التخفيض من حدة الإختلال في سوق العمل من خلال تخفيض معدلات البطالة.

عموما يدل هذا الإتجاه العام للتنصيبات على الدور الذي قامت به الوكالة الوطنية للتشغيل في التوسط، وهو نتيجة الإصلاحات التي خاضتها في تقريب الطلب على العمل من عروض العمل بواسطة توحيد اللغة بين المستعملين لمعطيات هذه الوكالة، وأهمها المدونة الجزائرية للمهن والوظائف **(NAME)**،[1] إضافة إلى مختلف الخدمات التي تقدمها الوكالة من خلال موقعها الإلكتروني الرسمي، وذلك في إطار رقمنة خدماتها، وتعزيز نشاط الوساطة كخدمة الفضاء الخاص عبر وسيط أنلاين، بوابة الخرائط، وعرض خدمة 'فرصتي" لفائدة طالبي الشغل والمستخدمين بحيث تسمح لعارضي العمل الترشح في عروض الشغل المتوفرة عبر المنصة الرقمية **WassitOnline** وبصفة مستقلة، كما تسمح للمستخدمين باختيار المترشحين.[2]

من أبرز الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل نجد جهاز المساعدة على الإدماج المهني **(DAIP)** الموضوع بهدف مساعدة الفئة الشابة من قوة العمل البطالة على الإدماج في سوق العمل خاصة

---

[1] سعدية قصاب، "أزمة تحولات سوق العمل وفعالية مؤسسات الشغل في الجزائر "حالة الوكالة الوطنية للتشغيل" دراسة سوسيو اقتصادية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2، 2015-2016، ص 184.

[2] www.anem.dz (18/02/2023)

الوافدين الجدد منهم لهذه السوق، في هذا الشأن يبين الجدول رقم **(2.2)** تطور عدد التنصيبات في إطار هذا البرنامج خلال الفترة **2008-2019.**

الجدول رقم(2.2): التنصيب في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) خلال الفترة (2008-2019).

الوحدة: تنصيب.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التنصيب في إطار DAIP	164 296	277 618	273 141	660 810	241 993	138 973
معدلات النمو (%)	---	68,97	-1,61	141,92	-63,37	-42,57
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التنصيب في إطار DAIP	113 417	95 084	68 287	64 634	83 353	8 164
معدلات النمو (%)	-18,38	-16,16	-28,18	-5,34	28,96	-90,20

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- Les services du Premier Ministre, **"Bilan Des Réalisations Economiques Et Sociales De La Période 1999-2008",** p **07 ;**
- Les services du Premier Ministre, **" Annexe à la déclaration de politique général ",** Octobre **2010,** p **84 ;**
- ONS, **" L'Algérie en quelques chiffres",** éditions **2012-2015-2021,** sur le site www.ons.dz **(18/12/2024);**
- المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي والبيئي، "**تقييم السياسة العمومية للشغل 2019-2023**"، ماي **2024**، ص **11**؛
- نضال يدروج، "**استراتيجية التشغيل في الجزائر وآثارها المحتملة على البطالة في غضون 2030**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه **LMD** في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر **3**، **2019-2020**، ص **97.**

تبين لنا أرقام الجدول رقم **(2.2)** أن عدد التنصيب في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني قد تراجع في أغلب سنوات الفترة **(2008-2019)**، وهو ما تؤكده معدلات نمو التنصيبات في هذا الإطار خاصة سنة **2019** أين تراجع التنصيب بـ: **90,20%** في ظل جائحة كوفيد-**19**، كما يمكن تفسير معدل نمو التنصيب سنة **2012** ضمن إطار سياسة شراء السلم الإجتماعي وقتها.

ثانيا: دور أجهزة ترقية المبادرة المقاولاتية في الحد من البطالة.

فيما يخص مناصب الشغل المحققة من خلال المؤسسات الممولة من طرف الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، تبين أرقام الجدول رقم **(3.2)**، أن تراكم عدد مناصب الشغل في إطار **ANSEJ** إلى غاية سنة **2019** قد بلغ **397 919** منصب شغل، أما فيما يتعلق بتراكم مناصب الشغل في إطار **CNAC** إلى غاية سنة **2019** قد بلغ **11 576** منصب شغل.

الجدول رقم (3.2): عدد المؤسسات وعدد مناصب الشغل المنشأة في إطار ANSEJ وCNAC خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: منصب شغل.

السنة		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ANSEJ	المؤسسات الممولة (مؤسسة)	7 279	7 087	5 664	6 691	10 549	8 645	8 102	10 634	20 848	22 641
	مناصب الشغل	20 152	19 631	14 771	19 077	30 376	24 500	22 685	31 418	57 812	60 132
CNAC	المؤسسات الممولة (مؤسسة)	---	---	---	13	1 901	2 236	2 574	2 429	4 221	7 465
	مناصب الشغل	---	---	---	34	5 159	6 078	6 949	5 781	9 574	15 804
السنة		2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	تراكم مناصب الشغل حتى سنة 2019
ANSEJ	المؤسسات الممولة (مؤسسة)	42 832	65 812	43 039	40 856	23 676	11 262	4 406	5 535	7 245	385 166
	مناصب الشغل	92 682	129 203	96 233	93 140	51 570	22 766	9 805	13 852	17 476	919 397
CNAC	المؤسسات الممولة (مؤسسة)	18 490	34 801	21 412	18 823	15 449	8 902	3 304	3 474	4 748	150 278
	مناصب الشغل	35 953	59 125	41 786	42 707	37 921	21 850	8 299	8 598	11 576	317 194

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- ONS, **" L'Algérie en quelques chiffres"**, éditions **2017, p p 13-14** sur le site www.ons.dz (**18/12/2024);**
- Ministère de l'Industrie et des Mines, **"Bulletin d'information Statistique de l'entreprise"**, Bulletins N° **32-34-36, 2018-2019-2020,** les pages **(25, 26) - (26, 27) - (26, 27)** respectivement.

نلاحظ كذلك من خلال الجدول رقم **(3.2)**، أن عدد مناصب الشغل قد عرف تراجعا في بعض السنوات وهذا راجع في الأساس إلى تراجع عدد المؤسسات الممولة في إطار جهاز دعم إنشاء المُؤسسات المُصغرة من طرف الشباب أصحاب المشاريع، وجهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين **(30)** وخمسة وخمسين **(55)** سنة خلال تلك السنوات. وأمام العراقيل العديدة التي تواجهها هذه المؤسسات، تبقى مسألة نجاحها واستمراريتها في أداء نشاطها وتسديد ديونها مسألة صعبة، فالإحصائيات تشير إلى أن ما يقارب **70%** من المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أصبحت متعثرة، وهو ما جعل الوكالة والبنوك تواجه صعوبة في تحصيل مستحقاتها، ونظرا للمبالغ المالية العامة المعتبرة التي تخصصها الدولة لتمويل هذه المشاريع فإن هذا التعثر جعل منها عبء على خزينة الدولة عوض أن تكون وعاء للتحصيل الضريبي.

إلى جانب الوكالات السابقة الذكر نجد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، يوضح لنا الجدول رقم **(4.2)** مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إنشاء مناصب الشغل أين بلغ تراكمه إلى غاية سنة **2019: 170 352 1** منصب شغل.

الجدول رقم (4.2): عدد مناصب الشغل المنشأة في إطار ANGEM خلال الفترة (2005-2019).

الوحدة: منصب شغل.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ANGEM	4 994	33 331	25 846	63 149	91 101	77 934	161 417	219 641	166 053
السنة	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**تراكم مناصب الشغل حتى سنة 2019**		
ANGEM	176 315	126 152	32 045	62 766	61 536	49 892	1 352 170		

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- ONS, **" L'Algérie en quelques chiffres"**, éditions **2017, p 13** sur le site www.ons.dz **(18/12/2024);**
- Ministère de l'Industrie et des Mines, **"Bulletin d'information Statistique de l'entreprise",** Bulletins N° **32-34-36, 2018-2019-2020,** les pages **24 - 25 - 22** respectivement.

توضح هذه النتائج أهمية جهاز القرض المصغر في إمتصاص البطالة من خلال عملية منح القروض لفئة من القوة العاملة البطالة، والفئات الهشة في المجتمع، وهو الأمر الذي كلف خزينة الدولة أموال باهظة تدخل ضمن السياسة الإجتماعية للبلاد، وذلك بتحمل الدولة على عاتقها معدلات الفائدة المفروضة من طرف البنوك بغرض مساعدة هذه الفئات اجتماعيا. لهذا فإن مرافقة المقاربة الإجتماعية في سياسة التشغيل للمقاربة الإقتصادية كان لها الأثر البالغ لدى الفئة النشيطة وخاصة فئة البطالين والفئة غير النشيطة التي لا تنتمي إلى السكان النشيطين لأسباب صحية، اجتماعية، وغيرها، والملاحظ أن هذه السياسة الإجتماعية ينظر إليها من الناحية الإقتصادية على أنها سياسة ذات تكاليف عالية مقارنة بالقيمة المضافة التي يقدمها المستفيد من هذه السياسة. فبالنسبة لهذه المؤسسات فإنها تحتاج إلى أموال باهظة لتنفيذ برامجها، وهذه الأغلفة المالية مرتبطة بخزينة الدولة أي بإيراداتها، وهي مرتبطة أيضا بالصحة الإقتصادية للبلد.[1]

[1] سعدية قصاب، "**أزمة تحولات سوق العمل وفعالية مؤسسات الشغل في الجزائر "حالة الوكالة الوطنية للتشغيل" دراسة سوسيو اقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص ص **145-147.**

ثالثا: مآخذ سياسة التشغيل وتحديات سوق العمل.

تمكنت مؤسسات سوق العمل من خلال عملها على تنفيذ سياسة التشغيل في إطار ترقية العمل المأجور ودعم المبادرة المقاولاتية من المساهمة في تحقيق الشغل والحد من البطالة، وهو ما تؤكده مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة، غير أن النتائج المحققة تبقى محل نقد ومآخذة من الناحية النوعية، ويظهر ذلك من خلال:

I. طبيعة مناصب الشغل:

اتسمت سوق العمل الوطنية حتى ثمانينيات القرن العشرين بجمود عميق، غير أنه وبعد الصدمة النفطية لسنة **1986**، عمدت الجزائر إلى جعل سوق العمل أكثر مرونة، وفي هذا السياق تم سن تشريعات جديدة قلل في إطارها حماية الوظيفة من خلال "تخفيف شروط الفصل، وساعات العمل (عقود محددة المدة أو العمل بدوام جزئي)،[1] ... وغيرها من التشرعات.

المرونة التي لحقت بسوق العمل في الجزائر غيرت سوق العمل من وضعية مستقرة نسبيا (رغم الجمود الذي تتميز به هذه الأخيرة) إلى سوق مرنة مؤقتة تعيش اختلالا كميا (عدم التحكم في معدلات البطالة) ونوعيا من حيث طبيعة مناصب الشغل المقترحة على القوة العاملة البطالة،[2] والشكل رقم **(5.2)** يبين تطور العمل الدائم والعمل المؤقت في الجزائر خلال الفترة **2001-2019**.

الشكل رقم (5.2): طبيعة مناصب الشغل في سوق العمل الجزائرية خلال الفترة (2001-2019).

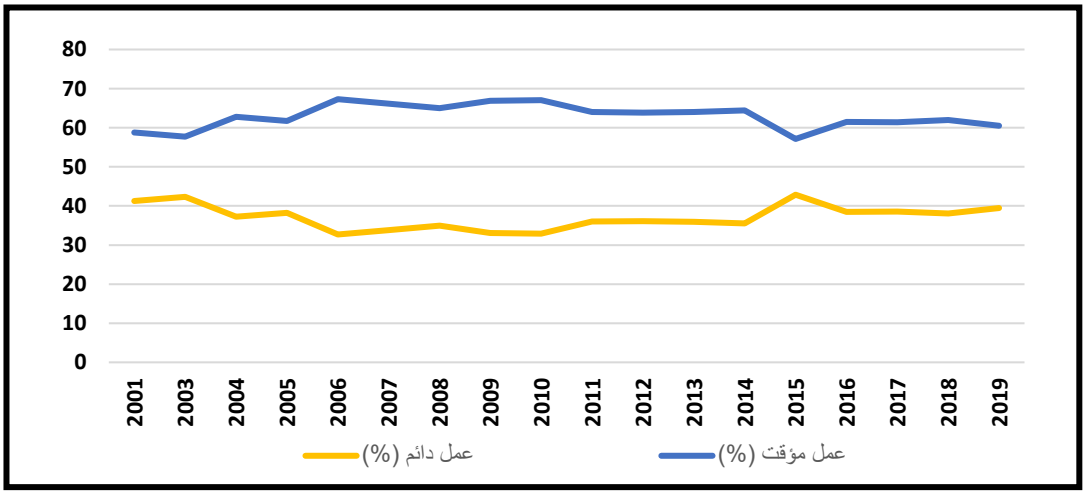

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم **(14)**.

[1] Fatiha TALAHITE, Rafik BOUKLIA-HASSANE, **« Marché du travail, régulation et croissance économique en Algérie », 2008**, halshs-**00203654**, p **13**.

[2] سعدية قصاب، "**تحولات سوق العمل وتحدي سياسة التشغيل في الجزائر : دراسة سوسيو–اقتصادية للفترة (2000-2011)**"، مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر **2**، المجلد **14**، العدد **01**، جوان **2014**، ص **192**.

نلاحظ من خلال بيان الشكل رقم **(5.2)** أن غالبية مناصب الشغل المحققة تدخل ضمن نمط العمل المؤقت بنسبة تجاوزت **57%** خلال فترة الدراسة وقاربت حدود **70%** في بعض السنوات كسنة **2010** التي سجل فيها نمط العمل المؤقت نسبة **67,05%** مقابل **32,95%** لنمط العمل الدائم.

تعكس لنا هذه النسب درجة تحقيق سياسة التشغيل الوطنية متطلبات وشروط العمل اللائق التي تنص عليها منظمة العمل الدولية، والمتمثلة في حق العامل في الحصول على عمل قار ودائم يضمن له الحماية والحياة الكريمة، والتي تبقى غائبة على أرض الواقع في ظل تنامي نمط العمل المؤقت، الذي أصبح أساس التشغيل في ظل اعتماد آليات وبرامج العمل المأجور المؤقتة السابق ذكرها في الحد من البطالة، وهو ما زاد من الهشاشة في سوق العمل الوطنية، وقلل من فرص الإستدامة في تحقيق التشغيل في الجزائر.

II. إنتاجية العمل:

تعد إنتاجية العمل عنصرا أساسيا لضمان استدامة النمو الإقتصادي والتشغيل. وعلى الرغم من عدد مناصب الشغل المحققة في الجزائر إلا أن نمو إنتاجيتها تبقى متقلبة وضعيفة،[1] "وتعود هذه التقلبات إلى أسباب وأزمات هيكلية في الإقتصاد الوطني، لا يمكن تجاوزها بتخصيص الموارد المالية لوحدها"[2]، وتتمثل أهم هذه الأسباب في"ضعف الصلة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ...، والحوافز وتنظيم العمل"[3].

III. الأجور:

يعبر الأجر على العائد الذي يقبضه العامل مقابل الجهد الحقيقي للعمل الذي يبذله، وبذلك إذا لم يتصف هذا الأجر بالعدالة والقدرة على توفير الحياة الكريمة للعامل، فإن ذلك دليل على هشاشة مناصب الشغل المحققة، وعدم استيفائها شروط ومتطلبات العمل اللائق الذي توصي منظمة العمل الدولية بتعزيزه.

وباعتبار أن غالبية مناصب الشغل المحققة في الجزائر ذات طابع مؤقت، فإنه غالبا ما تكون قيمة الأجور في إطار هذا النمط من الشغل عند مستوى الأجر الأدنى وحتى قد تكون قيمته أقل من هذا المستوى خاصة في القطاع الخاص.

---

[1] يبين الملحق رقم **(03)** في هذا الشأن أن غالبية مناصب الشغل حققت من طرف قطاع التجارة والخدمات، في حين تبقى مساهمة قطاعي الصناعة والفلاحة في التشغيل ضعيفة، وهو ما يؤثر قطعا على اجمالي انتاجية العمل على المستوى الكلي في ظل تدني مستوى مساهمة هذين القطاعين في الناتج الداخلي الخام –الملحق رقم **(14)** بين ذلك– على الرغم من كل المجهودات المبذولة.

[2] نعيمة حمداني، **"نماذج تحليل مؤشرات سوق العمل: دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2019) –حالة الجزائر–"**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر **3**، **2023-2024**، ص **98**.

[3] محمد عدنان وديع، **"مؤشرات التنمية"**، المعهد العربي للتخطيط، مجلد **01**، عدد **02**، الكويت، **2002**، ص **120**.

بالنظر إلى تطور قيمة الحد الأدنى للأجور حسب ما هو مبين في الجدول رقم **(5.2)**، نلاحظ أن قيمته ارتفعت من **8 000** دج سنة **2001** إلى **18 000** دج سنة **2019**، أي بنسبة زيادة **125%**.

الجدول رقم (5.2): الحد الأدنى الوطني للأجر المضمون (SNMG) ومعدل تغير مؤشر أشعار الإستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: دينار جزائري.

السنة	SNMG	مؤشر أسعار الإستهلاك (%)	السنة	SNMG	مؤشر أسعار الإستهلاك (%)
2001	8 000	4,18	**2011**	15 000	4,52
2002	8 000	1,41	**2012**	18 000	8,89
2003	8 000	4,28	**2013**	18 000	3,25
2004	10 000	3,97	**2014**	18 000	2,92
2005	10 000	1,38	**2015**	18 000	4,78
2006	10 000	2,31	**2016**	18 000	6,40
2007	12 000	3,68	**2017**	18 000	5,60
2008	12 000	4,86	**2018**	18 000	4,27
2009	12 000	5,74	**2019**	18 000	1,95
2010	15 000	3,91			

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), « **MASSE SALARIALE ET REVENU DES INDEPENDANTS 2000 – 2019** », sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ **(05/10/2021);**
- La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), « **Evolution moyenne de l'Indice des Prix à la consommation des produits frais 2000 -2020** », sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ **(05/10/2021).**

تمكننا مقارنة تطور الحد الأدنى الوطني للأجر المضمون بتطور مؤشر أسعار الإستهلاك للفترة **2001-2019** (سنة الأساس **2001=100**) من معرفة الوضع الحقيقي للأجر، أين نلاحظ من خلال قرائتنا لأرقام الجدول رقم **(5.2)** أن تطور معدل نمو مؤشر أسعار الإستهلاك لا يتماشى وتطور الحد الأدنى الوطني للأجر المضمون، لأن الأساس الإقتصادي الذي يدفع الأجور نحو الزيادة يتعلق بالعلاقة التي تربط بين الأجور والشغل وهو انتاجية العامل، وكما سبق وأشرنا فإن هذه الأخيرة تتميز بالتقلب والضعف ما يبقي تحسنها أقل من الزيادة الحاصلة في المستوى العام للأسعار، وهو ما يؤثر حتما القدرة الشرائية للعامل وعلى مستواه المعيشي ويحول دون تمتعه بالحياة الكريمة.

منذ سنة **2012** لم تتغير قيمة الحد الأدنى الوطني للأجر المضمون، وفي المقابل "عرفت القيمة الحقيقية لهذا الأجر تدهورا مستمرا، بلغت سنة **2019** قيمة **8 658** دج بانخفاض قيمته **27%** مقارنة بسنة **2012**، ويعزى هذا التدهور للارتفاع المستوى العام للأسعار"[1].

[1] نعيمة حمداني، مرجع سبق ذكره ، ص **102**.

لا يمثل الأجر المقابل المادي الذي يتحصل عليه الفرد فحسب، فهو إلى جانب ذلك محدد أساسي للطلب على العمل، فبالنسبة للمؤسسة الإقتصادية التي تمثل جانب الطلب على العمل في سوق الشغل، يعتبر الأجر –الحقيقي– أحد أهم أوجه التكاليف التي تواجهها في عمليتها الإنتاجية، وفي سبيل تحقيقها لأقصى الأرباح، دائما ما تسعى إلى طلب العمل بأقل تكلفة ممكنة.

وتبقى الأجور من أبرز العقبات التي تواجهها المؤسسات الإقتصادية عامة والناشئة منها خاصة، كما تبقى من أبرز الأسباب التي تدفع بالمؤسسات الإقتصادية إلى تفضيل نمط التشغيل المؤقت على حساب نمط التشغيل الدائم ذو التكاليف العالية، وبالتالي، القيام بهذا التفضيل يعد سلوكا عقلانيا رشيدا تقوم به المؤسسة الإقتصادية في سبيل التقليل من نفقاتها من خلال التقليل من الكتلة الأجرية.

IV. ظروف العمل:

أثرت الإصلاحات العميقة التي شهدها الإقتصاد الجزائري منذ سنة **1990** على سوق العمل في الجزائر خاصة في علاقات العمل التي فرضت نفسها بشدة في ظل الظروف الصعبة التي مرت بها السوق في هذه الفترة حيث تغيرت سياسات التشغيل بناء على الظروف الإقتصادية التي فرضت قيود جديدة لم تكن تعرفها السوق من قبل.[1] وعلى إثر هذا الواقع ظهرت بعض التنازلات التي يقوم بها أفرد الفئة البطالة من قوة العمل سواء تعلقت بالمؤهل العلمي، الأجور، وحتى الشروط الأمنية والصحية للعمل، والجدول رقم **(6.2)** يبين ذلك.

الجدول رقم (6.2): نسبة القوة العاطلة عن العمل التي تقبل وظائف في ظل ظروف عمل مختلفة في الجزائر خلال سنوات مختلفة.

الوحدة: %.

البيان / السنة	أقل من المؤهل العلمي	ضعيف المكافأة	عمل بعيد عن المسكن	عمل في ولاية أخرى	عمل شاق أو غير صحي
2008	87,2	75,5	84,8	74,3	67,3
2009	74.3	60.3	73.3	62.5	52.3
2010	79.5	76.2	79.4	59.0	43.7
2011	83,5	84,5	77,7	61,2	38,4
2012	69,9	67,1	73,4	55,7	27,5
2013	65,3	57,9	64,3	48,9	22,5
2014	77,6	75,2	70,9	55,8	28,0
2015	78,7	80,8	73,4	53,8	27,9
2016	75,3	75,8	68,5	49,9	26,7
2018	80,4	78,5	74,2	57,4	35,6
2019	78,5	81,6	71,9	54,3	34,3

المصدر:

ONS, **"Activité, Emploi et Chômage", 2008-2009-2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2018-2019,** sur le site www.ons.dz (**02/12/2020**).

[1] سعدية قصاب، **"ترقية العمل اللائق في الجزائر"**، المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية ، جامعة الجزائر **3**، الجزائر، المجلد **02**، العدد **03**، ديسمبر **2014**، ص **204**.

تبين النسب المبينة في الجدول رقم **(6.2)** أعلاه أن صعوبة الظفر بمنصب شغل دفعت بنسبة معتبرة من القوة العاملة البطالة إلى قبول العمل في مناصب شغل دون مؤهلاتهم العلمية تجاوزت في أقل قيمة لها نسبة **65%** وقاربت حدود **80%** سنة **2019**، وتدل هذه النسب مرة أخرى على الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم والتكوين الوطنيين ومتطلبات سوق العمل.

إلى جانب ذلك نجد عددا من القوة العاملة البطالة يقبلون الإشتغال في مناصب بعيدة عن المسكن وحتى العمل في ولاية أخرى، وتبين الأرقام في ذات الجدول أن نسبة هؤلاء معتبرة ومعبرة على الفوارق بين المناطق في تحقيق الشغل[*]، وكذلك عجز الإقتصاد الوطني على توفير الشغل لطالبيه ما يدفع بفئة من القوة العاملة البطالة إلى الهجرة خارج البلاد.

كما سبق وأشرنا له سابقا تفشي نمط التشغيل المؤقت زاد من فرص التشغيل غير العادل من حيث العائد، ونجد في هذا الصدد **71,9%** من أفراد القوة العاملة البطالة لسنة **2019** يقبلون العمل ضعيف المكافئة، الذي يتنامى في الإقتصاديات غير المنظمة التي يتفشى فيها العمل غير الرسمي، الذي لا تنطبق عليه أنظمة العمل. وإلى جانب ضعف المكافئة ينتشر العمل الشاق أو غير الصحي إلى جانب عمالة الأطفال في هكذا اقتصاديات، وتشير أرقام الجدول رقم **(6.2)** إلى أن **34,3%** من القوة العاملة البطالة يقبلون بالعمل الشاق وعلى الرغم من تراجع هذه النسبة إلا أنها تبقى نسبة معتبرة ومفسرة للتشغيل غير اللائق من ناحية الحماية والعمل في ظروف خطرة.

عطفا على كل ما سبق ذكره يبقى التشغيل المحقق على رغم كل النتائج المسجلة على صعيد الكم لا يرقى من ناحية النوع إلى العمل اللائق سواء من حيث العائد (الأجور)، ولا حتى من ناحية الحماية والأمن في الوظيفة، وهو الواقع الذي وضع سياسة التشغيل في مواجهة مع عدد من التحديات عل أبرزها الفجوة بين مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني واحتياجات سوق العمل الوطنية، وهو ما سبق أن تحدثنا عنه سالفا، ضف إلى ذلك العمل غير الرسمي الذي اتسعت دائرته في البلاد بعد عجز السوق الرسمية للعمل ايجاد الشغل اللائق لآلاف الوافدين لهذه السوق سنويا.

يبقى تحليل العمل غير الرسمي صعبا في ظل غياب الإحصائيات المتعلقة به، ويرجع هذا في الأساس إلى طبيعة هذا النشاط باعتباره نشاطا غير مقنن ومخفي يسعى أصحابه إلى تحقيق أقصى الأرباح من خلال التقليل من التكاليف.

---

[*] يبين المملحق رقم **(15)** في هذا الشأن أن متوسط التشغيل المحقق في المناطق الحضرية خلال السنوات المبينة في ذات الملحق بلغت **64%** مقابل **36%** في المناطق الريفية، وهو ما يفسر سلوك الفئة البطالة من القوة العاملة في استعدادها لقبول التشغيل حتى خارج الولاية نظرا للتوطين الصناعي في المدن الحظرية الكبرى.

عرف العمل غير الرسمي خارج قطاع الفلاحة تطورا ملحوظا خلال الفترة **2001-2014** والجدول رقم **(7.2)** يبين ذلك.

الجدول رقم (7.2): تطور نسبة العمل غير الرسمي من إجمالي التشغيل –خارج الفلاحة– في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).

الوحدة: %.

البيان / السنة	نسبة العمل غير الرسمي من إجمالي التشغيل –خارج الفلاحة–	البيان / السنة	نسبة العمل غير الرسمي من إجمالي التشغيل –خارج الفلاحة–
2001	33,5	**2009**	44,6
2003	35,8	**2010**	45.6
2004	41,5	**2011**	40,7
2005	41.3	**2012**	37,7
2006	45,0	**2013**	37,4
2007	43,8	**2014**	37,7
2008	44,1	**المتوسط**	40,67

المصدر:

La Direction technique chargée des statistiques de la Population et de l'Emploi, **"enquete emploi aupres des menages 2014 ",** Collections Statistiques N° **198,** ONS, Février **2016**, p **31**.

بلغت نسبة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل –خارج الفلاحة– في الجزائر خلال خلال الفترة **2001-2014**، أعلى قيمة لها سنة **2010** بـ: **45.6%** بعدما كانت **33,5%** سنة **2001** وتراجعت إلى حدود **41%** سنة **2014**، أي أن **9 340** ألف عامل غير مؤمنين إجتماعيا.

غالبا ما تقدم تحقيقات الديوان الوطني للإحصائيات حول الشغل أرقاما عن الإنخراط في الضمان الإجتماعي، والذي يعطي صورة عن عدم رسمية العمل، والشكل رقم **(6.2)** يبين ذلك.

الشكل رقم (6.2): نسبة العمال غير المنخرطين في الضمان الاجتماعي من إجمالي التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2004-2019).

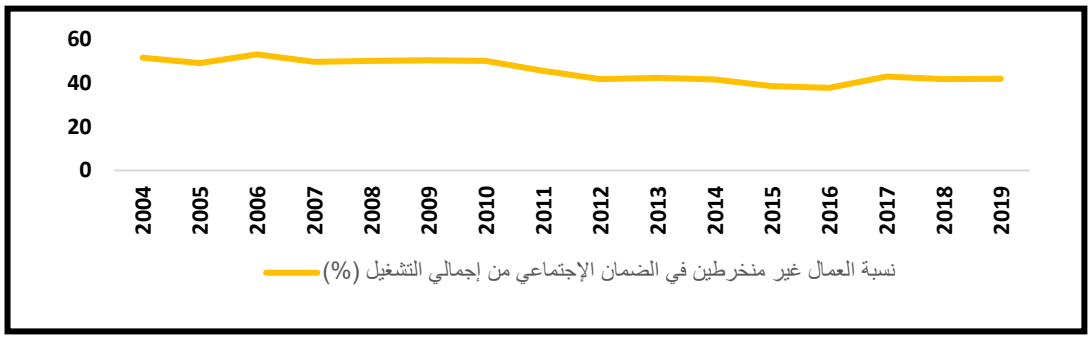

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم **(16)**.

يعكس بيان الشكل رقم **(6.2)** نسبة قوة العمل غير المنخرطة في الضمان الإجتماعي من إجمالي التشغيل، وبصفة عامة نلاحظ ديناميكية عرفتها هذه النسبة، أين بلغت سنة **2004: 51,60%**، أما في سنة **2016** فقد سجلت هذه النسبة أقل قيمة لها خلال الفترة **2004-2019** بـ: **37,80%** لتعاود الإرتفاع في السنوات التالية مسجلة قيمة **41,90%** سنة **2019**. وبلغ متوسط هذه النسبة خلال الفترة المعنية **45,53%** أي نصف القوة العاملة المشتغلة فقط من يستفيد من امتيازات الحماية في العمل.

يظهر تحقيق العائلات حول التشغيل لسنة **2014** انتشار العمل غير الرسمي في القطاع الخاص **69,5%** من إجمالي التشغيل، غالبيتهم يشتغلون في قطاع المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أين يظهر نفس التحقيق أن ما نسبته **77,6%** يشتغلون في المؤسسات المشغلة حتى أربعة عمال، **73,1%** يشتغلون في المؤسسات المشغلة من **05** حتى **09** عمال، **51,5%** يشتغلون في المؤسسات المشغلة من **10** حتى **49** عامل، **19,4%** يشتغلون في المؤسسات المشغلة من **50** حتى **249** عمال، **15,8%** يشتغلون في المؤسسات المشغلة لأكثر من **250** عامل. ولقد انعكس هذا الواقع على قطاعات النشاط الإقتصادي لنجد غالبية العمالة غير الرسمية تنتشر في قطاع التجارة، البناء والأشغال العمومية، الصناعات التحويلية، وذلك بالنسب التالية على التوالي: **63,8%**، **75,0%**، و **44,8%**.

حسب أرقام ذات التحقيق فإن توزيع القوة العاملة المشتغلة غير المؤمنة إجتماعيا حسب الوضعية المهنية لسنة **2014** كان: **27,0%** مستخدمون، **75,6%** عمال لصالحهم الخاص، **3,9%** أجراء دائمون، **56,8%** أجراء مؤقتون ومتربصون، **93,3%** مساعدي الأسر. تبين هذه الأرقام أن العمال الدائمون هم الأكثر استقرارا واستفادة من امتيازات الحماية الإجتماعية، في حين أن العمال المؤقتين الذين يزداد عددهم في ظل التحولات والعلاقات الجديدة التي يعرفها العمل المعتمدة على عقود العمل المحددة المدة التي تمتاز باستغلال القوة العاملة المشتغلة من عدة جوانب أحدها الحماية الإجتماعية، تبين الأرقام كذالك انتشار العمالة غير الرسمية بنسب كبيرة لدى فئة مساعدي الأسر التي تتميز بتشغيل العنصر النسوي وعمالة الأطفال.

خلاصة الفصل الثاني:

من أبرز ما خلصنا إليه من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل ما يلي:

- ارتفع معدل البطالة مطلع الألفية الثالثة جراء تدهور أوضاع التشغيل إثر تطبيق الإصلاحات الإقتصادية المفروضة من طرف المؤسسات الدولية تسعينيات القرن العشرين؛
- ارتفاع معدلات العمالة في الجزائر خلال فترة الدراسة أدى إلى تراجع معدل البطالة إلى **11,4%** سنة **2019** بعدما قارب **30%** سنة **2001**؛
- رغم تراجع معدل البطالة، بقيت هذه الأخيرة مرتفعة لدى الشباب والعنصر النسوي كما تميزت ببعض الخصائص الأخرى نذكر منها:

✓ **طول مدة البطالة:** ترجع نظرية البحث عن العمل البطالة إلى نقص توفر المعلومات عن أحوال سوق العمل، ما قد يزيد من طول مدة البطالة، وهو ما يؤكده حال الوافدين الجدد لسوق العمل الوطنية، الذين ليسوا على دراية بكيفية الإندماج في هذه السوق، ففي سنة **2019:** ما نسبته **34,6%** من مجمل البطالين بحثوا عن منصب شغل في أول سنة؛

✓ **بطالة حملة الشهادات:** تفسر نظرية رأس المال البشري البطالة على أساس الاختلاف في المكاسب المعرفية والتكوينية لدى عارضي العمل، فكلما كان الفرد أقل تعليما وتكوينا كلما كان أكثر عرضة للبطالة، غير أننا لاحظنا عكس ذلك في سوق العمل الوطنية أين يرتفع معدل البطالة لدى الشباب الحامل لشهادة التعليم العالي وشهادة التكوين المهني، ويرجع السبب في ذلك إلى الفجوة القائمة بين مخرجات الجامعة ومراكز التكوين وحاجيات سوق العمل؛

✓ **تجزئة سوق العمل:** فسرت نظرية تجزئة سوق العمل البطالة بناء على هيكلة سوق العمل، ويمكن لنا أن نلحظ انعكاس ما جاءت به هذه النظرية على سوق العمل الوطنية التي تتميز بعدة أجزاء تشكل هيكلها، سوق عمل ريفية ترتفع فيها معدلات البطالة تضم في غالبيتها القوة العاملة المشتغلة في القطاع الزراعي، وسوق عمل حضرية، هذه الأخير تتجزأ إلى سوقين سوق غير رسمية، تتسم بالمرونة الكبيرة وبالهشاشة فيما تعلق بظروف العمل، وسوق أخرى رسمية يخضع فيها القطاعين العام والخاص للتنظيم المعمول به فيما تعلق بالتشغيل والعمل.

- يبرز دور الدولة في تنظيم سوق العمل من خلال دور مؤسسات سوق العمل في تنفيذ السياسة العامة للتشغيل، هذه الأخيرة تتميز بمقاربتين، مقاربة اجتماعية تجسدها سياسة التشغيل الخاملة، ومقاربة اقتصادية تجسدها سياسة التشغيل النشطة؛
- أثرت الإصلاحات العميقة التي شهدها الإقتصاد الجزائري منذ سنة **1990** على سوق العمل الوطنية، لتصبح أكثر مرونة في ظل التشريعات التي تم سنها، ورغم الجهود والنتائج المحققة من طرف الأجهزة والبرامج المسيرة من طرف مختلف مؤسسات سوق العمل خلال الفترة **(2001-2019)**، والتي تمكنت من الناحية الكمية من تخفيض معدل البطالة، إلا أن الإختلال النوعي زادت فجوته، ويبرز ذلك من خلال:
  - ✓ اتساع دائرة العمل غير الرسمي؛
  - ✓ غالبية مناصب الشغل المحققة مؤقتة؛
  - ✓ تدني مستوى الأجور الحقيقية؛
  - ✓ تقلب وضعف إنتاجية العمل؛
  - ✓ ظروف عمل تتميز بغياب العدالة والحماية والأمن في الشغل.

كل هذه العوامل حتمت على أفراد القوة العاملة البطالة القيام ببعض التنازلات، التي ومعها فقد العمل قيمته في ضمان الحياة الكريمة للفرد وجعلته لا يرقى للعمل اللائق الذي توصي منظمة العمل الدولية بتعزيزه.

الفصـــل الثالـــث

تمهيد:

بعد محاولتنا في الفصل الأول عرض ما جاء في النظرية الإقتصادية في شأن البطالة ودور سياسة الإنفاق العام في التأثير عليها بهدف الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل، وهو المستوى الذي تكون عنده البطالة عند أدنى قيمة لها، وبعد محاولتنا في الفصل الثاني تحليل التغيرات التي شهدها مؤشر البطالة في الجزائر، نأتي في هذا الفصل لنعرض تأثير تغير سياسة الإنفاق العام على هذا المؤشر في الإقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة **2001** إلى غاية سنة **2019**.

لهذا سندرس من خلال هذا الفصل إستهداف سياسة الإنفاق العام البطالة في الجزائر خلال الفترة **2001-2019**، من خلال مبحثين اثنين، يتناول المبحث الأول سياسة الإنفاق العام والبطالة في الجزائر خلال فترة الإنعاش الإقتصادي **(2001-2019)**، من خلال ثلاث مطالب، أين سيتناول المطلب الأول بعض المفاهيم المتعلقة بسياسة الإنفاق العام كإحدى أهم أدوات السياسة المالية، في حين سيهتم المطلب الثاني بتحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر وأثره على البطالة خلال الفترة **(2001-2019)**، ونظرا لما لاحظناه من ارتباط للإنفاق العام بالتغيرات التي طرأت على أسعار النفط خاصة في الربع الأخير من فترة الدراسة، وما إنعكس على إثر ذلك من آثار على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني، خصصنا المطلب الثالث من هذا المبحث للحديث عن الإنفاق العام والتشغيل في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد، باعتبار هذا الأخير المعبر عن سياسة ورؤية السلطة للإقتصاد الوطني، والتي تمتد آفاقها إلى غاية سنة **2030**.

وكما سبق ورأينا في الجانب النظري لهذا البحث، فإن تأثير سياسة الإنفاق العام على البطالة يكون من خلال تأثيره على حجم الناتج المحلي كنتيجة لتأثيره على الطلب الكلي المحلي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالاستهلاك والاستثمار.

بناء على هذا حاولنا من خلال المبحث الثاني عرض أثر التوسع في الإنفاق العام على البطالة من خلال إدارة الطلب الكلي المحلي، وذلك بالتطرق في المطلب الأول لدور التوسع في الإنفاق العام في زيادة الطلب الكلي المحلي، من خلال تأثيره على الطلب المحلي ومكوناته، وتناولنا كذلك خلال هذا المطلب تأثير التغير في الطلب الكلي المحلي على الناتج والبطالة، أما المطلب الثاني فتطرقنا من خلاله لفعالية سياسة الإنفاق العام في خفض معدل البطالة في الجزائر، في نقطتين اثنينتين حاولنا من خلال أولهما إبراز فعالية سياسة الإنفاق العام في التقليل من البطالة ضمن برامج الإنفاق العام للفترة **2001-2019**، كما حاولنا في النقطة الثانية إبراز الفجوة بين الطلب الكلي المحلي والناتج المحلي الخام، القائمة بسبب جمود الجهاز الانتاجي الوطني وما انجر عنها من تسرب للإنفاق الكلي المحلي وضياع فرص حقيقية للنمو الإقتصادي والشغل.

المبحث الأول: سياسة الإنفاق العام والبطالة في الجزائر خلال فترة الإنعاش الإقتصادي (2001-2019).

سنتناول في هذا المبحث ثلاث نقاط أساسة، تتعلق الأولى بعرض بعض المفاهيم المتعلقة بسياسة الإنفاق العام باعتبار أنها إحدى أهم أدوات السياسة المالية، وتهتم الثانية بعرض تطور الإنفاق العام في الجزائر وأثر ذلك على البطالة خلال الفترة **2001-2019**، أما النقطة الثالثة فستكون عن نموذج النمو الاقتصادي الجديد وما جاء ضمنه من أهداف فيما يتعلق بالإنفاق العام وبعث النشاط الإقتصادي والتشغيل.

المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام أداة للسياسة المالية.

تماشى تطور مفهوم السياسة المالية[*] مع تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي، فوفق النظرية الإقتصادية الكلاسيكية "كان للدولة دور محدود في النشاط الإقتصادي، إذ تحددت وظائف الدولة حسبها بالمحافظة على الامن الداخلي وحماية البلاد من الإعتداءات الخارجية وتحقيق العدالة فقط. وهكذا لم يكن للدولة أي دور تدخلي في النشاط الإقتصادي. ويفترض المؤيدون للنظرية الكلاسيكية بأن العرض الكلي يخلق الطلب الكلي عليه (قانون **SAY** للأسواق). وعليه سيكون العرض الكلي مساويا للطلب الكلي. أي أن الإقتصاد في حالة توازن. كما أنهم يفترضون بأن توازن الإقتصاد دائم عند مستوى التشغيل الكامل. وطبقا لهذا الفرض إلتزمت الدولة بدور الحياد وظلت بعيدة عن التدخل في النشاط الإقتصادي"[1].

ترتب عن هذا الدور المحايد للدولة في النشاط الاقتصادي، والذي نص عليه الكلاسيكيون، حصر لدور السياسة المالية في "الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة، كما أكدوا ضرورة المحافظة على توازن الموازنة العامة، وهذا يعني أن السياسة المالية هي سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغيير أو تعديل للاوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة. كما افترض الكلاسيك أن التوازن الإقتصادي يتحقق تلقائيا، وهم بذلك أعفوا السياسة المالية من أي دور في التوازن الاقتصادي، وقصر دورها في تحقيق التوازن المحاسبي"[2] للميزانية العامة.

غير أن الإزمة الإقتصادية الكبرى التي عرفت بالكساد الكبير، والتي اجتاحت الدول الرأسمالية خلال الفترة **1929-1933** أثبتت عدم صحة فرضيات النظرية الإقتصادية الكلاسيكية. حيث أن قانون **SAY** في الأسواق لم يثبت صحته لوجود فائض في العرض الكلي. كما أن وجود الملايين من أفراد القوة العاملة

---

[*] تعرف السياسة المالية بكونها تتمثل في استخدام الحكومة للإيرادت العامة والإنفاق العام والدين العام لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية خلال فترة زمنية معينة.

[1] علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، "**المالية العامة**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، **2000**، ص **07**.

[2] ليندة بلقاسم، "**أثر السياستين النقدية والمالية على التجارة الخارجية دراسة قياسية تحليلية : حالة الاقتصاد الجزائري (1970- 2014)**"، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر **3**، **2018- 2019**، ص **47**.

العاطلين عن العمل أثبت عدم صحة اعتقاد الكلاسيك بأن الإقتصاد يعمل دائما عند مستوى التشغيل الكامل. هذا الواقع دفع **KEYNES** سنة **1936** إلى طرح أفكار ومبادئ اقتصادية جديدة في كتابه "**النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود**". وبين بأن الطلب الكلي يمكن أن يتساوى مع العرض الكلي ولكن ليس من الضروري أن يكون دائما عند مستوى التشغيل الكامل، فيمكن أن يحدث التوازن بين العرض والطلب الكليين دون مستوى التشغيل الكامل فتحدث بذلك بطالة أو فوق مستوى التشغيل الكامل فيحدث تضخم. وأشار **KEYNES** إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في حالات الركود مثلا. حيث أن الإنفاق الخاص أقل من العرض الكلي. وذلك لزيادة الطلب الكلي للوصول بالإقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل.[1] بهذا ازداد دور الدولة في النشاط الإقتصادي وانتقل من الحياد إلى التدخل، ومع هذا التحول أصبحت السياسة المالية سياسة اقتصادية هامة للدولة تطبقها لأجل التأثير على السلوك الاقتصادي.

وباعتبار الإنفاق العام أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية، عرف هو الآخر تطورا في مفهومه واتسع نطاق استخدامه بعد أن تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي، وخرج عن الحياد الذي أراده له الكلاسيك ليصبح أداة في يد الدولة تحقق من خلاله مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية.

أولا: تعريف الإنفاق العام:

يعرف **الإنفاق العام** بأنه تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) أو أنه مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفه بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة.[2]

ويتضح من هذا التعريف أن للإنفاق العام ثلاثة عناصر أساسية هي:

- الإنفاق العام مبلغ من النقود؛
- الإنفاق العام يقوم به شخص عام؛
- الغرض من الإنفاق العام هو تحقيق نفع عام.

وفيما يلي تفصيل لهذه العناصر الثلاث:

I. الإنفاق العام مبلغ من النقود:

يجب أن يأخذ الإنفاق العام الصفة النقدية حتى يمكن القول أننا بصدد إنفاق عام ، "فاستخدام الدولة للنقود هو أمر طبيعي ويتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي تقوم فيه جميع المبادلات والمعاملات بواسطة النقود، ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدولة للإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد.

---

[1] علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص **08**.

[2] محمد عباس محرزي، "**اقتصاديات المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، **2015**، ص **55**.

وبالرغم من أن الإنفاق العام قد ظل لفترة طويلة من الزمن صورة عينية إلا أن هذا الوضع قد اختفى بعد انتهاء مرحلة اقتصاد المقايضة، أو كما يسمى بالتبادل العيني، وبعد أن صارت النقود أداة للتعامل والمبادلات.[1]

واستنادا إلى ذلك لا تعتبر الوسائل غير النقدية التي قد تقوم الدولة بدفعها للحصول على ما تحتاجه من منتجات أو منح المساعدات، من باب **الإنفاق العام**، كما لا يعتبر إنفاقا عاما المزايا العينية مثل السكن المجاني أو النقدية كالإعفاء من الضرائب، أو الشرفية كمنح الألقاب والأوسمة التي تقدمه الدولة لبعض القائمين بخدمات عامة أو لغيرهم من الأفراد.[2]

يعد **الانفاق النقدي** أفضل طرق الإنفاق العام للدولة وهذا لعدة أسباب نذكر منها:[3]

- التعامل النقدي أسهل بكثير من التعامل العيني للدولة مقارنة بالصعوبات التي تنشأ عن نظام المقايضة البدائي؛
- سهولة اجراء الرقابة الإدارية والبرلمانية على الإنفاق النقدي للدولة وصعوبة ذلك في حالة الإنفاق العيني؛
- الإنفاق النقدي يتيح فرصة أكبر للمساواة بين الأفراد في الاستفادة من الإنفاق العام وفي تحمل الأعباء العامة التي تفرضها الدولة.

II. الإنفاق العام يقوم به شخص عام:

يعد اشتراط صدور الإنفاق العام من جهة عامة (الدولة أو الهيئات والمؤسسات التابعة لها) ركنا أساسيا لوجود الإنفاق العام، فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها والمصادق عليها من طرف البرلمان، أما إذا صدر الإنفاق العام من الأفراد أو المؤسسات الخاصة فلا يعد إنفاقا عاما لأنه لم يخرج من خزينة الدولة.[4]

III. الغرض من الإنفاق العام هو تحقيق نفع عام:

لكي يكون الانفاق عاما يجب أن يكون الغرض من انفاقه تحقيق منفعة عامة. ومفهوم المنفعة العامة تحدده اعتبارات سياسية واجتماعية أكثر من كونها مالية أو اقتصادية. إذ أن السلطة السياسية هي التي

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **"المالية العامة"**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، **2006**، ص **28**.

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص **56**.

[3] سعيد علي العبيدي، **"اقتصاديات المالية العامة"**، دار دجلة، عمان، الأردن، **2011**، ص **56**.

[4] نور الدين بربار، **"أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي (دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990 – 2015)"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد **04**، العدد **01**، جوان **2017**، ص **571**.

تقرر أن هذا الإنفاق يحقق منفعة عامة أو لا يحقق، وعلى هذا الأساس ولضمان توجيه الانفاق العام لتحقيق النفع العام وضعت ضوابط منها: [1]

- ✓ اعتماد بنود الانفاق العام في الموازنة؛
- ✓ مساءلة السلطة التنفيذية عن تنفيذ الإنفاق العام جملة وتفصيلا من قبل السلطة التشريعية (الرقابة البرلمانية) ووجود الرقابة الإدارية للغرض نفسه كذلك؛
- ✓ الرقابة من قبل هيئات مستقلة للتأكد من استخدام الانفاق العام للأغراض التي خصص من أجلها.

ثانيا: حجم الانفاق العام.

سنحاول في هذا الجزء من البحث عرض حجم الإنفاق العام من خلال دراسة ثلاثة نقاط:

- ضوابط الإنفاق العام؛
- حدود الإنفاق العام؛
- ظاهرة تزايد الإنفاق العام.

I. ضوابط الإنفاق العام.

حتى يتمكن الإنفاق العام من تحقيق الآثار والأهداف المنتظرة منه في تلبية مثلى للحاجات العامة، فإن ذلك يتطلب تحقيق أكبر حجم ممكن من **المنفعة**، مستعملا في ذلك أداة **الاقتصاد في الإنفاق**. مع الأخذ في الحسبان أهمية وضرورة وجود طرق ومناهج للرقابة التي تضمن توجيه الإنفاق العام نحو الأبواب ذات المصلحة الشاملة لأفراد الشعب دون تبذيرها في غير تلك المصلحة.[2]

1. ضابط المنفعة:

إن شرط تحقيق المنفعة القصوى من الإنفاق العام أساسي، حيث لا يمكن تبرير هذا الإنفاق إلا بمقدار المنافع التي يحققها المجتمع من الإنفاق العام في مجال معين، كما أن تدخل الدولة في نطاق عمليات الإنفاق لا يجد مبررا له الا بذلك. [3]

---

[1] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص **57**.

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص **82**.

[3] طاهر الجنابي، "**علم المالية العامة والتشريع المالي**"، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، **1970**، ص **31**.

وتجدر الإشارة هنا إلى صعوبة قياس المنفعة التي تعود على المجتمع جراء التوسع في الإنفاق العام، خاصة إذا أخذ بعين الإعتبار الآثار المتعددة للإنفاق العام، وإن كان من الممكن الإرتكاز على عاملين أساسيين فهما:[1]

- حجم الدخل النسبي، أي نصيب كل فرد من الدخل الوطني؛
- طريقة توزيع الدخل الوطني على الأفراد.

2. ضابط الإقتصاد في الإنفاق:

يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة. فمن البديهي أن المنفعة تزيد كلما قل الإنفاق إلى أدنى حد ممكن. ولذا فيجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لأن في ذلك ضياعا لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة. أضف إلى ذلك إلى أن الإسراف والتبذير من جانب الإدارة المالية في الدولة يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها ويبرر محاولات المكلفين والممولين في التهرب من أداء الضريبة.[2]

وتلعب أجهزة الرقابة دورا مهما في مراقبة عمليات الإنفاق العام، وهو ما يضمن التوجيه السليم والنافع للإنفاق العام. ويمكن أن تتم الرقابة من قبل ثلاث جهات هي: الرقابة الإدارية، الرقابة السياسية (البرلمانية)، الرقابة المحاسبية المستقلة.

II. حدود الانفاق العام.

يمكن حصر عوامل تحديد حجم الإنفاق العام فيما يلي:

- النظام الإقتصادي القائم؛
- الظروف الإقتصادية السائدة؛
- القدرة التمويلية للإقتصاد.

1. طبيعة النظام الاقتصادي القائم:

يعكس الإنفاق العام حقيقة النظام الإقتصادي والسياسي، فهو يعكس في حجمه وفي أنواعه ... الفلسفة المذهبية أو الإيديولوجية السائدة في الدولة.[3]

فالدولة الحارسة انحصرت وظيفتها في الحفاظ على أمن الدولة الخارجي والداخلي والقيام ببعض الأشغال العامة وقليل من الخدمات الإجتماعية العامة وقد بقي إنفاقها العام عند الحد الأدنى، الأمر الذي لم تستطع دولة التدخل أن تلتزم به وقد خرجت عن حيادها إذ أصبح من مسؤولياتها الأساسية حفظ التوازن

---

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص **82**.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص **53**.

[3] زينب حسين عوض الله، "**اساسيات المالية العامة**"، دا الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، **2006**، ص **48**.

الإقتصادي والإجتماعي وهو ما اقتضى اتساع نطاق الإنفاق بزيادة الوظائف التي تقوم بها الدولة والتي تتطلب إنفاقا عاما، فضلا عن زيادة الإنفاق العام على الوظائف التقليدية الأساسية، ثم اقتضى قيام الدولة الاشتراكية بالانتاج والتوزيع زيادة في وظائف الدولة، الأمر الذي اقتضى زيادة كبيرة في الإنفاق العام تطلبته هذه الوظائف الجديدة بالإضافة إلى زيادة الإنفاق العام على الوظائف الأخرى.[1]

خلاصة القول أن الإنفاق العام يحدد حجما ونوعا وغرضا حسب وظائف الدولة. فكلما اتسعت وظائف الدولة وتنوعت ازداد الإنفاق العام وتنوع تبعا لذلك.

2. **الظروف الاقتصادية السائدة:**[2]

تؤثر الظروف الإقتصادية التي يمر بها الإقتصاد الوطني بدورها في حجم الإنفاق العام أو حدوده، ويتمثل هذا أساسا في فترات الرخاء والكساد التي تعاقبت على الإقتصاديات الرأسمالية. حيث يزداد الإنفاق العام في أوقات الكساد لإحداث زيادة في الطلب الكلي الفعال والوصول إلى التشغيل الكامل على أساس طاقة الجهاز الإنتاجي، ويحدث العكس في أوقات الرخاء لتجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود نظرا لوصول الإقتصاد الوطني لحالة التشغيل الكامل. أما في الإقتصاديات النامية، حيث يتسم الجهاز الإنتاجي بعدم مرونته يتحتم ألا يزيد الإنفاق العام عن حد معين، ذلك أنه بعد هذا الحد سوف ترتفع الأسعار وتتدهور قيمة النقود.

3. **القدرة التمويلية للاقتصاد:**

وهي عامل حاسم في رسم حدود الانفاق العام، فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة التي ضمن اطارها يتقرر الى أي مدى تذهب به الدولة لاقرار التخصيصات المالية المخصصة للانفاق العام. وتتوقف المقدرة المالية على العوامل التالية والموضحة في الشكل **(1.3)** أدناه:

---

[1] علي زغدود، "**المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، **2006**، ص **36**.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص ص **50- 51**.

الشكل رقم (1.3): العوامل المؤثرة في القدرة التمويلية للدولة.

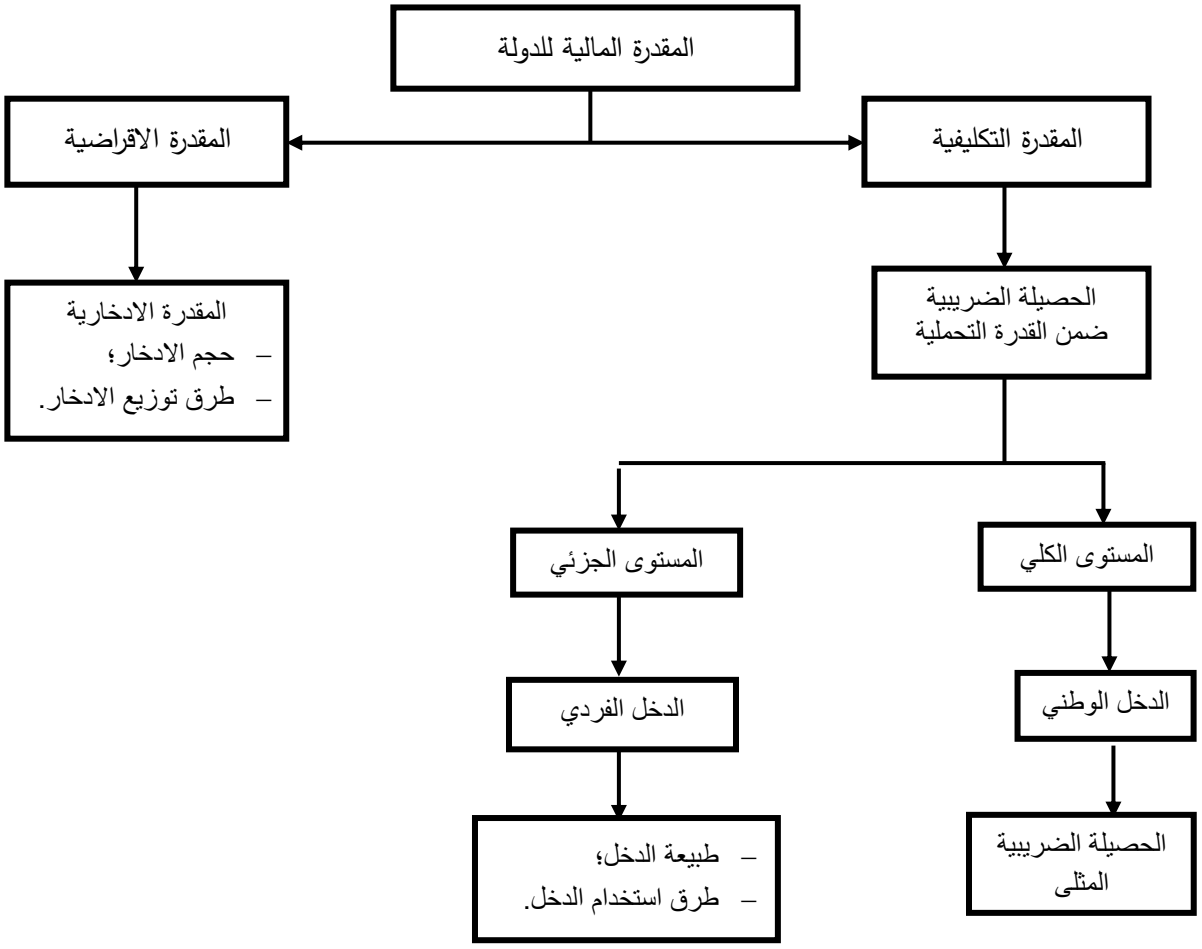

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "**المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**"، دار دارالمناهج، عمان، الأردن، **2006**، ص **47**.

يوضح الشكل رقم **(1.3)** أعلاه، العوامل المؤثرة في القدرة المالية وسنحاول تقديم شرح موجز لهذه العوامل كما يلي:

أ. المقدرة التكليفية (الطاقة الضريبية):

لدراسة المقدرة التكليفية ينبغي التمييز بين مستويين من التحليل هما:

- **المستوى الكلي:**

يقصد **بالمقدرة التكليفية** للإقتصاد الوطني قدرة الوحدات الإقتصادية على الإسهام في دفع الضرائب. أي بلوغ **أقصى حصيلة ضريبية** يمكن اقتطاعها من الدخل الوطني. ويطلق عليها الطاقة الضريبية أو **العبء الضريبي الأمثل**، والذي يعرف بأنه "أقصى قدر من الأموال يمكن تحصيله بواسطة الضرائب في

حدود الدخل الوطني وتركيبه، وذلك في ظل النظام السياسي والإجتماعي السائد، من غير إحداث ضغوط اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية لا يمكن تحملها".[1]

- **المستوى الجزئي:**

يدرس المشرع الضريبي على المستوى الجزئي العوامل المؤثرة في المقدرة التكليفية للدخل الفردي وهي:[2]

- طبيعة الدخل:

حيث أنه كلما كانت الدخول الفردية تتمتع بالإستقرار والإنتظام فإن هذا مؤشر على ارتفاع المقدرة التكليفية للدخل الفردي، أما إذا كانت هذه الدخول متذبذبة وغير مستقرة فإن المشرع الضريبي يجد صعوبة في تحديد نسبة الضريبة أو توقع جباية حصيلة مرتفعة، هذا يعني أن الدخول المستقرة تتمتع بمقدرة تكليفية مرتفعة وهذا من شأنه أن يعزز القدرة المالية للدولة.

- طرق استخدام الدخل:

إن الأفراد عادة ما يضعون سلم تفضيلات لإنفاق دخولهم ما بين السلع الأساسية والسلع الكمالية ويعتمد هذا التوزيع على مستوى الدخول ودرجة الإشباع لدى الأفراد لهذا يحاول المشرع الضريبي أن لا تطال الضرائب مستوى الإستهلاك من السلع الأساسية ويحاول فرض ضرائب على الجزء المخصص لشراء السلع الكمالية، أي أن المقدرة المالية للدولة تكون أفضل عندما يرتفع مستوى إشباع الأفراد ويتحسن مستوى استهلاكهم لصالح السلع الكمالية.

ب. المقدرة الإقراضية:[3]

يقصد بها مقدرة الإقتصاد على تلبية حاجات الدولة من القروض العامة. وهذه المقدرة تتوقف على عاملين هما:

- **حجم الإدخار الوطني:**

وهذا يعتمد على ما هو مخصص للإستهلاك من الدخل. أو ما يسمى بالميل الإستهلاكي. فكلما زاد الميل الإستهلاكي قل ما هو مخصص للإدخار وقلت معه المقدرة الإقراضية والعكس صحيح.

---

[1] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص **77- 78.**

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "**المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**"، دار المناهج، عمان، الأردن، **2006**، ص **49.**

[3] سعيد علي العبيدي، المرجع السابق، ص **81.**

- **توزيع الجزء المدخر بين الإقراض العام والإقراض الخاص:**

يحدث تنافس بين الدولة والقطاع الخاص على الأموال المعدة للإقراض (المدخرات) فإذا كانت فرص الإستثمار مربحة تناسب المدخرات إلى القطاع الخاص. أما إذا كان العكس فتزداد الفرص أمام الدولة في جذب المدخرات على شكل قروض عامة.

III. ظاهرة تزايد الإنفاق العام.

يعرف الإنفاق العام – كاتجاه عام– ازديادا مستمرا في قيمته من سنة لأخرى. ويحدث ذلك في الدول كافة المتخلفة منها والمتقدمة وعلى اختلاف نظمها الإقتصادية والسياسية،[*] ولابُد أن نُوَضِح أنّ " الزيادة في معدلات الإنفاق العام لا يعني دائما الزيادة الحتمية في قيمة المنفعة الحقيقية المترتبة على الإنفاق العام في صورة أنواع للخدمات المقدمة من الدولة وتحسين أدائها كما لا تعني الظاهرة أيضا زيادة عبء التكاليف الواقعة على عاتق الأفراد كزيادة الإقتطاعات الضريبية مثلا"[1].

يتضح مما سبق أن **زيادة الإنفاق العام** قد ترجع إلى أسباب ظاهرية وقد ترجع إلى أسباب حقيقية، وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

1. الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام:[2]

وتعني الأسباب الظاهرية لازدياد الإنفاق العام، تلك التي تؤدي إلى تضخم أرقام الإنفاق العام دون أن يقابلها زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين أو تحسين نوعيتها أو مستواها.

وأهم هذه الأسباب تتلخص فيما يلي:

أ. انخفاض القوة الشرائية للنقود:

يلاحظ بشكل عام أن القيمة الشرائية للنقود تميل للإنخفاض على مر السنوات مما يؤدي إلى زيادة المبالغ النقدية التي تدفع من قبل الدولة للحصول على سلعة أو خدمة معينة، كانت تحصل عليها في السابق بكلفة أقل، ويعود السبب في ذلك على ارتفاع كلفة مشتريات الدولة لارتفاع سعرها، وهذا يؤدي إلى تزايد الإنفاق العام مع بقاء حجم ومستوى السلع والخدمات المؤداة ثابتا لذلك يعتبر هذا التزايد ظاهري كونه لا تقابله زيادة في خدمات الدولة المقدمة للمواطنين.

---

[*] رصد الاقتصادي الألماني **Adolph Heinrich Gotthilf WAGNER (1835-1917)** هذه الظاهرة، حيث قام بدراسة تطور الإنفاق العام في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، وانتهى إلى القول بوجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الإقتصادي الذي يحدث بها. وقد صاغ ما توصل إليه في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم "قانون **WAGNER**".

[1] ابراهيم بن داود، **"الرقابة المالية على النفقات العامة"**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، **2009**، ص **36**.

[2] جهاد سعيد خصاونة، "**علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، **2010**، ص ص **38- 39**.

ب. زيادة عدد السكان:[1]

الزيادة في الإنفاق العام الناجم عن زيادة عدد السكان تعتبر ظاهرية عندما لا يتزايد النصيب المخصص للفرد الواحد. أما إذا ترتب عنها زيادة في نصيب الفرد الواحد فإن هذه الزيادة تعتبر حقيقية.

ج. تغير أساليب إعداد الموازنة:

كان المتبع فيما مضى، أن تخصيص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية إنفاقها مباشرة، ومن ثم لم يكن يظهر إنفاقها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة مما كان يجعل الإنفاق العام الوارد في الميزانية أقل من حقيقته. ومع اتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة الذي يقتضي بضرورة ظهور كافة إنفاق الدولة وإيراداتها -دون تخصيص- في الميزانية العامة، ظهر إنفاق عام كان ينفق فيما قبل ولم يكن يظهر في الميزانية. ومن ثم فإن الزيادة في الإنفاق العام في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية استدعت تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.[2]

كما أن اللجوء إلى تعدد الميزانيات (ملحقة، خاصة ...) يؤدي إلى حدوث تداخل بينها، وبالتالي، يؤدي إلى إحداث ما يعرف بظاهرة التكرار في حساب الإنفاق العام بالميزانية. وهذا ما يجعل من مقارنة الإنفاق العام في السنوات السابقة بسنة حالية عرفت تغيرا في أسلوب إعداد الموازنة يؤدي إلى إمكانية حدوث زيادة ظاهرية. [3]

2. الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام:

وتعني هذه الأسباب وجود عوامل معينة تؤدي لزيادة القيمة الحقيقية للإنفاق العام وبالمقابل تؤدي هذه الزيادة لنمو حجم ومستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين وتحسين نوعيتها كما وكيفا. هذا وتتنوع الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام لأسباب اقتصادية واجتماعية وإدارية ومالية وسياسية، وفيما يلي عرض لها بإيجاز:[4]

أ. الأسباب الإقتصادية:

وجوهر الأسباب الإقتصادية هو زيادة الدخل الوطني للدولة بتطوير نشاطها الداخلي أو الخارجي في صورة استثمارات عامة للأموال التي كانت مدخرة ومجمدة أو في صورة تكاليف أو أعباء من ضرائب ورسوم وغيرها، كما يؤدي التوسع في إقامة المشروعات الإقتصادية الهادفة للحصول على إيرادات لخزينة

---

[1] عبد المجيد قدي، "**المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقيمية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، **2005**، ص **187**.

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص **92**.

[3] عبد المجيد قدي، المرجع السابق سابق، ص ص **186- 187**.

[4] ابراهيم بن داود، مرجع سبق ذكره، الصفحات **64- 65- 66**.

الدولة إلى زيادة الإنفاق العام، ولعل الأسباب الإقتصادية هي نتاج لتحول مسار الدولة من حارسة إلى متدخلة ثم منتجة فأصبح لزاما عليها أن تقوم بالإنشاء وبدعم اقتصادياتها.

ب. الأسباب الإجتماعية:[1]

مع زيادة عدد السكان، وتركزهم في المدن والمراكز الصناعية، تزايد حجم الإنفاق العام لمواجهة زيادة الطلب على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية أو خدمات النقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء والأمن العام. ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف.

أضف إلى ذلك، زيادة نمو الوعي الإجتماعي، كنتيجة حتمية لانتشار التعليم ومن ثم ازدياد وعي الأفراد بحقوقهم، فأصبحو يطالبون الدولة بالقيام بوظائف لم نعرفها من قبل، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والشيخوخة وغيرها. وقد ترتب على ذلك زيادة الإنفاق العام بصورة عامة.

ج. الأسباب الإدارية:

أدت الأسباب الإقتصادية والإجتماعية إلى اتساع نشاط الدولة وتعدد وظائفها هذا ما أدى إلى ضرورة استحداث إدارات عامة ووحدات وزارية وكذا الزيادة في عدد الموظفين والمستخدمين وفي مرتباتهم للقيام بالخدمات والإشراف على الهيئات العامة للدولة ومؤسساتها.

د. الأسباب المالية:

تعددت مصادر التمويل الدولية والإقليمية وحتى الداخلية مما أدى إلى تسهيل عمليات الإقتراض، وهذا ما شجع الدول وسهل لها عمليات تمويل خزينتها العامة ليتسنى لها الزيادة في معدلات الإنفاق العام إستجابة للمطالب الإقتصادية والإجتماعية.

هـ. الأسباب السياسية:

كما يمكن أن يكون السبب في ظاهرة تزايد الإنفاق العام هو تطور إيديولجية الدولة وفلسفتها السياسية خاصة بعد انتشار مبادئ الحقوق الأساسية والحريات العامة وباقي المبادئ والشعارات الديموقراطية، فأصبحت الدولة تأخذ على عاتقها تلبية مطالب فئات المجتمع خاصة الفئات المحرومة ومحدودة الدخل، كما عمدت الدولة إلى الدخول في معترك الإستثمارات العامة والإكثار من المشروعات الإقتصادية والإجتماعية لمسايرة التطورات الحاصلة ولتلبية رغبات مواطنيها.

كما كان الإقرار بمبدأ مسؤولية الدولة عن أعوانها وعن هيئاتها أمام القضاء المحلي والقضاء الدولي الزيادة في الإنفاق العام لمواجهة ما قد يفرض أو يحكم به على الدولة، ضف إلى هذا اتساع البعثات الدبلوماسية وانتشار المنظمات الدولية والإقليمية، كل هذا أدى إلى الزيادة في حجم الإنفاق العام.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص **66- 67.**

النفقات العسكرية والأمنية، والتي تمثل جانبا سياسيا في زيادة الإنفاق العام، وفي كل دول العالم تقريبا، "فبالنظر إلى التقدم السريع والمستمر في التقدم التقني للفنون والمعدات العسكرية مما يجبر الدولة على إنفاق مبالغ طائلة لتزويد قواتها المسلحة وأجهزتها الأمنية بأحدث المخترعات من المعدات والأسلحة وإقامة التحصينات اللازمة لحماية ممتلكات الدولة ومواطنيها من مخاطر الغزو الخارجي أو الاضطرابات الداخلي، بالإضافة لذلك فإن الحروب الحديثة تتطلب تمويلا ضخما، وكما هو معروف فإن الإنفاق العام العسكري والأمني لا يزداد أثناء الحرب والعمليات القتالية فقط وانما يستمر بعد ذلك فترة طويلة كون الدولة تعمل جاهدة على إعمار ما دمرته الحروب والذي يحتاج إلى مبالغ نقدية طائلة ... وغالبا ما تلجأ الدول إلى القروض العامة من أجل تغطية نفقات الحروب وما يترتب على ذلك من إلتزام بسداد قيمة هذه القروض والفوائد المترتبة عليها. وهذا بلا شك سوف يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام للدولة، والتي عليها أن ترصد في موازنتها العامة المبالغ الكبيرة لهذا الغرض"[1].

ثالثا: تقسيم الإنفاق العام.

يقسم الإنفاق العام إلى عدة أقسام، يضم كل قسم منها أنواعا تشترك في سمات معينة فيما بينها، كالدورية أو التكرارية، أو تبعا لآثارها الإقتصادية أو أغراضها، أو نوع الهيئة القائمة بها، أو الشكل الذي تتخذه، وغيرها. ولا يعني هذا التقسيم أن هناك حدودا فاصلة تعزل كل قسم من الإنفاق عن بقية الأقسام الأخرى، بل أن الإنفاق الواحد يمكن أن يدرج ضمن أكثر من قسم واحد، تبعا للوجهة أو الزاوية التي ينظر إلى الإنفاق من خلالها.[2]

ومن ثم فإن الإنفاق العام يقسم بطريقتين: تقسيم علمي أو نظري، وتقسيم وضعي أو عملي تنتهجه الدول في موازناتها العامة،[3] وسوف نقوم فيما يلي بعرض مختلف هذه التقسيمات، وسنؤجل الحديث عن التقسيم الذي نص عليه التشريع الجزائري للإنفاق العام للمطلب الثاني من هذا المبحث.

I. التقسيمات النظرية (العلمية) للإنفاق العام:

ويندرج تحت هذا التقسيم أكثر من نوع للانفاق العام، إذ نجد:

- الإنفاق العادي والإنفاق الاستثنائي؛
- الإنفاق الاداري والإنفاق الرأسمالي؛
- الإنفاق الفعلي والإنفاق التحويلي.

---

[1] جهاد سعيد خصاونة، مرج سبق ذكره، ص ص **44- 45.**

[2] رمضان صديق محمد، نشأت ادوارد ناشد، "**مبادئ المالية العامة**"، **2009**، ص **85.** على الموقع الالكتروني:
http://www.dar.bibalex.org/webpages/mainpage.jsf?PID=DAF-job:400474 **(13/03/2018)**

[3] نفس المرجع، ص **85.**

- **الانفاق العادي والانفاق الاستثنائي:**

يقسم الانفاق حسب دوريته إلى إنفاق عادي وإنفاق استثنائي (غير عادي)، حيث أن:[1]

أ. **الإنفاق العام العادي**، والذي يطلق عليه الإنفاق العام الجاري لأنه يتحقق عادة، ويتكرر تحققه خلال فترات دورية منتظمة، وغالبا ما تكون سنوية، ويتم تمويله من إيرادات الدولة العادية، أي إيراداتها الجارية، والتي تتمثل أساس بإيراداتها من الضرائب، إضافة إلى إيراداتها من أملاكها العامة؛

ب. **أما الإنفاق العام غير العادي**، والذي يطلق عليه بالإنفاق العام غير الجاري، والذي يتمثل **بالإنفاق العام الاستثنائي**، أي الذي لا يتم تحققه عادة، ولا يتكرر تحققه خلال فترات دورية منتظمة، هي السنة عادة، والذي يتم تمويله اعتمادا على الإيرادات الإستثنائية للدولة، والذي من بينها القروض والإصدار النقدي الجديد.

-**الإنفاق العام الإداري والإنفاق العام الرأسمالي:**

يقسم الإنفاق العام إلى إنفاق عام إداري وإنفاق عام رأسمالي، وذلك وفق طبيعته الإقتصادية حيث أن:

أ. **الإنفاق العام الإداري:**[2]هو ذلك الإنفاق العام المخصص لتمكين الجهاز الإداري للدولة من الإستمرار في تقديم خدماته، ومنها رواتب الموظفين ومشتريات دوائر الدولة وغيرها.

ب. **الإنفاق العام الرأسمالي:**[3] هو إنفاق الدولة المخصص للحصول على المعدات الرأسمالية والمصانع والمشاريع الإنتاجية وبناء السدود والمدارس والمستشفيات. هذا الإنفاق يسهم في بناء رؤوس الأموال وزيادة الإنتاج الوطني.

-**الإنفاق العام الفعلي والإنفاق العام التحويلي:**

يمكن تقسيم الإنفاق العام من حيث أثره على الدخل الوطني إلى إنفاق عام فعلي (حقيقي) وإنفاق عام تحويلي:[4]

أ. **الإنفاق العام الفعلي (الحقيقي):** هو ذلك الإنفاق العام الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بشكل مباشر.

---

[1] فليح حسن خلف، "**المالية العامة**"، عالم الكتب الحديثة، اربد، الاردن، **2008**، ص **125**.

[2] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص **62**.

[3] نفس المرجع، ص **63**.

[4] الجامعة المفتوحة، "**مبادئ المالية العامة**"، طرابلس، ليبيا، ص ص **28- 29**، على الموقع الالكتروني:
https://ia801604.us.archive.org/9/items/dawya81_yahoo_20170223/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9.pdf **(24/02/2018)**

ب. **الانفاق العام التحويلي:** وهو ذلك الإنفاق العام الذي لا يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني بشكل مباشر ولكنه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع وفئاته. فالدولة تقوم بإنفاقه بدون مقابل بقصد زيادة القوة الشرائية لبعض فئات المجتمع أو قطاعاته ... ومثال ذلك الاعانات الاجتماعية المقدمة للعجزة أو الفقراء.

II. التقسيمات الوضعية (العملية) للانفاق العام:

تختلف الدول من الناحية العملية في الأسلوب الذي تتبعه لتقسيم الإنفاق العام فكل دولة تستخدم التقسيم الوضعي الذي يتلائم مع ظروفها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

ويندرج تحت هذا التقسيم كل من:

- التقسيم الإداري للإنفاق العام؛
- التقسيم الوظيفي للإنفاق العام؛
- التقسيم الإقتصادي للإنفاق العام.

1. التقسيم الإداري للإنفاق العام:

يجري توزيع الإنفاق العام وفقا للتقسيم الإداري على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق أي على أساس الوحدة المحاسبية وإما وفقا للوظائف الرئيسية التي تتولى الدولة تنفيذها والقيام بها، ويعتبر الإتجاه الأخير اتجاها حديثا في تقسيم الإنفاق العام من الناحية الإدارية.[1]

ويتم التقسيم الإداري على أساس الإدارات الحكومية التي تقوم بعملية الإنفاق مثل الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ...، ضمن العمل الوظيفي لكل دائرة. وبعد ذلك يتم التقسيم داخل كل وحدة إدارية الأقل في التنظيم الإداري والأصغر فالأصغر ...الخ. [2]

2. التقسيم الوظيفي للإنفاق العام:[3]

إن الدولة تحمل على عاتقها مهمة أداء الوظائف الأساسية التي يحتاج إليها المجتمع، كمهمة حفظ الأمن، وضمان نشر العدالة بين الأشخاص، والإعتناء بصحة المواطنين، ونشر التعليم، وتمثيل الدولة في الخارج، وفي هذه الحالة، وإذا ما أرادت الدولة تحديد تكلفة كل وظيفة من وظائفها هذه، فإنها تلجأ إلى تقسيم إنفاقها العام بناء على ما تم تخصيصه من اعتمادات لكل وظيفة من وظائفها.

---

[1] فتحي أحمد ذياب عواد، " **اقتصديات المالية العامة**"، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، **2013**، ص **73**.

[2] طارق الحاج، "**المالية العامة**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، **2009**، ص **127**.

[3] حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب،" **مبادئ المالية العامة**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، **2003**، ص **121**.

3. التقسيم الاقتصادي للانفاق العام: [1]

يقسم الإنفاق العام من حيث وجهته الإقتصادية إلى:

أ. **نفقات التسيير:** وهي الموجهة لتسيير الأجهزة الإدارية ومختلف المصالح العامة وتدخل ضمنها نفقات مستخدمي الإدارات ومعظم النفقات الضرورية.

ب. **نفقات التجهيز والإنشاء:** وهي في منطلقها تتسم بكونها منتجة وتزيد في معدل الدخل الوطني بخلاف نفقات التسيير.

ج. **نفقات التوزيع:** أو النفقات المحولة وهي التي تؤدي إلى تحويل قسم من الدخل الوطني من فئة لأخرى بإعادة توزيع الثروة بواسطة المساعدات الإقتصادية والإجتماعية على اختلاف مستوياتها.

المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام في الجزائر وأثره على البطالة خلال الفترة (2001-2019).

تم التوسع في الإنفاق العام خلال الفترة **2001-2019** في إطار ما عرف ببرامج الإنعاش الإقتصادي، وأمام هذا التوسع تحسنت مؤشرات أداء سوق العمل فارتفعت معدلات العمالة وتراجعت معدلات البطالة.

والإنفاق العام أقسام عدة كما سبق ورأينا، لهذا سنحاول هنا عرض العلاقة بين التوسع في الإنفاق العام وتراجع البطالة في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة، إلى جانب عرض تطور نفقات التجهيز ونفقات التسيير في الجزائر وأثرهما على البطالة خلال ذات الفترة.

أولا: التوسع في الإنفاق العام وتراجع البطالة:

على إثر الأزمة الإقتصادية التي تبعت إنهيار أسعار النفط سنة **1986**، ومع تراجع إيرادات الصادرات من المحروقات وارتفاع المديونية الخارجية والثقل المفرط لخدمة الديون الخارجية، عرفت الفترة الممتدة بين سنتي **1990** و**1999** وضعا اقتصاديا صعبا للغاية حاولت السلطات الجزائرية معالجته بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بدعم من المؤسسات النقدية والمالية الدولية، لتتخذ بذلك إجراءات صارمة –مست الانفاق العام– برزت آثارها جليا على المؤشرات الإقتصادية الكلية.

على الرغم من الوضع الإقتصادي الجد متدهور للجزائر بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين إلا أن السلطة اختارت انتهاج سياسة مالية توسعية في ظل تدهور المؤشرات الإجتماعية[2] كذلك " حيث لجأت الحكومة إلى رفع الأجور وكذلك نفقات الشبكة الإجتماعية بداية من فبراير **1992**، وهو ما تزامن مع ارتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية، ليشهد العامين **1992** و**1993** نوعا من الارتفاع في نسب

[1] ابراهيم بن داود، مرجع سبق ذكره، ص ص **60- 61**.

[2] من بين هذه المؤشرات معدل البطالة، الذي بلغت قيمته سنة **1992** حسب الديوان الوطني للإحصائيات **23,8%**.

الإنفاق العام التي وصلت الى ما يقارب **(40%)** من الناتج الداخلي الخام في المتوسط"[1]، ونشير هنا أن تبني الحكومة نهج التوسع في الإنفاق العام أخل بالإتفاق[*] المبرم بينها وبين صندوق النقد الدولي، والذي كان أحد أهم بنوده التقليص من تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، وهو الأمر الذي دفع بالصندوق إلى تجميد القسط الرابع من القرض المتفق عليه بينه وبين الجزائر في إطار الإتفاق الثاني للإستعداد الإئتماني **03** جوان **1991**.

خطورة الوضع الإقتصادي آنذاك دفع بالجزائر إلى اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي، وأبرمت معه إتفاق الإستعداد الإئتماني الثالث في الفاتح من أفريل **1994**، وبرنامج التعديل الهيكلي الذي غطى الفترة **1995-1998**، وكانت سياسة الإنفاق العام خلال هذه الفترة **1994-1998** سياسة مقيدة وصارمة " حيث عمدت الجزائر إلى انتهاج سياسة ترشيد النفقات العامة، مع تحسين تكوين وشفافية هذه الأخيرة، والذي عملت السلطات الوصية على تنفيذه من خلال رفع كل أشكال الدعم المقدم من طرف الدولة، واتباع سياسة الدخول المتشددة، وتحرير الأسعار، وترتيب الأولويات لمشاريع الإستثمارات العامة وحيال هذه الإجراءات الصارمة شهدت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام انخفاضا شبه مستمر خلال الفترة **1993-1999"**[2] إذ تراجعت من "**40,06%** سنة **1993** إلى **29,69%** سنة **1999"**[3]. وقد مس الإنخفاض نفقات التجهيز بشكل أساسي، والتي تراجعت من "**15,56%** من الناتج الداخلي الخام سنة **1993** إلى **5,77%** سنة **1999**، أما نفقات التسيير فنسبتها إلى الناتج الداخلي الخام كانت **24,49%** و**23,92%** لكل من سنة **1993** وسنة **1999** على التوالي"[4]. على إثر هذه الإصلاحات تحسنت التوازنات المالية الكبرى إلا أن آثارها كانت جد بليغة على الإقتصاد الحقيقي ومنه على مؤشر البطالة الذي قارب معدله **29%** سنة **2000**.

أدى ارتفاع متوسط سعر برميل النفط سنة **2000** إلى **28,50** دولار أمريكي بعدما كان **17,91** دولار أمريكي سنة **1999** إلى ارتفاع نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة الى **74,34%**، ونسبتها من الناتج الداخلي الخام إلى **28,45%**، أما نسبة نموها فارتفعت إلى **109,46%** في سنة **2000** بعدما كانت هذه النسب على التوالي **58,92%**، **17,29%**، **47,96%** سنة **1999**.[5]

وأمام هذه الزيادات ارتفعت نسبة الإيرادات العامة من الناتج الداخلي الخام إلى **38,27%** سنة **2000** بعدما كانت **29,35%** سنة **1999** كما بلغت نسبة نموها **66,03%** سنة **2000** بعدما كانت **22,72%** سنة

---

[1] حمزة بن سبع، "**الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار النفط وصدمات السياسة المالية من منظور النمذجة غير الهيكلية: حالة الاقتصاد الجزائري (1970- 2014)**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر **3**، **2018-2019**، ص **154**.

[*] الإتفاق الثاني للإستعداد الإئتماني **03** جوان **1991**.

[2] حمزة بن سبع، مرجع المرجع السابق، ص **154**.

[3] الأرقام الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من الملحق رقم **(17)**.

[4] الأرقام الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من الملحق رقم **(18)**.

[5] الأرقام الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من الملحق رقم **(19)**.

1999، وهذا ما أضفى على الوضعية المالية لاقتصاد البلاد نوعا من الراحة المالية، وهو ما شجع الحكومة على بعث النشاط الإقتصادي من خلال التوسع في الإنفاق العام بداية الألفية الثالثة ضمن مجموعة من برامج الإنعاش الإقتصادي للفترة **2001-2019**[1]، التي وضعت النمو الإقتصادي وتحقيق التشغيل في جوهر الأهداف التي سعت لتحقيقها.

يوضح بيان الشكل رقم **(2.3)** أن نسبة الإنفاق العام من إجمالي الناتج الداخلي الخام قد عرفت نسبا مختلفة خلال فترة الدراسة، وكذلك الحال بالنسبة لمعدلات البطالة التي عرفت معدلاتها هي الأخرى قيما مختلفة تميزت على العموم بالتراجع.

الشكل رقم (2.3): تطور نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

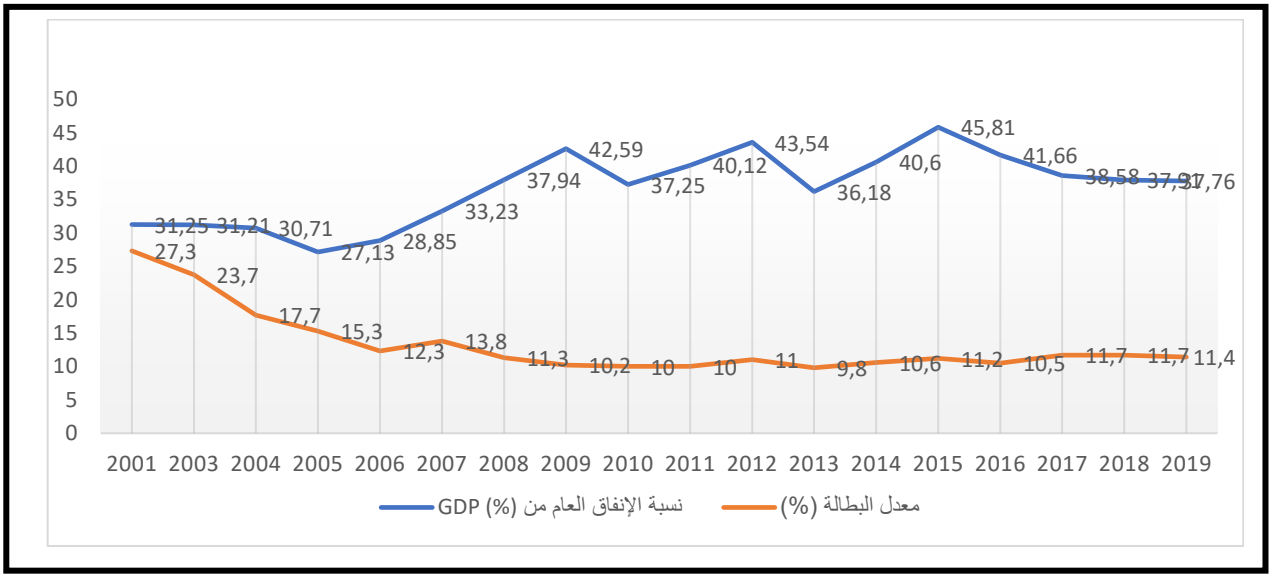

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحقين رقم **(02)** و**(17)**.

فمع بداية الفترة ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام إلى **31,25%** بعدما كانت **28,57%** سنة **2000**، وذلك إثر الشروع في تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة **(2001–2004)**، والذي خصصص له ما قيمته **525** مليار دج أي ما يقارب **07** ملايير دولار أمريكي. قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بـ: **1 216** مليار دج أي ما يعادل **16** مليار دولار أمريكي، وهذا بعدما أضيف له مشاريع جديدة، وإعادة تقويم لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا، والتي هي قيد الإنجاز.[2] ونلاحظ أن معدلات البطالة خلال فترة تطبيق هذا البرنامج عرفت تراجعا مستمرا انخفضت فيه من **27,30%** سنة **2001** إلى **17,7%** سنة **2004**.

---

[1] الأرقام الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من الملحق رقم **(17)**.

[2] لمين بليلة، "**ترشيد الانفاق العام بهدف الاقلال من ظاهرة الفقر مع اشارة الى واقع الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر **03**، **2015- 2016**، ص **201**.

خلال الفترة **2005-2009** وهي فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي[*]، الذي خصص له مبلغ **4 203** مليار دج (حوالي **60** مليار دولار أمريكي). [1] تواصل تراجع معدلات البطالة أين تراجعت من **15,3%** سنة **2005** إلى **10,2%** سنة **2009**، وهو تراجع ملحوظ ساهمت فيه الزيادات التي عرفها الإنفاق العام خلال هذه الفترة أين ارتفعت نسبته من إجمالي الناتج الداخلي الخام من **27,13%** سنة **2005** إلى **42,59%** سنة **2009**، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النسبة الأخيرة لا تعبر عن ارتفاع كبير في قيمة الإنفاق العام أين سجل معدل نموه **1,31%** سنة **2009**، وإنما تعود إلى تراجع قيمة الناتج الداخلي الخام سنة **2009** أين سجل معدل نمو سالب قيمته **9,7%** كانعكاس لآثار الأزمة الاقتصادية لسنة **2008**.[2]

تواصل التوسع في الإنفاق العام خلال الفترة **2010-2014** من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي بقيمة **214 21** مليار دج (**286** مليار دولار)،[3] وفي مقابل هذا التوسع انخفضت معدلات البطالة مسجلة أدنى قيمة لها خلال هذه الفترة وخلال فترة الدراسة ككل وذلك سنة **2013** بنسبة **9,8%**، وعلى الرغم من أن نسبة الإنفاق العام من إجمالي الناتج الداخلي الخام قد تراجعت إلى **36,18%** سنة **2013** بعدما كانت **43,54%** سنة **2012** بسبب تراجع قيمة الإنفاق العام خلال سنة **2013** بـ: "**14,65%** مقارنة بسنة **2012**، فإن هذا لم يؤد إلى ارتفاع معدل البطالة خلال هذه السنة بل على العكس من ذلك انخفض إلى أدنى قيمة مسجلة له خلال الفترة المعنية، ويمكن تفسير ذلك من خلال تقارب قيمة معدل النمو الإسمي والحقيقي للناتج الداخلي الخام في هذه السنة"[4]، والذي يدل على أن التغير في الأسعار مقارب للصفر والتغيرات التي عرفها الناتج في هذه الحالة كانت حقيقية وهو ما كان له أثر على معدل التشغيل ومنه معدل البطالة خلال هذه السنة.

---

[*] أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة **432** مليار دج، وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة **668** مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بقيمة: **071 1** مليار دج، والصناديق الإضافية بقيمة: **191 1** مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة **140 1** مليار دج، ليصبح المجموع النهائي لقيمته **705 8** مليار دج.

[1] لمين بليلة، مرجع سبق ذكره، ص **209**.

[2] الأرقام الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من الملحق رقم **(17)**.

[3] نبيل بوفليح، **"دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 – 2010"**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، المجلد **05**، العدد **01**، جانفي **2013**، ص **46**.

[4] الأرقام الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من الملحق رقم **(17)**.

مواصلة لنفس السياسة وضعت الحكومة الجزائرية برنامجا انفاقيا جديدا للفترة **2015-2019**، وهو المخطط الخماسي للتنمية بغلاف مالي **262** مليار دولار أمريكي، وقد شرع في تطبيق هذا البرنامج مع بداية سنة **2015**، غير أنه وعلى إثر استمرار تراجع أسعار النفط ابتداء من منتصف سنة **2014**، قررت السلطات تجميد هذا البرنامج واستبدلته ببرنامج النمو الإقتصادي الجديد للفترة **2016-2019**(*)،[1] وهو برنامج معني بتمويل العمليات الضرورية ذات الأولوية وهو ما أثر على الأهداف المسطرة في المخطط الخماسي للتنمية على رأسها النمو الإقتصادي والتشغيل، وهو ما يؤكده بيان الشكل رقم **(2.3)** ببقاء معدل البطالة في حدود **11%** في أغلب سنوات فترة تطبيق هذا البرنامج.

ولتحليل أعمق لأثر تغير قيمة الإنفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة **2001-2019**، لابُد لنا من تحليل تطور قيمة شقي هذا الإنفاق وصلته بالتغيرات التي شهدتها معدلات البطالة في الجزائر خلال نفس الفترة، وهو ما سنتناوله في الفقرة الآتية.

ثانيا: تطور نفقات التجهيز ونفقات التسيير في الجزائر وأثرهما على البطالة خلال الفترة 2001-2019.

حدد القانون رقم **84-17** المؤرخ في **07** جويلية **1984** والمتعلق بقوانين المالية في المادة العشرين **(20)** منه، تقسيم الإنفاق العام في الجزائر، والذي يشمل نفقات التسيير (الإنفاق الجاري)، ونفقات التجهيز (الإنفاق الاستثماري).

حيث يقصد **بنفقات التسيير** تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، حيث تشمل نفقات التسيير نفقات المستخدمين ونفقات المعدات ... وغيرها. كما أن هذه النفقات حتى وإن لم تهدف إلى تحقيق الإستثمار بصفة مباشرة فإنها تؤدي إلى تسيير محكم للمصالح العمومية والإدارية للدولة، وبالتالي، تؤدي دورا مهما في تحقيق المنفعة العامة.[2]

في حين تمثل **نفقات التجهيز** تلك النفقات التي لها طابع الإستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج، وبالتالي، ازدياد نمو ثروة البلاد، ويطلق على نفقات التجهيز إسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الإستثمار، وتتكون هذه النفقات من الإستثمارات الهيكلية الإقتصادية والإجتماعية والإدارية، والتي تعبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الإستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية. وبأكثر

(*) يمر هذا النموذج بثلاث **(03)** مراحل أساسية، مرحلة الإقلاع **2016-2019**، المرحلة الإنتقالية **2020-2025**، مرحلة الإستقرار **2026-2030**.

(1) أسماء ناويس، "**أثر سياسة الإنفاق العام على الطلب على المنتوج الجزائري**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، **2020-2021**، ص **187**.

(2) فاطمة الزهراء زرواط، محمد مناد، "**تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتادي للفترة 1999-2014**"، مجلة المالية والاسواق، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد **02**، العدد **01**، **2015**، ص **07**.

تفصيل هي عبارة عن الإعتمادات المفتوحة في الميزانية العامة، لتغطية نفقات التجهيز الواقعة على عاتق الدولة.[1]

حيث تمثل اعتمادات الدفع التخصيصات السنوية التي يمكن الأمر بصرفها وتحويلها أو دفعها لتغطية الإلتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطبقة، فاعتمادات الدفع هي أقساط التمويل السنوية لتراخيص البرامج، أما هذه الأخيرة فهي تمثل الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للآمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الإستثمارات المخططة، وتبقى صالحة دون أن تحدد مدتها حتى يتم إلغاؤها.[2]

يبين الشكل رقم **(3.3)** هيكل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة **2000-2019**، حيث يتضح لنا من خلال هذا الشكل أن النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق العام في البلاد خلال الفترة المعنية كانت لصالح نفقات التسيير. والتي كان متوسط نسبتها إلى إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة **2000-2019:** [3] **63,53%**، في حين كان متوسط نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الإنفاق العام لنفس الفترة **36,47%**.

الشكل رقم[33](3.3): هيكل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

الوحدة: %.

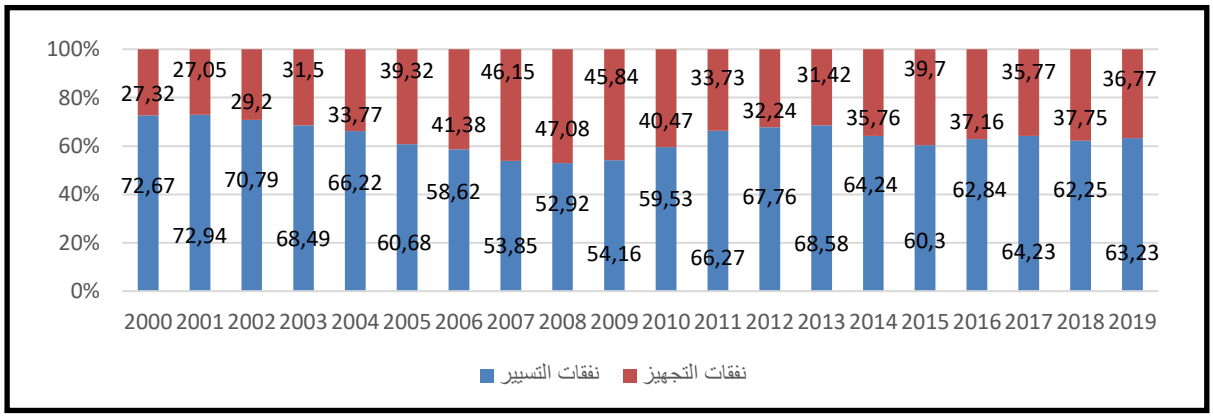

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم **(18)**.

تلعب نفقات التجهيز دورا مهما في تحقيق التشغيل ومحاربة البطالة باعتبارها تمثل الجانب الإستثماري لنفقات الدولة، وارتفاع قيمتها دليل على استغلال أكبر لعوامل الإنتاج على رأسها العمل في هذا الشأن يمكن ملاحظة ما يلي:

- **الفترة 2001-2009:** هي فترة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي، اللذان وخلالهما شهدت نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الإنفاق العام تزايدا ملحوظا تماشى مع الإرتفاع الذي شهده سعر برميل النفط في السوق الدولية منذ سنة **2000**، وفي ظل الراحة المالية

---

[1] فاطمة الزهراء زرواط، محمد مناد، مرجع سبق ذكره، ص ص **10-11**.

[2] المديرية العامة للميزانية، "**ميزانية المواطن لسنة 2020 : دليل المواطن لفهم مشروع قانون المالية لسنة 2020**"، بن عكنون، الجزائر، **2020**، ص **19**.

[3] حسبت النسب بالاعتماد على أرقام الملحق رقم **(18)**.

هذه زادت الحكومة من استثماراتها في مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي، والتي بلغت ذروتها حسب ما هو مبين في الشكل رقم **(3.3)** سنة **2008** بنسبة **47,08%**، لتتراجع هذه النسبة ابتداء من سنة **2009** كانعكاس لتراجع أسعار النفط خلال هذه السنة إلى **62,25** دولار أمريكي بعدما كانت في حدود **100** دولار أمريكي سنة **2008**[1]، وقد كان لهذا التوسع أثر على معدلات العمالة التي ارتفعت من **29,8%** سنة **2001** إلى **37,2%** سنة **2009**، وفي المقابل انخفضت معدلات البطالة من **27,30%** سنة **2001** إلى **10,2%** سنة **2009**.

- **الفترة 2010-2019:** تميزت هذه الفترة بتنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة **(2010-2014)**، الذي عرفت سنواته ارتفاع في أسعار النفط تجاوزت عتبة **100** دولار أمريكي في أغلبها[2]، لكن في مقابل هذا الإرتفاع عرفت نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الإنفاق العام تراجعا مقارنة بفترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي، وكان هذا التراجع لصالح نفقات التسيير التي زادت نسبتها إلى إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة **2010-2014**، مع الإشارة هنا إلى أن السنوات الأولى من تطبيق هذا البرنامج وفي سبيل شراء السلم الإجتماعي زادت عمليات التوظيف خلالها في القطاع العام[3] وهو ما ساعد على مواصلة الرفع من معدلات العمالة من **37,6** سنة **2010** إلى **39%** سنة **2013**، كما انخفضت معدلات البطالة من **10%** سنة **2010** إلى **9,8%** سنة **2013**.

إلى جانب برنامج توطيد النمو الاقتصادي عرفت الفترة **2010-2019** إعداد الحكومة لمخطط خماسي للنمو للفترة **(2015-2019)**، والذي رصدت له نحو **21 000** مليار دج أي ما يعادل **262** مليار دولار أمريكي غير أن انهيار أسعار النفط انطلاقا من النصف الثاني من سنة **2014**، أين انخفض متوسط سعر برميل النفط من **100,234** دولار أمريكي سنة **2014** إلى **53,066** دولار أمريكي سنة **2015**، وكذا وفي ظل توقعات بقاء أسعار النفط عند مستويات لا تحقق التوازنات الإقتصادية والمالية المطلوبة عجل بإعادة النظر في البرنامج التنموي لصالح ما سمي بنموذج النمو الاقتصادي الجديد **2016-2019**.[4]

وفي هذا الصدد فقد جاءت التدابير بالضغط على الإنفاق العام الذي تراجعت قيمته بنسبة **4,68%** سنة **2016**، أين سجلت نسبته من الناتج الداخلي الخام نسبة **41,66%** خلال هذه السنة بعدما كانت **45,81%** سنة **2015**، وواصلت هذه النسبة في التراجع أين سجلت **(38,58%، 37,91%، 37,76%)** خلال السنوات **(2017، 2018، 2019)** على التوالي.[5] وتعكس هذه النسب توجه السياسة الإقتصادية

---

[1] الأرقام الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من الملحق رقم **(19)**.

[2] نفس الملحق.

[3] أنظر الملحق رقم **(21)**.

[4] أسماء ناويس، مرجع سبق ذكره، ص **187**.

[5] الأرقام الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من الملحق رقم **(17)**.

للبلاد خلال هذه الفترة في جانب الإنفاق العام، والتي لعبت أسعار النفط وإيراداتها دورا في تحديدها، كما تجلت آثارها على مؤشرات سوق العمل، وهو ما سنحاول قراءته من خلال ما سيتم عرضه في الفقرة الموالية، والتي خصصناها لتحليل ما جاء به نموذج النمو الاقتصادي الجديد في ما يتعلق بالإنفاق العام والتشغيل.

المطلب الثالث: ترشيد الإنفاق العام والنهوض بالتشغيل في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد.

الإقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي في المقام الأول، باعتبار أن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام جد معتبرة بلغت نسبتها في المتوسط خلال الفترة **2001-2019: 32.10%**[1]، كما أن صادرات الدولة تعتمد في الأساس على صادرات المحروقات، وإلى جانب هذا اعتماد ايرادات الدولة على الجباية البترولية جعل ميزانيتها وانفاقها العام مرتبطان بالتغيرات التي تشهدها أسعار النفط في السوق الدولية للطاقة.

بناء على هذا فإن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منتصف سنة **2014** أثر على الجزائر خاصة وأن هذا الإنخفاض استمر خلال السنوات التالية وبرز جليا سنة **2015** من خلال تفاقم عجز ميزانية الدولة جراء توسع الإنفاق العام من جهة وصعوبة ايجاد مصادر تمويلية له من جهة أخرى، وهو ما حتم على الحكومة إتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل ايجاد حلول تمويلية لتغطية الإنفاق العام، فتبنت على اساس ذلك برنامجا اقتصاديا عرف بنموذج النمو الاقتصادي الجديد للفترة **2016-2030** يهدف إلى تحسين إيرادات الجباية العادية وترشيد الإنفاق العام وتنويع الاقتصاد بما يرفع من معدلات النمو الاقتصادي وينهض بالتشغيل بعيدا عن هيمنة النفط والريع.

أولا: تقلبات أسعار النفط وتذبذب مصادر تمويل الإنفاق العام في الجزائر.

من أبرز التحديات التي يواجهها التوسع في الإنفاق العام في الجزائر هو تمويل هذا التوسع المرتبط أساسا بالجباية البترولية وانعكاس ذلك على استقرار المالية العامة للبلاد، حيث بلغ متوسط نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة **2000-2019: 53,18%**[2] وهي نسبة معتبرة تعكس درجة ارتباط ايرادات الدولة بالجباية البترولية، في ظل ضعف مساهمة مصادر الإيرادات الأخرى على رأسها إيرادات الجباية العادية، وهو ما أثر على طاقة التمويل الحكومي (الإدخار الحكومي) ورصيد الخزينة العمومية في الجزائر خاصة خلال الفترة **2015-2019**.

[1] أنظر الملحق رقم **(22)**.

[2] أنظر الملحق رقم **(19)**.

I. تطور طاقة التمويل الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019:

يحسب الإدخار الحكومي بطرح الإنفاق العام الجاري (نفقات التسيير) من الإيرادات الكلية، ولقد سجل هذا الإدخار قيما مختلفة خلال فترة الدراسة، حيث سمح تحسن المالية العامة للبلاد مطلع الألفية الثالثة من تكوين إدخار حكومي هام سنة **2001** بلغ **549,97** مليار دج **(36,33%** من اجمالي الايرادات الكلية)، لينخفض سنة **2002** الى **505,47** مليار دج **(31,52%** من اجمالي الايرادات الكلية)، وليعاود الارتفاع سنة **2003** الى **851,7** مليار دج **(43,13%** من اجمالي الايرادات الكلية)، وواصل هذا الاتجاه الى غاية سنة **2006** اين بلغت قيمته **2 202,05** مليار دج **(60,49%** من اجمالي الايرادات الكلية)، تراجع الادخار الجكومي سنة **2007** الى **2 013,86** مليار دج **(54,60%** من اجمالي الايرادات الكلية)، أما سنة **2008** فقد سجلت أعلى قيمة للادخار الحكومي بقيمة **2 972,83** مليار دج **(57,27%** من اجمالي الايرادات الكلية).[1]

أدى تراكم هذه الفوائض منذ سنة **2000** إلى تعبئة صندوق ضبط الإيرادات، الذي بلغ رصيده نهاية سنة **2008** مبلغ **4 280** مليار دج في شكل مخزون للإدخارات المالية للخزينة مودعة لدى بنك الجزائر.[2] سمحت هذه المدخرات كذلك بتغطية وتمويل الإنفاق العام الإستثماري كلية خلال الفترة **2001-2008**، وتحقيق فائض في الخزينة العمومية، وهو ما يبينه الملحق رقم **(25)**.

II. تطور رصيد الخزينة العمومية في الجزائر ومصادر تمويل العجز:

انعكس التوسع الكبير في الإنفاق العام من جهة وتذبذب مصادر التمويل من جهة أخرى على توازن الخزينة العمومية. ورغم تطبيق الجزائر لسياسات إصلاحية عديدة ظل اختلال أو عجز الخزينة العامة قائما.

1. تطور رصيد الخزينة العمومية في الجزائر:

يبين الجدول رقم **(1.3)** تطور رصيد الخزينة العمومية في الجزائر خلال الفترة **2001-2015.** "حيث رصيد الخزينة العمومية هو رصيد الميزانية بالإضافة إلى رصيد حسابات التخصيص وتدخلات الخزينة"[3].

---

[1] الأرقام الوردة في هذه الفقرة مأخوذة من الملحق رقم **(25)**.

[2] Bank of Algeria, **« rapport 2008 évolution économique et monétaire en Algérie »**, Juin **2009,** p **86**.

[3] المديرية العامة للميزانية، "**ميزانية المواطن لسنة 2020: دليل المواطن لفهم مشروع قانون المالية لسنة 2020**"، مرجع سابق، ص **19**.

الجدول رقم (1.3): تطور رصيد الخزينة العمومية (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2015).

الوحدة: مليار دينار جزائري (دج).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الرصيد الاجمالي للخزينة	55,27	-16,01	-10,27	-187,30	-472,15	-647,30	-1 281,96	-1 381,15
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الرصيد الاجمالي للخزينة	-1 113,69	-1 496,48	-2 468,83	-3 246,1	-2 205,94	-3 186	-3 172,34	

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم **(26)**.

يوضح الجدول رقم **(1.3)** زيادة عجز الخزينة العمومية خلال الفترة **2001-2015**، حيث انتقل من **16,01** مليار دج سنة **2002** إلى **3 172,34** مليار دج سنة **2015**، وبلغ أقصاه سنة **2012** بـ: **3 246,1** مليار دج ويرجع هذا إلى سببين، يتعلق **الأول** بتزايد قيمة الإنفاق العام، ويعود السبب **الثاني** إلى التطورات الحاصلة على مستوى قيمة الإيرادات العامة، خاصة فيما تعلق بالتذبذبات التي عرفتها إيرادات الجباية البترولية المرتبطة بالعوامل الخارجية المتحكمة في أداء أسواق النفط. إضافة إلى صعوبة إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية كمصدر دائم ومستقر للإيرادات العامة.

لو تم احتساب الإيرادات الكلية (الجباية النفطية الفعلية والإيرادات العادية) خلال الفترة **2001-2008**، فإننا سنلاحظ أن الخزينة العمومية لم تسجل عجزا. لهذا فالعجز المسجل سنة **2009** هو عجز هيكلي ناتج عن قصور الإيرادات العامة بسبب الإنخفاض الحاد في إيرادات الجباية البترولية في ظل الأزمة المالية الدولية لسنة **2008**، في تغطية الإنفاق العام، الذي شهد زيادات كبيرة جراء تنفيذ برامج الإنفاق العام. وعلى الرغم من تحسن الإيرادات العامة في السنوات اللاحقة إلى غاية سنة **2014** إلا أن الخزينة العمومية سجلت عجزا بسبب قيمة الإنفاق العام الذي واصل الإرتفاع، وقد وجدت الحكومة في صندوق ضبط الإيرادات مصدرا لتمويل هذا العجز. كما كشفت الإنخفاضات الحادة التي عرفتها أسعار البترول منذ جوان **2014** مدى ضعف المالية العامة. ولقد تجسد هذا الضعف في اختلالات عميقة سنتي **2015** و**2016**.

2. مصادر تمويل[*] عجز الخزينة العمومية في الجزائر:

لم تستخدم موارد صندق ضبط الإيرادات خلال السنوات الستة **(06)** الأولى من فترة الدراسة لتغطية عجز الخزينة لأنه في هذه السنوات لم يكن من مهام هذا الصندوق تمويل عجز الخزينة العمومية، لكن

[*] مرت مصادر تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال فترة الدراسة بمرحلتين، ففي الفترة الممتدة بين سنتي **2000** و**2006** اعتمدت الخزينة العمومية في تغطية عجزها على ثلاثة مصادر تمويلية تمثلت في التمويل البنكي، ويتمثل في مجموع التسبيقات المقدمة من البنك المركزي، والتمويل غير البنكي المتمثل في إصدار سندات الخزينة العمومية وطرحها للاكتتاب في السوق المحلية واعتبر هذا الشكل الأكثر استخداما في تلك المرحلة، وكذا التمويل الخارجي من خلال قروض ومساعدات الهيئات الدولية. انطلاقا من سنة **2006** شرعت الخزينة في استخدام وسيلة تمويلية رابعة أقرتها المادة **01** من قانون المالية التكميلي لسنة **2006**، وهي صندوق ضبط الايرادات.

وبعد التعديلات التي أدخلت على أهداف الصندوق سنة **2006**، أصبح بالإمكان تمويل عجز الخزينة العمومية بالإقتطاع من هذا الصندوق. وعلى الرغم من أنه قبل سنة **2006**، لم يكن بامكان الصندوق أن يمول بشكل مباشر عجز الخزينة إلا أن ذلك كان يتم بطريقة غير مباشرة، حيث كان يتم اللجوء الى الدين العام الداخلي من أجل تغطية التوسع في الإنفاق العام الذي صاحب تنفيذ البرامج التنموية، ثم يقوم الصندوق بتسديد هذا الدين، وهو ما تبينه أرقام الملحق رقم **(24)**، أين تمثلت اقتطاعات الصندوق خلال الفترة **2000-2006** في اقتطاعات موجهة لتسديد الدين العام، والتي ارتفعت من **221,10** مليار دج سنة **2000** الى **618,11** مليار دج سنة **2006**. والجدول رقم **(2.3)** يبين نسبة مساهمة صندوق ضبط الايرادت في تمويل عجز الخزينة في الجزائر خلال الفترة **2006-2015**.

الجدول رقم (2.3): تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الخزينة العمومية (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2006-2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري (دج).

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
الرصيد الاجمالي للخزينة	-647,30	-1 281,96	-1 381,15	-1 113,69	-1 496,48
اقتطاعات FRR لتمويل عجز الخزينة	91,53	531,95	758,18	364,28	791,93
نسبة تغطية FRR لعجز الخزينة(%)	14,14	41,49	54,89	32,70	52,91
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الرصيد الاجمالي للخزينة	-2 468,83	-3 246,1	-2 205,94	-3 186	-3 172,34
اقتطاعات FRR لتمويل عجز الخزينة	1 761,45	2 283,26	2 132,47	2 965,67	2 886,505
نسبة تغطية FRR لعجز الخزينة(%)	71,34	70,33	96,66	93,08	90,98

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم **(26)**، والملحق رقم **(24)**.

عرفت نسبة تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الخزينة العمومية ارتفاعا خلال الفترة **2006-2015**، من **14,14%** سنة **2006** لتتجاوز **90%** خلال السنوات **2013-2014-2015**، وذلك لارتفاع عجز الخزينة الناجم عن زيادة الإنفاق العام وتنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي **(2005-2009)**، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي **(2010-2014)**، كما أن انخفاض قيمة الدين العام أدى إلى التقليل من اللجوء للقرض العام لتمويل عجز الخزينة العمومية.

تراجع أداء الاقتصاد العالمي وانهيار أسعار النفط خلال النصف الثاني لسنة **2014** ترتب عنه آثار سلبية على القدرات المالية للدولة، ألزمت الحكومة الجزائرية اتخاذ تدابير ميزانية وجبائية تهدف لترشيد الإنفاق العام. هذا الوضع أسفر عن اتخاذ إجراءات حاسمة في الموازنة العامة لسنة **2016** لتكريس مسار

الضبط المالي وتحقيق تقدم في تجسيد الرشادة في الإنفاق العام، وتخفيض التكاليف التي تتحملها الدولة وتحقيق الوفرات المالية ضمن ما يعرف بنموذج النمو الاقتصادي الجديد.

ثانيا: التوجه الجديد لسياسة الموازنة للفترة 2016-2019 في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

حددت أهداف نموذج النمو الإقتصادي الجديد في الشق المتعلق بالموازنة إلى غاية سنة **2019**، في ما يلي:

- تحسين أو تطوير إيرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية الجزء الأكبر من الإنفاق العام؛
- تعبئة الموارد الإضافية الضرورية في السوق المالي الداخلي؛
- تقليص محسوس لعجز الخزينة العمومية في حدود سنة **2019**.

I. تحسين أو تطوير إيرادات الجباية العادية:

أولى نموذج النمو الاقتصادي الجديد أهمية بالغة لرفع مساهمة إيرادات الجباية العادية في تمويل الإنفاق العام خاصة نفقات التسيير الخاصة بتسيير المؤسسات والإدارات العمومية وأجور الموظفين، وذلك من خلال:[1]

- ✓ إصلاح نظام الجباية لتدارك بعض النقائص التي أدت في كثير من الأحيان إلى التهرب الضريبي؛
- ✓ عصرنة الإدارة الجبائية من خلال تكوين الموارد البشرية وتأهيلها بما يتماشى والتطورات الحاصلة في مجال التسيير والإدارة؛
- ✓ الإنتقال إلى التعاملات الإلكترونية بين الدولة والأفراد والمؤسسات الخاضعة للضريبة، والتي تخص المتعاملين الاقتصاديين في قطاعات التوزيع والخدمات والصناعة بالخصوص، وهذا من أجل توفير الجهد والوقت على المكلفين بالضريبة والحد من التهرب الضريبي؛
- ✓ تحسين تحصيل الرسم على القيمة المضافة **TVA** من خلال الرفع من نسبتها على بعض المواد لاسيما المواد الكمالية ومواد الرفاهية المستوردة ومراجعة الإعفاءات الجبائية؛
- ✓ تطوير الجباية المحلية التي تبقى مردوديتها أقل من المستوى المأمول من خلال تطوير الضريبة العقارية.

غير أن تطور قيمة الإيرادات العادية ونفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة **2016-2019** حسب ما يوضحه الجدول رقم **(3.3)**، يبين لنا أن الهدف الموضوع فيما تعلق بتطوير ايرادات الجباية العادية بما يسمح بتمويل نفقات التسيير لم يحقق خلال الفترة **2016-2019**.

---

[1] وافي ناجم، عبد الجليل جلالية، "**نموذج النمو الإقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الإقتصادي في الجزائر**"، مجلة الحوار الفكري، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد **15**، العدد **02**، **2020**، ص **06**.

الجدول رقم (3.3): تطور الإيرادات العادية ونفقات التسيير (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2016-2019).

الوحدة: مليون دينار جزائري (دج).

السنوات	2016	2017	2018	2019
الإيرادات العادية	3 329 031	3 920 898	4 039 775	4 083 088
نفقات التسيير	4 585 564	4 677 182	4 813 683	4 895 236
نسبة تغطية الإيرادات العادية لنفقات التسيير (%)	72,59	83,83	83,92	83,40

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم **(18)**، والملحق رقم **(23)**.

رغم التدابير المتخذة في هذا الشأن لم تتمكن الإيرادات العادية من تغطية نفقات التسيير، لكن تجدر الإشارة إلى أن نسبة تغطيتها عرفت تحسنا وهو ما يبينه ذات الجدول.

II. تعبئة الموارد الإضافية الضرورية من السوق المالي الداخلي:

بهدف تنويع مصادر تمويل عجز الخزينة والتخفيف من الإقتطاعات المستمرة من صندوق ضبط الإيرادات، قامت وزارة المالية سنة **2016** بتفعيل القرض السندي تحت اسم القرض الوطني للنمو الإقتصادي. وهذا من أجل توظيف سندات الخزينة العمومية المتوسطة والطويلة لتعبئة الإدخار العام و توجيهه لتمويل العجز في الخزينة العمومية.

كما تم اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، وتم تعديل قانون النقد والقرض المادة **45** منه التي تمنع بنك الجزائر من شراء السندات التي تصدرها الخزينة العمومية أو الجماعات المحلية، واستبدالها بالمادة **45** مكرر.

أين نصت المادة **45** مكرر من القانون **17-10**، المتمم للامر رقم **03-11**، والمتعلق بالنقد والقرض على؛ "بغض النظر على كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر، إبتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس **(05)** سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص، في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛
- تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية الإقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير، إلى:

- توازنات خزينة الدولة؛
- توازن ميزان المدفوعات.

تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر، عن طريق التنظيم"[1].

III. تقليص عجز الخزينة العمومية:

يكون تقليص عجز الخزينة العمومية من خلال زيادة ايرادات الدولة العادية على رأسها إيرادات الجباية العادية من جهة، ومن جهة أخرى يتم من خلال ترشيد الإنفاق العام.

وفي إطار ترشيد الانفاق العام ونظرا لعدم قدرة الدولة على الاستمرار في الانفاق العام على الاستثمارات العامة تم غلق حساب البرنامج الخماسي للنمو للفترة **(2015-2019)** في **31** ديسمبر **2016** وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ **300** مليار دينار جزائري، وفي إطاره تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والالتزام بالعمليات الضرورية، والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى.[2]

كما اعتمدت الحكومة لأول مرة في قانون مالية **2017** سياسة ضبط للميزانية عبر تسقيف النفقات السنوية للدولة بـ: **6800** مليار دينار في إطار ترشيد الانفاق العام والحيلولة دون الزيادة في عجز الخزينة العمومية الذي بلغ "**2 343,73** مليار دينار جزائري"[3] سنة **2016**.

ورغم كل التدابير والإجراءات المتخذت سجلت خزينة الدولة عجزا خلال السنوات **2017-2018-2019**، ورغم انخفاض مقدار هذه العجوزات مقارنة بسنة **2016** كما يبينه الملحق رقم **(26)**، فإن هذا لا ينفي الحاجة إلى اتخاذ اجراءات اضافية تعمل على تقليص عجز الخزينة العمومية أكثر فأكثر.

ثالثا: النمو الإقتصادي والتشغيل ضمن أهداف نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

أثرت الإجراءات التي اتخذتها الدولة ضمن سياسة الموازنة للفترة **2016-2019**، على الأهداف التي تم وضعها للفترة **2015-2019** خاصة تلك المتعلقة بالنمو الإقتصادي والتشغيل، فهذا الأخير عرف تراجعا أمام القرار الذي اتخذته السلطات، والقاضي بتجميد التوظيف في القطاع العام وكذلك أثرت سياسة ترشيد الإنفاق العام، وتراجع الإستثمار العام على وضع التشغيل، وهو ما يفسر معدلات البطالة التي كانت في

---

[1] قانون رقم **17-10** المؤرخ في **11** أكتوبر **2017**، يتمم الامر رقم **03-11** المؤرخ في **26** أوت **2003** والمتعلق بالنقد والقرض.

[2] زكرياء مسعودي، "**تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**"، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد **04**، العدد **06**، **2017**، ص **221**.

[3] أنظر الملحق رقم **(26)**.

حدود **11%** في المتوسط خلال الفترة **2014-2019**، ولم تتمكن من تسجيل نسبة أقل من تلك المسجلة سنة **2013** والتي كانت قيمتها **9,8%**.

لا يعني هذا الواقع عدم إعطاء نموذج النمو الاقتصادي الجديد مكانة لمسألة التشغيل ضمن أهدافها، بل على العكس من ذلك يمكن أن نتلمس اهتمامها بهذه المسألة من خلال ما سطرته من أهداف ضمن تنويع وإعادة هيكلة الإقتصاد الوطني بما يحقق النمو الإقتصادي والتشغيل في آفاق **2030**[*].

المبحث الثاني: أثر التوسع في الإنفاق العام على البطالة من خلال إدارة الطلب الكلي المحلي.

يؤدي ارتفاع الإنفاق العام إلى زيادة الطلب الكلي المحلي باعتباره جزء من هذا الأخير، وذلك بشكل مباشر وآخر غير مباشر، وارتفاع الطلب الكلي المحلي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في انتظار استجابة الآلة الإنتاجية للزيادة الحاصلة في هذا الطلب من خلال زيادة الإنتاج ما يؤدي إلى زيادة الطلب على قوة العمل، وبالتالي، انخفاض معدلات البطالة.

استنادا لمسار التأثير هذا سنحاول هنا تحليل تأثير سياسة التوسع في الإنفاق العام في الجزائر على البطالة خلال الفترة **2001-2019**، وذلك من خلال تحليل تأثير هذه السياسة على كل من الطلب الكلي المحلي ومكوناته، وصولا إلى تأثيرها على البطالة من خلال مطالبين إثنين كالآتي.

المطلب الأول: دور التوسع في الإنفاق العام في زيادة الطلب الكلي المحلي وأثره على البطالة في الجزائر.

يبرز هذا الدور أولا من خلال التأثير المباشر لتغير الإنفاق العام على الطلب الكلي المحلي[**]، وذلك من خلال تأثير تغير كل من الطلب الإستهلاكي النهائي للإدارات العمومية **CFAP** و التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للقطاع العام **ABFF(AP)**. ثانيا من خلال التأثير غير المباشر لتغير الإنفاق العام، والذي يكون من خلال تأثير هذا الأخير على كل من الإستهلاك النهائي للعائلات **CFM** و التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للمؤسسات وأشباه المؤسسات الإنتاجية **ABFF(SQS)**.

---

[*] سنتوسع في هذه النقطة في فقرة لاحقة.

[**] يتكون الطلب المحلي من الطلب الإستهلاكي الكلي والطلب الإستثماري الكلي، ويتمثل الأول في مجموع الطلب الإستهلاكي العام (الإنفاق الاستهلاكي النهائي للإدارات العمومية **(CFAP)**) والطلب الإستهلاكي الخاص (الإنفاق الإستهلاكي النهائي لقطاع العائلات **(CFM)**)، في حين يقابل الثاني في نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية **(SCEA)** التراكم الخام **(AB)**، وهو عبارة عن حاصل جمع التراكم الخام للأصول الثابتة **(ABFF)** والتغير في المخزون **(VS)**. ويعرف نظام **(SCEA)** التراكم الخام للأصول الثابتة لعون اقتصادي أو الوطني على أنه قيمة الزيادة الحاصلة خلال فترة ما في ثروة هذا العون من سلع التجهيز ومن الخدمات المحملة لهذه السلع. وينقسم بدوره إلى التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للمؤسسات وأشباه المؤسسات الإنتاجية **ABFF(SQS)** وكذا التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للقطاع العام **ABFF(AP)**، وتجدر الإشارة هنا إلى أن أي تغير في هذه المكونات تؤدي إلى تغير الطلب الكلي المحلي.

أولا: الطلب العام (الحكومي) والطلب الكلي المحلي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019):

يتمثل الطلب العام حسب نظام **(SCEA)** في مجموع الطلب الإستهلاكي النهائي للإدارات العمومية **(CFAP)** و التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للقطاع العام **(ABFF(AP)**.

تبين أرقام الملحق رقم **(27)** أن زيادة قيمة الطلب الإستهلاكي النهائي للإدارات العمومية **(CFAP)** والتراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للقطاع العام **(ABFF(AP)** أدت إلى زيادة قيمة الطلب العام خلال الفترة **(2001-2019)**، وهو ما نلاحظه من خلال بيان الشكل رقم **(4.3)** أدناه، وإلى جانب هذا التطور وكما هو مبين من خلال نفس الشكل عرف الطلب الكلي المحلي هو الآخر زيادة خلال نفس الفترة.

الشكل رقم (4.3): تطور الطلب العام والطلب الكلي المحلي (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

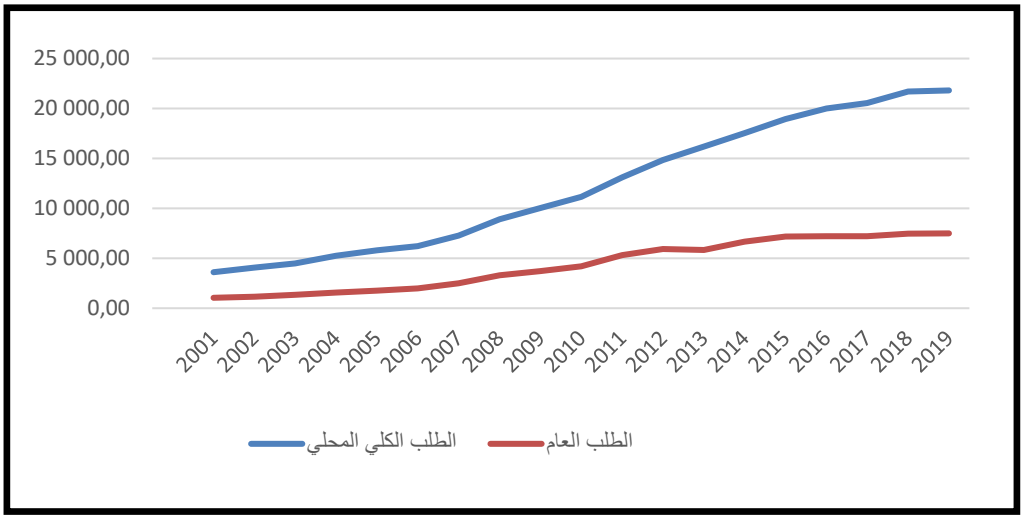

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم **(27)**.

يوضح الشكل رقم **(4.3)** وأرقام الملحق رقم **(27)** كذلك أن متوسط نسبة نمو كلا من الطلب العام والطلب الكلي المحلي خلال فترة تطبيق كل برنامج إنفاقي للفترة **(2001-2019)**، ونقصد هنا برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي **(2001-2004)**، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي **(2005-2009)**، برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة **(2010-2014)**، والفترة **(2015-2019)**، قد كانت مختلفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن لنا أن نلحظ العلاقة التي تربط بين هذه النسب، حيث عرف متوسط نمو كلا من الطلب العام والطلب الكلي المحلي أعلى قيمة لهما خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي **(2005-2009)**، بقيمة **18,96%** و**13,87%** على التوالي، وهذا أمام الإرتفاع الذي عرفته قيمة الإنفاق العام بشقيه خلال سنوات فترة تطبيق هذا البرنامج.

نلاحظ كذلك أن الفترة **(2015-2019)**، والتي أعقبت تراجع أسعار النفط منتصف سنة **2014**، تميزت بمعدلات نمو ضعيفة للطلب العام الذي بلغ في المتوسط خلال هذه الفترة **2,44%**، وهذا راجع كما سبق ورأينا لسياسة ترشيد الإنفاق العام ضمن نموذج النمو الإقتصادي الجديد، ونظرا لنسبة مساهمة هذا الطلب في إجمالي الطلب الكلي المحلي، والتي بلغت **35,58%** في المتوسط خلال هذه الفترة فإن هذا قلل من وتيرة نمو الطلب الكلي المحلي خلال الفترة **2015-2019** لتبلغ في المتوسط **4,50%.**

ثانيا: الطلب الإستهلاكي والإستثماري الخاصين والطلب الكلي المحلي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019):

يتمثل الطلب الإستهلاكي الخاص حسب نظام **(SCEA)** في الإستهلاك النهائي للعائلات **CFM** ويتمثل الطلب الإستثماري الخاص في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للقطاع الخاص **ABFF(SQS).**

أدت زيادة قيمة كل من الإستهلاك النهائي للعائلات **CFM** والتراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للقطاع الخاص **ABFF(SQS).** كما تبين أرقام الملحق رقم **(27)** إلى زيادة قيمة الطلب الكلي المحلي خلال فترة الدراسة، وهو ما نلاحظه من خلال بيان الشكل رقم **(5.3)** أدناه.

الشكل رقم (3.5): تطور الإستهلاك النهائي للعائلات (CFM) والتراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للقطاع الخاص ABFF5(SQS) والطلب الكلي المحلي (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

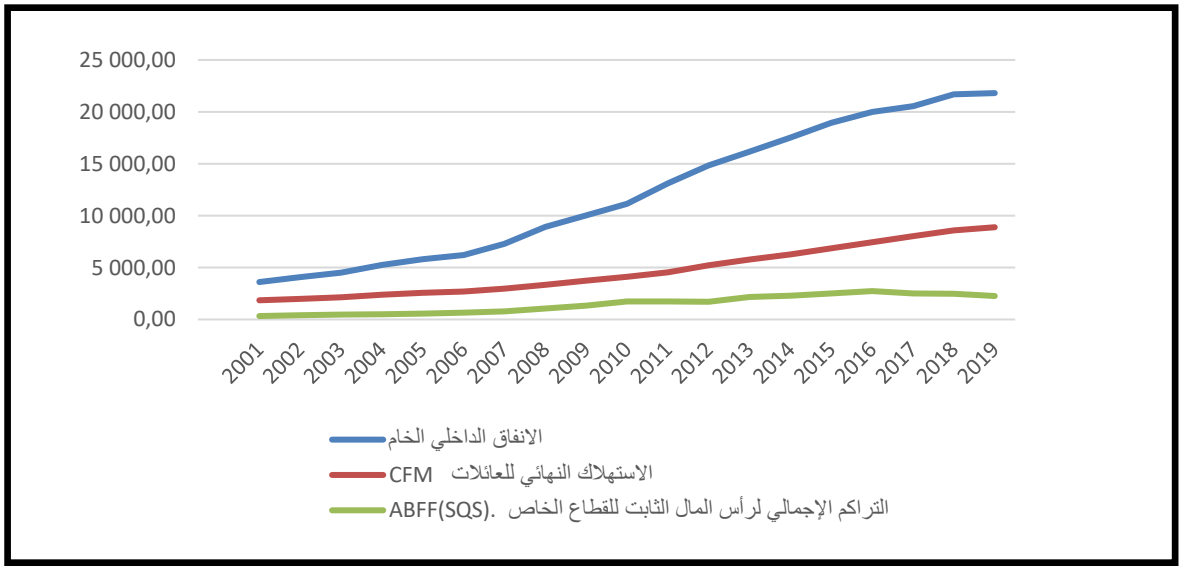

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم **(27)**.

يوضح الشكل رقم **(5.3)** وأرقام الملحق رقم **(27)** كذلك، أن نسبة قيمة التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للقطاع الخاص **ABFF(SQS)** ضعيفة ومتذبذبة، وهو ما جعل نسبة مساهمته في الطلب الكلي المحلي ضعيفة بلغ متوسطها خلال فترة الدراسة **11,73%**، في المقابل متوسط نسبة مساهمة الإستهلاك

النهائي للعائلات **CFM** في الطلب الكلي المحلي خلال نفس الفترة بلغ **40,31%** وهي نسبة معتبرة، نلاحظ من خلال أرقام الملحق **(27)** أن متوسط نسبة نمو الإستهلاك النهائي للعائلات **CFM** خلال مختلف برامج الإنفاق العام، برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي **(2001-2004)**، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي **(2005-2009)**، برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة **(2010-2014)**، والفترة **(2015-2019)** التي تميزت بتبني والشروع في تنفيذ نموذج النمو الاقتصادي الجديد للفترة **(2016-2030)**، كانت متقاربة، وهو ما لم يميز متوسط نسبة نمو الطلب العام خلال نفس الفترات كما سبق ورأينا في الفقرة السابقة، حيث عرفت هذه النسب تذبذبا ملحوضا مثلها مثل متوسط نسبة نمو الطلب الكلي المحلي خلال ذات الفترات الزمنية، وهنا يمكن القول أن التغيرات التي يشهدها الطلب أو الانفاق العام يكون لها بالغ الأثر على إجمالي الطلب الكلي المحلي، ليس هذا وفقط بل يتعدى للتأثير على الإستهلاك النهائي للعائلات **CFM** والتراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للقطاع الخاص **ABFF(SQS)** ومنه للطلب الكلي المحلي بطريق غير مباشر.

I. أثر التغير في الإنفاق (الطلب) العام على الإستهلاك النهائي للعائلات CFM في الجزائر خلال الفترة (2001-2019):

يبرز تأثير التغير في الإنفاق العام على الإنفاق الاستهلاكي لقطاع العائلات من خلال تأثيره على الدخل المتاح، باعتبار الدخل المتاح[*] أهم عامل يتأثر به كل من الإنفاق الإستهلاكي العائلي والإدخار العائلي، حسب أرقام الجدول رقم **(4.3)**، عرف الدخل المتاح زيادات مستمرة في القيمة خلال فترة الدراسة، وهو ما ساعد على التوسع في الإنفاق الإستهلاكي النهائي لقطاع العائلات.

[*] في الواقع هناك عوامل كثيرة تؤثر في حجم الطلب الاستهلاكي الكلي من أهمها: حجم الدخل الوطني وطريقة توزيعه (قريب أو بعيد عن العدالة)، وسعر الفائدة، والرغبة في الاحتفاظ بالنقود، ومستوى الاسعار، والضرائب... إلخ. وبالرغم من ان هذه العوامل تؤثر على مستوى الاستهلاك، مع ثبات مستوى الدخل المتاح للتصرف، الا ان المحدد الرئيسي للطلب الاستهلاكي النهائي لقطاع العائلات هو الدخل المتاح للتصرف. وعليه فإننا سنركز في دراستنا على العلاقة بين الدخل المتاح للتصرف والاستهلاك.

الجدول رقم (4.3): تطور الدخل المتاح ومكوناته (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

	الدخل المتاح	مداخيل الأجراء		مداخيل العاملين لحسابهم الخاص		مصادر دخل أخرى		المدفوعات		التغير في المدفوعات
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2001	2315,6	970,6	41,91	1148,9	49,62	596,0	25,73	399,9	17,26	---
2002	2442,6	1048,8	42,93	1206,7	49,40	603,8	24,72	416,6	17,05	4,17
2003	2702,9	1137,9	42,10	1357,7	50,23	659,8	24,41	452,5	16,74	8,61
2004	3085,3	1278,6	41,44	1526,8	49,48	796,9	25,83	516,9	16,75	14,23
2005	3336,8	1364,0	40,87	1676,3	50,23	834,9	25,03	538,4	16,13	4,15
2006	3618,9	1498,5	41,40	1862,2	51,45	921,1	25,46	662,9	18,31	23,12
2007	4070,4	1722,0	42,30	2107,3	51,77	991,0	24,35	749,9	18,42	13,12
2008	4643,7	2134,3	45,96	2340,2	50,39	1050,8	22,63	881,6	18,98	17,56
2009	5204,1	2355,6	45,26	2743,3	52,71	1088,2	20,91	983,0	18,88	11,50
2010	6039,8	2907,5	48,14	3049,1	50,48	1237,1	20,48	1154,0	19,10	17,39
2011	7211,8	3866,4	53,61	3487,9	48,36	1359,5	18,85	1502,1	20,82	30,16
2012	8080,3	4291,3	53,10	4007,4	49,60	1797,0	22,24	2015,4	24,94	34,17
2013	8947,0	4390,8	49,07	4580,8	51,20	1954,2	21,84	1978,7	22,11	-1,82
2014	9607,0	4659,9	48,50	4955,0	51,58	2127,3	22,14	2135,2	22,22	7,90
2015	9458,9	5005,9	52,92	5301,6	56,04	2243,5	23,72	3092,0	32,68	44,81
2016	10716,8	5308,2	49,53	5661,0	52,82	2210,3	20,62	2462,7	22,97	-20,35
2017	11377,5	5439,3	47,80	5986,1	52,61	2425,5	21,32	2473,4	21,73	0,43
2018	11748,9	5517,6	46,96	6393,7	54,42	2449,3	20,84	2611,6	22,22	5,58
2019	11924,4	5749,8	48,22	6494,9	54,46	2450,2	20,55	2770,4	23,23	6,08
المتوسط		46,42		51,41		22,72		20,55		

المصدر:

La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), Compte Revenus Dépenses des Ménages **2000-2019**, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ **(05/10/2021).**

خاصة وأن مفاضلة القطاع العائلي في الإقتصاد الوطني كانت لصالح الإستهلاك على حساب الإدخار وهو ما يبينه الشكل رقم **(6.3)** أدناه.

الشكل رقم (6.3): تطور الإنفاق الإستهلاكي النهائي العائلي، والإدخار العائلي، والدخل المتاح (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

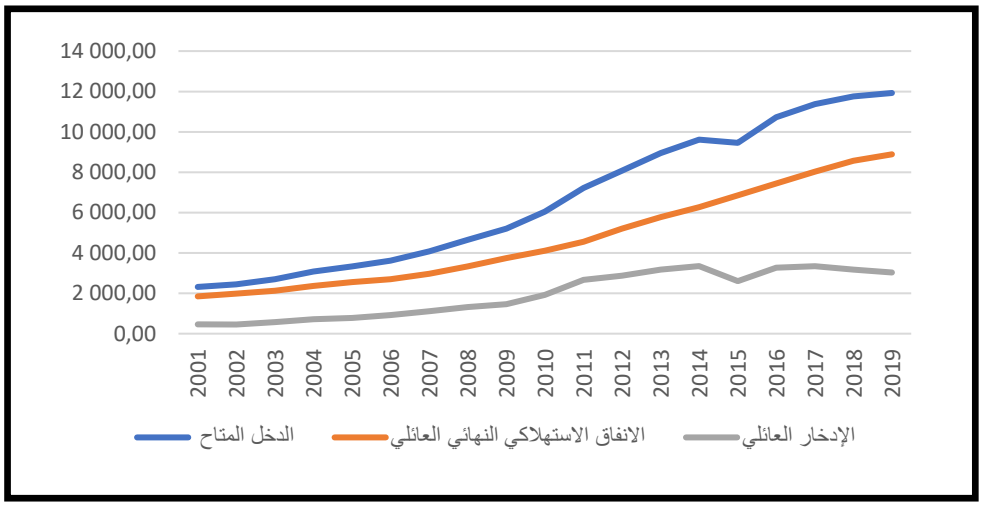

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم **(28)**.

هذه المفاضل ساهمت في زيادة مساهمة الطلب الإستهلاكي النهائي العائلي في إجمالي الطلب الكلي المحلي. وبالعودة للحديث عن تأثير التغير في الإنفاق العام على الإنفاق الاستهلاكي لقطاع العائلات فهذا يبرز كما توضحه أرقام الجدول رقم **(4.3)** من خلال مداخيل الأجراء، التي مثلت نسبتها **46,42%** من إجمالي الدخل المتاح، حيث عرفت ارتفاعا مستمرا في قيمتها خلال فترة الدراسة، ومن الأسباب التي أدت إلى هذا الإرتفاع زيادة الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، وزيادة التوظيف في القطاع العام. من جانب آخر ساهم الإنفاق العام التحويلي[1] في زيادة الإنفاق الإستهلاكي العائلي.

من جهة أخرى ساهم الإنفاق العام في التأثير على الإستهلاك النهائي العائلي من خلال تأثيره على الدخل المتاح في جزئه المتعلق بمداخيل العاملين لحسابهم الخاص، وهذا نظرا للدور الذي تلعبه الدولة في تشجيع العمل المقاولاتي والذي يكلفها حصة معتبرة من مخصصاتها المالية، في هذا الشأن مثلت نسب مداخيل العاملين لحسابهم الخاص حسب الجدول رقم **(4.3)** القيم الأعلى بمتوسط **51,41%** للفترة **(2001-2019)**، من خلال كون القطاع الخاص هو القطاع ذو النسبة الأعلى في توفير الشغل بمتوسط "**62,29%**، مقابل **37,71%**"[2] للقطاع العام خلال فترة الدراسة. ويفسر ارتفاع نسبة حصة القطاع الخاص في التشغيل بارتفاع حصة فئة المستخدمين والعاملين لحسابهم الخاص، حيث ارتفع عدد هذه الفئة من **1826** ألف عامل سنة **2001** إلى **2 874** ألف عامل سنة **2010** ثم إلى **3473** ألف عامل سنة **2019**،

[1] أنظر للملحق رقم **(20)**.

[2] النسب الواردة في هذه الفقرة محسوبة بالاعتماد على أرقام الملحق رقم **(29)**.

أي بنسبة نمو **90,19%** بين سنتي **2001** و**2019**.[1] وهذا بدوره عائد إلى توسع النشاط الخاص (الإنفاق الإستثماري الخاص).

II. أثر التغير في الإنفاق (الطلب) العام على التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للقطاع الخاص ABFF(SQS) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019):

يبرز تأثير التغير في الإنفاق العام على الإنفاق الإستثماري الخاص من خلال الإمتيازات التمويلية المقدمة من طرف الدولة في إطار مختلف البرامج العمومية الداعمة لتطوير الإستثمار وخلق المبادرة، سواء كان ذلك بشكل مباشر عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، أو غير مباشر عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أين أتاح إرتفاع سعر برميل النفط في السوق الدولية للسلطات التوسع في دعم الإستثمار الخاص، غير أنه وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة نلاحظ ضعف قيمة إستثمارات المؤسسات وأشباه المؤسسات الإنتاجية مقارنة بقيمة الإستثمارات الكلية، وهو ما يعبر عنه التباعد بين منحنيي **(ABFF)** و**ABFF(SQS)** كما هو موضح في الشكل رقم **(7.3)**.

الشكل رقم (7.3): تطور التراكم الخام، والتراكم الخام للأصول الثابتة (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

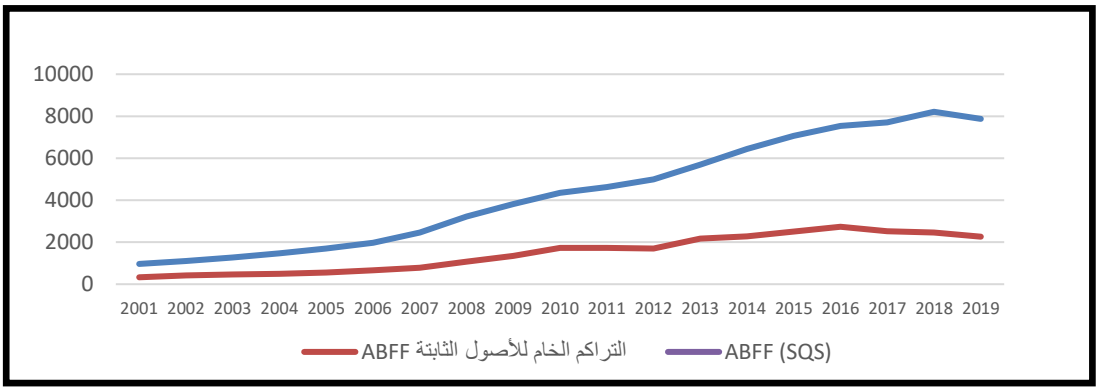

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على أرقام الملحق رقم **(30)**.

ويرجع السبب في ذلك، إلى توقعات رجال الأعمال الخاص بالطلب والربحية، فضلاً عن المحيط الإقتصادي، وربما يرجع ذلك إلى التشريعات الخاصة بالإستثمار والمتغيرة بإستمرار، لتبقى بذلك إستثمارات القطاع العام ذات النسبة الأكبر من إجمالي الإستثمارات، ويرجع هذا إلى توسع الإستثمار العام في

[1] أنظر الملحق رقم **(29)**.

قطاعات مختلفة، خاصة قطاعي البنى التحتية والسكن[1]. والسؤال الذي نطرحه في هذا المقام هل زاحم الإستثمار العام الإستثمار الخاص؟

الإنفاق الإستثماري العام ومزاحمة الإستثمار الخاص:

مكن صافي الإدخار الوطني كما هو موضح من خلال أرقام الجدول رقم **(5.3)** من تمويل التراكم الخام كلية خلال الفترة **(2001-2012)**، باستثناء سنة **2009** التي سجلت فجوة سالبة بسبب الإنخفاض الحاد في إيرادات الجباية البترولية في ظل الأزمة المالية الدولية لسنة **2008**، وهو ما يدل على قدرة الإقتصاد الوطني على التمويل الذاتي لاستثماراته خلال هذه الفترة، وعلى النقيض من ذلك برزت حاجة الإقتصاد الوطني للتمويل خلال الفترة **2013-2019**، أين برزت الفجوة السالبة بين صافي الإدخار والتراكم الخام، وذلك بسبب تراجع إيرادات النفط على إثر الأزمة النفطية لسنة **2014** من جهة وزيادة قيمة الإستثمارات خاصة الإستثمارات العامة من جهة أخرى.

الجدول رقم (5.3): تمويل صافي الإدخار للإستثمار الكلي (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

	صافي الادخار	الاستثمار الكلي (التراكم الخام)	تمويل صافي الادخار للاستثمار الكلي (الفجوة التمويلية)
2001	1 453,14	1 134,5	318,64
2002	1 494,89	1 386,4	108,49
2003	2 002,98	1 593,5	409,48
2004	2 512,23	2 045,4	466,83
2005	3 568,43	2 393,8	1 174,63
2006	4 198,45	2 565	1 633,45
2007	4 798,50	3 223,9	1 574,6
2008	5 750,32	4 124,6	1 625,72
2009	4 043,68	4672,7	-629,02
2010	5 302,17	4 968,1	334,07
2011	6 323,94	5 551,4	772,54
2012	6 934,91	6 346,5	588,41
2013	6 604,13	7 227	-622,87
2014	6 239,03	7 848,3	-1 609,27
2015	4 757,58	8 486,8	-3 729,22
2016	5 202,61	8 893,6	-3 690,99
2017	5 819, 73	8 925,3	-3 105,57
2018	6 661,63	9 599,4	-2 937,77
2019	6 047,85	9 162,2	-3 114,35

المصدر:

ONS, **"Rétrospective Statistique 1962- 2020 "**, chapitre **14** Comptes Economiques**,** Différentes pages**,** sur le site www.ons.dz (**12/11/2019).**

[1] ليندة كحل الراس، بوعلام معوشي، **"أثر سياسة الإنفاق العام على التشغيل والبطالة: حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2019"**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة **20** أوت **1955**، سكيكدة، الجزائر، المجلد **10**، العدد **02**، **2022**، ص ص **370-371.**

فالتوسع في إطار برامج الإنفاق العام لهذه الفترة تطلب موارد مالية ضخمة لم يتمكن الإدخار الوطني الصافي من تغطيتها، وهو ما يبرز هنا مزاحمة الإستثمار العام للإستثمار الخاص في الحصول على الموارد المالية، فحسب ما يبينه الجدول رقم **(6.3)** تراجعت نسبة متوسط نسبة القروض المقدمة للقطاع العام من القروض المقدمة للإقتصاد خلال الفترات **2001-2004**، **2005-2009**، **2010-2014**، وهذا لصالح القطاع الخاص الذي ارتفع متوسط نسبته من القروض المقدمة للإقتصاد خلال نفس الفترات، وهذا كنتيجة لوفرة الموارد المالية في ظل تحسن الإيرادات العامة المرتبطة بالإيرادات النفطية (الجباية البترولية) خلال هذه الفترات. فالإدخار الحكومي والإدخارات المالية للخزينة العامة مكن من تمويل الإنفاق الاستثماري العام خلال هذه الفترات.

الجدول رقم (6.3): متوسط نسبة القروض المقدمة للقطاعين العام والخاص من القروض المقدمة للإقتصاد في الجزائر خلال الفترات (2001-2004)، (2005-2009)، (2010-2014)، (2015-2019).

الوحدة: %.

	2001-2004	2005-2009	2010-2014	2015-2019
متوسط نسبة القروض المقدمة للقطاع العام من القروض المقدمة للاقتصاد	59,6	46,78	47,64	50,16
متوسط نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص من القروض المقدمة للاقتصاد	40,4	53,22	52,36	49,84

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم **(31)**.

في حين نلاحظ أن الفترة **2015-2019** تميزت بتراجع متوسط نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص من القروض المقدمة للإقتصاد، وارتفاع متوسط نسبة القروض المقدمة للقطاع العام من القروض المقدمة للإقتصاد، ويعود السبب في ذلك إلى عدم قدرة الإدخار الحكومي على تغطية الإستثمار العام، ضف إلى ذلك نفاذ متاحات صندوق ضبط الإيرادات سنة **2017** بعد تغطية جزء من عجز خزينة الدولة بالإقتطاع الأخير من هذا الصندوق. إجمالا، تم تمويل الإنفاق الإستثمار العام لسنتي **2014** و**2015** من خلال الإدخار الحكومي واقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، غير أنه وابتداء من سنة **2016** لجأت الخزينة العمومية إلى مصادر تمويل أخرى لأجل تغطية الإستثمارات العامة كالقرض الوطني، والائتمان المصرفي، التمويل غير التقليدي.

في واقع الأمر لا تعتمد الإستثمارات على وفرة المدخرات فحسب، بل أيضا على الفرص الإستثمارية المدروسة والمجدية اقتصاديا، وهذا ما يطلق عليه ضعف الطاقة الإستيعابية. فمشكلة الطاقة الإستيعابية في الجزائر لا تكمن فقط في ضيق أفق مجال استثمار الفوائض المالية المتراكمة، وتحسين المؤشرات الإقتصادية، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في العجز عن تحويلها إلى رأس مال عيني ووسائل إنتاج قادرة

على خلق مناصب شغل وقيمة مضافة تؤدي في النهاية إلى تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية تقلل الإعتماد الكلي على البترول.[1]

وبالتالي، ما يمكن استخلاصه هنا هو أن أثر المزاحمة في الإقتصاد الجزائري غير موجود بشكل كامل وجلي، نظرا لضعف القطاع الخاص، والذي لا يستجيب بدرجة عالية لتغيرات أسعار الفائدة من جهة، ومن جهة ثانية الإعتماد على الجباية البترولية في تمويل الإنفاق الإستثماري العام يسهم في تقليص أثر المزاحمة، غير أن هذا الأثر مرهون بتكلفة البرامج الإستثمارية المطبقة، والتي قد تتطلب موارد مالية ضخمة تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص.[2]

ثالثا: أثر التغير في الطلب الكلي المحلي على الناتج والبطالة.

يُحْتَسَبُ الطلب الكلي المحلي من خلال جمع قيمة الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري للقطاعين الخاص والعام، كما يحتسب "بطرح قيمة الصادرات من مجموع قيمتي الناتج المحلي الخام والواردات"[3]، بناء على هذا فإن ارتفاع قيمة الإنفاق الإستهلاكي النهائي والتراكم الخام، ستؤدي إلى ارتفاع قيمة الطلب الكلي المحلي هو الآخر، فالتغير في الإنفاق الإستهلاكي النهائي للقطاع العام وكذا الإنفاق الإستثماري العام يؤدي بشكل مباشر إلى التغير في قيمة الطلب الكلي المحلي، كما أن آثاره غير المباشرة تؤدي إلى التأثير على هذا الأخير، وذلك من خلال التأثير على الإنفاق الإستهلاكي العائلي والإنفاق الإستثماري الخاص.

وكما هو مبين من خلال أرقام الملحق رقم **(32)** فإن التطورات التي عرفتها قيمة كل من الإنفاق الإستهلاكي الكلي والإستثماري الكلي، والتي سبق أن عرضناها أدت في الإجمال إلى زيادة الطلب الكلي المحلي من **3 606,8** مليار دج سنة **2001** إلى **21 809** مليار دج سنة **2019**. ولقد كان متوسط نسبة الإنفاق الإستهلاكي الكلي من إجمالي الإنفاق المحلي خلال الفترة **2001-2019: 58,02%** مقابل **41,98%** كمتوسط نسبة الإنفاق الإستثماري الكلي من إجمالي الإنفاق المحلي خلال نفس الفترة، والأكيد أنه كان لهذه النسب تأثير على قدرة تغطية الناتج المحلي الإجمالي للتوسع الحاصل في الطلب الكلي المحلي خاصة أمام تدني نسبة مساهمة الإنفاق الإستثماري الخاص من إجمالي الطلب الكلي المحلي، والتي سجلت متوسط نسبة قيمته "**11,73%** خلال فترة الدراسة مقابل **16,91%**"[4] كنسبة مساهمة للإنفاق الإستثماري العام من إجمالي الإنفاق المحلي خلال نفس الفترة.

---

[1] أحمد سالمي، **"أهم مؤشرات كفاءة االإدخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر للفترة (1970-2010)"**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد **11**، العدد **11**، ديسمبر **2012**، ص **39**.

[2] ناويس أسماء، مرجع سبق ذكره، ص **217**.

[3] ONS, **« les comptes nationaux trimestriels -1 er trimestre 2019- »,** N°**859**, p **07**.

[4] أنظر الملحق رقم **(33)**.

وفي هذا الشأن تبين أرقام الملحق رقم **(32)** أنه وعلى الرغم من الزيادات التي عرفها الناتج الداخلي الخام خلال سنوات فترة الدراسة باستثناء سنتي **2009** و**2015** اللتان عرفتا تراجعا في قيمة الناتج المحلي الخام من **11043,7** مليار دج سنة **2008** إلى **9968,02** مليار دج سنة **2009**، ومن **17228,5** مليار دج سنة **2014** إلى **16712,6** مليار دج سنة **2015**. "بسبب تراجع قيمة صافي الصادرات"[1]، إلا أنه لم يتمكن من تغطية الزيادة الحاصلة في الإنفاق المحلي ففي سنة **2009** والفترة الممتدة بين سنتي **2014** و**2019**، كانت قيمته أقل من قيمة الإنفاق الداخلي الخام، وهو ما أدى إلى تسجيل صافي الصادرات قيما سالبة خلال هذه السنوات على إثر ارتفاع قيمة الواردات التي ارتفعت في سبيل تلبية الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي المحلي، والتي لم يتمكن الناتج الداخلي الخام من تغطيتها. هذا الناتج الذي يعتمد في تكوينه بالأساس على عوائد المحروقات، في ظل ضعف أداء القطاعات الأخرى خاصة القطاعين الفلاحي والصناعي، ما عمق من الإختلال الهيكلي للإقتصاد الوطني وحال دون مواصلة تسجيل لمعدلات منخفضة للبطالة خاصة خلال الفترة **2014-2019** ، بعدما تم التمكن من خفض معدلات البطالة خلال الفترة **(2001-2013)**، وذلك من نسبة **27,3%** سنة **2001** إلى أدنى قيمة مسجلة وهي **9,8%** سنة **2013**. وبالعودة إلى قراءة أرقام الملحق رقم **(33)**، نلاحظ أن معدلات العمالة ومعدلات البطالة لم تعرف تحسنا ملحوظا في السنوات التي أعقبت سنة **2013**، وهنا نتساءل عن الأسباب المفسرة لهذا الواقع؟ وهل أثرت هذه الأسباب على فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق التشغيل وخفض معدلات البطالة؟

المطلب الثاني: فعالية سياسة الإنفاق العام في خفض معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

"تقاس فعالية السياسة بمدى تحقيقها لأهدافها"[2]، وباعتبار التقليل من البطالة أحد أهم الأهداف التي سعت إلى تحقيقها الحكومة من خلال سياسة التوسع في الإنفاق العام خلال الفترة **(2001-2019)**، فإننا سنحاول في المقام الأول إبراز فعالية سياسة الإنفاق العام في الحد من البطالة، في إطار برامج الإنفاق العام المطبقة في البلاد خلال الفترة المعنية بالدراسة.

ووفقا لشروط ضمان نجاح آلية تأثير سياسة الإنفاق العام على البطالة، والتي من بينها اشتراط وجود جهاز إنتاجي مرن قادر على الإستجابة والتوسع لمواجهة الطلب المحفز،[3] فإننا سنحاول في المقام الثاني النظر في مدى تحقق هذا الشرط، والمتعلق بمرونة الجهاز الإنتاجي في الإستجابة للزيادة الحاصلة في الطلب الكلي المحلي وتأثير ذلك على التشغيل والبطالة في حالة الإقتصاد الجزائري.

---

(1) ONS, la direction technique chargée de la comptabilité nationale, **« rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2018 »**, Alger, mars **2020**, pp **97-99**.

(2) لبيب شائف محمد إسماعيل، **"التأثير في السياسات العامة: دليل لرواد السياسات العامة الشباب والباحثين"**، منظمة مدرسة السالم، صنعاء، اليمن، **2023**، ص **42**.

(3) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص **67**

أولا: الحد من البطالة ضمن برامج الإنفاق العام للفترة (2001-2019).

تميزت الفترة **(2001-2019)** بتطبيق الحكومة الجزائرية لمجموعة من برامج الإنعاش الإقتصادي، وقد تميزت هذه البرامج بقيمة المبالغ المالية المخصصة لكل برنامج، إضافة إلى الأهداف التي سعى كل برنامج لتحقيقها، والتي يعد الحد من البطالة إحداها.

I. فعالية السياسة خلال الفترة (2001-2009):

عرفت هذه الفترة تطبيق الحكومة الجزائرية لبرنامجيين إنفاقيين هما، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة **(2001-2004)** والبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي للفترة **(2005 – 2009)**، ويمكن القول أن سياسة الإنفاق العام خلال هذه الفترة كانت فعالة، أين تجسدت هذه الفعالية من خلال بلوغ الأهداف المسطرة بخصوص الحد من البطالة في إطار كل برنامج.

حيث كان عدد مناصب الشغل التي برمج إنشاؤها ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة **(2001-2004)** بهدف الحد من البطالة **150 713** منصب شغل: **850 416** منصب شغل مؤقت و**300 296** منصب شغل دائم، وحسب تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي بلغ عدد مناصب الشغل المحققة فعليا **632 775** منصب شغل، **292 296** منصب شغل مؤقت و **340 479** منصب شغل دائم، وبالتالي، فاق عدد مناصب الشغل المحققة عدد مناصب الشغل المستهدفة بـ: **482 62** منصب شغل، وغالبية ما حقق من مناصب الشغل هي مناصب شغل دائمة بنسبة **61,8%**، وهو ما لم يكن متوقعا حيث كانت التقديرات تشير إلى أن الهدف المسطر في هذا الشأن كان إنشاء ما نسبته **58%** من مناصب الشغل المؤقتة من إجمالي مناصب الشغل المستهدف تحقيقها.[1] ولقد كان لهذه النتائج دور في تخفيض معدل البطالة خلال الفترة **(2001-2004)**، وذلك من **27,30%** سنة **2001** إلى **17,7%** سنة **2004**.

أما فيما تعلق بمناصب الشغل التي طمح البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي إنشاءها بهدف التخفيض من معدلات البطالة فقد قدر عددها بمليوني منصب شغل خلال الفترة **2005 – 2009**.[2] مليون منصب شغل منها مستحدث من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات، والمليون منصب شغل الآخر مستحدثة في إطار الورشات ذات اليد العاملة المكثفة، والجدول رقم **(7.3)** يبين عدد مناصب الشغل المحققة فعليا خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي **(2005-2009)**.

---

[1] الأرقام الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من: محمد سعودي، "**أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر –دراسة حالة ولاية المدية–**"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، **2007**، ص ص **192-193**.

[2] زهير بطاش، "**نشرة مفتشية العمل**"، المجلة السداسية للمفتشية العامة للعمل، الجزائر، رقم **24**، ديسمبر **2010**، ص **03**.

الجدول رقم (7.3): عدد مناصب الشغل المحققة فعليا خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009).

الوحدة: منصب شغل.

التعيين	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع 2005-2009
مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات	429 825	473 810	503 235	705 456	1 052 918	3 165 244
معادل مناصب الشغل الدائمة على مدى سنة المستحدثة في اطار الورشات ذات اليد العاملة المكثفة	254 736	387 878	396 419	419 305	406 980	1 865 318
المجموع العام	684 561	861 688	899 654	1 124 761	1 459 898	5 030 562

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Les services du Premier Ministre, **"Bilan Des Réalisations Economiques Et Sociales De La Période 1999-2008",** p **07 ;**
- Les services du Premier Ministre, **" Annexe à la déclaration de politique général ",** Octobre **2010,** p **84.**

توزعت مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة **(2005-2009)**، والبالغ عددها **5 030 562** منصب شغل بين الإدارات العمومية والمؤسسات والورشات ذات اليد العاملة المكثفة بـ: **3 165 244** منصب شغل للإدارات العمومية والمؤسسات أي ما نسبته **62,92%** من إجمالي مناصب الشغل المحققة، وبـ: **1 865 318** منصب شغل في إطار الورشات ذات اليد العاملة المكثفة أي ما نسبته **37,08%** من إجمالي مناصب الشغل المحققة. أين أدت هذه النتائج إلى تخفيض معدلات البطالة خلال الفترة **(2005-2009)** من **15,3%** سنة **2005** إلى **10,2%** سنة **2009**.

II. النتائج دون الأهداف ونسبية فعالية السياسة الفترة (2010-2019):

كان من المفروض أن تعرف هذه الفترة تطبيق برنامجين إنفاقيين هي الأخرى غير أن إنهيار أسعار البترول سنة **2014** حال دون تطبيق البرنامج الخاص بالفترة **(2015-2019)** ونقصد بالذكر هنا المخطط الخماسي للتنمية، في حين تم تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة **(2010-2014)**.

كان الهدف المعلن في إطار برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة **(2010-2014)** هو خفض معدل البطالة إلى أقل من **09** % خلال الفترة **2010 – 2014.**[1] وذلك باستحداث ثلاث ملايين منصب شغل وقد خصص في إطار هذا البرنامج ما قيمته **360** مليار دج[2] من أجل مكافحة البطالة.

ما مايز إتجاه معدلات البطالة خلال فترة تطبيق برنامج توطيد النمو الإقتصادي أنها كانت متذبذبة بين الإنخفاض والإرتفاع أين تم تسجيل المعدلات: **10%، 10%، 11%، 9,8%، 10,6%** خلال السنوات

[1] زهير بطاش، مرجع سبق ذكره، ص **03**.

[2] أنظر الملحق رقم **(34)**.

2014-2013-2012-2011-2010 على التوالي، وهو ما لم يكن عليه الوضع خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة **(2001-2004)** والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي **(2005-2009)**، أين تميز الإتجاه العام لمعدل البطالة بالإنخفاض خلال فترة تطبيقهما.

كما أن النتائج المحققة في ميدان التشغيل فترة تطبيق برنامج توطيد النمو الإقتصادي لم تعكس التوقعات، أين تم تحقيق ثلث ما تم تسطيره أي ما عدده مليون منصب شغل فعلي عوض ثلاثة ملايين منصب شغل برمج إنشاؤها"[1].

الفترة المتبقية من فترة الدراسة شهدت هي الأخرى تذبذبا في قيمة معدلات البطالة فمن **11,2%** سنة **2015** إلى **10,5%** سنة **2016** لتعاود الإرتفاع مسجلة في سنتي **2017** و**2018** معدل **11,7%** وانخفضت سنة **2019** إلى **11,4%**، وكانت هذه المعدلات نتيجة الشروع في تنفيذ نموذج النمو االإقتصادي الجديد الذي عرف الإنفاق العام خلال المرحلة الأولى منه **(2016-2019)** تراجعا في إطار الأهداف الموضوعة ضمن سياسة الموازنة للفترة **(2016-2019)**، والتي سبق أن تحدثنا عنها سابقا.

من هنا يمكن القول أن جهود الدولة في إنعاش الإقتصاد والحد من البطالة قد كانت فعالة خلال الفترة **(2001-2009)**، باعتبار تحقيق الأهداف المتعلقة بالحد من البطالة في إطار برامج الإنفاق العام لهذه الفترة، وعلى غير ذلك كانت سياسة الإنفاق العام في الفترة **(2010-2019)** محدودة الفعالية لأنه وعلى الرغم من المجهودات المبذولة في إطار سياسة الإنفاق العام المتعلقة بالحد من البطالة خاصة في الفترة **2010-2014** لم تتمكن من تحقيق الأهداف التي كان يراد تحقيقها في هذا الميدان. وترجع النظرية الإقتصادية نسبية فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهدافها الإقتصادية –بما في ذلك البطالة– إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وضعف قدرته على التجاوب مع الزيادة التي تحصل في الطلب الكلي المحلي، فتأثير سياسة الإنفاق العام لا تتحدد في ضوء مستوى الطلب الكلي المحلي، ومستوى النشاط الإقتصادي وحسب وإنما تتحدد كذلك في ضوء مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على تغطية الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي المحلي.

ثانيا: جمود الجهاز الإنتاجي ونسبية فعالية سياسة الإنفاق العام.

تتميز اقتصاديات البلدان النامية مثلما هو الحال بالنسبة للجزائر بجهاز إنتاجي غير مرن يحد من تأثير آلية المضاعف في تحقيق زيادة مضاعفة في الناتج أو في الحد من البطالة، لهذا فإن أقصى ما يمكن تحقيقه من خلال سياسة التوسع في الإنفاق العام في مثل هكذا اقتصاديات هو الزيادة من الطلب الكلي المحلي، والذي لن يجد ما يقابله من السلع المحلية في ظل ضعف الطاقة الإنتاجية المحلية، ليتسرب بذلك

[1] زروق بن موفق، "**استراتيجية تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، **2018- 2019**، ص **128**.

الفائض من الطلب (الإنفاق) من خلال اللجوء إلى الإستيراد من الخارج لسد الفجوة بين الطلب والعرض، أو من خلال الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وما ينجر عن ذلك من ضغوط تضخمية، وتدهور للقوة الشرائية وغيرها.

من هذا المنطلق فإننا سنحاول فيما يلي عرض وتحليل تأثير التوسع في الطلب الكلي المحلي على مستوى الأسعار، وذلك من خلال تحليل تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي والإسمي في ظل تغيرات الأسعار، وما يتبع ذلك من ضغوط تضخمية ناجمة عن فائض الطلب الكلي المحلي في ظل العجز الهيكلي الذي يعاني منه القطاع الإنتاجي الوطني، كما سنحاول تحليل تطور مساهمة مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي في الناتج المحلي الخام وعلاقة ذلك بتطور قيمة الوردات في الإقتصاد الوطني، إلى جانب عرض وتحليل هيكل هذه الواردات هذا من جهة، كما سنحاول من جهة أخرى عرض نسب مساهمة مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي في التشغيل وارتباط هذه النسب بنسب مساهمتها في الناتج.

I. فائض الطلب الكلي المحلي وارتفاع الأسعار:

سبق وأشرنا سابقا إلى عجز الناتج المحلي الخام (الإسمي) على تغطية الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي المحلي، وهنا نشير إلى أن الأسعار الجارية ليست مستقرة من جهة ومن جهة أخرى فإن مجرد مقارنة قيمة الناتج بالأسعار الجارية لسنوات مختلفة ليس كافيا للتفسير السليم لتغير أو نمو الناتج المحلي، وفي واقع الأمر القيم الإسمية للناتج المحلي المعتمد عليها في التحليل سابقا لا تقيس الحجم الحقيقي للناتج، فالتغير الإسمي الذي حصل للناتج المحلي ما هو إلا "جداء التغير الحقيقي بالحجم للناتج المحلي والتغير في الأسعار"[1].

ولمعرفة التغير الحقيقي للناتج المحلي الخام لابد من تقسيم التغير الإسمي لهذا الناتج إلى جزئين، الأول يحمل على الحجم والثاني يحمل على السعر، والمقصود هنا هو إزالة تغير السعر لإظهار تغير الكميات. وللقيام بذلك تستعمل الأسعار الثابتة.

وباعتبار سنة الأساس هي سنة **2001** اعتمادا على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات، فإن الشكل رقم **(8.3)** أدناه يبين لنا تطور معدلات التغير أو النمو لكل من الناتج الداخلي الخام الإسمي والحقيقي، وكذا تطور تغير الأسعار.

[1] قادة أقاسم، عبد المجيد قدي، "**المحاسبة الوطنية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، **1994**، ص **23**.

الشكل رقم (8.3): تطور معدلات النمو للناتج الداخلي الخام الإسمي والحقيقي وتطور تغير الأسعار في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

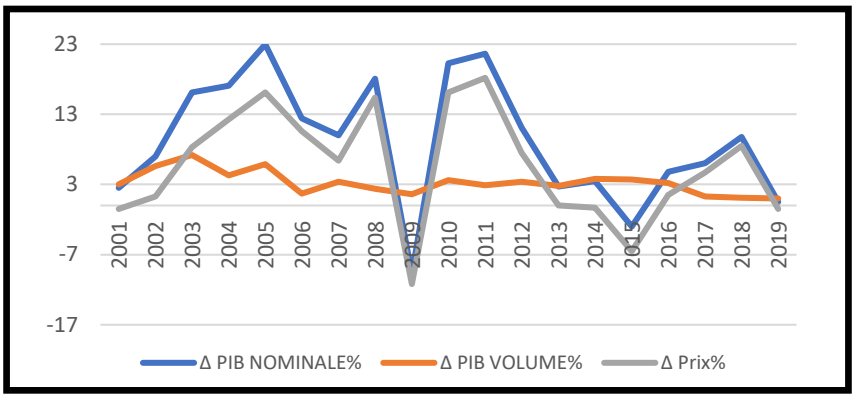

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- ONS, retrospective des comptes economiques de **1963** à **2018**, mars **2020**, différentes pages ;
- ONS, Les comptes économiques en volume de **2018** à **2020**, p **11**.

سجل معدل النمو الإقتصادي (الإسمي) في الجزائر خلال الفترة **2001-2019** حسب ما تبينه أرقام الملحق رقم **(35)** قيما موجبة باستثناء سنتي **2009**، و**2015** أين سجل قيما سالبة. ففي سنة **2009** بلغت قيمة الناتج الداخلي الخام **9968** مليار دج بعدما كانت **11043,7** مليار دج سنة **2008**، أي بانخفاض نسبته **9,74%**، أما سنة **2015** فقد سجلت تراجعا بنسبة **2,99%**، وذلك من قيمة **17228,6** مليار دج سنة **2014** إلى **16712,7** مليار دج سنة **2015**. وتعتبر هذه القيم انعكاسا للتغيرات الحاصلة في الأسعار، والتي شهدت هي الأخرى انخفاضا بـ: **(11,2%)** و**(6,5%)** لكل من سنتي **2009** و**2015** على التوالي. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن تطور معدلات النمو الإقتصادي الإسمية في البلاد خلال الفترة المعنية بالدراسة لا تعكس تطورها الحقيقي في ظل التغيرات التي شهدتها الأسعار.

نلاحظ من خلال منحنيات الشكل رقم **(8.3)**، أن هناك فرقا واضحا بين تطور معدلات نمو الناتج المحلي الخام الإسمي والحقيقي. كما نلاحظ أن معدلات نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة **2001-2019**، قد سجلت أرقاما موجبة على طول الفترة، في حين سجل معدل النمو الإسمي للناتج المحلي الخام قيما سالبة في بعض السنوات، وذلك كانعكاسا للتغيرات الحاصلة في الأسعار.

الزيادة الحاصلة في الناتج الداخلي الخام الإسمي في أغلب سنوات فترة الدراسة، ليست زيادة حقيقية في الناتج وإنما نسبة منها ترجع للتغيرات الحاصلة في الأسعار، وهو ما يعبر عنه التباعد بين منحنيي الناتج الداخلي الخام الإسمي والحقيقي. كما يدل هذا التباعد على جمود جانب العرض الكلي في الإقتصاد الجزائري في ظل غياب جهاز إنتاجي متطور ومرن سريع الإستجابة للزيادة الحاصلة في جانب الطلب الكلي المحلي.

في هكذا واقع غالبا ما ينجر عن التغير في الأسعار نحو الإرتفاع ضغوط تضخمية نتلمسها من خلال فائض الطلب الكلي المحلي الخام وكذا من خلال معدلات التضخم(*)، وفي هذا الشأن تبين أرقام الجدول رقم **(8.3)** أدناه أن السنوات الثلاث الأولى من الدراسة فاق فيها الناتج المحلي الخام الحقيقي الطلب الكلي المحلي الخام وهو ما يبين أن هذه السنوات عرفت عجزا في الطلب الكلي المحلي الخام، ومنه لم يساهم هذا الأخير في رفع أسعار السلع والخدمات خلال هذه السنوات، وبالتالي، لم يساهم في حصول ضغوط تضخمية.(**)

الجدول رقم (8.3): تطور فائض الطلب الكلي المحلي وبعض المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

البيان / السنة	الناتج المحلي الخام الإسمي	الناتج المحلي الخام الحقيقي	معدل النمو الاقتصادي (%)	الطلب (الانفاق) المحلي الخام	فائض الطلب الكلي المحلي	نسبة فائض الطلب الكلي المحلي من GDP (%)	معدل التضخم (%)
2001	4227,1	4227,1	3,0	3606,8	-620,3	-14,67	4,2
2002	4522,7	4463,82	5,6	4076,1	-387,72	-8,68	1,4
2003	5252,3	4785,21	7,2	4497,4	-287,81	-6,01	4,3
2004	6149,1	4990,97	4,3	5263,3	272,33	5,45	4,0
2005	7561,9	5285,44	5,9	5812,7	527,26	9,97	1,4
2006	8501,6	5375,29	1,7	6215,4	840,11	15,62	2,3
2007	9352,8	5558,05	3,4	7276,7	1 718,65	30,92	3,7
2008	11043,7	5691,44	2,4	8916,4	3 224,96	56,66	4,9
2009	9968,02	5782,50	1,6	10025,9	4 243,4	73,38	5,7
2010	11991,5	5990,67	3,6	11149,4	5 158,73	86,11	3,9
2011	14588,5	6164,40	2,9	13114,8	6 950,4	112,75	4,5
2012	16208,6	6373,99	3,4	14850,9	8 476,91	132,99	8,9
2013	16650,1	6552,46	2,8	16182,5	9 630,04	146,96	3,3
2014	17228,5	6801,45	3,8	17522,7	10 721,25	157,63	2,9
2015	16712,6	7053,10	3,7	18944,0	11 890,9	168,59	4,8
2016	17514,6	7278,80	3,2	19998,3	12 719,5	174,74	6,4
2017	18575,7	7373,42	1,3	20536,6	13 163,18	178,52	5,6
2018	20393,5	7454,52	1,1	21687,1	14 232,58	190,92	4,3
2019	20501,1	7529,06	1,0	21809,0	14 279,94	189,66	2,0

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- ONS, **"Rétrospective Statistique 1962- 2020 "**, chapitre **14** Comptes Economiques**,** p **344,** sur le site www.ons.dz (**12/11/2019);**
- ONS, **" retrospective des comptes economiques de 1963 a 2021"**, Collections Statistiques N° 231/2023, Série E : Statistiques Economiques N° 118**,** différentes pages**,** sur le site www.ons.dz (**13/08/2024);**
- ONS, **"Rétrospective Statistique 1962- 2020 "**, chapitre **04** indices des prix**,** p **147,** sur le site www.ons.dz (**13/08/2024).**

(*) يصنف الاقتصاديون مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى التضخم، فهناك من يرجع السبب لحجم الطلب الكلي وهو ما يعرف بتضخم الطلب، وآخرون يرجعونه للتكاليف أو ما يعرف بتضخم التكاليف، وهناك تضخم مشترك يجمع بين السببين السابقين، إضافة إلى تضخم تكون أسبابه خارجية، وهو ما يعرف بالتضخم المستورد.

(**) يمكن اعتبار هذا التفسير غير منطقي اقتصاديا، ومرد ذلك الى اختيار سنة الأساس في السنة الأولى من السلسلة أين يكون فيها الناتج الحقيقي مساو للناتج الإسمي.

ابتداء من سنة **2004** وحسب ما هو مبين من خلال أرقام نفس الجدول فاق الطلب الكلي المحلي الخام الناتج المحلي الخام الحقيقي وهو ما يدل على وجود فائض في الطلب الكلي المحلي الخام بلغ **272,33** مليار سنة **2004** ووصل إلى **14 279,94** مليار سنة **2019**، أي انتقلت نسبة هذا الفائض من الناتج المحلي الخام الحقيقي من **5,45%** سنة **2004** إلى **189,66%** سنة **2019**، وبالتالي، ساهم فائض الطلب الكلي المحلي الخام في حصول ضغوط تضخمية، وهو ما تعبر عنه معدلات التضخم المتباينة المسجلة خلال فترة الدراسة.

أين ساهمت سياسة الإنفاق العام التوسعية المطبقة في البلاد خلال هذه الفترة، والتي تجسدت من خلال تطبيق مجموعة من برامج الإنعاش الاقتصادي في ارتفاع معدلات التضخم[*] كنتيجة للزيادة الحاصلة في مكونات الطلب الكلي المحلي الخام، والتي سبق لنا عرضها سابقا إذ بلغ متوسط نسبة الإنفاق الإستهلاكي النهائي لقطاع العائلات من إجمالي الطلب الكلي المحلي خلال الفترات **2001-2004**، **2005-2009**، **2010-2014**، **2015-2019** على التوالي كمايلي: **48,09%**، **40,54%**، **35,61%**، **38,55%**، ليليه الإنفاق الاستهلاكي النهائي للإدارات العمومية بمتوسط نسبة من إجمالي الطلب المحلي الخام خلال نفس الفترات: **16,96%**، **15,52%**، **20,56%**، **17,63%** على التوالي، بعدها التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للقطاع العام بمتوسط نسبة من إجمالي الطلب المحلي الخام خلال نفس الفترات: **12,36%**، **18,54%**، **17,90%**، **17,94%** على التوالي، وأخيرا التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للمؤسسات وأشباه المؤسسات الإنتاجية بمتوسط نسبة من إجمالي الطلب المحلي الخام خلال نفس الفترات: **9,8%**، **11,25%**، **13,30%**، **12,18%** على التوالي.[1]

نلاحظ من هذه النسب تراجع متوسط نسبة كل من الإنفاق الإستهلاكي النهائي لقطاع العائلات والإنفاق الاستهلاكي النهائي للإدارات العمومية من إجمالي الطلب الكلي المحلي الخام خلال الفترة **2001-2004** من **48,09%** و**16,96%** إلى **40,54%** و**15,52%** خلال الفترة **2005-2009** على التوالي، في المقابل ارتفع متوسط نسبة التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت خاصة منه المتعلق بالقطاع العام من إجمالي الطلب الكلي المحلي الخام خلال الفترة **2001-2004** من **12,36%** الى **18,54%** خلال الفترة **2005-2009**، هذا الإرتفاع ناجم عن ارتفاع المخصصات المالية المتعلقة بالبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة **2005-2009** مقارنة ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة **2001-2004**. كما نلاحظ ارتفاع معدلات التضخم في سنتي **2008** و**2009: 4,9%**، **5,7%** على التوالي جراء الزيادات التي عرفتها مداخيل

---

[*] بلغ معدل التضخم سنة **2000** : **0,3%**، ويرجع هذا المعدل إلى السياسة الإقتصادية الإنكماشية المتخذة في منتصف التسعينات للتحكم في حجم الطلب الكلي بهدف تخفيض معدل التضخم الذي سجل معدلات مرتفعة خلال الفترة **1990-1996**.

[1] الأرقام الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من الملحق رقم **(33)**.

الأجراء[1] دون أن يقابل هذه الزيادات زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي أين سجلت سنة **2009** معدل نمو اقتصادي بلغ **1,6%.**

في إطار مواصلة الحكومة في تنفيذ برامج الإنعاش الإقتصادي هذه المرة من خلال برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة **2010-2014**، تم رفع المخصصات المالية لهذا البرنامج مقارنة بالبرامج الأخرى، وفي ظل هذا الإرتفاع شهدت معدلات نمو الطلب الكلي المحلي هي الأخرى ارتفاعا بداية هذه الفترة من **11,20%** سنة **2010** إلى **17,62%** سنة **2011**، كذلك عرفت مداخيل الأجراء في هذه الفترة زيادة عبرت عنها نسبتها من إجمالي الدخل المتاح والتي بلغت: **48,14%**، **53,61%**، **53,10%**[2] خلال السنوات **2010-2011-2012** على التوالي، وأمام هذه الزيادات ارتفع معدل التضخم من **3,9%** سنة **2010** إلى **8,9%** سنة **2012** وهي أعلى نسبة تضخم سجلت خلال فترة الدراسة.

شهدت معدلات نمو الطلب الكلي المحلي تراجعا إبتداء من سنة **2013**، أين انخفضت من **8,96%** سنة **2013** إلى **0,56%** سنة **2019**، كذلك الحال كان بالنسبة لمعدلات نمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي العائلي ومعدلات نمو التراكم الخام للأصول الثابتة، التي شهدت هي الأخرى تراجعا إبتداء من سنة **2013**، وعلى الرغم من الزيادة الحاصلة في قيمة الطلب الكلي المحلي نلحظ في المقابل تراجعا في معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الخام بلغ حدود الواحد بالمئة سنة **2019**، وهو ما ساهم في تسجيل معدلات تضخم متباينة غير أنها كانت أقل من معدل التضخم المسجل سنة **2012**، أدناها كان سنة **2019** بنسبة اثنين **(02)** بالمئة ففي هذه السنة وخلافا لباقي سنوات الدراسة شهد التراكم الخام تراجعا في قيمته من **9 599,4** مليار دج إلى **9 162,2** مليار دج كما أن الطلب الكلي المحلي عرف زيادة متواضعة بلغت نسبتها: **0,56%**، وأقصى معدل تضخم سجل خلال الفترة **2013-2019** كان سنة **2016** بنسبة **6,4%** ويرتبط هذا المعدل بالتضخم الهيكلي المتعلق بهيكل الجهاز الإنتاجي الذي يتميز بضعفه في الدول النامية بما فيها الجزائر، ما حد من قدرة العرض الكلي (الناتج المحلي الخام) على تغطية الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي المحلي خاصة فيما تعلق ببعض المنتجات كالمنتجات الغذائية والتجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة، وهي المسألة التي سنفصل فيها في فقرة آتية.

II. عجز العرض الكلي والتسرب من خلال الواردات وأثر ذلك على التشغيل.

كما يتحدد مستوى توازن الدخل والناتج من خلال التساوي بين الطلب الكلي والعرض الكلي، فإنه يتحدد كذلك من خلال تساوي الحقن والتسرب، ويتمثل التسرب في ذلك الجزء من الدخل الإجمالي الذي لا يمر

[1] أنظر الملحق رقم **(36)**.

[2] أنظر الجدول رقم **(4.3)**.

بدورة تدفق الدخل ويحتجز إما في شكل مدخرات أو ضرائب تدفع للدولة أو مبالغ تدفع للخارج ثمنا للواردات.

في اقتصاديات الدول النامية عادة ما يكون الطلب الكلي المحلي متزايدا ومدفوعا بالتوسع في الإنفاق العام وفي الوقت ذاته نظرا لعجز العرض الكلي مجسدا من خلال الناتج المحلي الخام الحقيقي في تغطية الزيادة الحاصلة في الإنفاق المحلي الخام فإن جزءا من هذا الإنفاق يوجه نحو طلب المنتجات الأجنبية، فإلى جانب ارتفاع الأسعار السابق الحديث عنه فإن زيادة الواردات كذلك تحد من فعالية أي سياسة بما في ذلك سياسة الإنفاق العام في تحقيق الأهداف الإقتصادية سواء تعلق الأمر بالنمو الإقتصادي، التضخم، التوازن في ميزان المدفوعات أو حتى البطالة موضوع بحثنا.

بناء على هذا سنحاول من خلال هذا الجزء من البحث إبراز مساهمة مختلف قطاعات النشاط الإقتصاد في الناتج المحلي الخام، محاولين إبراز الخلل في هيكل قطاع نشاط الإقتصاد الجزائري، وأثر ذلك على تطور الواردات وهيكلها في البلاد ودور كل ذلك في التأثير على التشغيل والبطالة.

1. مساهمة مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي في الناتج المحلي الخام:

رغم الإعتمادات المالية الهامة التي استفادت منها مختلف قطاعات نشاط الإقتصاد الوطني ضمن إطار مختلف برامج الإنفاق العام المنفذة خلال فترة الدراسة، وهذا بهدف الزيادة من مساهمتها في الناتج ومنه المساهمة في تحقيق التشغيل والتقليل من البطالة. إلا أن مساهمة بعض هذه القطاعات في الناتج وتحقيق الثروة متواضعة وضعيفة، ضف إلى ذلك هيمنة قطاع المحروقات من حيث المساهمة في هذا الناتج وما لذلك من صلة مع عدم استقرار أسعار الطاقة في السوق الدولية.

خلال الفترة 2001-2004، وهي فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي خصصت له الدولة كماسبق وذكرنا **525** مليار دج موزعة كما هو موضح في الملحق رقم **(37)**. ومن خلال قراءة أرقام هذا الملحق يتضح لنا أن، قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد استفاد من أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث استفاد من مبلغ **210,5** مليار دج أي ما يعادل **40,1** % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج. تدل هذه الحصة على رغبة الحكومة في تدارك التأخر الحاصل في هذا القطاع والناتجة عن تأثيرات الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منتصف العقد الثامن من القرن الماضي، وكذا الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها البلاد في عقد التسعينات من نفس القرن، والتي حتمت على الحكومة آنذاك تقليص حجم الإنفاق العام بهدف استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في توفير المناخ الملائم للإستثمار، وبالتالي، الرفع من معدلاته وهو ما من شأنه توفير مناصب شغل جديدة.

وبالنسبة لقطاع التنمية المحلية والبشرية، فلقد خصص له مبلغ **204,2** مليار دج بمعدل **38,8%** من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وتدل هذه النسبة على سعي الحكومة لتحقيق أهداف المخطط والمتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن، وكذا تحسين المستوى المعيشي للسكان.

في حين لم يحض قطاع الفلاحة والصيد البحري سوى بـ: **65,4** مليار دج بمعدل **12,5%** من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج.(*) وتسعى الحكومة من وراء هذا التخصيص إلى الرفع من الإنتاج الفلاحي والحد من ظاهرة النزوح الريفي وكذا استغلال الثروة السمكية التي تزخر بها السواحل الجزائرية الممتدة على طول **1200** كلم.

أما الباقي من الرخص المالية، والمقدر بـ: **45,0** مليار دج أي بمعدل **8,6%**، خصص لدعم الإصلاحات. وهو موجه في الأساس إلى تمويل الإجراءات المصاحبة لهذا المخطط والتي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

فيما يتعلق بالتوزيع السنوي لمخصصات هذا البرنامج، تبين أرقام الملحق رقم **(38)** أن السنوات الثلاث الأولى **2001 – 2002 - 2003** قد حضيت بـ: **39,12%**، **35,4%**، **21,69%**، من إجمالي المبلغ المخصص للمخطط في حين لم تحض سنة **2004** إلا بـ: **3,9%** من إجمالي المبلغ المخصص للمخطط، وهو ما يدل على رغبة الحكومة على تنفيذ معظم المشاريع الخاصة بهذا المخطط في أقصر مدة ممكنة سعيا منها إلى تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية للشعب الجزائري على حد سواء تجاوزا لمخلفات الأزمة الإقتصادية وكذا الإصلاحات الإقتصادية التي شهدتها البلاد خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

نسبة إلى الناتج، يبقى **قطاع المحروقات** القطاع السائد في النشاط الإقتصادي بنسبة **35,03%** من إجمالي الناتج كمتوسط للفترة **2001-2004**، حسب ما توضحه أرقام الجدول رقم **(9.3)** أين شهد هذا القطاع نموا في سياق الأسعار الجيدة في سوق الطاقة الدولية، والتي ارتفعت بمتوسط سنوي لسعر برميل النفط الخام من "**24,85** دولار أمريكي سنة **2001**، إلى **25,24** دولار أمريكي سنة **2002**، فإلى **29,03** دولار أمريكي سنة **2003** ثم إلى **38,66** دولار أمريكي سنة **2004**"(1).

حسب أرقام نفس الجدول ساهم **قطاع الخدمات** بنسبة **32,23%** من قيمة الناتج كمتوسط للفترة **2001-2004**. ويرجع نمو قطاع الخدمات لتطور أنشطة النقل الناجم عن توسع التجارة الخارجية، وكذلك توسع التجارة والتوزيع.

(*) يفسر المبلغ الذي خصص لقطاع الفلاحة والصيد البحري في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، باستفادة هذا القطاع من برنامج خاص سنة **2000**، وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية.

(1) أنظر الملحق رقم **(19)**.

الجدول رقم (9.3): مساهمة مختلف قطاعات النشاط في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2001-2004).

الوحدة: %.

السنوات / القطاعات الرئيسية	2001	2002	2003	2004	متوسط الفترة 2001-2004
الفلاحة	9,75	9,22	9,81	9,44	**9,55**
المحروقات	34,16	32,66	35,58	37,73	**35,03**
الصناعة	7,46	7,46	6,77	6,31	**07**
البناء والاشغال العمومية	8,49	9,06	8,48	8,26	**8,57**
الخدمات	32,98	33,25	31,69	31	**32,23**

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم **(22)**.

في ظل الظروف المناخية المواتية مثل متوسط نسبة **القطاع الفلاحي** خلال الفترة **2001-2004: 9,55%** من إجمالي قيمة الناتج الداخلي الخام، وهو القطاع الثالث بعد قطاعي المحروقات، والخدمات من حيث مساهمته في الناتج والنمو الاقتصادي.

فيما يتعلق بقطاع **البناء والأشغال العمومية**. أدى إطلاق مشاريع جديدة وبرنامج إعادة إعمار البنية التحتية التي دمرها الزلزال، واستمرار تنفيذ العديد من برامج البنية التحتية والإسكان الجارية وتوسيع أعمال النفط العامة المرتبطة بزيادة قدرات الإستخراج إلى تسجيل قطاع البناء والأشغال العمومية نسبة **8,57%** كمتوسط للفترة **2001-2004** من إجمالي الناتج.

وبمتوسط نسبة **7%**، من إجمالي الناتج خلال نفس الفترة إحتل **قطاع الصناعة** المرتبة الأخيرة في هذا المجال.

في الفترة 2005-2009، وهي فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي، الذي خصصت له الدولة مبلغ **4 203** مليار دج موزعة كما هو موضح في الملحق رقم **(38)**. نلاحظ من خلال قراءة أرقام هذا الأخير أن، برنامج تحسين ظروف معيشة السكان قد استفاد من مبلغ **1 908,5** مليار دج، أي **45,5%** من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي. ويكمل هذا البرنامج ما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، وهذا لما لتحسين الظرف الاجتماعي للمواطن من انعكاس على الأداء الأقتصادي من خلال انعكاسه على أداء عنصر العمل.

استفاد برنامج تطوير المنشآت الأساسية من مبلغ **1 703,1** مليار دج، ما يمثل نسبة **40,5** % من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي. وتعبر هذه النسبة عن الأهمية التي توليها الحكومة لقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية لما له من دور في دعم الإستثمار، وبالتالي، الإنتاج والشغل.

قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري وغيرها من القطاعات إستفادت من مبلغ **337,2** مليار دج، أي ما نسبته **08**% من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وهذا في إطار برنامج دعم التنمية الإقتصادية.

القطاع الإداري الحكومي هو الآخر استفاد من برنامج لأجل تطوير وإصلاح أهم الهيآت الحكومية منها العدالة، الداخلية، المالية، ... إلخ، ولقد قدرت قيمة هذا البرنامج بـ: **203,9** مليار دج، أي **4,8**% من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي. والهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الإقتصادية والإجتماعية الجارية.

ويأتي في الأخير قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال بمبلغ **50,0** مليار دج، ما يمثل نسبة **1,2** % من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

حسب الجدول رقم **(10.3)** ساهم **قطاع المحروقات بنسبة 44,34%** من إجمالي قيمة الناتج في سنة **2005** محتلا بذلك المرتبة الأولى في هذا المجال من بين مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي المساهمة في قيمة الناتج. بالنسبة للقيمة فقد شهد قطاع المحروقات زيادة في ظل إرتفاع متوسط السعر السنوي للبترول أين سجل الأسعار التالية: "**65** دولار أمريكي، **74,4** دولار أمريكي، **99,1** دولار أمريكي، خلال السنوات **2006-2007-2008**"[1] على التوالي عمل هذا الوضع على إبقائه في الصدارة فيما يتعلق بنسبة المساهمة في إجمالي الناتج، أين سجل النسب التالية خلال هذه السنوات الثلاث على التوالي: **45,66%**، **43,72%**، **45,25%**. أما الركود الذي عرفه القطاع سنة **2009** فيعود إلى "تراجع كل من متوسط السعر السنوي للبترول، وكذا انخفاض الكميات المصدرة من الهيدروكربونات السائلة والغازية بنسبة **10,2%**، و**8,8%** على التوالي"[2]، ليشهد بذلك قطاع المحروقات انخفاضا في قيمته، وانخفضت على إثر ذلك نسبة مساهمته في إجمالي الناتج إلى **31,19%** ليحتل المرتبة الثانية في المساهمة في الناتج بعد قطاع الخدمات خلال هذه السنة **2009**. عموما خلال الفترة **2005-2009** إحتل قطاع المحروقات الصدارة من حيث المساهمة في إجمالي الناتج بمتوسط نسبة **42,03%** خلال هذه الفترة بين باقي قطاعات النشاط الإقتصادي.

---

[1] أنظر الملحق رقم **(19)**.

[2] Bank of Algeria, **« rapport 2009 évolution économique et monétaire en Algérie »**, Juillet **2010**, p **41**.

الجدول رقم (10.3): مساهمة مختلف قطاعات النشاط في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).

الوحدة: %.

السنوات / القطاعات الرئيسية	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط الفترة 2005-2009
الفلاحة	7,69	7,54	7,57	6,59	9,34	**7,74**
المحروقات	44,34	45,66	43,72	45,25	31,19	**42,03**
الصناعة	5,53	5,29	5,12	4,71	5,73	**5,27**
البناء والاشغال العمومية	7,46	7,93	8,82	8,66	10,98	**8,77**
الخدمات	28,44	27,80	29,07	28,87	35,58	**29,95**

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم **(22)**.

بمتوسط نسبة **29,95%** من إجمالي قيمة الناتج خلال الفترة **2005-2009** إحتل **قطاع الخدمات** المرتبة الثانية من حيث المساهمة في إجمالي الناتج، وشهد نمو هذا القطاع نموا بوتيرة عالية إرتبط بشكل أساسي "بحركية التجارة الخارجية إضافة إلى التوسع المرتبط بذلك في النقل وتزايد الخدمات المصرفية، كلها عناصر تفسر حركية وديناميكية هذا القطاع. أدت الزيادة في الواردات إلى إمكانية الحفاظ على مستوى عالٍ من نشاط النقل والتوزيع. وبالتالي، فإن مؤسسات الخدمات الجديدة هي الأكثر عدداً، ممثلة **73%** من إجمالي عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها في الثلاثي الثالث لسنة **2009**، وتشكل التجارة والتوزيع قرابة النصف منها **46%** بالإضافة إلى ذلك، أدى تطور نشاط الخدمات المصرفية، الذي أدى إلى زيادة القروض غير المسددة للإقتصاد بنسبة **18%** سنة **2009**"[1]، إلى تعزيز المركز المهيمن لقطاع الخدمات التجارية في النشاط الإقتصادي بمساهمة **35,58%** من إجمالي قيمة الناتج سنة **2009** محتلة بذلك المرتبة الأولى في هذا الشأن متجاوزة بذلك قطاع المحروقات، الذي بلغت نسبة مساهمته من إجمالي الناتج خلال هذه السنة **31,19%**.

حقق **قطاع البناء والأشغال العمومية** سنة **2006** نموا قياسيا بلغت نسبته **13%**[2]، " جاء هذا الأداء بشكل أساسي نتيجة زيادة الإنفاق العام الإستثماري بنسبة **25,8%**[3]. ويمثل نشاط البناء الناتج عن هذا الإنفاق العام أكثر من نصف **55%** من حجم النشاط في هذا القطاع"[4].

نظرا للإستثمارات العامة الكبيرة المخصصة لتطوير البنية التحتية للنقل وبناء السكن، أظهر هذا القطاع ديناميكية حقيقية لعدة سنوات بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ **8,77%** خلال الفترة **2005-2009** كما يظهره

(1) Bank of Algeria, **« rapport 2009 évolution économique et monétaire en Algérie »**, op.cit, p **41**.

(2) أنظر الملحق رقم **(39)**.

(3) أنظر الملحق رقم **(18)**.

(4) Bank of Algeria, **« rapport 2006 évolution économique et monétaire en Algérie »**, Juin **2007**, p **28**.

الجدول رقم **(10.3)**، ويفسر تراجع معدل نمو قطاع البناء والأشغال العمومية خلال السنوات "**2007-2008-2009** من **8,9%** إلى **8,7%** فإلى **8,5%**"[1] على التوالي "إلى تشبع استيعاب الإستثمارات في البنية التحتية، الناجم عن القيود المرتبطة بقدرات الإنتاج المركبة"[2]. وبتحقيقه متوسط نسبة **8,77%** خلال الفترة **2005- 2009** احتل قطاع البناء والاشغال العمومية المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في الناتج.

يتميز **قطاع الفلاحة** باعتماده على إنتاج الحبوب، ويعرف عن هذا الأخير ارتباطه بهطول الأمطار، ونظرا لعدم انتظام هطول هذه الأخيرة فإن إنتاج قطاع الحبوب في البلاد عرف تقلبات هامة، وهو ما أثر بدوره على أداء قطاع الفلاحة عموما.

مثلت مساهمة قطاع الفلاحة ما نسبته **7,74%** في المتوسط خلال الفترة **2005-2009** من إجمالي قيمة الناتج خلال هذه الفترة، وهو ما جعلها تحتل المرتبة الرابعة من حيث المساهمة في الناتج خلال الفترة **2005-2009.**

على الرغم من التحسن في أداء **قطاع الصناعة**، منتقلا من معدل نمو **6,2%** سنة **2008** إلى **8,5%** سنة **2009**، وذلك بعد سنوات النمو البطيء الثلاث خلال الفترة **2005-2009**، أين سجلت السنوات **2005-2006-2007** معدلات النمو التالية على التوالي: **3,4%، 3,5%، 3%.**[3]

بقي هذا القطاع في المرتبة الأخيرة من حيث المساهمة في الناتج بنسبة **5,27%** فقط من إجمالي الناتج المحلي، وهذا كمتوسط للفترة **2005-2009** لتحتل بذلك المرتبة الأخيرة بين مختلف قطاعات النشاط فيما يتعلق بالمساهمة في إجمالي الناتج. "كما لا تزال ديموغرافيا الشركات الصناعية مقلقة، فعدد المؤسسات التي تؤسس أقل من تلك التي تحل. "ففي الثلاثي الثالث لسنة **2009**، أغلقت **138** شركة صناعية بينما تم تسجيل إنشاء **122** شركة جديدة فقط"[4].

في الفترة 2010-2014، وهي فترة تطبيق برنامج توطيد النمو الإقتصادي، الذي خصصت له الدولة **214 21** مليار دج موزعة كما هو موضح في الملحق رقم **(34)**. نلاحظ من خلال أرقام هذا الأخير أن التنمية البشرية استهلكت حوالي نصف قيمة الإستثمارات العمومية المسخرة للفترة **2010 – 2014**، وذلك بما يعادل **122 10** مليار دج، والهدف من ذلك هو تزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الإقتصادية.

---

(1) أنظر الملحق رقم **(39)**.

(2) Bank of Algeria, **« rapport 2007 évolution économique et monétaire en Algérie »**, Juillet **2008**, p **38**.

(3) أنظر الملحق رقم **(39)**.

(4) Bank of Algeria, **« rapport 2009 évolution économique et monétaire en Algérie »**, op.cit, p **40**.

المنشآت الأساسية حظيت بمخصص مالي قدرت قيمته بـ: **448 6** مليار دج، ويأتي هذا مواصلة للمجهودات التي بذلت في هذا الجانب في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو، نظرا لما للمنشآت الأساسية من دور في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد.

الخدمة العمومية، التنمية الإقتصادية والبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال استفاد كل منها على التوالي على **666 1** مليار دج، **566 1** مليار دج، **250** مليار دج، أما مكافحة البطالة فقد استفادت على **360** مليار دج.

حقق **قطاع الخدمات** سنتي **2010**، و**2011** نسبة نمو **7,3%**، لتتراجع هذه النسبة إلى **6,4%** سنة **2012**، أما سنتي **2013**، **2014** فقد شهدتا نسبة أعلى للنمو عن تلك المسجلة سنة **2012** فاقت **8%**.[1] "ويفسر نشاط هذا القطاع بارتفاع الواردات، وكذا ارتفاع النشاط الزراعي، واللذين حفزا قطاعي النقل والتوزيع"[2]. وبمتوسط نسبة **37,31%** كمساهمة في إجمالي قيمة الناتج لعب قطاع الخدمات دور محرك النشاط للإقتصاد الوطني، باحتلاله المرتبة الأولى بين مختلف القطاعات في هذا الشأن متجاوزا حتى قطاع المحروقات بمتوسط فارق **4,95** نقطة مئوية خلال الفترة **2010-2014** كما هو مبين في الجدول رقم **(11.3)**.

الجدول رقم (11.3): مساهمة مختلف قطاعات النشاط في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2010-2014).

الوحدة: %.

السنوات / القطاعات الرئيسية	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط الفترة 2010-2014
الفلاحة	8,47	8,11	8,77	9,85	10,29	**9,10**
المحروقات	34,86	35,93	34,16	29,84	27,04	**32,36**
صناعة	5,15	4,55	4,50	4,64	4,86	**4,74**
البناء والاشغال العمومية	10,48	9,14	9,19	9,78	10,42	**9,80**
الخدمات	34,81	36,41	36,73	38,44	40,18	**37,31**

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم **(22)**.

تواصل الركود الذي شهده **قطاع المحروقات** منذ سنة **2006** خلال الفترة **2010-2014**، بنسبة نمو في الحجم: **(2,6-)%** سنة **2010**، وبنسبة نمو في القيمة: **34,45%** تزامنا مع تحسن المتوسط السنوي لسعر البترول سنة **2010: 80** دولار امريكي، بعدما كان **61,6** دولار أمريكي سنة **2009**، على الرغم من "تقليص الكميات المصدرة من المحروقات بنسبة **1,78%**، مع انخفاض قوي للصادرات من المحروقات

(1) أنظر الملحق رقم **(39)**.

(2) Bank of Algeria, **« rapport 2012 évolution économique et monétaire en Algérie »**, Juillet **2013**, p **26**.

السائلة بنسبة **6,2%**، معوضة بتزايد مهم بنسبة المحروقات الغازية: **3,8%**"[1]. وسجلت سنة **2011** نسبة نمو في الحجم: **(3,3-)%**، ونسبة نمو في القيمة: **25,40%**، حيث عوض تواصل تحسن المتوسط السنوي لأسعار البترول خلال هذه السنة منتقلا من **80,15** دولار أمريكي سنة **2010** إلى **112,94** دولار امريكي سنة **2011** تراجع حجم الصادرات، الذي بلغت نسبته **4,8%**[2]. وفي سنة **2012** بلغت نسبة النمو في الحجم **3,4%**، غير أن تراجع متوسط سعر البترول **111,04** دولار أمريكي المتوافق مع كميات أقل للمحروقات المصدرة السائلة والغازية **(3,25-)%** أدى إلى تحقيق نسبة نمو في القيمة **5,60%.**[3] وعلى خلاف هذه السنوات شهدت سنتي **2013**، و**2014** نسب نمو سالبة سواء في الحجم أو في القيمة، أين سجلت كلتا السنتين **(6-)%** كنسبة نمو في الحجم وهي أكبر نسبة تراجع خلال هذه الفترة، و**(10,26-)%**، **(6,24-)%** لكل سنة على التوالي في القيمة[*]، وترجع هذه النتائج إلى نفس الأسباب ونقصد هنا تراجع متوسط سعر البترول والكميات المصدرة من المحروقات. وقد أدت هذه النتائج إلى تراجع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج طيلة سنوات هذه الفترة مسجلا ما متوسطه **32,36%** محتلا بذلك المرتبة الثانية بين مختلف قطاعات النشاط في هذا الشأن.

حقق **قطاع البناء والأشغال العمومية** سنة **2010** نسبة نمو حقيقي بلغت **8,9%**، وبعد التراجع الذي عرفته هذه النسبة سنة **2011: 5,2%** من قبل هذا القطاع، استأنف هذا الأخير حركيته سنة **2012** بمعدل نمو حقيقي **8,2%**، وبقيت هذه النسبة مقبولة سنتي **2013**، و**2014** حتى ولو كانت أقل من تلك المسجلة سنة **2012**، بنسبة بلغت **6,8%** لكلتا السنتين. وترتبط هذه النتائج إلى حد كبير بالإنفاق العام الإستثماري، والذي أثر بشكل خاص على البنى التحتية الإقتصادية والإدارية، والبنى التحتية الإجتماعية، والثقافية والإسكان[4]. ويحتل القطاع المرتبة الثالثة في المساهمة في قيمة الناتج بمتوسط نسبة **9,80%** خلال الفترة **2010-2014.**

بعد النمو الإستثنائي سنة **2009** المتأتي من وفرة في إنتاج الحبوب، عاد نمو **القطاع الفلاحي** إلى معدلات أكثر تواضعا، والتي بقيت رغم ذلك مرتفعة بنسبة تقارب **5%**، وإنتاج محفز بأسعار مكافئة (أسعار سقفية مضمونة للحبوب)، ونسبة تساقط أمطار مواتية وتكثيف بعض المضاربات (البستنة في البيوت البلاستيكية)، واصل قطاع الفلاحة الرفع في عرضه في ظرف تميز بالإرتفاع القوي للطلب في السوق الداخلية.[5] كما حقق سنة **2011** أقوى نمو حقيقي له خلال الفترة **2010-2014** بـ: **11,6%**، وهي النسبة الأعلى بين جميع نسب نمو باقي القطاعات خلال هذه السنة، أما معدل نمو القطاع خلال سنتي **2012**،

---

(1) Bank of Algeria, **« rapport 2010 évolution économique et monétaire en Algérie »**, Juillet **2011**, p **18**.

(2) Bank of Algeria, **« rapport 2011 évolution économique et monétaire en Algérie »**, Juillet **2012**, p **23**.

(3) Bank of Algeria, **« rapport 2012 évolution économique et monétaire en Algérie »**, op.cit, p **27**.

(*) نسب النمو بالحجم مأخوذة من الملحق رقم **(39)**، ونسب النمو بالقيمة مأخوذة من الملحق رقم **(40)**.

(4) يمكن العودة لتطور هيكل الإنفاق العام الإستثماري.

(5) Bank of Algeria, **« rapport 2010 évolution économique et monétaire en Algérie »**, op.cit, p **15**.

و**2013** وعلى الرغم من أنها لا ترتقي للنسبة المحققة سنة **2011**، إلا أنها تبقى نسب معتبرة، "ساهمت نسبة تساقط الأمطار المواتية، والأسعار الدنيا المضمونة للمنتوجات الإستراتيجية (الحبوب، والحليب) فيها"[1]. وكان أداء قطاع الفلاحة سنة **2014** أقل بكثير مقارنة بسنة **2013**، أين سجل نسبة نمو حقيقي **2,5%**، وبمتوسط نسبة مساهمة في الناتج بلغت **9,10%** خلال الفترة **2010-2014** احتل قطاع الفلاحة المرتبة الرابعة بين مختلف القطاعات فيما يتعلق بالمساهمة في إجمالي قيمة الناتج.

بقى قطاع الصناعة الحلقة الأضعف ضمن سلسلة قطاعات النشاط الإقتصادي المساهمة في الناتج بمتوسط نسبة مساهمة **4,86%** خلال الفترة **2010-2014**، وبنسب نمو تبقى متواضعة مقارنة بنسب النمو المحققة من طرف باقي القطاعات.

في الفترة 2015-2019، عرفت وتيرة نمو النشاط للإقتصاد الوطني، تراجعا مستمرا منذ سنة **2014**، متأثرا إلى حد ما بالإنخفاضات المتتالية للنشاط في قطاع المحروقات باستثناء سنتي **2015**، و**2016**. انتقلت نسبة النمو من **3,7%** سنة **2015** إلى **1,1%** سنة **2018** ووصلت إلى **01%** سنة **2019**، وهي أدنى نسبة يسجلها معدل النمو الاقتصادي في البلاد خلال هذه الفترة وفترة الدراسة ككل.

شغل **قطاع الخدمات** المرتبة الأولى، سواء من ناحية مساهمته في الناتج (متوسط نسبة للفترة **2015-2019: 35.86%**)، أو من ناحية مساهمته في نمو هذا الأخير. تراجع نشاط الخدمات التجارية بشكل ملحوظ سنة **2015** إلى **5,4%** مقارنة بـ: **8,1%** سنة **2014**، "ويرجع تباطؤ هذا النشاط أساسا إلى تباطؤ نمو فرع التجارة، الذي بلغ **5,1%**، في تراجع بـ: **5.4%** نقطة مئوية، وكذا إلى انخفاض نمو الخدمات المقدمة للمؤسسات بـ: **4,5** نقطة مئوية إلى **3,2%**، ويفسر جزئيا بتباطؤ نمو واردات السلع، الذي تراجع بـ: **2,1** نقطة مئوية إلى **6,6%**"[2]. أما الخدمات غير تجارية فقد تراجع نموها سنة **2015** إلى **3,6%** مقارنة بـ: **4,4%** سنة **2014**. كمثيلتها سجلت سنة **2016** تراجعا في نمو نشاط الخدمات التجارية بنسبة **2,6%** ليبلغ **2,8%**. "ارتبط تباطؤ وتيرة توسع نشاط هذا القطاع، أساساً، بتراجع النشاط في الفرعين الرئيسيين التجارة، والنقل والاتصالات، اللذان شهد نموهما انخفاضاً من **5,1%** إلى **1,8%** ومن **6,1%** إلى **4,3%** على التوالي، كما أن التباطؤ في نمو كل من الواردات من السلع والنشاط في الزراعة، يفسر، جزئياً، تراجع وتيرة نمو الخدمات التجارية. في ظل التعزيز الميزاني الذي ميز تطور الإنفاق العام سنة **2016**، تراجع نمو الخدمات غير المسوقة من **3,6%** سنة **2015** الى **1,8%** سنة **2016**.[3] بعد انخفاضها سنتي **2015-2016** عادت نسبة نمو نشاط الخدمات التجارية للارتفاع سنة **2017** لتبلغ **3,7%**، "خص هذا الانتعاش كل

(1) Bank of Algeria, **« rapport 2012 évolution économique et monétaire en Algérie »**, op.cit, p **24**.

(2) Bank of Algeria, **« rapport 2015 évolution économique et monétaire en Algérie »**, Novembre **2016**, p **25**.

(3) Bank of Algeria, **« rapport 2016 évolution économique et monétaire en Algérie »**, Septembre **2017**, p **16**.

فروع النشاط باستثناء الخدمات المقدمة للأسر"[1]. في سنة **2018** تراجع نمو قطاع الخدمات التجارية إلى **3,2%**، أما فيما يتعلق بالخدمات غير التجارية سجل أقل نسبة نمو خارج المحروقات: **2,8%** سنة **2018**، مقابل **0,5%** سنة **2017**.

انخفضت وتيرة توسع الخدمات التجارية، والخدمات غير التجارية سنة **2019**، إلى **3,1%**، و**1,8%** على التوالي، "يشير توزيع نمو القيمة المضافة للخدمات التجارية حسب فروع النشاط سنة **2019** إلى أن هذا النمو راجع إلى نمو فرع النقل والاتصالات، الذي كان نموه **3,7%**، كان نمو النشاط في الفروع الأخرى المكونة لقطاع الخدمات التجارية أقل من معدل نمو االقيمة المضافة لهذا القطاع. حيث نمت التجارة بـ: **2,7%**، الخدمات للمؤسسات بـ: **2,4%**، الفنادق والمقاهي والمطاعم بـ:**(2-)%**، الفرع الوحيد الذي كان نمو نشاطه مرتفعا هو فرع الخدمات للأسر: **5,9%**، غير أن مساهمته في نمو القطاع ضعيفة نظرا لضعف حصته في الخدمات التجارية. وفيما يخص الخدمات غير التجارية، المتكونة من خدمات الإدارة العمومية، كان نموها الأكثر انخفاضا من بين كل القطاعات خارج المحروقات بـ: **1,8%**"[2].

الجدول رقم (12.3): مساهمة مختلف قطاعات النشاط في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2015-2019).

الوحدة: %.

السنوات / القطاعات الرئيسية	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط الفترة 2015-2019	متوسط الفترة 2001-2019
الفلاحة	11,58	12,22	11,95	11,87	12,33	11,99	9.60
المحروقات	18,75	17,27	19,92	22,31	19,47	19,54	32.10
صناعة	5,50	5,59	5,63	5,45	5,67	5,56	5.57
البناء والاشغال العمومية	11,47	11,84	11,86	11,51	12,16	11,76	9.79
الخدمات	44,60	45,10	42,69	41,29	42,47	43,23	35.86

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم **(22)**.

للمرة الأولى منذ عشر سنوات، زاد إنتاج **قطاع المحروقات**، إذ ارتفعت نسبة نموه إلى **0,2%** سنة **2015** بعدما كانت **(6-)%** سنة **2014**. هذا ولم يساهم قطاع المحروقات سوى بـ: **18,75%** من قيمة الناتج سنة **2015** بعدما كانت هذه النسبة **27,04%** سنة **2014**. تواصل التوسع في نشاط القطاع بقوة سنة **2016** محققا نموا حقيقيا بنسبة **7,7%**. حسب القيمة الجارية، تراجعت قيمة إنتاج القطاع إلى **3 025,6** مليار دج مقابل **3 134,2** مليار دج سنة **2015** أي بتراجع **3,46%**،[3] "بسبب انخفاض أسعار الصادرات

(1) Bank of Algeria, **« rapport 2017 évolution économique et monétaire en Algérie »**, Juillet **2018**, p **16**.

(2) Bank of Algeria, **« rapport 2019 évolution économique et monétaire en Algérie »**, Décembre **2020**, p **22**.

(3) أنظر الملحق رقم **(39)** والملحق رقم **(40)**.

من البترول والغاز"[1]، نتيجة لذلك تواصل تراجع مساهمة قطاع المحروقات في قيمة الناتج إلى **17,27%** سنة **2016**، بعدما كان **18,75%** سنة **2015**.

بعد التوسع الكبير، من حيث الحجم، الذي تم تسجيله في سنة **2016**، عاد النشاط الإقتصادي في قطاع المحروقات نحو الإنخفاض في الإنتاج الذي تم تسجيله خلال السنوات من **2006** إلى **2014** مع نمو سلبي **(2,4-)%**. في حين، ارتفعت حصة قطاع المحروقات في إجمالي الناتج الداخلي الإسمي، منتقلة من **17,27%** سنة **2016** الى **19,92%** سنة **2017**، وهذا نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للبترول. من حيث القيمة الجارية، بلغت القيمة المضافة لقطاع المحروقات **3 699,7** مليار دج، بزيادة قدرها **22,27%** مقارنةً بالسنة السابقة، نتيجةً لتحسن الأسعار عند التصدير.[2] تراجع النشاط الإقتصادي مجددا في قطاع المحروقات سنة **2018**، ويعد هذا الإنكماش من بين أقوى انكماشات فترة الركود الطويلة التي شهدها القطاع، حيث بلغ **(6,4-)%**. إرتفعت حصة القطاع من الناتج منتقلة من **19,92%** سنة **2017** إلى **22,31%** سنة **2018** بفضل إنتعاش الأسعار العالمية للمحروقات. وكان هذا الأداء السيء مصدر ضعف النمو الإقتصادي **1,1%** سنة **2018**. سنة **2019** هي الأخرى شهدت إنكماشا **(4,9-)%**. نظرا للإنكماش في إنتاج المحروقات، إنتقلت مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج من **22,31%** سنة **2018** الى **19,47%** سنة **2019**. أدى انخفاض الأسعار والكميات المنتجة إلى تراجع القيمة المضافة للقطاع إلى **3991** مليار دج، ما يوافق انخفاضا بـ: **12,26%** من حيث القيمة.

وتراجع متوسط مساهمته في الناتج إلى **19,54%** خلال الفترة **2015-2019** بعد ما كان **32,36%** خلال الفترة **2010-2014**، واحتل المرتبة الثانية بين قطاعات النشاط فيما يتعلق بالمساهمة في الناتج.

إنكمش نمو **قطاع البناء والأشغال العمومية** في سنة **2015** بـ: **2,1%**، أين بلغ **4,7%**، "وذلك بسبب إنهاء الورشات الكبيرة للطريق السريع. في حين، عُوِضَ هذا الإنكماش جزئيا بنمو مشاريع بناء السكنات"[3]. أما في سنة **2016**، "وبدعم من الإنفاق العام في البنى التحتية والبناء، إكتسب القطاع توسعا في النشاط بـ: **0,3%**، ليبلغ **05%**"[4]. وبدعم من الإنفاق العام لفائدة قطاع السكن، الذي إزداد بـ: **19,7%** في سنة **2017**، وبالحفاظ على مستوى مرتفع للإنفاق العام في البنى التحتية، على الرغم من انخفاضها بـ: **17%**،[5] توال توسع النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة نمو بلغت **4,6%**، في تراجع بـ: **0,4** نقطة مئوية مقارنة بسنة **2016**. تعزز النمو في القطاع سنة **2018**، حيث بلغ **5,2%**، أي ارتفع بنسبة

(1) Bank of Algeria, **« rapport 2016 évolution économique et monétaire en Algérie »**, op.cit, p **18**.

(2) Bank of Algeria, **« rapport 2017 évolution économique et monétaire en Algérie »**, op.cit, p **17**.

(3) Bank of Algeria, **« rapport 2015 évolution économique et monétaire en Algérie »**, op.cit, p **24**.

(4) Bank of Algeria, **« rapport 2016 évolution économique et monétaire en Algérie »**, op.cit, p **15**.

(5) Bank of Algeria, **« rapport 2017 évolution économique et monétaire en Algérie »**, op.cit, p **15**.

قدرها **0,6%** مقارنة بسنة **2017**، وعلى عكس الإتجاه الذي عرفته نسبة نمو النشاط في هذا القطاع، تراجعت هذه النسبة سنة **2019** إلى **3,8%**. ونظرا لمساهمة القطاع بمتوسط نسبة **9.79%** خلال الفترة **2015-2019** احتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثالثة في المساهمة في إجمالي قيمة الناتج.

سمح الموسم الزراعي سنة **2015** بتحقيق **قطاع الفلاحة** لمستوى نمو **06%** بعدما كان **2,5%** سنة **2014**، "فباستثناء ثلاث منتجات تدنى مستوى إنتاجها، شهدت مستويات الانتاج لكل المنتجات الزراعية الأخرى إرتفاعا في معدلات نموها بصفة ملحوظة لتتراوح ما بين **0,9%** (الصوف)، و**53,1%** (زيت الزيتون). بعد سنتين من الانكماش، سجل انتاج الحبوب ارتفاعا من جديد، كما تواصل النمو المتسارع لإنتاج التربية الحيوانية (لحوم وحليب)، بينما نما الإنتاج البستاني بشكل بسيط"[1]. وانخفض مستوى النمو الإقتصادي سنة **2016** إلى **1,8%** بعدما كان **06%** سنة **2015**، "وخص التباطؤ في نمو نشاط قطاع الفلاحة أغلب المحاصيل الزراعية، ما عدا الإنتاجات البستانية، مع بعض الإختلافات حسب نوعية المحاصيل، كانخفاضات في الإنتاج أو تباطؤات في وتائر توسعها"[2]. وللسنة الثانية سجلت سنة **2017** تراجعا في نسبة النمو إلى **01%**، "وكما كان عليه الحال سنة **2016**، خص التراجع في نمو قطاع الفلاحة أغلب المحاصيل الزراعية، مع مستويات نمو سلبية في العديد من المنتجات"[3].

أدت الظروف المناخية المواتية، خاصة بالنسبة للحبوب، خلال الموسم الزراعي **2017-2018**، إلى رفع معدل نمو الإنتاج الزراعي إلى **3,5%**، نجم هذا النمو المعتبر في الإنتاج الفلاحي سنة **2018** عن أداء إنتاج الحبوب وأيضا عن الزيادات في إنتاج أغلبية المحاصيل الزراعية، رغم تباطؤ في وتيرة النمو وانخفاض الإنتاج في بعض الفروع.[4] خلال سنة **2019**، اعتبر توسع النشاط الفلاحي بـ: **2,7%** في تراجع مقارنة بسنة **2018: 3,5%**. كما هو الحال خلال كل سنوات انخفاض النمو في هذا القطاع، ويعود هذا التراجع إلى انخفاض إنتاج الحبوب المرتبط كثيرا بتساقط الأمطار غير المنتظم الذي يميز مناخ شمال افريقيا.[5]

وبمتوسط نسبة مساهمة **9.60%** خلال الفترة **2015-2019**، يبقى قطاع الفلاحة في المرتبة الرابعة في ما يتعلق بالمساهمة في إجمالي قيمة الناتج.

---

(1) Bank of Algeria, **« rapport 2015 évolution économique et monétaire en Algérie »**, op.cit, p **22**.

(2) Bank of Algeria, **« rapport 2016 évolution économique et monétaire en Algérie »**, op.cit, p **14**.

(3) Bank of Algeria, **« rapport 2017 évolution économique et monétaire en Algérie »**, op.cit, p **14**.

(4) Bank of Algeria, **« rapport 2018 évolution économique et monétaire en Algérie »**, decembre **2019**, p **13**.

(5) Bank of Algeria, **« rapport 2019 évolution économique et monétaire en Algérie »**, op.cit, p **19**.

حقق **قطاع الصناعة** معدلات النمو التالية خلال السنوات **2019-2018-2017-2016-2015** على التوالي: **05%**، **3,7%**، **4,7%**، **3,9%**، **04%**. ونظرا لضعف حصتها في إجمالي الناتج، يبقى قطاع الصناعة المساهم الأقل في النمو الإجمالي للناتج وبلغ متوسط هذه الحصة للفترة **2015-2019: 5,56%**.

عموما فيما يتعلق بفترة الدراسة 2001-2019 يبين لنا الشكل رقم **(9.3)** مساهمة مختلف قطاعات النشاط في الناتج الداخلي الخام خلال فترة **2001-2019**.

الشكل رقم (9.3): مساهمة مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2019).

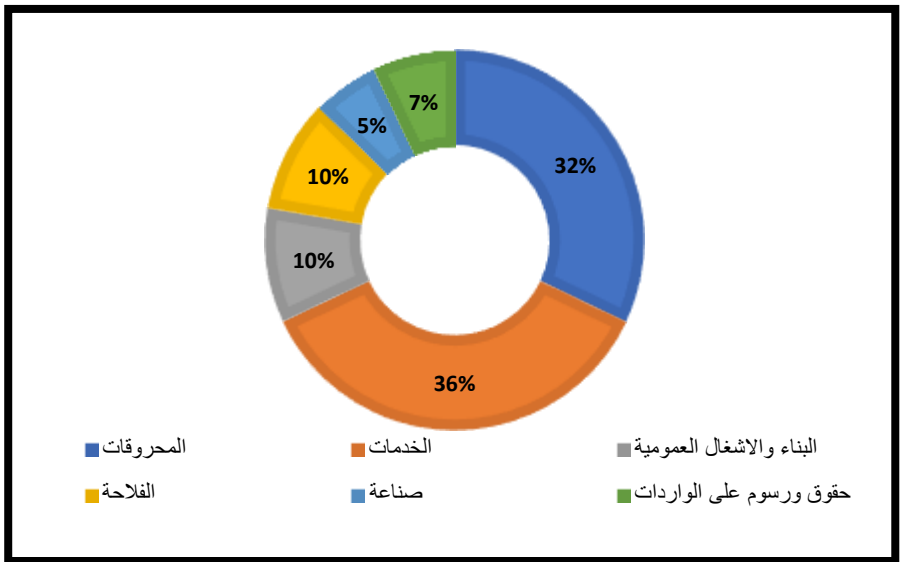

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم **(22)**.

من أهم ما يمكن ملاحظته من الشكل رقم **(9.3)** هو التباين الكبير في نسب مساهمة مختلف قطاعات النشاط في إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة **2001-2019** حيث سيطرت مساهمة قطاعي الخدمات والمحروقات في الناتج والتي بلغت نسبة **31.19%** و **37.05%** على الترتيب خلال الفترة **2001-2019**، ارتباط الإقتصاد الوطني بالريع البترولي، جعلت الناتج المحلي الخام يتصف بالتذبذب وعدم الإستقرار، فانخفاض سعر برميل البترول سنتي **2009** و**2014** بين ارتباط الناتج بهذه الأسعار، فعندما انخفض سعر برميل البترول سنة **2009** إلى **62,25** دولار للبرميل بعدما كان **99,97** دولار للبرميل سنة **2008**، أي بنسبة انخفاض: **37.84%**، أدى ذلك الى انفاض الناتج الداخلي الخام سنة **2009** إلى **9 968,00** مليار دينار بعدما كان **11 043,70** مليار دينار سنة **2008**، أي بنسبة انخفاض: **9.74%**، وعندما انخفض سعر برميل البترول سنة **2015** إلى **53,06** دولار للبرميل بعدما كان **100,23** دولار للبرميل سنة **2014**، أي بنسبة انخفاض: **46.72%** أدى ذلك إلى انخفاض الناتج الداخلي الخام سنة

2015 إلى **16 712,67** مليار دينار بعدما كان **17 228,60** مليار دينار سنة **2014**، أي بنسبة انخفاض: **2.99%.**

أما مساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة في الناتج فقد كانت ضعيفة بلغت متوسط نسبة **9.60%** و**5.57%** على الترتيب خلال الفترة **2001-2019.** وهذه الأخيرة نسبة ضعيفة جدا وأقل من تلك المسجلة في الدول النامية بالنسبة لهذا القطاع، والتي لا تتعدى في أحسن الاحوال **10%**، و في المقابل تصل تلك النسبة إلى **40%**، في الدول المتقدمة. وهو ما يعني تراجع المكانة الإقتصادية للقطاع الصناعي على حساب القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات والخدمات.

و من بين أسباب ضعف مساهمة القطاع الفلاحي و الصناعي في الناتج ما يلي:[1]

- المنافسة الخارجية الشرسة و عدم توفر يد عاملة مؤهلة قادرة على مواجهة هذه المنافسة؛
- نقص مقومات الفلاحة والصناعة مثل الأسواق، اليد العاملة المؤهلة و رأس المال ...الخ؛
- نقص الاستثمارات الأجنبية في هذين القطاعين؛
- عمليات الخوصصة التي مست القطاع الصناعي من خلال غلق المؤسسات الاقتصادية العامة؛
- ضعف المخصصات المالية ضمن برامج الانعاش الاقتصادي **2001-2019.**

أدى الضعف الذي شهده إنتاج القطاعين الفلاحي والصناعي إلى زيادة قيمة الواردات من المنتجات الغذائية والتجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة في ظل الزيادة في الطلب على هذا النوع من المنتجات، وهو ما سنحاول تحليله في الفقرة التالية.

2. تطور الواردات وهيكلها في الجزائر خلال الفترة (2001-2019):

أشرنا سابقا للعجز الذي عرفه الميزان التجاري وأرجعنا السبب في ذلك إلى الزيادات التي عرفتها قيمة الواردات، والتي كانت في سبيل تغطية الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي المحلي، والجدول رقم **(13.3)** يبين لنا تطور قيمة الواردات وهيكلها في الجزائر خلال الفترة **2001-2019.**

نلاحظ من خلال أرقام الجدول رقم **(13.3)** أن قيمة الواردات خلال الفترة **2001-2014** عرفت تزايدا باستثناء سنة **2009** كما أنه وابتداء من سنة **2015** وإلى غاية سنة **2019** عرفت تراجعا مستمرا، ولو قمنا بمقارنة هذه الأرقام بأرقام الملحق رقم **(32)**، فإننا سنلاحظ تراجع معدلات نمو الطلب الكلي المحلي خلال هذه السنوات أين تراجع هذا المعدل إلى **12,44%** سنة **2009** بعدما كان **22,53%** سنة **2008**، وأخذ هذا المعدل بالتراجع بشكل مستمر إبتداء من سنة **2015** أين انخفض إلى **8,11%** بعدما كان **8,28%** سنة **2014** وواصل التراجع ليبلغ سنة **2019: 0,56%.**

---

[1] محمد دعمي، " **القطاعات الانتاجية ومساهمتها في التنويع الاقتصادي مع التركيز على المؤشرات الخاصة بالنمو الاقتصادي و التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018**"، الملتقى الوطني "نموذج النمو الاقتصادي الجديد وسياسة التشغيل في الجزائر"، جامعة الجزائر **3**، **2019**، ص **08.**

كذلك هو الحال بالنسبة لمعدلات النمو الإقتصادي الحقيقي التي تراجعت إلى **1,6%** سنة **2019** بعدما كانت **2,4%** سنة **2008**، وابتداء من سنة **2015** تراجعت معدلات النمو الإقتصادي خلال السنوات **2015-2016-2017-2018-2019** بشكل متتابع مسجلة على التوالي معدلات النمو التالية: **3,7%، 3,2%، 1,3%، 1,1%، 1,0%**، بعدما كانت سنة **2014: 3,8%**.

الجدول رقم (13.3): تطور قيمة الواردات وهيكلها في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
اجمالي الواردات M		9 482	12 010	13 322	17 954	19 857	20 681	26 348	37 993	37 402	38 885
المواد الغذائية	القيمة	2 346	2 572	2 516	3 385	3 374	3 572	4 656	7 397	5 512	5 696
	النسبة من M (%)	24,74	21,41	18,88	18,85	16,99	17,27	17,67	19,46	14,73	14,64
الطاقة	القيمة	97	132	41	158	199	230	305	560	516	898
	النسبة من M (%)	1,02	1,09	0,30	0,88	1	1,11	1,15	1,47	1,37	2,30
المواد الاولية	القيمة	445	490	607	733	706	792	1 245	1 318	1 128	1 325
	النسبة من M (%)	4,69	4,07	4,55	4,08	3,55	3,82	4,72	3,46	3,01	3,40
المواد نصف المنعة	القيمة	1 747	2 186	2 683	3 422	3 845	4 637	6 678	9 502	9 557	9 494
	النسبة من M (%)	18,42	18,20	20,13	19,05	19,36	22,42	25,34	25	25,55	24,41
التجهيزات الفلاحية	القيمة	154	139	121	157	150	90	137	164	219	321
	النسبة من M (%)	1,62	1,15	0,90	0,87	0,75	0,43	0,51	0,43	0,58	0,82
التجهيزات الصناعية	القيمة	3 293	4 146	4 654	6 681	7 950	8 015	9 361	14 394	14 141	16 200
	النسبة من M (%)	34,72	34,52	34,93	37,21	40,03	38,75	35,52	37,88	37,80	41,66
السلع الاستهلاكية	القيمة	1 400	1 649	1 984	2 610	2 922	2 830	3 546	4 122	5 868	4 119
	النسبة من M (%)	14,76	13,73	14,89	14,53	14,71	13,68	13,45	10,84	15,68	10,59
السنوات		2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
اجمالي الواردات M		46 927	51 569	54 984	59 670	52 649	49 436	48 982	48 573	44 632	---
المواد الغذائية	القيمة	9 261	8 483	9 013	10 550	8 946	7 855	8 069	8 199	7 694	---
	النسبة من M (%)	19,73	16,44	16,39	17,68	16,99	15,88	16,47	16,87	17,23	16,81
الطاقة	القيمة	1 094	4 659	4 139	2 720	2 247	1 234	1 899	977	1 369	---
	النسبة من M (%)	2,33	9,03	7,52	4,55	4,26	2,49	3,87	2,01	3,06	2,67
المواد الاولية	القيمة	1 676	1 729	1 732	1 812	1 489	1 490	1 456	1 814	1 921	---
	النسبة من M (%)	3,57	3,35	3,15	3,03	2,82	3,01	2,97	3,73	4,30	3,64
المواد نصف المنعة	القيمة	10 047	9 994	10 642	12 301	11 482	10 972	10 483	10 468	9 840	---
	النسبة من M (%)	21,40	19,37	19,35	20,61	21,80	22,19	21,40	21,55	22,04	21,45
التجهيزات الفلاحية	القيمة	364	310	477	629	638	479	585	537	437	---
	النسبة من M (%)	0,77	0,60	0,86	1,05	1,21	0,96	1,19	1,10	0,97	0,88
التجهيزات الصناعية	القيمة	15 091	12 793	15 233	18 115	16 369	14 709	13 368	12 824	10 845	---
	النسبة من M (%)	32,15	24,80	27,70	30,35	31,09	29,75	27,29	26,40	24,29	32,99
السلع الاستهلاكية	القيمة	6 890	9 400	10 539	9 894	8 243	7 904	8 129	9 312	7 934	---
	النسبة من M (%)	14,68	18,22	19,16	16,58	15,65	15,98	16,59	19,17	17,77	15,29
أخرى	القيمة	1 986	3 682	2 686	2 998	2 672	4 239	4 086	3 459	3 766	---
	النسبة من M (%)	4,23	7,13	4,88	5,02	5,07	8,57	8,34	7,12	8,43	6,27

المصدر:

Bank of Algeria, **« rapport évolution économique et monétaire en Algérie »**, pour les années **2004-2008-2012-2016-2020**, les pages 177-**205-189-122-111** respectivement.

كما انعكس هذا الأمر على قيمة الصادرات ورصيد الميزان التجاري والشكل رقم **(10.3)** يبين تطور كل من الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة **2001-2019.**

الشكل رقم (10.3): تطور الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

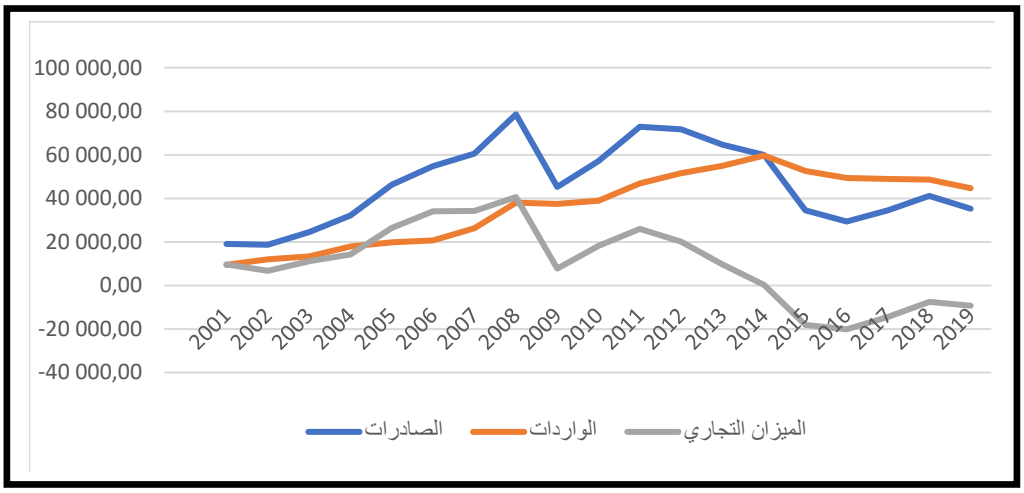

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم **(41)**.

نلاحظ من خلال بيان الشكل رقم **(10.3)** أن رصيد الميزان التجاري خلال الفترة **2015-2019** قد شهد عجوزات متتالية، وعلى رغم تراجع قيمة الواردات خلال هذه الفترة إلا أنها كانت أكبر من قيمة الصادرات.

بالعودة للحديث عن الواردات، وهذه المرة عن هيكلها بالتحديد فكما تشير له أرقام الجدول **(13.3)** أعلاه يتبين لنا أن نسبة الواردات من التجهيزات الصناعية قد مثلت ما متوسطه **32,99%** من إجمالي الواردات خلال الفترة **2001-2019**، فالواردات من المواد نصف المنصعة بمتوسط نسبة **21,45%** من إجمالي الواردات، ثم الواردات من المواد الغذائية بمتوسط نسبة **16,81%** من إجمالي الواردات، بعدها الواردات من السلع الإستهلاكية بمتوسط نسبة **15,29%** من إجمالي الواردات، أما باقي النسب فتوزعت بمتوسط نسبة من إجمالي الواردات كالآتي: واردات أخرى **(6,27%)**، واردات المواد الأولية **(3,64%)**، واردات الطاقة **(2,67%)**، واردات التجهيزات الفلاحية **(0,88%)**.

تتطابق هذه النتائج مع سابقتها ونقصد هنا بالذكر نسبة مساهمة مختلف قطاعات النشاط في تكوين الناتج الداخلي الخام، فنسبة **32,99%** لواردات التجهيزات الصناعية، ونسبة **21,45%** من واردات المواد نصف المنصعة، تعكسان ضعف إنتاج قطاع الصناعة في تغطية الزيادة الحاصلة في الطلب على منتجات هذا القطاع، ضف إلى ذلك نسبة **16,81%** واردات من المواد الغذائية، و**15,29%** كنسبة لواردات السلع الإستهلاكية. تعكسان هما الأخرتين عن ضعف إنتاج القطاع الفلاحي في ظل الزيادة في الطلب على منتجات هذا القطاع هو الآخر.

3. مساهمة قطاعات النشاط الرئيسية خارج المحروقات في التشغيل في الجزائر:

في ظل الديناميكية التي عرفتها مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي في البلاد خلال الفترة **2001-2019**، عرفت مساهمة هذه القطاعات في التشغيل حركية هي الأخرى، وهو ما سنحاول عرضه من خلال هذا الجزء من العمل.

بمقارنة متوسط مساهمة مختلف قطاعات النشاط في التشغيل خلال الفترة **2001-2019** مع متوسط مساهمة هذه القطاعات في إجمالي الناتج المحلي الخام كما هو مبين في الجدول رقم **(14.3)** أدناه نلاحظ أن هناك توافقا إلى حد كبير بين النتائج المحصل عليها، أين نجد أن قطاع الخدمات هو أكبر قطاع محقق للتشغيل في البلاد خلال فترة الدراسة بمتوسط **57,76%** **(35,86%** من إجمالي الناتج)، تليه القطاعات الأخرى كما يلي: البناء والأشغال العمومية بمتوسط **16%** **(9,79%** من إجمالي الناتج)، الصناعة **13,15%** **(5,57%** من إجمالي الناتج)، الفلاحة **13,09%** **(9,60%** من إجمالي الناتج).

الجدول رقم (14.3): متوسط مساهمة مختلف قطاعات النشاط في التشغيل خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: %.

	قطاع الفلاحة	الصناعة	البناء والاشغال العمومية	الخدمات
متوسط المساهمة في التشغيل	13,09	13,15	16	57,76
متوسط المساهمة في الناتج	9.60	5.57	9.79	35.86

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحقين رقم **(22)** و**(03)**.

فأمام تواجد عدد من أفراد القوة العاملة في حالة بطالة، فإن هذا يستدعي الزيادة من وتيرة النشاط في مختلف القطاعات خاصة تلك التي تعرف جمودا في الإنتاج، ونقصد هنا بالخصوص قطاعي الفلاحة والصناعة، خاصة في ظل زيادة الطلب الكلي المحلي على منتجات هاذين القطاعين.

نلاحظ حسب ما تبينه أرقام الملحق رقم **(03)** أن نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في إجمالي التشغيل قد تراجعت من **21,06%** سنة **2001** إلى **9,60%** سنة **2019**، ويعتبر هذا القطاع آخر قطاع في الترتيب من حيث المساهمة في إجمالي التشغيل خلال الفترة **2001-2019** بمتوسط نسبة مساهمة **13,09%**. نلاحظ كذلك من خلال أرقام نفس الملحق أن معدلات نمو التشغيل في هذا القطاع متذبذبة حيث شهد القطاع عددا من التراجعات في نسب التشغيل، "فالقطاع الفلاحي المرهون أداؤه بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، جعل الإنتاج والتشغيل في هذا القطاع مرهونا بهذه الأخيرة، ففي السنوات التي تعرف مستويات عالية لتساقط الأمطار يرتفع الإنتاج، وبالتالي، تزيد نسبة التشغيل –الموسمي منه– في القطاع، وتنخفض هذه النسب في السنوات التي تعرف ظروف مناخية صعبة وشح في تساقط الأمطار، بمعنى أن هناك قوة

عاملة مشتغلة دائمة في القطاع، وأخرى موسمية يتم اللجوء اليها في السنوات التي تعرف وفرة كبيرة في الإنتاج"[1].

ضعف أداء قطاع الصناعة أثر على فرص التشغيل الضائعة، والتي كان من الممكن في حال تفعيل هذا القطاع مساهمتها في امتصاص عدد من أفراد القوة العاملة العاطلة عن العمل.

قطاع الخدمات وعلى الرغم من كونه المساهم الأول من بين مختلف قطاعات النشاط في التشغيل، إلا أن مساهمة السياحة لا تزال ضئيلة إذا ما قارناها بالمقومات السياحية التي تمتلكها الجزائر، أين بلغ متوسط نسبة مساهمة السياحة من إجمالي التشغيل في البلاد خلال فترة الدراسة **2,25%**. نلاحظ من خلال بيان الشكل رقم **(9.3)** أدناه، أن عدد القوة العاملة المشتغلة في قطاع السياحة قد شهد ارتفاعا خلال سنوات فترة الدراسة باستثناء سنة **2008** التي تراجع فيه التشغيل بـ: **1,62%**، حيث ارتفع من **95** ألف عامل سنة **2001** إلى **320** ألف عامل سنة **2019**.

الشكل رقم (11.3): تطور القوة العاملة المشتغلة في قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: ألف عامل.

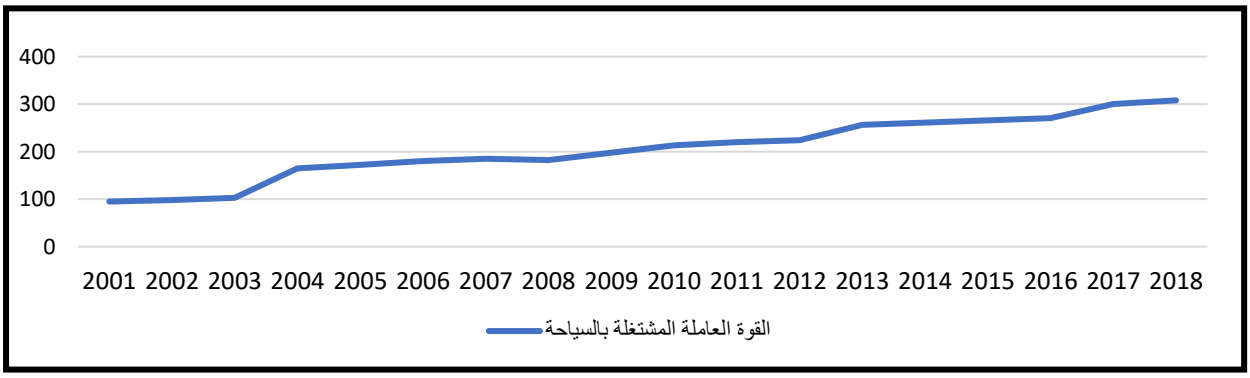

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم **(42)**.

بناء على هذا يمكننا القول أن الإختلال الذي يعاني منه هيكل الإنتاج المحلي أثر على فعالية سياسة الإنفاق العام في الحد من البطالة، خاصة خلال الفترة **2015-2019**، فأمام تراجع وتيرة أداء مختلف قطاعات نشاط الإقتصاد الوطني خلال هذه الفترة، تراجعت معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي هي الأخرى إلى حد عجز فيه الناتج على تغطية الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي المحلي، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار من جهة وإلى ارتفاع قيمة الواردات من جهة أخرى.

[1] حميد بشوش، "**واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000-2015**"، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد **05**، العدد **02**، سبتمبر **2016**، ص **23**.

4. آفاق النهوض بالنشاط الإقتصادي والتشغيل ضمن نموذج النمو الإقتصادي الجديد للفترة 2020-2030:

حدد نموذج النمو الإقتصادي الجديد **2016-2030** جملة من الأهداف للفترة **2020-2030**:[1]

- ضمان نسبة نمو منتظمة للناتج المحلي الإجمالي في مستوى **6,5%** خارج قطاع المحروقات ما بين سنتي **2020** و**2030**؛
- الرفع من مستوى الدخل الفردي ومضاعفته بـ: **2,3** مرة؛
- مضاعفة حصة الصناعة حسب القيمة المضافة من **5,3%** في سنة **2015** للناتج المحلي الإجمالي إلى **10%** في آفاق **2030**؛
- عصرنة القطاع الفلاحي من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات؛
- تحقيق الإنتقال الطاقوي بتخفيض الإستهلاك المحلي للطاقة من **06%** سنويا في **2015** إلى **03%** في السنة آفاق **2030**، مع تنويع الصادرات التي تسمح بدعم تمويل النمو الإقتصادي المتسارع.

وحسب البنك الدولي[2] وبعد خمس سنوات من المرحلة الثانية لنموذج النمو الإقتصادي الجديد "لا يزال التحدي الرئيسي الذي يواجه الإقتصاد الجزائري ممثلا في الإعتماد الكبير على عوائد قطاع المحروقات والإنفاق العام. فقد شكّل قطاع المحروقات **14%** من الناتج المحلي الخام، و**83%** من الصادرات، و**47%** من إيرادات الميزانية خلال الفترة ما بين **2019** و**2023**. ويبقى طموح الجزائر في تنويع اقتصادها لتوسيع مصادر الدخل وتحسين آفاق التشغيل، خاصة بين فئة الشباب نظرًا للطابع الديمغرافي للبلاد. وقد بلغ معدل البطالة بـ: **12.7%** في سنة **2024**، وبلغ **25.4%** بين النساء و**29.3%** بين الشباب.

ورغم تراجع إنتاج المحروقات، حافظ النمو الاقتصادي على قوته منذ جائحة كوفيد **19**، غير أن التضخم ارتفع بفعل زيادة أسعار المواد الغذائية. وقد سجل الناتج المحلي الخام نموًا بنسبة **3.8%** في سنة **2021**، و**3.6%** في **2022**، و**4.1%** في **2023**، بدعم من زيادة الإنفاق العام بأكثر من **60**٪ خلال الفترة ما بين **2021** و**2023**، نتيجة لارتفاع أجور ومعاشات القطاع العام، وتطبيق إعانات البطالة، وتوسيع الدعم الغذائي، وزيادة الإستثمار العام. كما ساهم الإرتفاع الحاد والمتزامن في أسعار النفط في تقليص عجز الميزانية وتحقيق فوائض في الحساب الجاري في سنتي **2022** و**2023**. ومع ذلك، فإن انخفاض

---

[1] طلال عياسي، وآخرون، "**النموذج الإقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي**"، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية، جامعة الجلفة، الجزائر، **14** نوفمبر **2019**، ص **23**.

[2] https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview (05/07/2025).

الأسعار وتخفيضات حصص أوبك، إلى جانب الواردات المرتبطة بالإستثمار وتوسع الإنفاق، أعادت الضغط على التوازنات المالية وتوازن الحساب الخارجي.

وتحتاج الجزائر حسب البنك الدولي إلى التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعًا لتعزيز فرص العمل، وهي مهمة أساسية بالنظر إلى الطابع الشاب للسكان. ومنذ سنة **2020**، اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز الإستثمار المحلي والأجنبي، من خلال إصدار قانون جديد للمحروقات، ورفع جزئي للقيود على ملكية الأجانب للشركات المحلية، واعتماد قانون جديد للإستثمار، وإصدار قانون جديد للنقد والقرض. وقد اعتبرت خطة العمل الحكومية في سبتمبر **2021** أن التحول نحو نمو بقيادة القطاع الخاص وتوفير فرص العمل يمثل أولوية تنموية، وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام، وتقليص الواردات، وتعزيز الصادرات غير النفطية، وتحسين مناخ الأعمال، بما يشمل إصلاح البنوك العامة والمؤسسات العمومية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الديوان الوطني للإحصائيات قد أجرى تعديلا فيما يخص نسبة البطالة في الجزائر سنة **2024** والتي حددها في وقت سابق بـ: **12,7%** على ضوء تحقيق أجراه خلال شهر أكتوبر **2024**. وأوضح الديوان الوطني للإحصائيات من خلال بيان له أن جملة من الإعتبارات التقنية مرتبطة بفئات التحقيق وكذا معطيات خاصة بنتائج توفير فرص الشغل في الجزائر كانت وراء مبادرتها الى تعديل نسبة البطالة في الجزائر والتي حددتها ب **9,7%** مع نهاية سنة **2024** بدلا من **12,7%**.

كما أكد الديوان الوطني للإحصائيات أن من جملة الإعتبارات التي تم الإعتماد عليها في تحديد النسبة الجديدة للبطالة هي تلك المرتبطة بالفئات التي شملها التحقيق والتي تضم، في جزء منها، أشخاصا يمارسون نشاطات ضمن القطاع الإقتصادي الموازي. كما أكدت في هذا الإطار على اعتبار ثان يتمثل في قيام السلطات العمومية بتوفير قرابة **70** ألف منصب شغل في الفترة التي تشمل الثلاثي الأخير من السنة الماضية **2024**. كما بين الديوان الوطني للإحصائيات أن الإصلاحات التي جسدتها الدولة خلال السنوات الأخيرة والمجهودات المبذولة أدت إلى توفير **450** ألف منصب شغل خلال سنة **2024**.

بناء على هذا فإن تسجيل سنة **2024** نسبة **9,7%** كمعدل للبطالة سنة قبيل نهاية المرحلة الثانية من تطبيق نموذج النمو الإقتصادي الجديد، وهي المرحلة الإنتقالية الممتدة من سنة **2020** إلى سنة **2025**، يضفي نوعا من التفائل في بلوغ الأهداف المخططة ضمن هذا النموذج آفاق سنة **2030** بتحقيق التوازنات الإقتصادية الكبرى بعيدا عن هيمنة قطاع المحروقات على النشاط الإقتصادي، ومالية الدولة، والتوازن الخارجي للبلاد.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال عرض وتحليل أثر سياسة الإنفاق العام على مؤشر البطالة في الجزائر خلال الفترة **2001-2019**، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- شجع ارتفاع قيمة الإيرادات العامة مطلع الألفية الثالثة الحكومة على بعث النشاط الإقتصادي من خلال التوسع في الإنفاق العام –بشقيه– مجسدا ضمن مجموعة من برامج الإنعاش الإقتصادي للفترة **2001-2019**؛
- سجلت معدلات البطالة على إثر التوسع في سياسة الإنفاق العام تراجعا ملموسا خلال الفترة **2001-2019** من **27,30%** سنة **2001** واستقر عند معدل **11,4%** سنة **2019**؛
- ارتباط الإيرادات العامة الكبير بإيرادات الجباية البترولية، المرتبطة هي الأخرى بأسعار برميل النفط في السوق الدولية من جهة، وضعف إيرادات الضريبة العادية من جهة أخرى، أدى إلى عجز الإيرادات العامة في تغطية الزيادة المفرطة والكبيرة التي عرفها الإنفاق العام، وهو ما كشفت عنه العجوزات المسجلة في رصيد الخزينة العمومية للبلاد خاصة ابتداء من سنة **2014**؛
- اعتمدت الخزينة العمومية في تمويل عجزها على عدة مصادر مثلت اقتطاعات صندوق ضبط الإيرادات أهمها، غير أن تآكل موارد هذا الصندوق حتم على السلطات إيجاد منافذ جديدة لتمويل العجز بعيدا عن اللجوء إلى المديونية الخارجية، في إطار نموذج اقتصادي جديد للفترة **2016-2019**؛
- عرفت سياسة الميزانية في إطار نموذج النمو الإقتصادي توجها جديدا تميز فيه الإنفاق العام بالتراجع في ظل سعي الحكومة لترشيده، وهو ما انعكس على مؤشرات الأداء الإقتصادي على رأسها البطالة؛
- أدى تزايد قيمة الإنفاق العام (الإنفاق الاستهلاكي النهائي للإدارات العمومية والتراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للقطاع العام) في الجزائر خلال فترة الدراسة إلى زيادة قيمة الطلب الكلي المحلي بشكل مباشر، باعتبار الإنفاق العام جزء من هذا الأخير، كما أن آثار زيادة الإنفاق العام غير المباشرة أدت هي الأخرى إلى زيادة الإنفاق المحلي الخام، وذلك من خلال تأثير الإنفاق العام على الإنفاق الإستهلاكي النهائي لقطاع العائلات والتراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للمؤسسات وأشباه المؤسسات الإنتاجية؛
- سرت آثار الإنفاق العام المباشرة وغير المباشرة على الطلب الكلي المحلي إلى الناتج المحلي الخام الذي عرفت قيمته هو الآخر زيادة في أغلب سنوات فترة الدراسة، ومن خلاله إلى التشغيل والبطالة، أين انخفضت معدلات البطالة من **27,30%** سنة **2001** إلى **11,4%** سنة **2019**؛
- تميزت سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة **2001-2009** بالفعالية فيما تعلق بتحقيق هدف الحد من البطالة، أين تمكنت هذه السياسة خلال هذه الفترة من تحقيق الأهداف المسطرة بخصوص

تحقيق الشغل والتقليل من البطالة، وعلى غير ذلك لم تتمكن سياسة الإنفاق العام من تحقيق ما تم برمجته من أهداف فيما تعلق باستحداث ثلاثة ملايين منصب شغل خلال الفترة **2010-2014**، كما أن تذبذب قيمة معدلات البطالة خلال الفترة **2015-2019**، يجعلنا نقول أن سياسة الإنفاق العام كانت محدودة الفعالية خلال الفترة **2010-2019**؛

- فعالية سياسة الإنفاق العام في التأثير على البطالة في الجزائر موصولة بتأثير هذه السياسة على الناتج المحلي الخام وعلى معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي المحققة في البلاد خلال فترة الدراسة، وهنا توصلنا من خلال ما تم عرضه إلى تبيين أن هناك فجوة بين الطلب المحلي والناتج المحلي الخام الحقيقي، وهو ما انجر عنه ارتفاع في معدلات التضخم أرجعناه إلى الخلل الهيكلي الذي يعاني منه الجهاز الإنتاجي الوطني.

هذا الخلل المتجسد أساسا في هيمنة قطاع المحروقات من حيث المساهمة في إجمالي الناتج المحلي الخام وضعف مساهمة قطاعي الصناعة والفلاحة، جعل من أي سياسة اقتصادية مطبقة في البلاد محدودة التأثير على مختلف المؤشرات الإقتصادية الكلية بما في ذلك البطالة، وفي حالتنا هذه فإن الإستمرار في التوسع في الإنفاق العام لن يؤدي إلى الرفع من معدلات العمالة والخفض من معدلات البطالة، وإنما كل ما سيؤدي إليه هو الإرتفاع في المستوى العام للأسعار من جهة والزيادة من قيمة الواردات والعجز في رصيد الميزان التجاري أمام حاجة تغطية الطلب المحلي المتزايد الذي عجزت قطاعات النشاط الإقتصادي الوطني على تغطيته.

الخاتمـــــة العامة

الخاتمة العامة:

تمحورت الإشكالية الرئيسية للدراسة التي قمنا بها حول تحليل آلية تأثير سياسة الإنفاق العام على مؤشر البطالة، وذلك من خلال تحليل توجهات سلوك المتغيرات المحددة للطلب الكلي المحلي في ظل التغيرات التي شهدها الإنفاق العام بشقيه الجاري والإستثماري في الجزائر خلال الفترة **2001-2019.** وذلك وفق ما جاءت به النظرية الإقتصادية باعتبار الإنفاق العام من أحد أهم مكونات الطلب الكلي الذي من شأنه التأثير بشكل مباشر وغير مباشر على الطلب الكلي المحلي ومن خلاله على الناتج المحلي الحقيقي لترتفع على إثر ذلك معدلات النمو الإقتصادي الحقيقية وتتراجع معدلات البطالة.

في ذات المسعى، تم الخوض في الإشكالية المطروحة انطلاقا من معرفتنا بخصوصية هيكل الجهاز الإنتاجي الوطني، الذي يحتل ضمنه قطاع المحروقات مكانة مركزية بوصفه القطاع المهيمن على النشاط الإقتصادي، في ظل ضعف أداء باقي قطاعات النشاط، وهو الأمر الذي حد من تأثير سياسة الإنفاق العام على الناتج المحلي الحقيقي وأضاع فرصا حقيقية للتشغيل كان من شأنها الخفض من معدلات البطالة بصورة أكثر فعالية.

في إطار معالجة إشكالية الدراسة، قسمنا بحثنا إلى ثلاث فصول، حاولنا في الفصل الأول عرض المقاربة النظرية للبطالة وسياسة الإنفاق العام، وفق ما جاء به التحليل الإقتصادي الكلاسيكي والتحليل الإقتصادي الكينزي. من ناحية أخرى عمدنا في الفصل الثاني إلى التطرق إلى واقع البطالة ضمن إطار السياسة العامة للتشغيل ودور مؤسسات سوق العمل في تنظيم هذه السوق، وذلك من خلال تحليل وتشخيص البطالة في الإقتصاد الوطني، وعرض وتقييم نتائج التشغيل من الناحيتين الكمية والنوعية في إطار تدخل الدولة في سوق العمل من خلال مؤسسات سوق العمل وسياستها في مجال التشغيل. أما الفصل الثالث والأخير فقد خصص لمعالجة الإشكالية محل الدراسة، وذلك من خلال عرض وتحليل أثر سياسة الإنفاق العام على البطالة وإبراز شرط فعالية التوسع في هذه السياسة في تحقيق هدف الحد من البطالة.

ℑ نتائج الدراسة:

تتمثل أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا هذه في جانبيها النظري والتحليلي، فيما يلي:

I. نتائج الجانب النظري:

1. تعبر البطالة عن الحالة التي يعاني فيها الإقتصاد من فجوة إنكماشية، وهي الحالة التي يكون فيها مستوى الناتج المحلي الفعلي أقل من مستوى ناتج التشغيل الكامل، بمعنى أن المعدل الفعلي للبطالة أعلى من المستوى الطبيعي لها، وأمام هذه الحالة نكون أمام بطالة إجبارية تمثل الفرق بين المعدل الفعلي والطبيعي للبطالة؛

2. يمثل الإنفاق العام أحد أهم مكونات الطلب الكلي، وهو ما يجعل سياسة الإنفاق العام ذات أهمية في إدارة الطلب الكلي من أجل معالجة الفجوات الإنكماشية والتضخمية في الإقتصاد، ففي حالة الفجوة الإنكماشية –حالة موضوع دراستنا– تطبيق سياسة توسعية للإنفاق العام تحفز الطلب المحلي وترفع من مستوى الناتج المحلي الخام وتخفض من معدلات البطالة؛
3. يكون تأثير التوسع في الإنفاق العام مباشر على الطلب المحلي الخام، وذلك من خلال الزيادة التي تعرفها قيمة الإنفاق العام الجاري وقيمة الإنفاق العام الإستثماري، كما تكون للإنفاق العام آثار غير مباشرة على الطلب الكلي المحلي، وذلك بالتأثير على مكونات هذا الأخير ونقصد بالذكر هنا الطلب الإستهلاكي الكلي لقطاع العائلات من خلال الأجور والمنح ودعم أسعار السلع والخدمات، والطلب الإستثماري الكلي الخاص من خلال مختلف أشكال الدعم كالتخفيض من معدلات الفائدة، تقديم تحفيزات جبائية وجمركية وغيرها؛
4. التوسع في الإنفاق العام قد ينجر عنه أثر لمزاحة الإنفاق الإستثماري الخاص بشكل يؤثر على فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كالحد من البطالة؛
5. جمود وبطء تجاوب الجهاز الإنتاجي للزيادة الحاصلة في الطلب الكلي المحلي جراء التوسع في سياسة الإنفاق العام يحد من فعالية هذه السياسة على البطالة، وهو ما يؤدي إلى ظهور فجوة تضخمية بين الطلب الكلي المحلي والعرض الكلي الحقيقي، وإلى عجز في رصيد الميزان التجاري جراء الزيادة التي تعرفها قيمة الواردات في سبيل سد الفجوة بين الطلب الكلي المحلي والعرض الكلي الحقيقي.

II. نتائج الجانب التحليلي:

1. ارتفعت قيمة الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة وقد ساعد على ذلك ارتفاع قيمة ايرادات خزينة الدولة التي اعتمدت في تمويلها على عائدات الجباية البترولية، هذا الإعتماد جعل التوسع في الإنفاق العام موصولا بعدم الإستقرار الذي تعرفه أسعار برميل الخام من النفط في السوق الدولية، ضف إلى ذلك ضعف إيرادات الجباية العادية، وهو ما كبد الخزينة العمومية عجزا في رصيدها خاصة منذ سنة **2014**؛
2. تراجعت معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة من **27,30%** سنة **2001** إلى **11,4%** سنة **2019**، وتميزت البطالة ببعض الخصائص، كارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، والشباب الوافدين لأول مرة لسوق العمل، والشباب المتعلم، كما تنتشر في المدن مقارنة بالريف، وبين النساء مقارنة بالرجال، ...إلخ؛
3. أدى التوسع في سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة **2001-2019** إلى تراجع معدلات البطالة، كما كان التوسع في الإنفاق العام لصالح نفقات التسيير **63,53%** مقابل **36,47%** لنفقات

التجهيز، ومن بين ما يفسر هذه النسب تنامي مداخيل العاملين في الوظيفة العمومية، وهو ما يحمل الخزينة العامة للبلاد عبءا ماليا معتبرا باعتبار مناصب شغل الوظيفة العمومية مناصب إدارية غير خالقة للثروة؛

4. ساهمت زيادة نفقات المستخدمين، وزيادة الإنفاق العام التحويلي الجاري إلى زيادة قيمة الدخل المتاح، وهو ما ساعد القطاع العائلي في الزيادة من إنفاقه الإستهلاكي، من جانبه ارتفعت قيمة التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للمؤسسات وأشباه المؤسسات الإنتاجية في أغلب سنوات فترة الدراسة في ظل الإمتيازات التي قدمتها السلطات في إطار مختلف برامج الإستثمار وخلق المبادرة الفردية، لكن ورغم كل الجهود ظلت استثمارات المؤسسات وأشباه المؤسسات الإنتاجية ضعيفة إذا ما قورنت بقيمة الإستثمارات الكلية؛
5. أثر المزاحمة في الإقتصاد الجزائري غير موجود بشكل كامل وجلي، وبالتالي، فإن ضعف قيمة الإستثمارات الخاصة في الجزائر لا تفسر بمزاحمة الإستثمار العام لها، وإنما هذا الضعف موصول بضعف القطاع الخاص، الذي لا يستجيب بدرجة عالية لتغيرات أسعار الفائدة، غير أن هذا الأثر مرهون بتكلفة المشاريع الإستثمارية العامة، التي قد تتطلب موارد مالية ضخمة تؤدي إلى مزاحمة الإستثمار الخاص خاصة في حال التراجع الحاد في قيمة الجباية البترولية؛
6. ساهم ارتفاع قيمة الطلب الكلي الإستهلاكي والطلب الكلي الإستثماري في زيادة قيمة الطلب الكلي المحلي، كما قابل هذا الأخير زيادة في قيمة الناتج المحلي الخام، وأمام هذه الزيادات ارتفعت معدلات العمالة وتراجعت معدلات البطالة؛
7. أثر ضعف مساهمة التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للمؤسسات وأشباه المؤسسات الإنتاجية **(11,73%)** و التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للقطاع العام **(16,91%)** من إجمالي الإنفاق الداخلي الخام على الناتج المحلي الخام، وهو ما أبرزته نسب مساهمة مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي في هذا الناتج، هذا الأخير لم يتمكن من تغطية الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي المحلي في عدد من سنوات فترة الدراسة، بسبب ضعف قطاعي الصناعة والفلاحة وعدم تمكن هاذين القطاعين من تلبية زيادة الطلب الكلي المحلي على منتوجاتيهما؛
8. عدم تغطية الناتج المحلي الحقيقي للزيادة الحاصلة في الطلب الكلي المحلي أدى لظهور فائض في الطلب الكلي المحلي، ارتفعت على إثره معدلات التضخم، وارتبط هذا التضخم بالخلل الهيكلي الذي يعاني منه الجهاز الإنتاجي الوطني الذي يتميز بهيمنة قطاع المحروقات من حيث المساهمة في الناتج المحلي الخام، وهو ما يجعل النمو الإقتصادي الحقيقي مرهون بأداء هذا القطاع خاصة وأن باقي القطاعات تتميز بالضعف والتذبذب في الأداء، قطاع فلاحي مرهون بالظروف المناخية، وقطاع صناعي يعاني من عدة مشاكل هيكلية، قطاع خدماتي مرهون بالتجارة الخارجية وضعف

في جانب الخدمات السياحية، وقطاع بناء وأشغال عمومية مرهون بتمويل الخزينة العمومية المرهون هو الآخر بايرادات الجباية البترولية؛

9. باعتبار قوة العمل إحدى أهم عوامل الإنتاج، فإن جمود الإنتاج لن يؤثر على معدلات النمو الحقيقي فقط وإنما سيؤثر على معدلات العمالة ومعدلات البطالة، بحيث أن أثر الإستمرار في التوسع في الإنفاق العام في هذه الحالة غير فعال في التخفيض من معدلات البطالة، وعلى العكس من ذلك فإلى جانب هذه المشكلة سيؤدي هذا التوسع إلى إحداث مشاكل أخرى أبرزها العجز في رصيد الميزان التجاري وارتفاع في معدلات التضخم.

- **إختبار فرضية الدراسة:**

بناء على النتائج المتوصل إليها تم تأكيد صحة فرضية الدراسة، والتي كان نصها: " **تأثير سياسة الإنفاق العام على البطالة في الجزائر مرتبط بمرونة الجهاز الإنتاجي في الإستجابة للطلب الزائد المتولد عن التوسع في هذه السياسة**".

كما رأينا من خلال هذه الدراسة، فإن النظرية الاقتصادية تبين كما يبين الواقع الإقتصادي أن فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق الأهداف التوسعية، كالنمو الإقتصادي والحد من البطالة، تشترط الرفع من مستوى الناتج المحلي الخام الفعلي والإقتراب به أكثر ما يمكن من مستوى ناتج التشغيل الكامل، وهو ذلك المستوى الذي تتوازن فيه طلبات العمل وعروضه غير الملباة، عندما يتم تجنب وكسر الحواجز الهيكلية لتحقيق التشغيل. بمعنى أن فعالية هذه السياسة في تحقيق هذه الأهداف يتطلب جهازا انتاجيا مرنا قادرا على زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة بقدر يلبي التوسع الحاصل في الطلب الكلي المحلي لأعوان الإقتصاد الوطني (العائلات، المؤسسات الإقتصادية، والقطاع العام)، وبذلك يرتفع مستوى التشغيل وينخفض مستوى البطالة، باعتبار قوة العمل إحدى أهم عوامل العملية الإنتاجية.

وبهذا الخصوص، تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن الجهاز الإنتاجي الجزائري غير كفء، رغم كل الجهود المبذولة، في ظل ضعف قيمة الإستثمار في جانبيه العام والخاص، وضعف إنتاجية العمل، باعتبار **37,71%** من أفراد القوة العاملة المشتغلة يشتغلون في القطاع العام، وهي نسبة معتبرة خاصة وأن هذا القطاع يعتمد على الوظيفة العمومية أكثر مما يعتمد على الوظيفة الإنتاجية، ضف إلى ذلك الخلل الذي يعاني منه هيكل القطاع الإنتاجي الوطني، خاصة في ظل ضعف وتذبذب أداء قطاعي الفلاحة والصناعة، وما أدى إليه من ارتفاع للطلب المحلي على الواردات، وأمام هذا الواقع تتأكد نسبية فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق الهدف المسطر في شأن بعث النمو الإقتصادي وإيجاد الشغل، لفشلها في تنشيط وبعث الجهاز الإنتاجي الوطني الذي من شأنه ضمان استمرارية النمو الإقتصادي

الحقيقي وتحقيق التشغيل اللائق والدائم لأكبر عدد من أفراد القوة العاملة، وذلك بتحرير الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات والخارج، وتفعيل الطاقات الوطنية.

إقتراحات:

ما يميز الإقتصاد الجزائري ارتباطه بأداء قطاع المحروقات، وذلك من حيث مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الخام، وكذا مساهمته في إجمالي الصادرات، إضافة إلى حصة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة للخزينة العمومية، وهو الأمر الذي جعل استقرار السوق الإقتصادية الجزائرية مرهونة باستقرار السوق الدولية للطاقة، فأي أزمة تعصف بأسعار الطاقة على مستوى السوق الدولية لا بد وأن تصل انعكاساتها لسوق السلع والخدمات الوطنية وكذا سوق العمل، بشكل يؤدي إلى التأثير على النمو الإقتصادي الحقيقي للبلاد، وكذا التأثير على مؤشرات سوق العمل الوطنية بما في ذلك مؤشر البطالة، تبعا لهذا الواقع وبناء على النتائج المتوصل إليها سابقا، يمكن تقديم بعض الاقتراحات، كما يلي:

- الحد قدر الإمكان من تبعية الإقتصاد الوطني لقطاع المحروقات، وذلك بإيجاد السبل الكفيلة بالنهوض بالإستثمار العام والخاص في مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي الأخرى، بما يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الخام، وبما ينوع الصادرات خارج المحروقات، ويوسع من الوعاء الضريبي بما يسمح بإيجاد مصادر جبائية عادية، والتقليل من هيمنة الإعتماد على الجباية البترولية كأبرز أوجه مصادر ايرادات الخزينة العمومية؛
- تبني سياسات إقتصادية داعمة لجانب العرض الكلي، كتطوير السياسات القطاعية المتعلقة بالتعليم والتكوين والتمهين والتعليم العالي والبحث العلمي بما يزيد من كفاءة القوة العاملة في سوق العمل الوطنية وبما يزيد من إنتاجيتها، كذلك سياسة الأجور باعتبارها أحدى محددات الطلب والعرض في سوق العمل، السياسات الإستثمارية الداعمة لاستحداث المشاريع الفردية والجماعية المحلية وكذا الجاذبة للإستثمار الأجنبي، وذلك من خلال مختلف آليات الدعم المالي، الجبائي، والجمركي وغيرها؛
- دعم وتشجيع القطاعات الإنتاجية وخاصة في المجالات كثيفة العمالة كالقطاع الزراعي والصناعي، شريطة أن تتناسب المزايا والحوافز المقررة مع حجم ما توفره هذه القطاعات من فرص للتشغيل المحلية؛
- الحد من التوسع في الإنفاق العام في ظل ضعف استجابة الجهاز الإنتاجي الوطني للزيادة الحاصلة في الطلب الكلي المحلي، وإبقاؤه عند مستويات مقبولة فالإستمرار في التوسع في الإنفاق العام لن يكون في صالح الإقتصاد الوطني على المدى الطويل بما سيؤدي إليه من ارتفاع في قيمة الواردات، وارتفاع للمستوى العام للأسعار، وحتى العجز عن توفير الشغل للعديد من أفراد

القوة العاملة البطالة بسبب عدم قدرة قطاع الإنتاج الوطني من استغلال قوة العمل العاطلة هذه في ظل ضيقه وضعفه ومحدوديته.

آفاق الدراسة:

يبقى مجال البحث والدراسة بخصوص السياسة الإقتصادية وسوق العمل في الجزائر مفتوحا أمام كل باحث ومهتم، خاصة فيما يتعلق بسياسة الإنفاق العام والبطالة، وإن كنا قد اقتصرنا على إحدى سياسات إدارة الطلب الكلي –سياسة الإنفاق العام– ودورها في تحقيق هدف الحد من البطالة، باعتبارها السياسة المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة، فإننا نأمل أن يتم التطرق في بحوث قادمة إلى أنواع أخرى للسياسات الاقتصادية خاصة منها تلك السياسات التي تدعم جانب الإنتاج والعرض الكلي، لما لهذه السياسات هي الأخرى من دور في امتصاص الفائض من القوة العاملة.

قائمة المراجـــع

قائمة المراجع:

I. باللغة العربية:

1. الكتب:

- إبراهيم بن داود، " **الرقابة المالية على النفقات العامة**"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، **2009**.
- السعيد بريبش، "**الاقتصاد الكلي : نظريات، نماذج وتمارين محلولة**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، **2007**.
- جهاد سعيد خصاونة، "**علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، **2010**.
- حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، "**مبادئ المالية العامة**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، **2003**.
- حربي محمد موسى عريقات، "**مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، **2006**.
- حسام داود وآخرون، "**المبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، **2005**.
- جيمس جواتيني، ريجارد استروب، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، "**الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص**"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، **1999**.
- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**"، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، **2009**.
- رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**"، عالم المعرفة، الكويت، **1998**.
- زينب حسين عوض الله، "**اساسيات المالية العامة**"، دا الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، **2006**.
- سامر عبد الهادي وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، **2013**.
- سامي خليل، "**نظرية الاقتصاد الكلي : المفاهيم والنظريات الأساسية**"، الكتاب الأول، الأهرام للطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر، **1994**.
- سامي خليل، "**نظرية الاقتصاد الكلي: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**"، الكتاب الثاني، الأهرام للطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر، **1994**.
- سعيد علي العبيدي، "**اقتصاديات المالية العامة**"، دار دجلة، عمان، الأردن، **2011**.

- سعيد مقدم، "**الوظيفة العمومية بين التطور والتحول من منظور تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، **2010**.
- سوزي عدلي ناشد، "**المالية العامة**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، **2006**.
- صالح تومي، "**مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، **2004**.
- ضياء مجيد الموسوي، "**النظرية الاقتصادية : التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، **2005**.
- ضياء مجيد الموسوي، "**سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، **2007**.
- طارق الحاج، "**المالية العامة**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، **2009**.
- طارق عبد الرؤوف عامر، "**أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة، وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، **الأردن، 2015**.
- طاهر الجنابي، "**علم المالية العامة والتشريع المالي**"، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، **1970**.
- عبد الرحمن يسرى أحمد، "**النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، **2004**.
- عبد الغفور ابراهيم أحمد، "**مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، **2013**.
- عبد المجيد قدي، "**المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقيمية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، **2005**.
- علي زغدود، "**المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، **2006**.
- علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، "**المالية العامة**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، **2000**.
- فتح الله ولعلو، "**الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية**"، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، **1981**.
- فتحي أحمد ذياب عواد، "**اقتصديات المالية العامة**"، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، **2013**.
- فليح حسن خلف، "**المالية العامة**"، عالم الكتب الحديثة، اربد، الاردن، **2008**.

- قادة أقاسم، عبد المجيد قدي، "**المحاسبة الوطنية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1994.
- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، "**مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، **2004**.
- محمد أحمد الأفندي، "**النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة والممارسة**"، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، **2012**.
- محمد الشريف إلمان، "**محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي : نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن**"، منشورات برتي، دالي ابراهيم، الجزائر، **1994**.
- محمد عباس محرزي، "**إقتصاديات المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، **2015**.
- محمد عبد الحميد شهاب، "**التحليل الإقتصادي الكلي**"، إدارة النشر العلمي، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، **2003**.
- محمد فرحي، "**التحليل الاقتصادي الكلي: الأسس النظرية**"، الجزء الأول، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، **2004**.
- محمود يونس وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، **2000**.
- مدحت القريشي، "**اقتصاديات العمل**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عَمان، الأردن، **2007**.
- مدني بن شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، **2008**.
- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، **2010**.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "**المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**"، دار دارالمناهج، عمان، الأردن، **2006**.
- ياسر محمد جاد الله، محمد غرس الدين، "**مدخل الى التقلبات الاقتصادية**"، مطبعة الاسراء، القاهرة، مصر، **2005**.

2. المذكرات والاطروحات الأكاديمية:

أ. **اطروحات الدكتوراه:**

- أسماء ناويس، "**أثر سياسة الإنفاق العام على الطلب على المنتوج المحلي الجزائري**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، **2020-2021.**
- بوعلام معوشي، "**تحليل فائض القوى العاملة في البلدان العربية (1990 – 2005)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، **2006–2007.**
- بوعمامة خامرة، "**جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر **03، 2017- 2018**.
- حمزة بن سبع، "**الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار النفط وصدمات السياسة المالية من منظور النمذجة غير الهيكلية: حالة الاقتصاد الجزائري (1970- 2014)**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر **3، 2018-2019.**
- حسن المدهون، "**إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية– دراسة تحليلية قياسية– حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر **3، 2015–2016.**
- زروق بن موفق، "**استراتيجية تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، **2018- 2019.**
- سعاد شليغم، "**أزمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر **3، 2015–2016.**
- سعدية قصاب، "**اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990 – 2004"**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، **2005–2006.**
- سعدية قصاب، "**أزمة تحولات سوق العمل وفعالية مؤسسات الشغل في الجزائر "حالة الوكالة الوطنية للتشغيل" دراسة سوسيو اقتصادية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة الجزائر **2، 2015-2016.**
- سعود حجال، "**الشباب والبطالة في المجتمع الجزائري**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر **2، 2011 – 2012.**
- عائشة حمدوش، "**نمذجة سوق العمل في الجزائر للفترة (1991- 2013)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر **3، 2015-2016.**

- عبد القادر جلال، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة ودعم سياسات التشغيل بالبلدان العربية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر **3**، **2014- 2015.**
- لمين بليلة، "**ترشيد الانفاق العام بهدف الاقلال من ظاهرة الفقر مع اشارة الى واقع الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر **03**، **2015-2016.**
- ليندة بلقاسم، "**أثر السياستين النقدية والمالية على التجارة الخارجية دراسة قياسية تحليلية: حالة الاقتصاد الجزائري (1970- 2014)**"، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر **3**، **2018-2019.**
- محمد دحماني ادريوش، "**إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، **2012- 2013.**
- مليكة يحيات، "**اشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، **2006–2007.**
- نعيمة حمداني، "**نماذج تحليل مؤشرات سوق العمل: دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2019) –حالة الجزائر–**"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر **3**، **2023-2024.**
- وردة علواش،"**ظاهرتا البطالة والتضخم في الجزائر: دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2011)**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر **3**، **2014–2015.**

ب.**مذكرات الماجستير:**

- محمد سعودي، "**أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر –دراسة حالة ولاية المدية–**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، **2007.**

3. المقالات العلمية:

- أحمد سالمي، "**أهم مؤشرات كفاءة االإدخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة (1970-2010)**"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد **11**، العدد **11**، ديسمبر **2012.**
- البشير عبد الكريم، "**دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، المجلد **05**، العدد **06**، جانفي **2009.**

- حاكمي بوحفص، وآخرون، "**دور المؤسسات والتشريعات في دعم أداء سوق العمل دراسة حالة الجزائر 2003-2016**"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مصر، المجلد **08**، العدد **01**، جانفي **2017**.
- حميد بشوش، "**واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000-2015**"، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد **05**، العدد **02**، سبتمبر **2016**.
- زكرياء مسعودي، "**تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**"، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد **04**، العدد **06**، جوان **2017**.
- زهير بطاش، "**نشرة مفتشية العمل**"، المجلة السداسية للمفتشية العامة للعمل، الجزائر، رقم **24**، ديسمبر **2010**.
- سعدية قصاب، "**تحولات سوق العمل وتحدي سياسة التشغيل في الجزائر: دراسة سوسيو-اقتصادية للفترة (2000-2011)**"، مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر **2**، المجلد **14**، العدد **01**، جوان **2014**.
- سعدية قصاب، "**ترقية العمل اللائق في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر **3**، المجلد **02**، العدد **03**، ديسمبر **2014**.
- صلاح مهدي البيرماني، "**قياس وتحليل تفاعل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم- المنتج الديناميكي**"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد **14**، العدد **52**، ديسمبر **2008**.
- صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، "**التشغيل الكامل بين الحقيقة والخرافة**"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد **07**، العدد **02**، ديسمبر **2016**.
- عمار رواب، صباح غربي، "**التكوين المهني والتشغيل في الجزائر**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، المجلد **03**، العدد **01**، جانفي **2011**.
- فاطمة بوسالم، نضال يدروج، "**سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة**"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، المجلد **01**، العدد **02**، سبتمبر **2017**.
- فاطمة الزهراء زرواط، محمد مناد، "**تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتادي للفترة 1999-2014**"، مجلة المالية والاسواق، جامعة ابن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد **02**، العدد **01**، **2015**.

- ليندة كحل الراس، بوعلام معوشي، "**أثر سياسة الإنفاق العام على التشغيل والبطالة: حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2019**"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة **20** أوت **1955**، سكيكدة، الجزائر، المجلد **10**، العدد **02**، **2022**.
- محمد عبد الله حسن عبد الرحمن، وآخرون، "**أثر نظرية المعجل على مضاعفة الاستثمارات: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى**"، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، جامعة الزقازيق، مصر، المجلد **48**، العدد **01**، **2021**.
- مطانيوس مخول، شفيق عريش، "**النمذجة الرياضية لتطور موارد القوى العاملة**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، سوريا، المجلد **21**، العدد **02**، **2005**.
- نبيل بوفليح، "**دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، المجلد **05**، العدد **01**، جانفي **2013**.
- نور الدين بربار، "**أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي (دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990–2015)**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد **04**، العدد **01**، جوان **2017**.
- نور الدين عياشي،"**انعكاسات النمو الديموغرافي ومخرجات التعليم على سوق العمل في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد **17**، العدد **01**، جوان **2017**.
- وافي ناجم، عبد الجليل جلالية، "**نموذج النمو الإقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الإقتصادي في الجزائر**"، مجلة الحوار الفكري، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد **15**، العدد **02**، **2020**.

4. المؤتمـرات:

محمد حمزة قرينة، فروحات حدة، "**تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر: دراسة حالة مشروع "الجزائر البضاء" بورقلة**"، المؤتمر العلمي الدولي حول "سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة"، يومي **20** و**21** نوفمبر **2012**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

5. الملتقيـات:

- يوسف بومدين، "**التعليم العالي وعلاقة مخرجاته بسق العمل والتنمية في الجزائر بين الواقع والمأمول**"، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي حول : الجامعة والتشغيل، الاستشراف، الرهانات والمحك، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر التنمية المحلية المستدامة، **04- 05** ديسمبر **2013**.

- محمد دعمي، " **القطاعات الانتاجية ومساهمتها في التنويع الاقتصادي مع التركيز على المؤشرات الخاصة بالنمو الاقتصادي و التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018**"، الملتقى الوطني "نموذج النمو الاقتصادي الجديد وسياسة التشغيل في الجزائر"، جامعة الجزائر **3**، **2019**.
- طلال عياسي، وآخرون، "**النموذج الإقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي**"، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية، جامعة الجلفة، الجزائر، **14** نوفمبر **2019**.

6. نــدوات:

محمد الأمين بن عزة، محمد يتيم، "**واقع سوق العمل في البلدان العربية: دراسة حالة الجزائر**"، بحوث وأوراق عمل الندوة العربية "البطالة أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع"، المنعقدة خلال الفترة **26** الى **28** أفريل **2006**، جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع اتحاد مجالس البحث العلمي العربية الجزائر.

7. جرائد رسمية:

أ. **قوانيــن:**

قانون رقم **17-10** المؤرخ في **11** أكتوبر **2017**، يتمم الامر رقم **03-11** المؤرخ في **26** أوت **2003** والمتعلق بالنقد والقرض.

ب.**مراسيم تنفيذية:**

المرسوم التنفيذي رقم **20-330** المؤرخ في **22** نوفمبر **2020**، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي **98-200** المؤرخ في **09** جوان **1998** والمتضمن احداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي.

8. هيئات رسمية دولية ووطنية:

- منظمة العمل الدولية، الاتفاقية رقم **138**، بشأن الحد الادنى لسن الاستخدام، الدورة الثامنة والخمسين، جنيف، **1973**.
- منظمة العمل الدولية، إدارة سياسة التشغيل، "**سياسات التشغيل الوطنية دليل استرشادي**"، جنيف، **2014**.
- منظمة العمل الدولية، مكتب العمل الدولي، "**سياسات التشغيل الوطنية دليل لمنظمات العمال**"، جنيف، **2015**.

- منظمة العمل الدولية، غادة برسوم وآخرون، "**الشباب والتشغيل في شمال إفريقيا: عرض عام وإقليمي**"، جنيف، **2018**.
- الإتحاد الإفريقي، "**تعزيز قدرة مؤسسات سوق العمل في إفريقيا لتلبية التحديات الحالية والمستقبلية**"، لجنة العمل والشؤون الاجتماعية، أديسابابا، إثيوبيا، **8-12** أفريل **2013**.
- جامعة الدول العربية، "**عمل الأطفال في الدول العربية: دراسة نوعية وكمية**"، مصر، **2019**.
- منظمة العمل العربية، أحمين شفير، "**التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي**"، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، مطبعة نور، القليعة، الجزائر، **1999**.
- المعهد العربي للتخطيط، محمد عدنان وديع، "**مؤشرات التنمية**"، مجلد **01**، عدد **02**، الكويت، **2002**.
- المعهد العربي للتخطيط، حسن الحاج، "**مؤشرات سوق العمل**"، سلسلة جسر التنمية، العدد **16**، الكويت، **2003**.
- منظمة مدرسة السالم، لبيب شائف محمد إسماعيل، "**التأثير في السياسات العامة: دليل لرواد السياسات العامة الشباب والباحثين**"، صنعاء، اليمن، **2023**.
- المديرية العامة للميزانية، "**ميزانية المواطن لسنة 2020: دليل المواطن لفهم مشروع قانون المالية لسنة 2020**"، بن عكنون، الجزائر، **2020**.
- المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي والبيئي، "**تقييم السياسة العمومية للشغل 2019-2023**"، **2024**.
- المعهد الوطني للعمل، قانون العمل، "**نصوص تشريعية وتنظيمية**"، وحدة الطباعة للرهان الرياضي الجزائري، الشراقة، الجزائر، **2008**.

II. باللغة الأجنبية:

1. **Les ouvrages :**

- Rudiger DORNBUSCH and others, **"macroeconomics"**, The McGraw-Hill Companies, New York, eleventh edition.
- Luc Simar**, " Le modèle des « insiders-outsiders » : entre théorie et pratiques",** Reflets et perspectives de la vie économique, Belgique, **2003**.
- Anne PERROT**, "Les nouvelles théories du marché du travail",** édition la découverte, paris, **1992**.
- Eric LECLERCQ, **"les théories du marché du travail la pensée économique contemporaine",** édition du seuil, Paris, **1999**.

- Fodil HASSAM, **"Chronique de l'économie Algérienne vingt ans de réformes libérales 1986- 2004 les chemins d'une croissance retrouvée",** Edition l'économiste d'Algérie, Algérie, **2005**.
- Fodhil CHEBLI**, "Les relations de travail",** palais du livre, Blida, Algérie, **2009**,.
- Gregory N. MANKIW, **" Macroéconomie**", Edition DE BOECK, Paris, **2009**.
- Frédérique BEC et autres**, "Analyse Macroéconomique",** Edition la découverte, Paris, **2000**.
- Gilles FERREOL, Philippe DEUBEL, "**Economie du travail",** Armand colin, Paris, **1990**.
- Thierry Tacheix, **"L'essentiel de la Macro économie "**, Gualino éditeur, Lextenso éditions, Paris, **2012**.

2. **Mémoires :**

- Ahmed MENAI**," le chômage : théories- pratiques- remèdes cas de l'Algérie",** thèse de doctorat d'état, Université d'Alger **3**, **2013**.
- Ahmed ZAKANE, **" Analyse de l'Offre d'Emploi réalités et perspectives cas de l'Algérie"**, mémoire de magistère, Université d'Alger, **1992**.

3. **Articles :**

- Fatiha TALAHITE, Rafik BOUKLIA-HASSANE, **« Marché du travail, régulation et croissance économique en Algérie », 2008**, halshs-**00203654**.

4. **Rapports et documents :**

- Organisation Internationale du Travail, **"Les règles du jeu : une brève introduction aux normes internationales du travail"**, **2009**.
- Organisation Internationale du Travail, "**Mesure de la population économiquement active lors de recensements de la population : manuel ",** New York, **2010**.
- Organisation internationale du Travail, SANGHEON LEE ET DEIRDRE MCCANN, « **Réglementer pour le travail décent : nouvelles orientations en matière de réglementation des marchés du travail »**, Résumé exécutif, Genève, Suisse, **2011.**
- International Labour Organization, **" Global Employment Trends for Youth 2024. Decent work, brighter futures",** Geneva: International Labour Office, **2024**.

- Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Social, **" le plan d'action pour la promotion de l'emploi et de la lutte contre le chômage ",** adopté par le conseil du gouvernement du 01er avril **2008**.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, **"Bulletin d'information Statistique de l'entreprise",** Bulletins N° **32-34-36, 2013-2014-2016-2018-2019-2020,**
- Les services du Premier Ministre, "**Bilan Des Réalisations Economiques Et Sociales De La Période 1999-2008".**
- Les services du Premier Ministre, **"Annexe à la déclaration de politique général", 2010**.
- Bank of Algeria, "**rapport 2004 évolution économique et monétaire en Algérie",** Juillet **2005**.
- Bank of Algeria, **"rapport 2006 évolution économique et monétaire en Algérie",** Juin **2007**.
- Bank of Algeria, "**rapport 2007 évolution économique et monétaire en Algérie",** Juillet **2008**.
- Bank of Algeria, **"rapport 2008 évolution économique et monétaire en Algérie",** Juin **2009**.
- Bank of Algeria, **"rapport 2009 évolution économique et monétaire en Algérie",** Juillet **2010**.
- Bank of Algeria, **"rapport 2010 évolution économique et monétaire en Algérie",** Juillet **2011**.
- Bank of Algeria, "**rapport 2011 évolution économique et monétaire en Algérie",** Juillet **2012**.
- Bank of Algeria, **"rapport 2012 évolution économique et monétaire en Algérie",** Juillet **2013**.
- Bank of Algeria, **"rapport 2015 évolution économique et monétaire en Algérie",** Novembre **2016**.
- Bank of Algeria**, "rapport 2016 évolution économique et monétaire en Algérie",** Septembre **2017**.
- Bank of Algeria, **"rapport 2017 évolution économique et monétaire en Algérie",** Juillet **2018**.
- Bank of Algeria, **"rapport 2018 évolution économique et monétaire en Algérie",** décembre **2019**.

- Bank of Algeria, "**rapport 2019 évolution économique et monétaire en Algérie",** Décembre **2020**.
- Bank of Algeria, "**rapport 2020 évolution économique et monétaire en Algérie",** Décembre **2021**.
- ONS, "**enquête emploi auprès des ménages 2014",** collection statistiques n° **198**, février **2016**.
- ONS, **"les comptes nationaux trimestriels -1 er trimestre 2019- ",** N°**859**.
- ONS, Les comptes économiques en volume de **2018** à **2020**.
- ONS, la direction technique chargée de la comptabilité nationale, **"rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2018",** Alger, mars **2020**.

5. **Sites électroniques :**

- https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview
- https://www.mtess.gov.dz
- https://www.msnfcf.gov.dz
- www.ons.dz
- http://www.ansej.org.dz
- http://www.anem.dz
- https://www.angem.dz
- http://www.ads.dz
- http://www.dgpp-mf.gov.dz
- www.askzad.com
- http://www.dar.bibalex.org
- https://www.melchior.fr
- https://ia801604.us.archive.org

الملاحـــــــق

الملاحق:

الملحق رقم 1: تطور عدد المؤسسات المنحلة وعدد العمال المسرحين في الجزائر خلال الفترة (1994-2000).

البيان / السنة	عدد المؤسسات المنحلة (مؤسسة)	عدد العمال المسرحين (عامل)
1994	20	20 908
1995	300	236 300
1996	162	100 498
1997	503	162 175
1998	239	115 137
2000 – 1999	225	-
المجموع	**1 224**	**635 018**

المصدر: سعدية قصاب، "**اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990 – 2004**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، **2005-2006**، ص **111**.

الملحق رقم 2 : تطور بعض مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

البيان / السنة	الفئة النشطة (ألف ناشط)	القوة العاملة المشتغلة (ألف عامل)	معدل العمالة(%) Taux d'emploi	القوة العاملة البطالة (ألف بطال)	معدل البطالة(%)
2001	8 568	6 229	29,8	2 340	27,30
2003	8 762	6 684	30,4	2 078	23,7
2004	9 469	7 799	34,7	1 671	17,7
2005	9 492	8 045	34,7	1 448	15,3
2006	10 109	8 869	37,2	1 241	12,3
2007	9 968	8 595	35,3	1 374	13,8
2008	10 315	9 146	37	1 169	11,3
2009	10 544	9 472	37,2	1 072	10,2
2010	10 812	9 736	37,6	1 077	10
2011	10 661	9 599	36	1 062	10
2012	11 423	10 170	37,4	1 253	11
2013	11 964	10 788	39	1 176	9,8
2014	11 453	10 239	36,4	1 214	10,6
2015	11 932	10 594	37,1	1 338	11,2
2016	12 117	10 845	37,4	1 272	10,5
2017	12 298	10 859	36,9	1 440	11,7
2018	12 463	11 001	36,8	1 462	11,7
2019	12 730	11 281	37,4	1 449	11,4

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- **"Rétrospective Statistique 1962- 2011 ",** chapitre **02** Emploi**,** sur le site www.ons.dz (**12/11/2019);**
- **"Activité, Emploi et Chômage", 2019,** sur le site www.ons.dz (**02/12/2020).**

الملحق رقم 3: مساهمة مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: ألف عامل.

	القوة العاملة المشتغلة	قطاع الفلاحة		الصناعة		البناء والاشغال العمومية		التجارة والخدمات	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
2001	6229	1312	21,06	861	13,82	650	10,44	3406	54,68
2003	6684	1412	21,12	804	12,03	800	11,97	3668	54,88
2004	7798	1617	20,74	1060	13,59	968	12,41	4153	53,26
2005	8044	1380	17,16	1059	13,16	1212	15,07	4393	54,61
2006	8869	1610	18,16	1263	14,24	1258	14,18	4738	53,42
2007	8594	1170	13,61	1028	11,96	1524	17,73	4872	56,70
2008	9146	1252	13,69	1141	12,47	1575	17,22	5178	56,62
2009	9472	1242	13,11	1194	12,61	1718	18,14	5318	56,14
2010	9736	1136	11,67	1337	13,73	1886	19,37	5377	55,23
2011	9599	1034	10,77	1367	14,24	1595	16,62	5603	58,37
2012	10170	912	8,97	1335	13,13	1663	16,35	6260	61,55
2013	10788	1141	10,58	1407	13,04	1791	16,60	6449	59,78
2014	10239	899	8,78	1290	12,60	1826	17,83	6224	60,79
2015	10594	917	8,66	1377	13	1776	16,76	6524	61,58
2016	10845	865	7,98	1465	13,51	1895	17,47	6620	61,04
2017	10858	1102	10,15	1492	13,74	1847	17,01	6417	59,10
2018	11001	1067	9,70	1434	13,03	1774	16,13	6726	61,14
ماي 2019	11281	1083	9,60	1451	12,86	1890	16,75	6857	60,78
المتوسط	---	---	13,09	---	13,15	---	16	---	57,76

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), EMPLOI ET CHOMAGE 2000 - 2018, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ (05/10/2021) ;
- ONS, activité, emploi et chômage en mai 2019, p 04.

الملحق رقم 4: توزيع معدل البطالة حسب نوع الجنس والمستوى التعليمي والشهادة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019).

الوحدة: %.

البيان / السنة	حسب المستوى التعليمي						حسب الشهادة		
	دون مستوى تعليمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	تعليم عالي	بدون شهادة	شهادة التكوين المهني	شهادة التعليم العالي
2010	1.9	7.6	10.7	8.9	20.3	7.3	12,5	21,4
2011	2,5	6,3	12,6	8,6	15,2	8,2	12,4	16,1
2012	3,0	8,3	13,3	9,7	14,6	9,2	14,4	15,2
2013	2,7	6,7	11,1	9,7	14,0	8,1	12,3	14,3
2014	2,7	7,0	12,0	9,7	15,4	8,6	12,7	16,4
2015	2,2	10,4	43,0	21,1	23,4	55,7	23,3	21,0
2016	2,6	6,8	10,6	9,5	16,7	7,7	13,0	17,7
2017	2,6	7,9	12,2	11,3	17,8	9,1	14,2	18,2
2018	3,1	7,1	12,2	11,0	17,8	9,0	13,7	18,5
2019	3,0	6,8	11,8	10,6	17,4	8,7	13,5	18,0

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- **"Activité, Emploi et Chômage", 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015,** sur le site www.ons.dz (**22/10/2019);**
- **"Activité, Emploi et Chômage", 2016, 2017, 2018,** sur le site www.ons.dz (**06/12/2020);**
- **"Activité, Emploi et Chômage", 2019,** sur le site www.ons.dz (**02/12/2020).**

الملحق رقم 5: جهاز المساعدة على الإدماج المهني وعقد العمل المدعم.

يتضمن جهاز المساعدة على الادماج المهني ثلاث أنواع من عقود الادماج:

- عقد إدماج حاملي الشهادات بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين؛
- عقد الإدماج المهني بالنسبة لخريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني؛
- عقد تكوين– إدماج بالنسبة للشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

تبرم عقود الإدماج بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل (المديرية الولائية للتشغيل) والمستخدم أو الهيئة المكونة والمستفيدين.

وتتمثل الهيئات المستخدمة المعنية في المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، المؤسسات والإدارات العمومية، الجماعات المحلية ومختلف قطاعات النشاط من خلال ورشات الأشغال المختلفة ذات المنفعة العمومية والحرفيين المعلمين.

عن مدة عقود الإدماج فهي كالتالي:

- ثلاث **(03)** سنوات قابلة للتجديد في المؤسسات والإدارات العمومية؛
- سنة **(01)** واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي؛
- سنة **(01)** واحدة غير قابلة للتجديد بالنسبة للتكوين لدى الحرفيين المعلمين؛
- ستة **(06)** أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة بطلب من المستخدم بالنسبة للورشات ذات المنفعة العمومية؛
- سنة **(01)** واحدة غير قابلة للتجديد في مؤسسات الإنتاج.

يجب أن لا يتعدى عدد المستفيدين:

- **15%** من تعداد العمال المشغلين في ولايات الشمال والهضاب العليا؛
- **25%** من تعداد العمال المشغلين في ولايات الجنوب؛
- يمكن للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار أجهزة دعم إحداث نشاطات، الاستفادة أثناء مرحلة الانطلاق في نشاطاتها من تخصيص طالبي شغل مبتدئين إثنين **(02)** بعقود إدماج حاملي الشهادات أو بعقود الإدماج المهني أو بعقود تكوين–إدماج؛

لا يمكن للمستخدمين الذين لم يشغلوا **25%** على الأقل من المستفيدين من عقود الإدماج المخصصة لهم، الاستفادة من تخصيص جديد من الشباب طالبي الشغل المبتدئين في إطار هذا الجهاز.

يمكن المستخدمين الذين حققوا نسبة تشغيل تعادل أو تفوق **25%** الاستفادة من تخصيص إضافي في حدود **30%** من مجموع تعداد عمالهم.

تتمثل شروط التأهيل لعارضي العمل في:

- أن يكون جزائريا طالب شغل مبتدئ يتراوح سنه بين **18** و**35** سنة؛
- أن يكون حائزا على الشهادات ومثبت لمستواه التعليمي والتأهيلي ومؤهلاته المهنية؛
- أن يكون مسجلا كطالب شغل مبتدئ لدى الوكالة الوطنية للتشغيل الموجودة في مكان إقامته؛
- يمكن استثناء الشباب الذين يتراوح سنهم **16** سنة، شريطة أن يوافقوا على متابعة تكوين في الفروع التي تعرف عجزا في سوق التشغيل.

عقد العمل المدعم: تساهم الدولة في أجر المنصب لمدة ثلاث **(03)** سنوات غير قابلة للتجديد في اطار عقد العمل المدعم من خلال مساهمة محددة على النحو التالي:

- **12 000** دينار جزائري صاف للشهر بالنسبة للجامعيين؛
- **10 000** دينار جزائري صاف للشهر بالنسبة للتقنيين السامين؛
- **8 000** دينار جزائري صاف للشهر في إطار عقود الإدماج المهني؛
- أما بالنسبة لعقود تكوين–إدماج المؤسسة، فتقدر مساهمة الدولة بـ: **6 000** دينار جزائري صاف للشهر لمدة سنة **(01)** واحدة غير قابلة للتجديد.

تتمثل إلتزامات الشباب المدمج في:

- يترتب عن كل فسخ عقد الإدماج من طرف الشباب المدمج بدون سبب مبرر قانونا فقدان حق الاستفادة من الجهاز ؛
- يلتزم الشباب المدمج بإنهاء مدة الإدماج المحددة في العقد. وفي حالة فسخ العقد لأسباب مبررة قانونا، يمكنهم الاستفادة من عقد إدماج جديد؛
- يتعين على الشباب المدمج في إطار هذا الجهاز احترام النظام الداخلي للهيئة المستخدمة؛
- في حالة اقتراح عقد عمل مدعم مطابق لمؤهلات الشاب حامل الشهادة، خلال فترة الإدماج لدى المؤسسات والإدارات العمومية، يلتزم الشاب بقبول هذا العرض تحت طائلة فقدان الحق في الحفاظ على عقد إدماج حاملي الشهادات أو عقد الإدماج المهني.

في حين تتمثل التزامات المستخدم في:

- يترتب عن كل فسخ عقد غير مبرر قانونا من طرف المستخدم، فقدان الحق في الاستفادة من الجهاز ؛
- في حالة ما إذا رغب المستخدم في فسخ عقد الإدماج، يتعين عليه إخطار المستفيد ومصالح الوكالة الوطنية للتشغيل المختصة كتابيا عن نيته في فسخ العقد سبعة **(07)** أيام على الأقل قبل تاريخ الفسخ؛
- يتعين على المستخدم توضيح سبب فسخ العقد كتابيا؛
- يترتب عن فسخ العقد توقيف دفع الأجرة أو المنحة.

عن التدابير التحفيزية للتوظيف نجد انه يتم تخفيض حصة صاحب العمل في الإشراك في الضمان الاجتماعي لمدة ثلاث **(03)** سنوات على النحو التالي:

- **40%** إذا قام المستخدم بتوظيف طالب شغل سبق له العمل؛
- **80%** إذا قام المستخدم بتوظيف طالب شغل مبتدئ؛
- **95%** لكل توظيف يتم في ولايات الهضاب العليا والجنوب.

يستطيع المستخدم في قطاعات السياحة والصناعة التقليدية والثقافة والفلاحة والبناء والأشغال العمومية والري أو في المؤسسات الخدماتية وقام بتوظيف طالب شغل من ستة **(06)** إلى أثنى عشرة **(12)** شهرا، في هذه الحالة تكون حصة الاشتراك كالتالي:

- **20%** إذا قام المستخدم بتوظيف طالب شغل سبق له العمل؛
- **18%** إذا قام المستخدم بتوظيف طالب شغل مبتدئ؛
- **16%** لكل توظيف يتم في ولايات الهضاب العليا والجنوب.

كذلك هناك تخفيضات لرب العمل، يستطيع المستخدم الاستفادة لمدة ثلاثة **(03)** سنوات من إعانة شهرية للشغل، عن كل توظيف عندما يكون عقد العمل المبرم غير محدد المدة.

الإعفاء من الاشتراكات الإجمالية لكل مستخدم يقوم بعمليات التكوين وتجديد المعارف لصالح عماله.

يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالاشتراكات الإجمالية للضمان الاجتماعي لمدة يمكن أن تصل إلى ثلاثة **(03)** أشهر.

في إطار التوظيف ضمن عقود العمل المدعمة تخفض نسبة الاشتراك لأرباب العمل بـ: **80%** يمكن أن تصل هذه النسبة إلى **95%** بالنسبة لولايات الهضاب العليا والجنوب.

المصدر: إعداد الطالبة بناء على منشورات الوكالة الوطنية للتشغيل على الموقع: http://www.anem.dz **(28/10/2019).**

الملحق رقم 6: صيغ التمويل لجهاز دعم إنشاء مؤسسات مصغرة من طرف الشباب أصحاب المشاريع المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الموقع:
http://www.ansej.org.dz/images/documents/Mix/Mix_et_Triangulaire_et_autofin_AR.pdf (**28/10/2019**)

الملحق رقم 7: الإعانات المالية، والإمتيازات الجبائية الممنوحة في إطار جهاز دعم إنشاء مؤسسات مصغرة من طرف الشباب أصحاب المشاريع.

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الموقع:
http://www.ansej.org.dz/images/documents/Avantage/AV_AR.pdf) **28/10/2019).**

الملحق رقم 8: القروض غير المكافئة الإضافية الممنوحة في إطار جهاز دعم إنشاء مؤسسات مصغرة من طرف الشباب أصحاب المشاريع.

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الموقع:
http://www.ansej.org.dz/images/flayer/PNR/PNR_AR.pdf (**28/10/2019).**

الملحق رقم 9: شروط الإستفادة، والتركيبة المالية للمشاريع الممولة في إطار الجهاز المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على الموقع:
https://promoteur.anade.dz/documents/documents_utiles **(23/12/2022).**

الملحق رقم 10: الإعانات المالية، والإمتيازات الجبائية، والقرض الإضافي غير المكافء للاستغلال الممنوحة في إطار الجهاز المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الإعانات المالية

قرض غير مكافئ:

تمنح الوكالة قرض غير مكافئ لحاملي المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15% و50%، حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع و وضعية صاحب المشروع.

تخفيض نسبة الفوائد البنكية:

تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها إياهم البنوك بحسبة 100%.

مدة تسديد القروض

نوع التمويل / المدة	مدة التأجيل أو الإرجاء لتسديد القرض	مدة تسديد القرض البنكي	مدة تسديد القرض غير مكافئ
التمويل الثلاثي	18 شهرا	05 سنوات	05 سنوات(بعد انقضاء فترة تسديد القرض البنكي)
التمويل الثنائي	06 أشهر		05 سنوات

قرض إضافي غير مكافئ لكراء محل

عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الإستفادة من قرض إضافي غير مكافئ تصل قيمته إلى **500.000** دج للتكفل بإيجار المحل أو مكان الرسو على مستوى الموانئ المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات بإستثناء الأنشطة غير المقيمة ويمنح هذا القرض عندما يلجأ حاملي المشاريع إلى التمويل البنكي في مرحلة إحداث النشاطات.

قرض إضافي غير مكافئ للإستغلال

يمكن لحاملي المشاريع، الإستفادة من قرض إضافي غير مكافئ للإستغلال بصفة إستثنائية تصل قيمته إلى مليون دينار **1.000.000**دج.

ملاحظة : في حالة الضرورة وبصفة استثنائية، يمكن لحاملي المشاريع الإستفادة من إعادة تمويل مؤسساتهم المتعثرة وفق صيغة التمويل الثلاثي.

المرافقة والتكوين

يستفيد حاملي المشاريع بلا مقابل من:
-المساعدة التقنية للوكالة ومن استشارتها ومرافقتها ومتابعتها.
-برامج التكوين التي تنجزها أو تطلبها الوكالة.

الإمتيازات الجبائية

(في مرحلتي الإنشاء والتوسعة)

1-مرحلة الإنجاز

•الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقاريةالخاصة في إطار إنشاء نشاط صناعي
•الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة **(TVA)** لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار الخاص بمرحلتي الإنشاء والتوسيع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي.
لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.
•تطبيق نسبة مخفضة بـ **5%** تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الإستثمار.

2-مرحلة الإستغلال

•الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة **03** سنوات ، **06** سنوات أو **10** سنوات حسب موقع المشروع ، إبتداءا من تاريخ إتمامها.
•الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة **IFU** أو حسب الحالة **(TAPأو IBS, IRG)** ، لمدة **03** سنوات، **06** سنوات أو **10** سنوات ، حسب موقع المشروع ، إبتداءا من تاريخ الإستغلال.
•عند إنتهاء فترة الإعفاء المذكورة في النطة الثانية، يمكن تمديدها لسنتين **(02)** عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة **(03)** عمال على الأقل لمدة غير محدّدة .
(عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الإمتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها).

لمزيد من المعلومات تصفحوا الموقع الإلكتروني للوكالة http//www.anade.dz

ANADE.DG ANADE_DG ANADE_dg

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على الموقع:
https://promoteur.anade.dz/documents/documents_utiles **(23/12/2022).**

الملحق رقم 11: الفئات المستفيدة من المنحة الجزافية للتضامن، وكذا المزايا الممنوحة.

وتتمثل الفئات المستفيدة من **المنحة الجزافية للتضامن** في:

- أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم، بدون دخل، البالغين أكثر من **60** سنة؛
- أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم بدون أي دخل، المعاقين جسديا أو ذهنيا الغير قادرين عن العمل؛
- المرأة ربة عائلة بدون دخل مهما كان سنها؛
- الأشخاص المكفوفين الذين يتقاضون آجرا مساوي أو أقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون؛
- الأشخاص البالغين أكثر من **60** سنة من العمر الغير متواجدين بمؤسسات مختصة والغير مستفيدين من أي مورد مالي، المتكفل بهم من طرف عائلات قليلة الدخل؛
- العاجزين والذين يعانون من أمراض مستعصية العلاج البالغين أكثر من **18** سنة من العمر الذين يعانون من أمراض مزمنة والحاملين لبطاقة إعاقة وليس لديهم أي مورد مالي؛
- العائلات ذات الدخل الضعيف التي تتكفل بشخص أو عدة أشخاص معاقين البالغ سنهم أقل من **18** سنة وليس لديهم أي مورد مالي والحملين لبطاقة إعاقة.

وتتمثل المزايا الممنوحة في:

- **10 000** دينار جزائري بالنسبة للأشخاص المعاقين الحاملين لبطاقة اعاقة بدون دخل والذين يبلغ سنهم ثماني عشر **(18)** سنة على الأقل والمصابين بإعاقة بصرية (كف البصر) بنسبة **100%** أو إعاقة سمعية بنسبة **100%**، وكذا العائلات بدون دخل والتي على عاتقها شخص أو عدة أشخاص معاقين بنسبة **100%** ويقل سنهم عن **18** سنة والمتحصلين على بطاقة معاق؛
- **3 000** دينار جزائري بالنسبة لبقية الفئات المستفيدة من المنحة الجزافية للتضامن، يضاف الى هذه المنحة مبلغ **120** دينار جزائري لكل شخص تحت الكفالة في حدود ثلاثة **(03)** أشخاص.

المصدر: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ، على الموقع:
https://msnfcf.gov.dz (**29/10/2019**).

الملحق رقم 12: الإعانات والإمتيازات المقدمة في إطار جهاز القرض المصغر المسير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تتمثل الإعانات والامتيازات المقدمة في اطار جهاز القرض المصغر في:

1. **المرافقة والتمويل:**
   - تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم؛
   - يمنح الجهاز صغتين من التمويل، بما فيها واحدة بمساهمة الخمس **(05)** بنوك العمومية الشريكة
   - ✓ **الصيغة الأولى: قرض شراء المواد الأولية (وكالة– مقاول):** هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز **100 000** دينار جزائري. وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاط. وقد تصل قيمتها إلى **250 000** دينار جزائري على مستوى ولايات الجنوب. بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى **36** شهرا.
   - ✓ **الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة– بنك– مقاول):** هي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط. تكلفة المشروع قد تصل إلى **10 000 000** دينار جزائري. يقدم التمويل كالتالي:
     - قرض بنكي بنسبة **70%**؛
     - سلفة الوكالة بدون فوائد **29%**؛
     - مساهمة شخصية **1%**.

   قد تصل مدة تسديده إلى ثماني **(08)** سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة **(03)** سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

2. **الامتيازات الجبائية:**
   - إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث **(03)** سنوات؛
   - إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث **(03)** سنوات؛
   - تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛
   - إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون؛
   - يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛
   - تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض، كالتالي:
     - ✓ السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة **70%**؛
     - ✓ السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة **50%**؛
     - ✓ السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة **25%**.

   تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة **5%**.

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، على الموقع: https://www.angem.dz **(29 (/10/2019).**

الملحق رقم 13: وساطة الوكالة الوطنية للتشغيل في سوق العمل الجزائرية خلال الفترة (2001-2019).

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عروض العمل (بطال)	99 913	147 914	234 093	570 736	401 433	590 784	749 678
معدل نمو عروض العمل (%)	---	48,04	58,26	143,80	29,66-	47,16	26,89
طلب العمل (منصب شغل)	25 662	31 358	47 057	73 311	86 075	132 117	168 950
معدل تطور طلب العمل (%)	---	22,19	50,06	55,79	17,41	53,49	27,87
عدد التنصيبات المحققة (عامل)	23 696	27 047	39 205	57 046	64 039	96 850	125 641
معدل تغير عدد التنصيبات (%)	---	14,14	44,95	45,50	12,25	51,23	29,72
نسبة التشغيل على طلب العمل (%)	92,33	86,25	83,31	77,81	74,39	73,30	74,36
التشغيل الدائم (عامل دائم)	3 191	3 647	6 696	11 689	---	17 627	19 307
التشغيل المؤقت (عامل مؤقت)	20 505	23 400	32 509	45 357	---	79 223	106 334
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
عروض العمل (بطال)	1 176 156	963 016	1 090 963	1 647 047	903 134	1 136 477	1 198 088
معدل تطور عروض العمل (%)	56,88	18,12-	13,28	50,97	45,16-	25,83	5,42
طلب العمل (منصب شغل)	213 194	235 606	234 666	605 253	287 110	349 179	400 734
معدل تطور طلب العمل (%)	26,18	10,51	-0,39	8,07	13,21	21,61	14,76
عدد التنصيبات المحققة (عامل)	155 272	170 858	198 776	212 022	214 812	260 154	304 383
معدل تطور التنصيبات (%)	23,58	10,03	16,33	6,66	1,31	21,10	17
نسبة التشغيل على طلب العمل (%)	72,83	72,51	84,70	83,60	74,81	74,50	75,95
التشغيل الدائم (عامل دائم)	21 304	21 286	21 988	18 580	23 007	26 627	25 202
التشغيل المؤقت (عامل مؤقت)	133 968	149 572	176 788	193 442	191 805	233 527	279 181
السنة	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**المتوسط**	
عروض العمل (بطال)	1 005 506	1 037 095	1 142 669	1 456 753	1 544 349	899 779	
معدل تطور عروض العمل (%)	16,07-	3,14	10,17	27,48	6,01	---	
طلب العمل (منصب شغل)	441 812	465 901	452 844	499 450	436 838	254 498	
معدل تطور طلب العمل (%)	10,25	5,45	-2,80	10,29	-12,53	---	
عدد التنصيبات المحققة (عامل)	338 121	370 144	350 867	375 420	364 814	197 324	
معدل تطور التنصيبات (%)	11,08	9,47	5,20-	6,99	2,82-	---	
نسبة التشغيل على طلب العمل (%)	76,53	79,44	77,48	75,16	83,51	78,56	
التشغيل الدائم (عامل دائم)	19 204	10 482	9 774	9 053	----	*15 803,76	
التشغيل المؤقت (عامل مؤقت)	318 917	359 662	341 093	366 367	----	*179 508,82	

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- ONS, **" L'Algérie en quelques chiffres"**, éditions **2005-2010-2012-2015-2021,** sur le site www.ons.dz (**18/12/2024);**
- المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي والبيئي، "**التنمية الإجتماعية والبشرية: أهم الإنجازات والرهانات 2019-2022**"، مارس **2024**، ص **49**؛
- المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي والبيئي، "**تقييم السياسة العمومية للشغل 2019-2023**"، ماي **2024**، ص **10**؛
- سعدية قصاب، "**تحولات سوق العمل وتحدي سياسة التشغيل في الجزائر: دراسة سوسيو – اقتصادية للفترة 2000-2011**"، مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر **2**، المجلد **14**، العدد **01**، جوان **2014**، ص **201.**

* المتوسط هنا يخص الفترة **2001-2018** دون احتساب سنة **2005.**

الملحق رقم 14 : توزيع القوة العاملة المشتغلة حسب الحالة المهنية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: %.

الحالة المهنية / السنة	عمل دائم	عمل مؤقت	المجموع
2001	41,26	58,74	**100**
2003	42,32	57,68	**100**
2004	37,21	62,79	**100**
2005	38,24	61,76	**100**
2006	32,70	67,30	**100**
2007	33,85	66,15	**100**
2008	34,97	65,03	**100**
2009	33,11	66,89	**100**
2010	32,95	67,05	**100**
2011	36	64	**100**
2012	36,13	63,87	**100**
2013	35,95	64,05	**100**
2014	35,55	64,45	**100**
2015	42,87	57,13	**100**
2016	38,50	61,5	**100**
2017	38,57	61,43	**100**
2018	38,03	61,97	**100**
2019	39,48	60,52	**100**

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- **"Emploi et Chômage", 2001-2003,** sur le site www.ons.dz (**05/12/2011);**
- **"Activité, Emploi et Chômage", 2013,** sur le site www.ons.dz (**22/10/2019).**
- **"Activité, Emploi et Chômage", 2019,** sur le site www.ons.dz (**02/12/2020).**

الملحق رقم 15: تطور حجم القوة العاملة المشتغلة حسب المناطق في الجزائر (سنوات مختلفة).

البيان / السنة	القوى العاملة المشتغلة	القوى العاملة المشتغلة			
		القوى العاملة المشتغلة في الحضر		القوى العاملة المشتغلة في الريف	
		العدد (ألف عامل)	النسبة من اجمالي القوة العاملة المشتغلة (%)	العدد (ألف عاملة)	النسبة من اجمالي القوة العاملة المشتغلة (%)
2001	6 228	3 590	57,64	2 638	42,36
2003	6 684	3 886	58,14	2 798	41,86
2004	7 798	4 548	58,32	3 250	41,68
2005	8 044	4 826	59,99	3 218	40,01
2006	8 868	5 290	59,65	3 578	40,35
2007	8 594	5 288	61,54	3 306	38,46
2009	9 472	6 627	69,96	2 845	30,04
2010	9 736	6 361	65,33	3 375	34,67
2011	9 599	6 297	65,60	3 302	34,40
2012	10 170	6 868	67,53	3 302	32,47
2013	10 788	7 252	67,22	3 536	32,78
2014	10 239	6 862	67,02	3 377	32,98
2015	10 594	7 203	67,99	3 391	32,01
2016	10 845	7 320	67,50	3 525	32,50
2017	10 858	7 129	65,66	3 729	34,34
المتوسط	---	---	63,94	---	36,06

المصدر:

ONS, **"Rétrospective Statistique 1962- 2020 ",** chapitre **02** EMPLOI**,** sur le site www.ons.dz (**12/11/2019);**

الملحق رقم 16: القوة العاملة المشتغلة غير المنخرطة في الضمان الإجتماعي في الجزائر خلال الفترة (2004-2019).

الوحدة: ألف عامل.

البيان / السنة	إجمالي التشغيل	العمال غير منخرطين في الضمان الإجتماعي	نسبة العمال غير منخرطين في الضمان الإجتماعي من إجمالي التشغيل(%)	البيان / السنة	إجمالي التشغيل	العمال غير منخرطين في الضمان الإجتماعي	نسبة العمال غير منخرطين في الضمان الإجتماعي من إجمالي التشغيل (%)
2004	7 798	4 024	51,60	**2013**	10 788	4 577	42,40
2005	8 044	3 953	49,10	**2014**	10 239	4 267	41,70
2006	8 869	4 709	53,10	**2015**	10 594	4 079	38,50
2007	8 594	4 272	49,70	**2016**	10 845	4 098	37,80
2008	9 145	4 579	50,10	**2017**	10 858	4 660	42,90
2009	9 472	4 778	50,40	**2018**	11 001	4 596	41,80
2010	9 735	4 879	50,10	**2019**	11 281	4 727	41,90
2011	9 599	4 372	45,60	متوسط نسبة العمال غير منخرطين في الضمان الإجتماعي من إجمالي التشغيل(%)			45,53
2012	10 170	4 249	41,80				

المصدر:

ONS, **"Activité, Emploi et Chômage", 2013-2019,** sur le site www.ons.dz (**02/12/2020).**

الملحق رقم 17: تطور حصة الإنفاق العام، والإيرادات العامة من إجمالي الناتج الدخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1967-2019).

الوحدة: مليون دينار جزائري (دج).

البيان / السنة	الناتج الداخلي الخام GDP (بالأسعار الجارية)	معدل نمو GDP الإسمي (%)	معدل نمو GDP الحقيقي (%)	الإنفاق العام (بالأسعار الجارية)	نسبة الإنفاق العام من GDP (%)	معدل نمو الإنفاق العام (%)	الإيرادات العامة (بالأسعار الجارية)	نسبة الايرادات العامة من GDP (%)	معدل نمو الايرادات العامة (%)
1967	16 230,0	---	---	4 234	26,08	---	4 019	24,76	---
1968	18 740,0	15,46	---	4 701	25,08	11,02	4 568	24,37	13,66
1969	21 044,8	12,29	---	5 453	25,91	15,99	5 688	27,02	24,51
1970	24 072,3	14,38	---	5 876	24,40	7,75	6 306	26,19	10,86
1971	24 922,8	3,53	---	6 941	27,85	18,12	6 919	27,76	9,72
1972	30 413,2	22,02	---	8 197	26,95	18,09	9 178	30,17	32,64
1973	34 593,1	13,74	---	9 989	28,87	21,86	11 067	31,99	20,58
1974	55 560,9	60,61	7,5	13 408	24,13	34,22	23 438	42,18	111,78
1975	61 573,9	10,82	5,0	19 068	30,96	42,21	25 052	40,68	6,88
1976	74 075,1	20,30	8,4	20 118	27,15	5,50	26 215	35,38	4,64
1977	87 240,5	17,77	5,3	25 473	29,19	26,61	33 479	38,37	27,70
1978	104 831,6	20,16	9,2	30 106	28,71	18,18	36 782	35,08	9,86
1979	128 222,6	22,31	7,5	33 515	26,13	11,32	46 429	36,20	26,22
1980	162 507,2	26,73	0,8	44 016	27,08	31,33	59 594	36,67	28,35
1981	191 468,5	17,82	3,0	57 655	30,11	30,98	79 384	41,46	33,20
1982	207 551,9	8,40	6,4	72 445	34,90	25,65	74 246	35,77	-6,47
1983	233 752,1	12,62	5,4	84 825	36,28	17,08	80 644	34,49	8,61
1984	263 855,9	12,87	3,3	91 598	34,71	7,98	101 365	38,41	25,69
1985	291 597,2	10,51	3,7	99 841	34,23	8,99	105 850	36,30	4,42
1986	296 551,4	1,69	0,4	101 817	34,33	1,97	89 690	30,24	-15,26
1987	312 706,1	5,44	-0,7	103 977	33,25	2,12	92 984	29,73	3,67
1988	347 716,9	11,19	-1,0	119 700	34,42	15,12	93 500	26,88	0,55
1989	422 043,0	21,37	4,4	124 500	29,49	4,01	116 400	27,58	24,49
1990	554 388,1	31,35	0,8	136 500	24,62	9,63	152 500	27,50	31,01
1991	862 132,8	55,51	-1,2	212 100	24,60	55,38	248 900	28,87	63,21
1992	1 074 695,8	24,65	1,6	420 131	39,09	98,08	311 864	29,01	25,29
1993	1 189 724,9	10,70	-2,2	476 627	40,06	13,44	313 949	26,38	0,66
1994	1 487 403,6	25,02	0,2	566 329	38,07	18,82	477 181	32,08	51,99
1995	2 004 994,7	34,79	3,8	759 617	37,88	34,12	611 731	30,51	28,19
1996	2 570 028,9	28,18	3,7	724 609	28,19	-4,60	825 157	32,10	34,88
1997	2 780 168,0	8,17	1,1	845 196	30,40	16,64	926 668	33,33	12,30
1998	2 830 490,7	1,81	6,2	875 739	30,93	3,61	774 511	27,36	-16,41
1999	3 238 197,5	14,40	3,2	961 682	29,69	9,81	950 496	29,35	22,72
2000	4 123 513,9	27,33	3,8	1 178 122	28,57	22,50	1 578 161	38,27	66,03
2001	4 227 113,1	2,5	3,0	1 321 028	31,25	12,12	1 505 526	35,61	-4,60
2002	4 522 773,3	6,9	5,6	1 550 646	34,28	17,38	1 603 188	35,44	6,48
2003	5 252 321,1	16,1	7,2	1 639 265	31,21	5,71	1 974 466	37,59	23,15
2004	6 149 116,7	17,0	4,3	1 888 930	30,71	15,23	2 229 899	36,26	12,93
2005	7 561 984,3	22,9	5,9	2 052 037	27,13	8,63	3 082 828	40,76	38,24
2006	8 501 635,8	12,4	1,7	2 453 014	28,85	19,54	3 639 925	42,81	18,07
2007	9 352 886,4	10,0	3,4	3 108 669	33,23	26,72	3 687 900	39,43	1,31
2008	11 043 703,5	18,0	2,4	4 191 053	37,94	34,81	2 902 448	26,28	-21,29
2009	9 968 025,3	-9,7	1,6	4 246 334	42,59	1,31	3 275 362	32,85	12,84
2010	11 991 563,9	20,2	3,6	4 466 940	37,25	5,19	3 074 644	25,64	-6,12
2011	14 588 970,0	21,6	2,9	5 853 569	40,12	31,04	3 489 810	23,92	13,50
2012	16 209 598,0	11,1	3,4	7 058 173	43,54	20,57	3 804 030	23,46	9,00
2013	16 647 919,0	2,7	2,8	6 024 131	36,18	-14,65	3 895 315	23,39	2,39
2014	17 228 597,8	3,4	3,8	6 995 769	40,60	16,12	3 927 748	22,79	0,83
2015	16 712 675,4	-2,9	3,7	7 656 331	45,81	9,44	4 552 542	27,24	15,90
2016	17 514 634,9	4,7	3,2	7 297 494	41,6	-4,68	5 011 581	28,61	10,08
2017	18 876 175,6	6,0	1,3	7 282 630	38,58	-0,20	6 047 885	32,03	20,67
2018	20 393 352,4	9,7	1.1	7 732 070	37,91	6,17	6 389 469	31,33	5,64
2019	20 501 058,3	0,5	1.0	7 741 345	37,76	0,11	6 601 576	32,20	3,31

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- ONS, **"Rétrospective Statistique 1962- 2020 ",** chapitre **14** Comptes Economiques**,** p **344,** sur le site www.ons.dz (**12/11/2019);**
- ONS, **"Rétrospective Statistique 1962- 2020 ",** chapitre **12** FINANCES PUBLIQUES**,** p **283,** sur le site www.ons.dz (**12/11/2019).**

الملحق رقم 18: تطور حصة نفقات التسيير ونفقات التجهيز من إجمالي الإنفاق العام وإجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1967-2019).

الوحدة: مليون دينار جزائري (دج).

البيان / السنة	الناتج الداخلي الخام GDP (بالأسعار الجارية)	الإنفاق العام (بالأسعار الجارية)	نفقات التسيير (بالأسعار الجارية)	نسبة نفقات التسيير من إجمالي الإنفاق العام (%)	نسبة نفقات التسيير من GDP (%)	نفقات التجهيز (بالأسعار الجارية)	نسبة نفقات التجهيز من إجمالي الإنفاق العام (%)	نسبة نفقات التجهيز من GDP (%)
1967	16 230,0	4 234	3 398	80,25	20,93	836	19,74	5,15
1968	18 740,0	4 701	3 405	72,43	18,16	1 296	27,56	6,91
1969	21 044,8	5 453	3 578	65,61	17,00	1 875	34,38	8,90
1970	24 072,3	5 876	4 253	72,37	17,66	1 623	27,62	6,74
1971	24 922,8	6 941	4 687	67,52	18,80	2 254	32,47	9,04
1972	30 413,2	8 197	5 365	65,45	17,64	2 832	34,54	9,31
1973	34 593,1	9 989	6 270	62,76	18,12	3 719	37,23	10,75
1974	55 560,9	13 408	9 406	70,15	16,92	4 002	29,84	7,20
1975	61 573,9	19 068	13 656	71,61	22,17	5 412	28,38	8,78
1976	74 075,1	20 118	13 170	65,46	17,77	6 948	34,53	9,37
1977	87 240,5	25 473	15 282	59,99	17,51	10 191	40,00	11,68
1978	104 831,6	30 106	17 575	58,37	16,76	12 531	41,62	11,95
1979	128 222,6	33 515	20 090	59,94	15,66	13 425	40,05	10,47
1980	162 507,2	44 016	26 789	60,86	16,48	17 227	39,13	10,60
1981	191 468,5	57 655	34 205	59,32	17,86	23 450	40,67	12,24
1982	207 551,9	72 445	37 996	52,44	18,30	34 449	47,55	16,59
1983	233 752,1	84 825	44 391	52,33	18,99	40 434	47,66	17,29
1984	263 855,9	91 598	50 272	54,88	19,05	41 326	45,11	15,66
1985	291 597,2	99 841	54 660	54,74	18,74	45 181	45,25	15,49
1986	296 551,4	101 817	61 154	60,06	20,62	40 663	39,93	13,71
1987	312 706,1	103 977	63 761	61,32	20,39	40 216	38,67	12,86
1988	347 716,9	119 700	76 200	63,65	21,91	43 500	36,34	12,51
1989	422 043,0	124 500	80 200	64,41	19,00	44 300	35,58	10,49
1990	554 388,1	136 500	88 800	65,05	16,01	47 700	34,94	8,60
1991	862 132,8	212 100	153 800	72,51	17,83	58 300	27,48	6,76
1992	1 074 695,8	420 131	276 131	65,72	25,69	144 000	34,27	13,39
1993	1 189 724,9	476 627	291 417	61,14	24,49	185 210	38,85	15,56
1994	1 487 403,6	566 329	330 403	58,34	22,21	235 926	41,65	15,86
1995	2 004 994,7	759 617	473 694	62,35	23,62	285 923	37,64	14,26
1996	2 570 028,9	724 609	550 596	75,98	21,42	174 013	24,01	6,77
1997	2 780 168,0	845 196	643 555	76,14	23,14	201 641	23,85	7,25
1998	2 830 490,7	875 739	663 855	75,80	23,45	211 884	24,19	7,48
1999	3 238 197,5	961 682	774 695	80,55	23,92	186 987	19,44	5,77
2000	4 123 513,9	1 178 122	856 193	72,67	20,76	321 929	27,33	7,80
2001	4 227 113,1	1 321 028	963 633	72,94	22,79	357 395	27,06	8,45
2002	4 522 773,3	1 550 646	1 097 716	70,79	24,27	452 930	29,21	10,01
2003	5 252 321,1	1 639 265	1 122 761	68,49	21,37	516 504	31,51	9,83
2004	6 149 116,7	1 888 930	1 250 894	66,22	20,34	638 036	33,78	10,37
2005	7 561 984,3	2 052 037	1 245 132	60,67	16,46	806 905	39,33	10,67
2006	8 501 635,8	2 453 014	1 437 870	58,61	16,91	1 015 144	41,39	11,94
2007	9 352 886,4	3 108 669	1 674 031	53,85	17,89	1 434 638	46,15	15,33
2008	11 043 703,5	4 191 053	2 217 775	52,91	20,08	1 973 278	47,09	17,86
2009	9 968 025,3	4 246 334	2 300 023	54,16	23,07	1 946 311	45,84	19,52
2010	11 991 563,9	4 466 940	2 659 078	59,52	22,17	1 807 862	40,48	15,07
2011	14 588 970,0	5 853 569	3 879 206	66,27	26,58	1 974 363	33,73	13,53
2012	16 209 598,0	7 058 173	4 782 634	67,76	29,50	2 275 539	32,24	14,03
2013	16 647 919,0	6 024 131	4 131 536	68,58	24,81	1 892 595	31,42	11,36
2014	17 228 597,8	6 995 769	4 494 327	64,24	26,08	2 501 442	35,76	14,51
2015	16 712 675,4	7 656 331	4 617 009	60,30	27,62	3 039 322	39,70	18,18
2016	17 514 634,9	7 297 494	4 585 564	62,83	26,18	2 711 930	37,17	15,48
2017	18 876 175,6	7 282 630	4 677 182	64,22	24,77	2 605 448	35,78	13,80
2018	20 393 352,4	7 732 070	4 813 683	62,25	23,60	2 918 387	37,75	14,31
2019	20 501 058,3	7 741 345	4 895 236	63,23	23,87	2 846 109	36,77	13,88

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- ONS, **"Rétrospective Statistique 1962- 2020 "**, chapitre **14** Comptes Economiques, p **344,** sur le site www.ons.dz (**12/11/2019);**
- ONS, **"Rétrospective Statistique 1962- 2020 "**, chapitre **12** FINANCES PUBLIQUES, p **283,** sur le site www.ons.dz (**12/11/2019).**

الملحق رقم 19: تطور سعر برميل النفط وتطور حصة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة وإجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1967-2019).

الوحدة: مليون دينار جزائري (دج).

البيان / السنة	سعر برميل النفط (بالدولار الأمريكي($))	الناتج الداخلي الخام GDP (بالأسعار الجارية)	الايرادات العامة (بالأسعار الجارية)	الجباية البترولية (بالأسعار الجارية)	نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة (%)	نسبة الجباية البترولية من GDP (%)	معدل نمو الجباية البترولية (%)
1967	---	16 230,0	4 019	880	21,89	5,42	---
1968	---	18 740,0	4 568	1 134	24,82	6,05	28,86
1969	---	21 044,8	5 688	1 320	23,20	6,27	16,40
1970	2,1	24 072,3	6 306	1 350	21,40	5,60	2,27
1971	2,6	24 922,8	6 919	1 648	23,81	6,61	22,07
1972	2,8	30 413,2	9 178	3 278	35,71	10,77	98,90
1973	3,1	34 593,1	11 067	4 114	37,17	11,89	25,50
1974	10,4	55 560,9	23 438	13 399	57,16	24,11	225,69
1975	10,4	61 573,9	25 052	13 462	53,73	21,86	0,47
1976	11,6	74 075,1	26 215	14 237	54,30	19,21	5,75
1977	12,6	87 240,5	33 479	18 019	53,82	20,65	26,56
1978	12,9	104 831,6	36 782	17 365	47,21	16,56	-3,62
1979	29,2	128 222,6	46 429	26 516	57,11	20,67	52,69
1980	36,0	162 507,2	59 594	37 658	63,19	23,17	42,01
1981	34,2	191 468,5	79 384	50 954	64,18	26,61	35,30
1982	31,7	207 551,9	74 246	41 458	55,83	19,97	-18,63
1983	30,1	233 752,1	80 644	37 711	46,76	16,13	-9,03
1984	28,1	263 855,9	101 365	43 841	43,25	16,61	16,25
1985	27,5	291 597,2	105 850	46 786	44,20	16,04	6,71
1986	13,0	296 551,4	89 690	21 439	23,90	7,22	-54,17
1987	17,7	312 706,1	92 984	20 479	22,02	6,54	-4,47
1988	14,2	347 716,9	93 500	24 100	25,77	6,93	17,68
1989	17,3	422 043,0	116 400	45 500	39,08	10,78	88,79
1990	22,3	554 388,1	152 500	76 200	49,96	13,74	67,47
1991	18,6	862 132,8	248 900	161 500	64,88	18,73	111,94
1992	20,05	1 074 695,8	311 864	193 800	62,14	18,03	20
1993	17,80	1 189 724,9	313 949	179 218	57,08	15,06	-7,52
1994	16,30	1 487 403,6	477 181	222 176	46,56	14,93	23,96
1995	17,60	2 004 994,7	611 731	336 148	54,95	16,76	51,29
1996	21,70	2 570 028,9	825 157	495 997	60,10	19,29	47,55
1997	19,49	2 780 168,0	926 668	564 765	60,94	20,31	13,86
1998	12,94	2 830 490,7	774 511	378 556	48,87	13,37	-32,97
1999	17,91	3 238 197,5	950 496	560 121	58,92	17,29	47,96
2000	28,50	4 123 513,9	1 578 161	1 173 237	74,34	28,45	109,46
2001	24,85	4 227 113,1	1 505 526	956 389	63,52	22,62	-18,48
2002	25,24	4 522 773,3	1 603 188	942 904	58,81	20,84	-1,40
2003	29,03	5 252 321,1	1 974 466	1 284 975	65,07	24,46	36,27
2004	38,66	6 149 116,7	2 229 899	1 485 699	66,62	24,16	15,62
2005	54,64	7 561 984,3	3 082 828	2 267 836	73,56	29,98	52,64
2006	65,85	8 501 635,8	3 639 925	2 714 000	74,56	31,92	19,67
2007	74,95	9 352 886,4	3 687 900	2 711 850	73,53	28,99	-0,08
2008	99,97	11 043 703,5	2 902 448	1 715 400	59,10	15,53	-36,74
2009	62,25	9 968 025,3	3 275 362	1 927 000	58,83	19,33	12,33
2010	80,15	11 991 563,9	3 074 644	1 501 700	48,84	12,52	-22,07
2011	112,94	14 588 970,0	3 489 810	1 529 400	43,82	10,48	1,84
2012	111,04	16 209 598,0	3 804 030	1 519 040	39,93	9,37	-0,67
2013	108,97	16 647 919,0	3 895 315	1 615 900	41,48	9,70	6,37
2014	100,23	17 228 597,8	3 927 748	1 577 730	40,16	9,15	-2,36
2015	53,06	16 712 675,4	4 552 542	1 722 940	37,84	10,30	9,20
2016	45,00	17 514 634,9	5 011 581	1 682 550	33,57	9,60	-2,34
2017	54,05	18 876 175,6	6 047 885	2 126 987	35,16	11,26	26,41
2018	71,27	20 393 352,4	6 389 469	2 349 694	36,77	11,52	10,47
2019	---	20 501 058,3	6 601 576	2 518 488	38,14	12,28	7,18

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- ONS, **"Rétrospective Statistique 1962- 2020 "**, chapitre **14** Comptes Economiques, p **344,** sur le site www.ons.dz (**12/11/2019);**
- ONS, **"Rétrospective Statistique 1962- 2020 "**, chapitre **12** FINANCES PUBLIQUES, p **283,** sur le site www.ons.dz (**12/11/2019);**
- ONS, **"Rétrospective Statistique 1962- 2020 "**, chapitre **13** Monnaie et Crédit, les pages **293-294-295,** sur le site www.ons.dz (**12/11/2019);**
- حمزة بن سبع، "**الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار النفط وصدمات السياسة المالية من منظور النمذجة غير الهيكلية: حالة الاقتصاد الجزائري (1970- 2014)**"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر **3**، **2018**، ص **154.**

الملحق رقم 20: تطور هيكل نفقات التسيير (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري (دج).

البيان / السنة	مجموع نفقات التسيير (الجارية)	نفقات المستخدمين			منح المجاهدين			مواد ولوازم			تحويلات جارية			فوائد الدين العام		
		قيمة	نسبتها من نفقات التسيير (%)	التغير (%)	قيمة	نسبتها من نفقات التسيير (%)	التغير (%)	قيمة	نسبتها من نفقات التسيير (%)	التغير (%)	قيمة	نسبتها من نفقات التسيير (%)	التغير (%)	قيمة	نسبتها من نفقات التسيير (%)	التغير (%)
2000	856,20	289,60	33,82	---	57,70	6,74	---	54,60	6,38	---	292	34,10	---	162,30	18,96	---
2001	798,60	288,80	36,18	-0,27	56,10	7,02	-2,77	59,10	7,40	8,24	247,10	30,94	-15,37	147,50	18,46	-9,12
2002	975,60	301,10	30,87	4,25	74	7,58	31,90	69,80	7,15	18,10	387,70	39,75	56,90	143	14,65	-3,05
2003	1 122,76	329,90	29,38	9,56	63,20	5,63	-14,59	58,80	5,24	-15,75	556,90	49,60	43,64	113,96	10,15	-20,30
2004	1 251,05	391,40	31,29	18,64	69,20	5,53	9,49	71,70	5,73	21,93	633,60	50,65	13,77	85,15	6,80	-25,27
2005	1 245,13	418,50	33,61	6,92	79,80	6,41	15,31	76	6,10	6	597,60	48	-5,68	73,23	5,88	-14
2006	1 437,87	447,80	31,14	7	92,50	6,43	15,91	95,70	6,66	25,92	733,30	51	22,70	68,57	4,77	-6,36
2007	1 673,93	616,20	36,81	37,60	101,60	6,07	9,84	93,80	5,60	-2	781,80	46,70	6,61	80,53	4,82	17,44
2008	2 217,77	838,70	37,82	36,10	103	4,64	1,37	111,70	5,04	19,08	1 102,90	49,73	41,07	61,47	2,77	-23,66
2009	2 300,02	910,90	39,60	8,60	130,70	5,68	26,89	112,50	4,89	0,71	1 108,50	48,20	0,50	37,42	1,63	-39,12
2010	2 659,08	1 212,60	45,60	33,12	151,30	5,69	15,76	121,70	4,58	8,17	1 140,20	42,88	2,86	33,28	1,25	-11,06
2011	3 879,20	1 774,70	45,75	46,35	163,20	4,21	7,86	129,70	3,35	6,57	1 773,90	45,72	55,57	37,70	0,97	13,28
2012	4 782,63	1 998,40	41,78	12,60	185,30	3,87	13,54	135,20	2,84	4,24	2 431,70	50,84	37,08	32,03	0,67	-15,03
2013	4 131,53	1 855,30	44,91	-7,16	226,50	5,48	22,23	149,10	3,61	10,28	1 856,40	44,93	-23,65	44,23	1,07	38,08
2014	4 495,33	2 007,20	44,65	8,18	218,40	4,86	-3,57	161,90	3,60	8,58	2 070	46,05	11,50	37,83	0,84	-14,46
2015	4 617,01	2 170,90	47,02	8,15	223	4,84	2,10	179,70	3,89	10,99	2 000,80	43,33	-3,34	42,61	0,92	12,63
2016	4 585,56	2 313,10	50,44	6,55	226	4,93	1,34	185,50	4,05	3,22	1 814,20	39,56	-9,32	46,76	1,02	9,73
2017	4 676,20	2 308,30	49,36	-0,20	228	4,88	0,88	188	4,02	1,34	1 783,20	38,13	-1,70	169	3,61	261,42
2018	4 648,20	2 234,30	48,07	-3,20	202,90	4,37	-11	192,10	4,13	2,18	1 903,50	40,95	6,74	115,40	2,48	-31,71
2019	4 879,1	2 348,9	48,14	5,13	224,6	4,60	10,69	135,6	2,78	-29,41	2 058,5	42,19	8,14	111,5	2,28	-3,37
المتوسط	--	--	40,31	--	--	5,47	--	--	4,85	--	--	44,17	--	--	5,2	--

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- Rapport évolution économique et monétaire en Algérie**, 2002, 2005, 2008, 2011, 2015, 2018,** sur le site www.bank-of-algeria.dz/ (**14/09/2021);**
- Rapport évolution économique et monétaire en Algérie**, 2020,** sur le site www.bank-of-algeria.dz/ (**17/01/2023).**

الملحق رقم 21: توزيع القوة العاملة المشتغلة حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: ألف عامل.

	إجمالي القوة العاملة المشتغلة	القوة العاملة المشتغلة في القطاع العام		القوة العاملة المشتغلة في القطاع الخاص	
		القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
2001	6 229	2560	41,10	3669	58,90
2003	6 684	2658	39,77	4026	60,23
2004	7 799	2678	34,34	5121	65,66
2005	8 045	2965	36,85	5080	63,15
2006	8 869	2746	30,96	6123	69,04
2007	8 595	2987	34,75	5608	65,25
2008	9 146	3149	34,43	5997	65,57
2009	9 472	3234	34,14	6238	65,86
2010	9 736	3346	34,37	6390	65,63
2011	9 599	3843	40,04	5756	59,96
2012	10 170	4354	42,81	5816	57,19
2013	10 788	4440	41,16	6348	58,84
2014	10 239	4100	40,04	6139	59,96
2015	10 594	4455	42,05	6139	57,95
2016	10 845	4355	40,16	6490	59,84
2017	10 859	4001	36,85	6858	63,15
2018	11 001	4090	37,18	6911	62,82
2019	11 281	4267	37,82	7014	62,18
المتوسط		37,71		62,29	

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), EMPLOI ET CHOMAGE **2000-2018,** sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ **(05/10/2021) ;**
- ONS, **"Activité, Emploi et Chômage", 2019,** sur le site www.ons.dz (**02/12/2020).**

الملحق رقم 22: نسبة مساهمة مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: %.

السنوات / القطاعات الرئيسية	2001	2002	2003	2004	متوسط الفترة 2001-2004	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط الفترة 2005-2009	2010
الفلاحة	9,75	9,22	9,81	9,44	9,55	7,69	7,54	7,57	6,59	9,34	7,74	8,47
المحروقات	34,16	32,66	35,58	37,73	35,03	44,34	45,66	43,72	45,25	31,19	42,03	34,86
الصناعة	7,46	7,46	6,77	6,31	7	5,53	5,29	5,12	4,71	5,73	5,27	5,15
البناء والاشغال العمومية	8,49	9,06	8,48	8,26	8,57	7,46	7,93	8,82	8,66	10,98	8,77	10,48
الخدمات	32,98	33,25	31,69	31	32,23	28,44	27,80	29,07	28,87	35,58	29,95	34,81
السنوات / القطاعات الرئيسية	2011	2012	2013	2014	متوسط الفترة 2010-2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط الفترة 2015-2019	متوسط الفترة 2001-2019
الفلاحة	8,11	8,77	9,85	10,29	9,10	11,58	12,22	11,95	11,87	12,33	11,99	9.60
المحروقات	35,93	34,16	29,84	27,04	32,36	18,75	17,27	19,92	22,31	19,47	19,54	32.10
صناعة	4,55	4,50	4,64	4,86	4,74	5,50	5,59	5,63	5,45	5,67	5,56	5.57
البناء والاشغال العمومية	9,14	9,19	9,78	10,42	9,80	11,47	11,84	11,86	11,51	12,16	11,76	9.79
الخدمات	36,41	36,73	38,44	40,18	37,31	44,60	45,10	42,69	41,29	42,47	43,23	35.86

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- ONS, Les comptes économiques en volume de **2018** à **2020** ;
- ONS, rétrospective des comptes économiques de **1963** à **2018**.

الملحق رقم 23: تطور هيكل الإيرادات العامة (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (1967-2019).

الوحدة: مليون دينار جزائري (دج).

البيان / السنة	الإيرادات العامة	الإيرادات الجبائية	الجباية البترولية	الجباية العادية	الإيرادات غير الجبائية	الموارد العادية
1967	4 019	3 377	880	2 497	652	3 149
1968	4 568	3 953	1 134	2 819	615	3 434
1969	5 688	4 734	1 320	3 414	954	4 368
1970	6 306	5 456	1 350	4 106	850	4 956
1971	6 919	5 982	1 648	4 334	937	5 271
1972	9 178	8 434	3 278	5 156	744	5 900
1973	11 067	9 956	4 114	5 842	1 111	6 953
1974	23 438	21 399	13 399	8 000	2 039	10 039
1975	25 052	23 195	13 462	9 733	1 858	21 324
1976	26 215	24 976	14 237	10 739	1 239	11 978
1977	33 479	31 279	18 019	13 260	2 200	15 460
1978	36 782	35 379	17 365	18 014	1 403	19 417
1979	46 429	44 844	26 516	18 328	1 585	19 913
1980	59 594	58 020	37 658	20 362	1 574	21 936
1981	79 384	76 714	50 954	25 760	2 670	28 430
1982	74 246	69 448	41 458	27 990	4 798	32 788
1983	80 644	74 852	37 711	37 141	5 792	42 933
1984	101 365	90 809	43 841	46 968	10 556	57 524
1985	105 850	93 778	46 786	46 992	12 072	59 064
1986	89 690	74 095	21 439	52 656	15 595	68 251
1987	92 984	78 694	20 479	58 215	14 290	72 505
1988	93 500	82 200	24 100	58 100	11 300	69 400
1989	116 400	110 000	45 500	64 500	6 400	70 900
1990	152 500	147 300	76 200	71 100	5 200	76 300
1991	248 900	244 200	161 500	82 700	4 700	87 400
1992	311 864	302 664	193 800	108 864	9 200	118 064
1993	313 949	300 687	179 218	121 469	13 262	134 731
1994	477 181	398 350	222 176	176 174	78 831	255 005
1995	611 731	578 140	336 148	241 992	33 591	275 583
1996	825 157	786 600	495 997	290 603	38 557	329 160
1997	926 668	878 778	564 765	314 013	47 890	361 903
1998	774 511	708 384	378 556	329 828	66 127	395 955
1999	950 496	874 888	560 121	314 767	75 608	390 375
2000	1 578 161	1 522 739	1 173 237	349 502	55 422	404 924
2001	1 505 526	1 354 627	956 389	398 238	150 899	549 137
2002	1 603 188	1 425 800	942 904	482 896	177 388	660 284
2003	1 974 466	1 809 900	1 284 975	524 925	164 566	689 491
2004	2 229 899	2 066 110	1 485 699	580 411	163 789	744 200
2005	3 082 828	2 908 308	2 267 836	640 472	174 520	814 992
2006	3 639 925	3 434 884	2 714 000	720 884	205 041	925 925
2007	3 687 900	3 478 600	2 711 850	766 750	209 300	976 050
2008	2 902 448	2 680 689	1 715 400	965 289	221 759	1 187 048
2009	3 275 362	3 073 612	1 927 000	1 146 612	201 750	1 348 362
2010	3 074 644	2 799 644	1 501 700	1 297 944	275 000	1 572 944
2011	3 489 810	3 056 493	1 529 400	1 527 093	433 317	1 960 410
2012	3 804 030	3 427 616	1 519 040	1 908 576	376 414	2 284 990
2013	3 895 315	3 646 919	1 615 900	2 031 019	248 396	2 279 415
2014	3 927 748	3 669 186	1 577 730	2 091 456	258 562	2 350 018
2015	4 552 542	4 077 588	1 722 940	2 354 648	474 954	2 829 602
2016	5 011 581	4 164 758	1 682 550	2 482 208	846 823	3 329 031
2017	6 047 885	4 756 990	2 126 987	2 630 003	1 290 895	3 920 898
2018	6 389 469	5 061 456	2 349 694	2 711 762	1 328 013	4 039 775
2019	6 601 576	5 361 953	2 518 488	2 843 465	1 239 623	4 083 088

المصدر:

ONS, **"Rétrospective Statistique 1962- 2020 "**, chapitre **12** FINANCES PUBLIQUES, p **283,** sur le site www.ons.dz (**12/11/2019).**

الملحق رقم 24: حالة صندوق ضبط الإيرادات (FRR) (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري (دج).

البيان / السنة	رصيد السنة السابقة لـ FRR	الجباية البترولية في قانون المالية	الجباية البترولية المحصلة	فائض الجباية البترولية	متاحات FRR قبل الاقتطاع	اقتطاعات من الصندوق لتسديد الدين العام	تسديد تسبيقات بنك الجزائر	تمويل عجز الخزينة العمومية	اجمالي اقتطاعات FRR	رصيد FRR بعد الاقتطاع
2000	0	720	1 173,23	453,23	453,23	221,10	0	0	221,10	232,13
2001	232,13	840,60	964,46	123,86	356	184,46	0	0	184,46	171,54
2002	171,53	916,40	942,90	26,50	198,03	170,06	0	0	170,06	27,97
2003	27,97	836,06	1 284,97	448,91	476,88	156	0	0	156	320,88
2004	320,89	862,20	1 485,69	623,49	944,38	222,70	0	0	222,70	721,68
2005	721,68	899	2 267,83	1 368,83	2 090,51	247,83	0	0	247,83	1 842,68
2006	1 842,68	916	2 714	1 798	3 640,68	618,11	0	91,53	709,64	2 931,04
2007	2 931,04	973	2 711,84	1 738,84	4 669,88	314,45	607,95	531,95	1 454,36	3 215,52
2008	3 215,53	1 715,40	4 003,55	2 288,15	5 503,68	465,43	0	758,18	1 223,61	4 280,07
2009	4 280,07	1 927	2 327,67	400,67	4 680,74	0	0	364,28	364,28	4 316,46
2010	4 316,46	1 501,70	2 820,01	1 318,31	5 634,77	0	0	791,93	791,93	4 842,84
2011	4 842,83	1 529,40	3 829,72	2 300,32	7 143,15	0	0	1 761,45	1 761,45	5 381,70
2012	5 381,70	1 519,04	4 054,34	2 535,30	7 917	0	0	2 283,26	2 283,26	5 633,74
2013	5 633,75	1 615,90	3 678,13	2 062,23	7 695,98	0	0	2 132,47	2 132,47	5 563,51
2014	5 563,51	1 577,73	3 388,05	1 810,32	7 373,83	0	0	2 965,67	2 965,67	4 408,16
2015	4 408,15	1 722,94	2 275,13	552,19	4 960,34	0	0	2 886,505	2 886,50	2 073,84
2016	2 073,84	1 682,55	1 781,10	98,55	2 172,39	0	0	1 387,938	1 387,93	784,46
2017	784,45	2 126,98	2 126,98	0	784,45	0	0	784,458	784,45	0
2018	0	2 349,69	2 787,10	437,41	437,41	0	0	131,912	131,91	305,50
2019	305,50	2 518,48	2 518,48	0	305,50	0	0	0	0	305,50

المصدر:

La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), Situation du Fonds de Régulation des Recettes (FRR) **2000-2019**, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ **(05/10/2021).**

الملحق رقم 25: تطور الإدخار الحكومي (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري (دج).

البيان / السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجباية البترولية المحصلة	964,46	942,90	1 284,97	1 485,69	2 267,83	2 714	2 711,84
الموارد العادية	549,14	660,28	689,49	744,20	814,99	925,92	976,05
الإيرادات الكلية	1 513,6	1 603,18	1 974,46	2 229,89	3 082,82	3 639,92	3 687,89
الإنفاق العام الجاري	963,63	1 097,71	1 122,76	1 250,89	1 245,13	1 437,87	1 674,03
الإدخار الحكومي	549,97	505,47	851,7	979	1 837,69	2 202,05	2 013,86
نسبة الإدخار الحكومي من الايرادات الكلية (%)	36,33	31,52	43,13	43,90	59,61	60,49	54,60
الإنفاق العام الإستثماري	357,39	452,93	516,50	638,03	806,90	1 015,14	1 434,64
طاقة الإدخار الحكومي على تمويل الإنفاق العام الإستثماري	192,58	52,54	335,2	340,97	1 030,79	1 186,91	579,22
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
الجباية البترولية المحصلة	4 003,55	2 327,67	2 820,01	3 829,72	4 054,34	3 678,13	3 388,05
الموارد العادية	1 187,05	1 348,36	1 572,94	1 960,41	2 284,91	2 279,41	2 350,01
الإيرادات الكلية	5 190,6	3 676,03	4 392,95	5 790,13	6 339,25	5 957,54	5 738,06
الإنفاق العام الجاري	2 217,77	2 300,02	2 659,08	3 879,20	4 782,63	4 131,53	4 495,33
الإدخار الحكومي	2 972,83	1 376,01	1 733,87	1 910,93	1 556,62	1 826,01	1 242,73
نسبة الإدخار الحكومي من الإيرادات الكلية (%)	57,27	37,43	39,46	33,00	24,55	30,65	21,65
الإنفاق العام الإستثماري	1 973,27	1 946,31	1 807,86	1 974,36	2 275,54	1 892,59	2 501,44
طاقة الإدخار الحكومي على تمويل الإنفاق العام الإستثماري	999,56	-570,3	-73,99	-63,43	-718,92	-66,58	-1 258,71

البيان / السنة	2015	2016	2017	2018	2019
الجباية البترولية المحصلة	2 275,13	1 781,10	2 126,98	2 787,10	2 518,48
الموارد العادية	2 829,60	3 329,03	3 920,89	4 039,77	4 083,09
الايرادات الكلية	5 104,73	5 110,13	6 047,87	6 826,87	6 601,57
الانفاق العام الجاري	4 617,01	4 585,56	4 677,18	4 813,68	4 895,23
الإدخار الحكومي	487,72	524,57	1 370,69	2 013,19	1 706,34
نسبة الإدخار الحكومي من الإيرادات الكلية (%)	9,55	10,26	22,66	29,48	25,84
الإنفاق العام الإستثماري	3 039,32	2 711,93	2 605,45	2 918,38	2 846,10
طاقة الإدخار الحكومي على تمويل الإنفاق العام الإستثماري	-2 551,6	-2 187,36	-1 234,76	-905,19	-1 139,76

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم **(18)**، الملحق رقم **(23)**، الملحق رقم **(24)**.

الملحق رقم 26: تطور رصيد الخزينة العمومية وطرق تمويله (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري (دج).

البيان / السنة	رصيد الميزانية	الرصيد الاجمالي للخزينة	تمويل بنكي	تمويل غير بنكي	صندوق ضبط الايرادات	تمويل خارجي	قروض وطنية
2001	68,74	55,27	-136,9	85,3	106,9	-110,5	---
2002	26,08	-16,01	58,1	32,8	0	-74,8	---
2003	-164,63	-10,27	31,2	-86	156	-90,9	---
2004	-285,36	-187,30	-287,5	57,7	470,2	-53,1	---
2005	-338,04	-472,15	118,7	221,2	247,8	-115,7	---
2006	-611,09	-647,30	-76,2	172,5	709,6	-158,7	---
2007	-1 159,52	-1 281,96	-275,3	213,6	1454,3	-110,6	---
2008	-1 288,59	-1 381,15	-346,3	508,1	1223,6	-4,23	---
2009	-970,97	-1 113,69	93,4	655,2	364,2	0,701	---
2010	-1 392,30	-1 496,48	30,1	674,3	791,9	0,53	---
2011	-2 363,75	-2 468,83	-19,8	727,9	1761,4	-0,777	---
2012	-3 254,17	-3 246,23	51,5	913,8	2283,2	-2,445	---
2013	-2 128,81	-2 205,94	-165,4	241,1	2132,4	-2,177	---
2014	-3 068,03	-3 186	18,7	204	2965,6	-2,43	---
2015	-3 103,79	-3 172,34	152,5	136,6	2886,5	-3,32	---
2016	-2 285,91	-2 343,73	232,6	64,5	1387,9	100,75	557,8
2017	-1 234,16	-1 589,7	872,8	82,8	784,4	-2,59	-147,3
2018	-1 342,60	-1 833,38	1301	467	131,9	-2,93	-63,59
2019	-1 139,76	-1 964,63	1547	566	0	-1,74	-146,63

المصدر: نجاة قفايفية، "**العوامل المحددة للعلاقة المالية بين البنك المركزي والخزينة العمومية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2019**"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث **LMD** في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، **2021-2022**، ص **100**.

الملحق رقم 27: تطور مكونات الطلب الكلي المحلي والناتج الداخلي الخام ومعدل العمالة ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

البيان / السنة	الطلب الكلي المحلي (الانفاق الداخلي الخام)		الاستهلاك النهائي للعائلات CFM			ABFF (SQS)			الطلب العام					الناتج الداخلي الخام	معدل العمالة (%)	معدل البطالة (%)
	القيمة	معدل النمو(%)	القيمة	النسبة من إجمالي الإنفاق الداخلي الخام (%)	معدل النمو (%)	القيمة	النسبة من إجمالي الإنفاق الداخلي الخام (%)	معدل النمو (%)	القيمة	الطلب الإستهلاكي النهائي للإدارات العمومية CFAP	ABFF (AP)	النسبة من إجمالي الإنفاق الداخلي الخام (%)	معدل النمو (%)			
2000	3 246	---	1714,2	52,80	---	268,15	8,26	---	938,23	560,1	378,13	28,90	---	4 123,5	30,5	28,9
2001	3606,8	11,11	1 847,7	51,22	7,78	329,13	9,12	22,74	1 044,66	624,6	420,06	28,96	11,34	4227,1	29,8	27,3
2002	4076,1	13,01	1 989,3	48,80	7,66	421,08	10,33	27,93	1 167,90	700,4	467,5	28,65	11,79	4522,7	---	---
2003	4497,4	10,33	2 126,3	47,27	6,88	459,85	10,22	9,20	1 341,36	777,5	563,86	29,82	14,85	5252,3	30,4	23,7
2004	5263,3	17,02	2 371	45,04	11,50	501,61	9,53	9,08	1 574,39	846,9	727,49	29,91	17,37	6149,1	34,7	17,7
متوسط الفترة 2004-2001	4 360,9	12,86	2 083,57	48,08	8,45	427,92	9,8	17,23	1 282,08	737,35	544,73	29,33	13,83	---	---	---
2005	5812,7	10,43	2 553,1	43,92	7,68	554,82	9,54	10,60	1 746,08	865,9	880,18	30,03	10,90	7561,9	34,7	15,3
2006	6215,4	6,92	2 695,6	43,36	5,58	663,96	10,68	19,67	1 988,56	954,9	1033,66	31,99	13,88	8501,6	37,2	12,3
2007	7276,7	17,07	2 963,9	40,73	9,95	780,03	10,71	17,48	2 490,85	1 089,00	1401,85	34,23	25,25	9352,8	35,3	13,8
2008	8916,4	22,53	3 333,3	37,38	12,46	1065,93	11,95	36,65	3 312,96	1 458,50	1854,46	37,15	33,00	11043,7	37,0	11,3
2009	10025,9	12,44	3 743,9	37,34	12,31	1342,5	13,39	25,94	3 703,37	1 609,40	2093,97	36,93	11,78	9968,02	37,2	10,2
متوسط الفترة 2009-2005	7 649,42	13,87	3 057,96	40,54	9,59	881,45	11,25	22,06	2 648,36	1 195,54	1 452,82	34,06	18,96	---	---	---

تابع للملحق رقم 27: تطور مكونات الطلب الكلي والناتج الداخلي الخام ومعدل العمالة ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

البيان / السنة	الطلب الكلي المحلي (الانفاق الداخلي الخام)		الاستهلاك النهائي للعائلات CFM			ABFF (SQS)			الطلب العام					الناتج الداخلي الخام	معدل العمالة (%)	معدل البطالة (%)
	القيمة	معدل النمو	القيمة	النسبة من إجمالي الإنفاق الداخلي الخام (%)	معدل النمو (%)	القيمة	النسبة من إجمالي الإنفاق الداخلي الخام (%)	معدل النمو (%)	القيمة	الطلب الإستهلاكي النهائي للإدارات العمومية CFAP	ABFF (AP)	النسبة من إجمالي الإنفاق الداخلي الخام (%)	معدل النمو (%)			
2010	11149,4	11,20	4 115,6	36,91	9,92	1730,21	15,51	28,87	4 206,10	2 065,80	2140,3	37,72	13,57	11991,5	37,6	10,0
2011	13114,8	17,62	4 548,3	34,68	10,51	1732,42	13,20	0,12	5 331,61	3 015,20	2316,41	40,65	26,75	14588,5	36,0	10,0
2012	14850,9	13,23	5 211	35,08	14,57	1692,08	11,39	-2,32	5 936,55	3 293,50	2643,05	39,97	11,34	16208,6	37,4	11,0
2013	16182,5	8,96	5 769,8	35,65	10,72	2166,19	13,38	28,01	5 834,75	3 187	2647,75	36,05	-1,71	16650,1	39,0	09,8
2014	17522,7	8,28	6 264,7	35,75	8,57	2282,04	13,02	5,34	6 654,33	3 409,70	3244,63	37,97	14,04	17228,5	36,4	10,6
متوسط الفترة 2014-2010	14 564,06	11,85	5 181,88	35,61	8,71	1 920,59	13,3	12,00	5 592,67	2 994,24	2 598,43	38,47	12,79	---	---	---
2015	18944,0	8,11	6 854	36,18	9,40	2500,2	13,19	9,55	7 185,63	3 603,30	3582,33	37,93	7,98	16712,6	37,1	11,2
2016	19998,3	5,56	7 446	37,23	8,63	2735,83	13,68	9,42	7 223,76	3 658,80	3564,96	36,12	0,53	17514,6	37,4	10,5
2017	20536,6	2,69	8 034,2	39,12	7,89	2521,77	12,27	-7,82	7 214,17	3 577,10	3637,07	35,12	-0,13	18575,7	36,9	11,7
2018	21687,1	5,60	8 568,3	39,50	6,64	2462,67	11,35	-2,34	7 462,01	3 519,50	3942,51	34,40	3,43	20393,5	36,8	11,7
2019	21809,0	0,56	8 886,4	40,74	3,71	2268,8	10,40	-7,87	7 492,70	3 760,40	3732,3	34,35	0,41	20501,1	37,4	11,4
متوسط الفترة 2019-2015	20 595	4,50	7 957,78	38,55	7,25	2 497,85	12,17	0,20	7 315,65	3 623,82	3 691,83	35,58	2,44	---	---	---
متوسط الفترة 2019-2001	---	---	---	40,31	---	---	11,73	---	---	---	---	34,62	---	---	---	---

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- ONS, **"rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2021"**, Collections Statistiques N° **231/2023**, Série E : Statistiques Economiques N° 118, différentes pages, sur le site www.ons.dz **(13/08/2024);**
- La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), EMPLOI ET CHOMAGE **2000 - 2018**, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ **(05/10/2021);**
- ONS, activité, emploi et chômage en mai **2019**, p **04**.

الملحق رقم 28: تطور الإنفاق الاستهلاكي العائلي، والإدخار العائلي، والدخل المتاح (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

البيان / السنة	الدخل المتاح RD	Δ RD	الاستهلاك النهائي للعائلات CFM	Δ CFM	نسبة CFM من RD (%)	النمو الاسمي CFM (%)	الادخار العائلي EM	Δ EM	النمو الاسمي EM (%)	نسبة EM من RD (%)
2000	2 066	---	1 714,2	---	82,97	---	351,8	---	---	17,03
2001	2 315,6	249,6	1 847,7	133,5	79,79	7,78	467,9	116,1	33	20,21
2002	2 442,6	127	1 989,3	141,6	81,44	7,66	453,3	-14,6	-3,12	18,56
2003	2 702,9	260,3	2 126,3	137	78,66	6,88	576,6	123,3	27,20	21,34
2004	3 085,3	382,4	2 371	244,7	76,84	11,50	714,3	137,7	23,88	23,16
2005	3 336,8	251,5	2 553,1	182,1	76,51	7,68	783,7	69,4	9,71	23,49
2006	3 618,9	282,1	2 695,6	142,5	74,48	5,58	923,3	139,6	17,81	25,52
2007	4 070,4	451,5	2 963,9	268,3	72,81	9,95	1 106,5	183,2	19,84	27,19
2008	4 643,7	573,3	3 333,3	369,4	71,78	12,46	1 310,4	203,9	18,42	28,22
2009	5 204,1	560,4	3 743,9	410,6	71,94	12,31	1 460,2	149,8	11,43	28,06
2010	6 039,8	835,7	4 115,6	371,7	68,14	9,92	1 924,2	464	31,77	31,86
2011	7 211,8	1 172	4 548,3	432,7	63,06	10,51	2 663,5	739,3	38,42	36,94
2012	8 080,3	868,5	5 211	662,7	64,49	14,57	2 869,3	205,8	7,72	35,51
2013	8 947	866,7	5 769,8	558,8	64,49	10,72	3 177,2	307,9	10,73	35,51
2014	9 607	660	6 264,7	494,9	65,21	8,57	3 342,3	165,1	5,19	34,79
2015	9 459	-148	6 854	589,3	72,46	9,40	2 605	-737,3	-22,05	27,54
2016	10 716,8	1 257,8	7 446	592	69,48	8,63	3 270,8	665,8	25,55	30,52
2017	11 377,5	660,7	8 034,2	588,2	70,61	7,89	3 343,3	72,5	2,21	29,39
2018	11 749	371,5	8 568,3	534,1	72,93	6,64	3 180,7	-162,6	-4,86	27,07
2019	11 924,5	175,5	8 886,4	318,1	74,52	3,71	3 038,1	-142,6	-4,48	25,48

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- ONS, **" retrospective des comptes economiques de 1963 a 2021",** Collections Statistiques N° 231/2023, Série E : Statistiques Economiques N° 118**,** différentes pages**,** sur le site www.ons.dz (**13/08/2024);**
- La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), Compte Revenus Dépenses des Ménages **2000-2019**, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ **(05/10/2021).**

الملحق رقم 29: توزيع القوة العاملة المشتغلة حسب الحالة المهنية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

السنة	الحالة المهنية	المستخدمين وأصحاب المهن الحرة	عمال أجراء دائمون	عمال أجراء غير دائمين	عمال يستفيدون من المساعدات العائلية	المجموع
2001	العدد(ألف عامل)	1 826	2 570	1 306	526	**6 228**
	النسبة(%)	29,32	41,26	20,97	8,45	**100**
2003	العدد(ألف عامل)	1 855	2 829	1 515	485	**6 684**
	النسبة(%)	27,75	42,32	22,67	7,26	**100**
2004	العدد(ألف عامل)	2 472	2 902	1 785	639	**7 798**
	النسبة(%)	31,70	37,21	22,89	8,20	**100**
2005	العدد(ألف عامل)	2 183	3 076	2 203	582	**8 044**
	النسبة(%)	27,14	38,24	27,39	7,23	**100**
2006	العدد(ألف عامل)	2 846	2 900	2 430	692	**8 868**
	النسبة(%)	32,10	32,70	27,40	7,80	**100**
2007	العدد(ألف عامل)	2 517	2 909	2 679	489	**8 594**
	النسبة(%)	29,29	33,85	31,17	5,69	**100**
2008	العدد(ألف عامل)	2 655	3 198	2 816	477	**9 146**
	النسبة(%)	29,03	34,97	30,79	5,21	**100**
2009	العدد(ألف عامل)	2 762	3 136	3 101	473	**9 472**
	النسبة(%)	29,16	33,11	32,74	4,99	**100**
2010	العدد(ألف عامل)	2 874	3208	3 250	403	**9 735**
	النسبة(%)	29,53	32,95	33,38	4,14	**100**
2011	العدد(ألف عامل)	2 963	3456	2 978	202	**9 599**
	النسبة(%)	30,87	36	31,03	2,10	**100**
2012	العدد(ألف عامل)	2 882	3675	3 396	217	**10 170**
	النسبة(%)	28,34	36,13	33,40	2,13	**100**
2013	العدد(ألف عامل)	3 117	3878	3 562	231	**10 788**
	النسبة(%)	28,90	35,95	33,01	2,14	**100**
2014	العدد(ألف عامل)	2 811	3 640	3 623	165	**10 239**
	النسبة(%)	27,45	35,55	35,38	1,62	**100**
2015	العدد(ألف عامل)	3 042	4 542	2 855	155	**10 594**
	النسبة(%)	28,72	42,87	26,95	1,46	**100**
2016	العدد(ألف عامل)	3 133	4 176	3 382	154	**10 845**
	النسبة(%)	28,90	38,50	31,18	1,42	**100**
2017	العدد(ألف عامل)	3 236	4 188	3 225	209	**10 858**
	النسبة(%)	29,80	38,57	29,70	1,93	**100**
2018	العدد(ألف عامل)	3 382	4184	3 223	212	**11 001**
	النسبة(%)	30,74	38,03	29,30	1,93	**100**
2019	العدد(ألف عامل)	3 473	4454	3 174	180	**11 281**
	النسبة(%)	30,78	39,48	28,14	1,60	**100**

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- **"Emploi et Chômage", 2001-2003,** sur le site www.ons.dz (**05/12/2011**);
- **"Activité, Emploi et Chômage", 2013,** sur le site www.ons.dz (**22/10/2019**).
- **"Activité, Emploi et Chômage", 2019,** sur le site www.ons.dz (**02/12/2020**).

الملحق رقم 30: تطور التراكم الخام والتراكم الخام للأصول الثابتة، والتغير في المخزون في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

البيان / السنة	التراكم الخام	التراكم الخام للاصول الثابتة			التغير في المخزون
		الاجمالي (ABFF)	ABFF (AP)	ABFF (SQS)	
2001	1 134,5	965,4	420,06	329,13	169,1
2002	1 386,4	1111,3	467,5	421,08	275,1
2003	1 593,5	1265,1	563,86	459,85	328,4
2004	2 045,4	1476,9	727,49	501,61	568,5
2005	2 393,8	1691,6	880,18	554,82	702,2
2006	2 565	1969,5	1033,66	663,96	595,5
2007	3 223,9	2462,2	1401,85	780,03	761,7
2008	4 124,6	3228,3	1854,46	1065,93	896,3
2009	4672,7	3811,4	2093,97	1342,5	861,3
2010	4 968,1	4350,9	2140,3	1730,21	617,2
2011	5 551,4	4620,3	2316,41	1732,42	931,1
2012	6 346,5	4992,4	2643,05	1692,08	1354,1
2013	7 227	5690,8	2647,75	2166,19	1536,2
2014	7 848,3	6446,7	3244,63	2282,04	1401,6
2015	8 486,8	7062,3	3582,33	2500,2	1424,5
2016	8 893,6	7544,3	3564,96	2735,83	1349,3
2017	8 925,3	7697,9	3637,07	2521,77	1227,4
2018	9 599,4	8211,2	3942,51	2462,67	1388,2
2019	9 162,2	7868,1	3732,3	2268,8	1294,1

المصدر:

ONS, **" rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2021",** Collections Statistiques N° 231/2023, Série E : Statistiques Economiques N° 118**,** différentes pages**,** sur le site www.ons.dz (**13/08/2024).**

الملحق رقم 31: توزيع القروض للإقتصاد حسب القطاع القانوني (بالنسبة المئوية من الإجمالي) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: %.

البيان / السنة	القطاع العمومي	القطاع الخاص
2001	68,6	31,4
2002	56,5	43,5
2003	57,3	42,7
2004	56,0	44,0
متوسط الفترة 2001-2004	**59,6**	**40,4**
2005	49,6	50,4
2006	44,5	55,5
2007	44,8	55,2
2008	46,0	54,0
2009	49	51
متوسط الفترة 2005-2009	**46,78**	**53,22**
2010	44,7	55,3
2011	46,7	53,3
2012	47,6	52,4
2013	47,2	52,8
2014	52,0	48,0
متوسط الفترة 2010-2014	**47,64**	**52,36**
2015	50,7	49,3
2016	50,0	50,0
2017	48,6	51,4
2018	49,6	50,4
2019	51,9	48,1
متوسط الفترة 2012-2015	**50,16**	**49,84**

المصدر:

Banque d'Algérie, **"rapport évolution économique et monétaire en Algérie", 2004-2009-2014-2019,** les pages **175-216-162-128** respectivement**,** sur le site www.ons.dz (**02/12/2020).**

الملحق رقم 32: تطور مكونات الطلب الكلي المحلي والناتج الداخلي الخام ومعدل العمالة ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

البيان / السنة	الاستهلاك النهائي		التراكم الخام		الصادرات	الواردات	صافي الصادرات	الطلب الكلي المحلي	تغير الطلب الكلي المحلي (%)	الناتج الداخلي الخام	تغير الناتج الداخلي الخام (%)	معدل العمالة (%)	معدل البطالة (%)
	القيمة	النسبة من اجمالي الطلب الكلي المحلي(%)	القيمة	النسبة من اجمالي الطلب الكلي المحلي (%)									
2001	2472, 3	68,54	1 134,5	31,46	1550,9	930,7	620,3	3606,8	---	4227,1	---	29,8	27,3
2002	2689,7	65,98	1 386,4	34,02	1605,8	1159,2	446,6	4076,1	13,01	4522,7	6,99	---	---
2003	2903,9	64,56	1 593,5	35,44	2009	1254	755	4497,4	10,33	5252,3	16,13	30,4	23,7
2004	3217,9	61,13	2 045,4	38,87	2462,9	1577,1	885,8	5263,3	17,02	6149,1	17,07	34,7	17,7
2005	3418,9	58,81	2 393,8	41,19	3569,6	1820,4	1 749,2	5812,7	10,43	7561,9	22,97	34,7	15,3
2006	3650,4	58,73	2 565	41,27	4149,7	1863,5	2 286,2	6215,4	6,93	8501,6	12,42	37,2	12,3
2007	4052,8	55,70	3 223,9	44,30	4402,2	2326,1	2 076,1	7276,7	17,07	9352,8	10,01	35,3	13,8
2008	4791,8	53,74	4 124,6	46,26	5298	3170,8	2 127,2	8916,4	22,53	11043,7	18,07	37,0	11,3
2009	5353,2	53,40	4672,7	46,60	3525,9	3583,8	-57,9	10025,9	**12,44**	**9968,02**	-9,74	37,2	10,2
2010	6181,3	55,44	4 968,1	44,56	4610,1	3768	842,1	11149,4	11,20	11991,5	20,29	37,6	10,0
2011	7563,4	57,67	5 551,4	42,33	5658,6	4184,9	1 473,7	13114,8	17,62	14588,5	21,65	36,0	10,0
2012	8504,4	57,26	6 346,5	42,73	5979,8	4622,1	1 357,7	14850,9	13,23	16208,6	11,10	37,4	11,0
2013	8955,5	55,34	7 227	44,66	5529	5061	468	16182,5	8,96	16650,1	2,72	39,0	**09,8**
2014	9674,4	55,21	7 848,3	44,79	5206,3	5500,5	-294,2	17522,7	8,28	17228,5	3,47	36,4	10,6
2015	10457,2	55,20	8 486,8	44,80	3872,6	6104	-2 231,4	18944,0	**8,11**	**16712,6**	-2,99	37,1	11,2
2016	11104,7	55,53	8 893,6	44,47	3655,7	6139,4	-2 483,7	19998,3	5,56	17514,6	4,79	37,4	10,5
2017	11611,3	56,53	8 925,3	43,46	4209,5	6170,4	-1 960,9	20536,6	2,69	18575,7	6,05	36,9	11,7
2018	12087,7	55,73	9 599,4	44,26	5274	6567,6	-1 293,6	21687,1	5,60	20393,5	9,78	36,8	11,7
2019	12646,8	57,98	9 162,2	42,02	4656,5	5964,6	-1 308,1	21809,0	0,56	20501,1	0,52	37,4	11,4
المتوسط	58,02	---	41,98										

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- ONS, **"rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2021",** Collections Statistiques N° **231/2023**, Série E : Statistiques Economiques N° 118**,** différentes pages**,** sur le site www.ons.dz (**13/08/2024);**
- La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), EMPLOI ET CHOMAGE **2000 - 2018**, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ **(05/10/2021);**
- ONS, activité, emploi et chômage en mai **2019**, p **04**.

الملحق رقم 33: تطور الطلب الكلي المحلي ومكوناته في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

البيان / السنة	الطلب الكلي المحلي	الطلب الإستهلاكي النهائي لقطاع العائلات (CFM)		الطلب الاستهلاكي النهائي للإدارات العمومية (CFAP)		التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للمؤسسات وأشباه المؤسسات الإنتاجية ABFF(SQS)		التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للقطاع العام ABFF(AP)	
		القيمة	النسبة من اجمالي الطلب الكلي المحلي (%)	القيمة	النسبة من اجمالي الطلب الكلي المحلي (%)	القيمة	النسبة من اجمالي الطلب الكلي المحلي (%)	القيمة	النسبة من اجمالي الطلب الكلي المحلي (%)
2001	3606,8	1 847,7	51,23	624,6	17,31	329,13	9,12	420,06	11,64
2002	4076,1	1 989,3	48,80	700,4	17,18	421,08	10,33	467,5	11,47
2003	4497,4	2 126,3	47,28	777,5	17,28	459,85	10,22	563,86	12,53
2004	5263,3	2 371	45,05	846,9	16,09	501,61	9,53	727,49	13,82
2004-2001	---	---	48,09	---	16,96	---	9,8	---	12,36
2005	5812,7	2 553,1	43,92	865,9	14,89	554,82	9,54	880,18	15,14
2006	6215,4	2 695,6	43,36	954,9	15,36	663,96	10,68	1033,66	16,63
2007	7276,7	2 963,9	40,73	1 089,00	14,96	780,03	10,72	1401,85	19,26
2008	8916,4	3 333,3	37,38	1 458,50	16,35	1065,93	11,95	1854,46	20,79
2009	10025,9	3 743,9	37,34	1 609,40	16,05	1342,5	13,39	2093,97	20,88
2009-2005	---	---	40,54	---	15,52	---	11,25	---	18,54
2010	11149,4	4 115,6	36,91	2 065,80	18,53	1730,21	15,52	2140,3	19,19
2011	13114,8	4 548,3	34,68	3 015,20	22,99	1732,42	13,21	2316,41	17,66
2012	14850,9	5 211	35,09	3 293,50	22,17	1692,08	11,39	2643,05	17,79
2013	16182,5	5 769,8	35,65	3 187	19,69	2166,19	13,38	2647,75	16,36
2014	17522,7	6 264,7	35,75	3 409,70	19,46	2282,04	13,02	3244,63	18,51
2014-2010	---	---	35,61	---	20,56	---	13,30	---	17,90
2015	18944,0	6 854	36,18	3 603,30	19,02	2500,2	13,19	3582,33	18,91
2016	19998,3	7 446	37,23	3 658,80	18,29	2735,83	13,68	3564,96	17,82
2017	20536,6	8 034,2	39,12	3 577,10	17,41	2521,77	12,28	3637,07	17,71
2018	21687,1	8 568,3	39,51	3 519,50	16,23	2462,67	11,35	3942,51	18,18
2019	21809,0	8 886,4	40,74	3 760,40	17,24	2268,8	10,40	3732,3	17,11
2019-2015	---	---	38,55	---	17,63	---	12,18	---	17,94
2019-2001	---	---	40,31	---	17,71	---	11,73	---	16,91

المصدر:

ONS, **"rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2021",** Collections Statistiques N° **231/2023**, Série E : Statistiques Economiques N° 118**,** différentes pages**,** sur le site www.ons.dz (**13/08/2024**)**.**

الملحق رقم 34: توزيع الغلاف المالي للبرنامج الخماسي المطبق في الجزائر خلال الفترة (2010-2014).

المحاور	المبالغ المخصصة لكل محور (مليار دينار جزائري)
التنمية البشرية	10 122
المنشآت الاساسية	6 448
تحسين الخدمة العمومية	1 666
التنمية الاقتصادية	1 566
مكافحة البطالة	360
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250

المصدر:

Les services du Premier Ministre, "**annexe a la déclaration de politique générale**, Octobre **2010**, plusieurs pages consultées, sur le site www.premier-ministre.gov.dz **(07/05/2012)**

الملحق رقم 35: التغير الإسمي والحقيقي للناتج الداخلي الخام وتطور معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: %.

	تغير الناتج الداخلي الإسمي	تغير الناتج الداخلي الحقيقي	تغير الأسعار	معدل التضخم	معدل البطالة
2001	2,5	3,0	-0,5	4,2	27,30
2002	6,9	5,6	1,3	1,4	---
2003	16,1	7,2	8,3	4,3	23,7
2004	17,0	4,3	12,3	4,0	17,7
2005	22,9	5,9	16,1	1,4	15,3
2006	12,4	1,7	10,6	2,3	12,3
2007	10,0	3,4	6,4	3,7	13,8
2008	18,0	2,4	15,4	4,9	11,3
2009	-9,7	1,6	-11,2	5,7	10,2
2010	20,2	3,6	16,1	3,9	10
2011	21,6	2,9	18,2	4,5	10
2012	11,1	3,4	7,5	8,9	11
2013	2,7	2,8	0,0	3,3	9,8
2014	3,4	3,8	-0,3	2,9	10,6
2015	-2,9	3,7	-6,5	4,8	11,2
2016	4,7	3,2	1,5	6,4	10,5
2017	6,0	1,3	4,7	5,6	11,7
2018	9,7	1,1	8,5	4,3	11,7
2019	0,5	1,0	-0,5	2,0	11,4

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- ONS, **"rétrospective des comptes économiques de 1963 a 2021",** Collections Statistiques N° **231/2023**, Série E : Statistiques Economiques N° 118**,** différentes pages**,** sur le site www.ons.dz (**13/08/2024);**
- ONS, **"Rétrospective Statistique 1962- 2020 ",** chapitre **04** indices des prix**,** p **147,** sur le site www.ons.dz (**13/08/2024);**
- La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), EMPLOI ET CHOMAGE **2000 - 2018**, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ **(05/10/2021);**
- ONS, activité, emploi et chômage en mai **2019**, p **04**.

الملحق رقم 36: تطور مكونات مداخيل الأجراء، ومداخيل العاملين لحسابهم الخاص، ومصادر الدخل الأخرى للعائلات (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

	مداخيل الاجراء				مداخيل العاملين لحسابهم الخاص				مصادر دخل اخرى						
	الاجمالي	القطاع الاقتصادي خارج الفلاحة	القطاع الفلاحي	الوظيف العمومي	الاجمالي	القطاع الاقتصادي خارج الفلاحة	القطاع الفلاحي	الشؤون العقارية	الاجمالي	الإيجارات المستلمة	الفوائد المحصلة	تعويضات التأمين	خدمات اجتماعية	تحويلات مستلمة أخرى
2001	970,6	460,8	56,3	453,5	1148,9	772,6	351,1	25,2	596,0	36,2	18,4	9,6	317,3	214,6
2002	1048,8	502,9	56,8	489,1	1206,7	824,0	356,2	26,5	603,8	37,3	23,2	10,1	316,1	217,2
2003	1137,9	531,7	63,1	543,1	1357,7	885,7	443,8	28,2	659,8	38,4	21,4	8,8	343,7	247,4
2004	1278,6	606,5	74,1	598,0	1526,8	993,9	502,3	30,6	796,9	41,8	21,0	8,7	381,9	343,5
2005	1364,0	651,8	78,1	634,1	1676,3	1 143,9	497,7	34,7	834,9	46,6	26,4	20,8	400,9	340,2
2006	1498,5	723,6	90,9	684,0	1862,2	1 280,1	544,5	37,6	921,1	51,3	33,0	10,4	476,4	350,1
2007	1722,0	820,6	90,7	810,7	2107,3	1 456,6	611,1	39,6	991,0	55,1	29,4	12,1	518,4	375,9
2008	2134,3	939,3	96,6	1 098,4	2340,2	1 677,4	623,9	38,9	1050,8	58,1	13,5	13,5	575,3	390,5
2009	2355,6	1 012,1	114,0	1 229,5	2743,3	1 889,6	812,5	41,2	1088,2	64,4	26,4	15,0	591,1	391,4
2010	2907,5	1 156,3	123,7	1 627,5	3049,1	2 123,8	882,1	43,2	1237,1	68,6	14,9	21,5	741,6	390,5
2011	3866,4	1 297,5	129,4	2 439,5	3487,9	2 381,9	1 044,7	61,3	1359,5	74,4	11,1	23,4	833,9	416,8
2012	4291,3	1 441,4	132,4	2 717,5	4007,4	2 657,1	1 280,2	70,1	1797,0	84,3	10,8	33,1	1 083,8	585,1
2013	4390,8	1 598,5	167,8	2 624,5	4580,8	3 045,1	1 461,7	74,0	1954,2	89,3	11,8	44,2	1 212,4	596,5
2014	4659,9	1 660,5	187,6	2 811,8	4955,0	3 303,5	1 573,7	77,8	2127,3	95,3	12,2	57,9	1 362,2	599,7
2015	5005,9	1 808,3	221,8	2 975,8	5301,6	3 524,2	1 702,4	75,0	2243,5	102,2	13,7	54,4	1 549,6	523,6
2016	5308,2	1 909,9	267,4	3 130,9	5661,0	3 723,2	1 860,2	77,6	2210,3	111,2	11,9	49,8	1 605,0	432,5
2017	5439,3	2 011,7	285,2	3 142,4	5986,1	3 982,0	1 918,7	85,4	2425,5	118,6	12,8	60,7	1 778,1	455,3
2018	5517,6	2 119,6	326,4	3 071,6	6393,7	4 221,2	2 078,7	93,8	2449,3	124,6	11,3	50,0	1 820,1	443,3
2019	5749,8	2 290,9	333,6	3 125,3	6494,9	4 210,5	2 178,5	105,9	2450,2	137,2	12,3	72,80	1 857,70	370,20

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), Compte Revenus Dépenses des Ménages **2000-2019**, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ **(05/10/2021).**

الملحق رقم 37: توزيع الغلاف المالي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر خلال الفترة (2001-2004).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	النسب (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	**210,5**	40,1
التنمية المحلية والبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	**204,2**	38, 8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	**65,4**	12, 5
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	**45,0**	8, 6
المجموع	**205,4**	**185,9**	**113,9**	**20,5**	**525,0**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر**"، السداسي الثاني من سنة **2001**، ص **87**.

الملحق رقم 38: توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو المطبق في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).

البرنامج	المبلغ (مليار دج)	نسبة البرنامج الفرعي من إجمالي البرنامج (%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1 908,5	45,5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1 703,1	40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8,0
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203,9	4,8
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50,0	1,2
مجموع البرنامج الخماسي 2005 – 2009	**4.202,7**	**100**

المصدر: نبيل بوفليح، "**دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 – 2010**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد **9 – 2013**، ص **46**.

الملحق رقم 39: تطور معدلات النمو الإقتصادي الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: %.

البيان / السنة	معدل النمو الاقتصادي	قطاع المحروقات	قطاع الفلاحة	الصناعة	البناء والاشغال العمومية	خدمات تجارية	خدمات غير تجارية
2001	3	-1,9	12,8	5,1	5,2	4,8	1,9
2002	5,6	3,9	-1,2	4,7	10,3	6,8	3,9
2003	7,2	8,5	19,5	2,4	5,6	5,2	2,9
2004	4,3	3,0	5,4	2,8	9,4	6,4	2,2
2005	5,9	5,7	2,3	3,4	9,8	9,7	1,6
2006	1,7	-3,0	8,1	3,5	13,0	6,4	3,2
2007	3,4	-0,9	2,5	3,0	8,9	10,1	3,6
2008	2,4	-3,2	-3,8	6,2	8,7	8,6	6,4
2009	1,6	-8,0	21,1	8,5	8,5	7,7	7,4
2010	3,6	-2,6	4,9	3,4	8,9	7,3	5,7
2011	2,9	-3,3	11,6	4,2	5,2	7,3	5,5
2012	3,4	-3,4	7,2	5,1	8,2	6,4	4,1
2013	2,8	-6,0	8,2	4,0	6,8	8,5	3,9
2014	3,8	-6,0	2,5	4,0	6,8	8,1	4,4
2015	3,7	0,2	6,0	5,0	4,7	5,4	3,6
2016	3,2	7,7	1,8	3,7	5,0	2,8	1,8
2017	1,3	-2,4	1,0	4,7	4,6	3,7	0,5
2018	1,1	-6,4	3,5	3,9	5,2	3,6	2,8
2019	1	-4,9	2,7	3,8	3,8	3,0	1,8

المصدر:

La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), Produit Intérieur Brut (SCN) **2000-2019**, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ **(05/10/2021).**

الملحق رقم 40: معدلات النمو الإسمية لانتاج قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: %.

البيان / السنة	قطاع المحروقات		قطاع الفلاحة		الصناعة		البناء والاشغال العمومية		خدمات تجارية		خدمات غير تجارية		الخدمات	
	القيمة (مليار دج)	معدل النمو	القيمة (مليار دج)	معدل النمو	القيمة (مليار دج)	معدل النمو	القيمة (مليار دج)	معدل النمو	القيمة (مليار دج)	معدل النمو	القيمة (مليار دج)	معدل النمو	القيمة (مليار دج)	معدل النمو
2000	1 616,3	---	346,2	---	290,7	---	335,0	---	842,7	---	424,8	---	1 267,5	---
2001	1 443,9	-10,66	412,1	19,03	315,2	8,42	358,9	7,13	921,8	9,38	472,2	11,15	1 394,1	9,98
2002	1 477,0	2,29	417,2	1,23	337,6	7,10	409,9	14,21	1 004,2	8,93	499,4	5,76	1 503,6	7,85
2003	1 868,9	26,53	515,3	23,51	355,4	5,27	445,2	8,61	1 112,2	10,75	552,3	10,59	1 664,5	10,70
2004	2 319,8	24,12	580,5	12,65	388,2	9,22	508,0	14,10	1 303,2	17,17	603,3	9,23	1 906,5	14,53
2005	3 352,9	44,53	581,6	0,18	418,3	7,75	564,4	11,10	1 518,9	16,55	631,8	4,72	2 150,7	12,80
2006	3 882,2	15,78	641,3	10,26	449,6	7,48	674,3	19,47	1 684,8	10,92	677,8	7,28	2 362,7	9,85
2007	4 089,3	5,33	708,1	10,41	479,8	6,71	825,1	22,36	1 919,6	13,93	798,6	17,82	2 718,2	15,04
2008	4 997,6	22,21	727,4	2,72	519,6	8,29	956,7	15,94	2 113,7	10,11	1074,8	34,58	3 188,5	17,30
2009	3 109,1	-37,78	931,3	28,03	570,7	9,83	1 094,8	14,43	2 349,1	11,13	1 197,2	11,38	3 546,3	11,22
2010	4 180,4	34,45	1 015,3	9,01	617,4	8,18	1 257,4	14,85	2 586,3	10,09	1 587,1	32,56	4 173,4	17,68
2011	5 242,5	25,40	1 183,2	16,53	664,2	7,58	1 333,3	6,03	2 933,2	13,41	2 378,0	49,83	5 311,2	27,26
2012	5 536,4	5,60	1 421,7	20,15	729,5	9,83	1 491,2	11,84	3 305,2	12,68	2 648,1	11,35	5 953,3	12,08
2013	4 968,0	-10,26	1 640,0	15,35	771,8	5,79	1 627,4	9,13	3 849,8	16,47	2 551,2	-3,65	6 401	7,52
2014	4 657,8	-6,24	1 772,2	8,06	837,7	8,53	1 794,0	10,23	4 186,4	8,74	2 738,4	7,33	6 924,8	8,18
2015	3 134,2	-32,71	1 935,1	9,19	919,4	9,75	1 917,2	6,86	4 553,1	8,75	2 899,9	5,89	7 453	7,62
2016	3 025,6	-3,46	2 140,3	10,60	979,3	6,51	2 072,9	8,12	4 841,3	6,32	3 059,6	5,50	7 900,9	06
2017	3 699,7	22,27	2 219,1	3,68	1 044,9	6,69	2 203,7	6,31	4 858,9	0,36	3 072,0	0,40	7 930,9	0,37
2018	4548,8	22,95	2421,6	9,12	1110,9	6,31	2346,6	6,48	5419,1	11,52	3002,8	-2,25	8 421,9	6,19
2019	3991,0	-12,26	2529,1	4,43	1162,4	4,63	2492,0	6,19	5527,5	2,0	3179,7	5,89	8 707,3	3,38

المصدر:

ONS, **"rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2021",** Collections Statistiques N° **231/2023**, Série E : Statistiques Economiques N° 118**,** différentes pages**,** sur le site www.ons.dz (**13/08/2024).**

الملحق رقم 41: تطور الواردات والصادرات ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات	9 482	12 010	13 322	17 954	19 857	20 681	26 348	37 993	37 402	38 885
الصادرات	19 091	18 700	24 465	32 217	46 334	54 741	60 590	78 590	45 186	57 091
رصيد الميزان التجاري	9 609	6 690	11 143	14 263	26 477	34 060	34 242	40 597	7 784	18 206
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
الواردات	46 927	51 569	54 984	59 670	52 649	49 436	48 982	48 573	44 632	
الصادرات	72 889	71 736	64 713	59 996	34 566	29 310	34 569	41 113	35 312	
رصيد الميزان التجاري	25 962	20 167	9 729	326	-18 083	-20 126	-14 413	-7 460	-9 320	

المصدر:

Bank of Algeria, **« rapport évolution économique et monétaire en Algérie »**, pour les années **2004-2008-2012-2016-2020**, les pages 177-**205-189-122-111** respectivement.

الملحق رقم 42: التشغيل في قطاع السياحة (فرع فنادق، المقاهي، المطاعم) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: ألف عامل.

السنوات / البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
اجمالي القوة العاملة المشتغلة	6229	---	6684	7798	8044	8869	8594	9146	9472	9736
القوة العاملة المشتغلة بالسياحة	95	98	103	165	172	180	185	182	198	213
نسبتها من اجمالي التشغيل (%)	1,52	---	1,54	2,11	2,13	2,02	2,15	1,98	2,09	2,18
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
اجمالي القوة العاملة المشتغلة	9599	10170	10788	10239	10594	10845	10858	11001	11281	9 441,5
القوة العاملة المشتغلة بالسياحة	220	224,028	256,775	261,289	265,803	270,317	300	308,027	320	217,73
نسبتها من اجمالي التشغيل (%)	2,29	2,20	2,38	2,55	2,50	2,49	2,76	2,79	2,83	2,25

المصدر: وزار السياحة والصناعة التقليدية، على الموقع: www.mta.gov.dz **(2023/01/14)**